الدكتور أحمد قايد الصائدي

حركة المعارضة اليمنية

في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

(١٣٢٢ - ١٣٦٧ هـ - ١٩٠٤ - ١٩٤٨ م)

مركز الدراسات والبحوث اليمني . صنعاء
دار الآداب - بيروت ، لبنان

حركة المعارضة اليمنية

في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

(١٣٢٢-١٣٦٧ هـ - ١٩٠٤-١٩٤٨ م)

الدكتور أحمد قايد الصائدي

حركة المعارضة اليمنية

في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

(١٣٢٢-١٣٦٧ هـ - ١٩٠٤ - ١٩٤٨ م)

مركز الدراسات والبحوث اليمني . صنعاء
دار الآداب - بيروت ، لبنان

الطبعة الاولى
١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

مقدمة الطبعة العربية

حظيت حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى كما حظي انقلاب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من قبل الكتاب والباحثين اليمنيين ، وخاصة من قبل مركز الدراسات اليمنية ، الذي خصص في فبراير ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م ندوة شاركت في في إحيائها شخصيات تنتمي إلى الحركة ، وكان تواجدها في مثل هذه الندوة ـ كشهود عيان ـ امراً في غاية الأهمية . ومع ذلك ورغم الاهتمام المتزايد بدراسة هذه الحركة دراسة موضوعية ، إلا ان القول الفصل لم يقل بعد . ولا أزعم لنفسي ، رغم الجهد الذي بذلته في هذا البحث ، أنني قد اتيت بالقول الفصل ، ولكنني استطيع ان أؤكد أني قد تحريت الحقيقة قدر جهدي وجعلتها غايتي والتزمت بما قادتني اليه دراستي المنهجية للمواد التي تيسر لي العثور عليها ، وجلها مواد كتبها رجال المعارضة انفسهم . ان محاولتي المتواضعة هذه قد استهدفت وضع حركة المعارضة في حجمها الصحيح وهي الغاية التي سعيت اليها بتجرد . وقد تغير خلال البحث الكثير من تصوراتي السابقة وقناعاتي التي حملتها فترة من الزمن قبل ان اشتغل بدراسة هذه الحركة . ولا شك انه لن يزيد في القيمة التاريخية لحركة المعارضة هذه مدح المادحين ولن ينقص من اهميتها قدح القادحين ؛ واذا لم ينصفها جيلنا ـ والانصاف يعني اعطاءها حقها دون زيادة او نقصان ـ فان ذلك سيتم حتماً على أيدي أجيال اخرى . ومن المؤكد ان ما يرويه رجال المعارضة ، الذين لا يزالون احياءً بيننا ، سيشكل الأساس الذي سينطلق منه الباحثون الجادون . وفي اعتقادي ان أكبر اسهام يمكن ان يقدمه هؤلاء الأحرار هو أن يرووا لنا ما حدث كما حدث دون

اضافات ذاتية ودون إصدار أحكام قيمية . اذ ان مثل هذه الأحكام ليست من مهمتهم طالما انهم كانوا جزءاً من الأحداث التي يروونها فهم اذا ما بدأوا يقيّمون قد ينساقون الى مواقف الهجوم والدفاع والتبرير ـ وهو ما نلمسه في أغلب الكتابات التي بين أيدينا ـ الأمر الذي من شأنه ان يقودهم الى إهمال بعض التفاصيل والجزئيات، عن قصد أو عن غير قصد ، وذلك لاضفاء القوة المنطقية اللازمة على أحكامهم . ان تجنب مثل هذا المحذور لن يكون الا بالاكتفاء بسرد الوقائع وايراد التفاصيل ووضعها جميعاً أمام الباحثين ليستخلصوا منها ما شاءوا ، وفي هذا أكبر خدمة يمكن ان يقدمها رجال المعارضة لحركتهم وللحقيقة والتاريخ .

لقد قُدم هذا البحث باللغة الألمانية للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة بون بالمانيا الاتحادية وتم نشره في برلين عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ضمن سلسلة « دراسات في الشرق الاسلامي الحديث » تحت عنوان :

Studien Zum Modernen islamischen Orient

« Die Oppositionsbewegung im Jemen Zur Zeit

imam yahya und der Putsch von 1948 »

وقد عمدت في هذه الطبعة العربية الى حذف بعض أجزاء التوطئة التاريخية واختصار البعض الآخر منها ، وذلك لاعتقادي بأن الكثير مما اوردته في تلك التوطئة لن تكون جديدة على القارىء العربي اذ أنها قد تركزت على محاولة ابراز طبيعة الصراعات السياسية في المجتمع الاسلامي ومنشأ الفرق السياسية ـ الدينية وافكارها التي عكست مواقعها في عملية الصراع الاجتماعي ـ الاقتصادي واتخذت طابعاً دينياً موّه الى حد كبير حقيقة تلك الصراعات . وقد جاءت دراستي للصراع السياسي في عهد الامام يحيى (١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م - ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م) ضمن هذا السياق كمثال يعكس طبيعة الصراعات السياسية في المجتمع الاسلامي عموماً وفي المجتمع اليمني الاسلامي بصورة خاصة ويبين حقيقة المصالح التي حركت ذلك الصراع ومحاولات الأطراف

الداخلة فيه اعطاء مواقفها القوة المعنوية اللازمة عن طريق اكساب هذه المواقف الصفة الدينية . وقد برع الحكام بشكل خاص في تغطية مواقفهم بالغطاء الديني - وهو ما كرّره الامام يحيى - وذلك لكسب عواطف الشعب المتدين . وفي غياب وسائل الاعلام العامة كلياً أو في ظل عدم تمتعها بقدر من الحيادية ، ومع قصور الوعي ، فان مثل هذه التغطية يمكن ان تحدث تأثيراً هائلاً في أوساط الشعب . وهذا ما حدث فعلاً . فرغم وجود وسائل إعلام محدودة (جريدة الايمان ، الاذاعة) فقد كانت ، من ناحية ، منحازة كلياً الى الإمام ، ومن ناحية أخرى ، لا تصل الى أيدي غالبية المواطنين ولا تسمع (لم يكن الشعب يمتلك اجهزة راديو في ذلك العهد) . وهكذا نجح الامام يحيى في تطويق معارضيه من الشباب المستنير وعزلهم عن الشعب عن طريق اطلاق التهم الدينية ، التي كان اشهرها اتهامهم بمحاولة اختصار القرآن . وبهذه الصورة تحول الصراع السياسي الذي تحركه عوامل اجتماعية اقتصادية حضارية الى صراع ذي طابع ديني بين حامي حمى الدين الامام يحيى وبين معارضيه (العصريين)، المشكوك في سلامة دينهم. وعلى الشعب بعد ذلك ان يحدد موقفه ، وبالطبع لم يكن موقفه في إطار عملية التمويه هذه لحقيقة الصراع الا الى جانب الامام يحيى .

ومع أني قد حذفت او لخصت اجزاء الباب الخاص بالتوطئة ، فاني عند ايرادي لمصادر البحث قد أوردتها جميعها ، كما هي في النسخة الألمانية ، حتى تلك التي استخدمتها في الأجزاء المحذوفة فقط ، وذلك ليرجع اليها من يريد التوسع في الجانب التاريخي .

هذا واني لأرجو ان أكون قد اسهمت في بحثي هذا في اعطاء صورة اقرب الى الحقيقة للقارىء العربي عموماً والعربي اليمني بصورة خاصة عن حركة المعارضة التي عرفت بحركة الأحرار اليمنيين . فإن اصبت فذاك ما أرجو وان اخفقت فحسبي انني حاولت جاداً ومتجرداً . والله من وراء القصد .

مقدمة البحث

تنزع الصراعات السياسية عادة الى تغليف نفسها بأغلفة مختلفة تخفي حقيقة دوافعها الأصلية . والغلاف الديني هو أبرز هذه الأغلفة . وقد وقع معظم المؤرخين المسلمين - بوعي او بدون وعي - في الفخ ، فنسجوا التاريخ الاسلامي نسجاً تبرز من خلاله الصراعات السياسية وكأنها - فعلاً - صراعات تنحصر حول تغليب قيم دينية صحيحة على قيم باطلة دون ان تربطها علاقة بالصراعات الاجتماعية والاقتصادية الدائرة في قلب المجتمع الاسلامي . وهكذا قاد النزوع الى ايجاد التبرير الديني ، الى وضع المسألة ضمن سياق التاريخ الاسلامي كمسألة دينية ، على الرغم من ان طابعها الدنيوي كان بارزاً منذ اجتماع « سقيفة بني ساعدة » حين كان جثمان الرسول لم يوار بعد التراب .

ونتيجة لوضع المسألة بهذه الصورة فان الباحث - المسلم على وجه الخصوص - يجد نفسه في موقف حرج اذا ما أراد ان يتخطى النهج التقليدي في كتابة التاريخ وان يتسلح بمنهج علمي ، كإمكانية وحيدة لفهم التاريخ الاسلامي فهماً سليماً .

ويمثل التاريخ اليمني الاسلامي - كما كتبه مؤرخو الإمامة الزيدية نموذجاً مثالياً لما تقدم . حيث تصب الصراعات السياسية التي لم تنقطع ، في مجرى جهاد الأئمة الأطهار لإعلاء شأن الدين وتطهير البلاد من الفساد ومن العقائد المنحرفة .

وضمن هذا التصوير السطحي للتاريخ ، تُعتّم العوامل الحقيقية للصراع ،

حتى يغدو من الصعب رصدها . ورغم هذه الصعوبة ، الا أن المحاولة تبدو مجدية ، خاصة وان تاريخ المجتمعات البشرية المليء بالصراعات يبدو متشابهاً في قوانينه العامة ، دون ان يلغي ذلك ـ بطبيعة الحال ـ خصوصيات تاريخ كل مجتمع على حدة . ولأن هذه الخصوصيات هي موضع اهتمامنا بالدرجة الأولى ، فان فهمنا لما هو عام يهيىء لنا فرصة فهم ما هو خاص .

وقد اخترنا موضوع بحثنا من التاريخ الحديث ، الذي تتوفر عنه كتابات بين ايدينا ، تعتبر امتداداً للأسلوب القديم في كتابه التاريخ من ناحية ، وكتابات ذات نهج حديث من ناحية اخرى . وهذا الاختيار يحقق لنا ميزات أهمها :

١ ـ ان الفترة التاريخية التي نعالج في اطارها موضوعنا ، هي فترة قريبة العهد ، لم تنطمر تفاصيلها بعد في طيات كتب التاريخ ذات النهج التقليدي .

٢ ـ ان هذه الفترة التاريخية قد شهدت تداخلاً بين نمط الحياة وطرق التفكير القديمة ، وبين الحياة العصرية بوسائلها ومناهج تفكيرها الحديثة . مما جعلها بالأحرى تمثل فترة تداخل مرحلتين تاريخيتين ، احداهما تنتمي الى القديم والأخرى تنتمي الى العصر الحديث . الأمر الذي يتيح لنا ـ من ناحية ـ ان نتفحص بعض عوامل الصراع السياسي التقليدي في المجتمع اليمني الاسلامي ، كما يتيح لنا ـ من ناحية اخرى ـ ان نتلمس المؤثرات العصرية ، التي أُقحمت على الحياة اليمنية ؛ فيَسهُل لنا بذلك تفهم كثير من التطورات اللاحقة ، التي نشأت بذورها في هذه الفترة المزدوجة . وموضوعنا في حد ذاته جدير بالعناية ، لما أثير وما يثار حوله من نقد واجتهادات متباينة ، تصل الى حد التناقض . فبينما يرى البعض في انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م حدثا ثورياً فريداً في البلاد العربية ومفخرة لليمنيين ، يرى البعض الآخر انه لم يكن ـ أي الانقلاب ـ اكثر من انقلاب داخل الأسرة الحاكمة هدف الى مجرد استبدال إمام بإمام . ومن هنا فان بحثنا يستهدف محاولة تفهم طبيعة الصراعات السياسية في اليمن ، كما يستهدف تفهم حركة المعارضة الدستورية وانقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ، واعطاء تقييم

لهما ، مستند الى تحليل منهجي لقوى المعارضة ومواقعها الاجتماعية والاقتصادية ، غير متأثر ـ اي هذا التقييم بآراء ـ المتحمسين او غير المتحمسين . وتنبع أهمية المحاولة ـ بصورة خاصة ـ من كون قوى المعارضة التي عارضت حكم الامام يحيى نفسها لا زالت تلعب ادواراً في الحياة السياسية اليمنية حتى اليوم .

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا منهجاً يقوم على محاولة تبين المصالح الحيوية لأطراف الصراع ، ومواقعها الاجتماعية والاقتصادية ، باعتبار ان هذه المصالح والمواقع تتحكم في سلوكها وتحدد مواقعها في عملية الصراع السياسي ، كما تحدد تفكيرها وفهمها للتغيير ، وكذا طموحاتها الاصلاحية .

أما ما يتعلق بالمصادر ، فقد فضلنا الاعتماد بصورة أساسية على المصادر الاصلية ، أي على ما كتبه اليمنيون انفسهم . وتشتمل هذه الكتابات على :

(١) كتابات لأشخاص لعبوا ادواراً رئيسية او ثانوية في معارضة الامام يحيى وفي بلورة افكار ومطالب المعارضة .

(٢) كتابات لاشخاص من الجيل التالي اهتموا بحركة المعارضة .

(٣) كتابات تمثل مواقف مناصرة للإمامة .

(٤) وثائق صادرة عن حركة المعارضة .

كما رجعنا الى بعض الكتابات الصادرة عن مؤلفين عرب غير يمنيين ، تطرقوا الى هذا الموضوع بهذا القدر او ذاك .

أما الكتابات الأوروبية ، فلم اعتمد عليها كثيراً رغم ما تتصف به من منهجية وترتيب . ولا يرجع ذلك الى مجرد كون الباحثين الغربيين قد نقلوا عن المصادر اليمنية ، وهي المصادر التي استندت اليها مباشرة ، بل لأن عملية النقل هذه قد اعتمدت على مصدر او مصادر محدودة واكتفت في الغالب بتكرار ما أوردته دون اخضاعه للتمحيص والنقد . ولما كانت المصادر اليمنية في الغالب متباينة في

رواياتها ، فان الاقتراب من الحقيقة لا يتم الا من خلال العديد من المقارنات والمناقشات لهذه الروايات ذاتها ، وهو ما لم تهتم به الكتابات الأوروبية ، ولعل هذا يرجع الى انها - أي الكتابات الاوروبية - قد تناولت هذا الموضوع تناولاً عرضياً ، ولم يكن هدفاً لدراسات متخصصة . ومهما كان الأمر ، فان عملية النقل هذه قد أدت الى الوقوع في العديد من الأخطاء ، سواء منها اخطاء في تحديد ادوار الأفراد او في سرد الوقائع او في تحديد التواريخ او في فهم طبيعة الصراع ذاته ، مما رجح لدي عدم الركون كثيراً الى هذه الكتابات . وسوف نشير الى بعض الأخطاء في هوامش البحث كلما تطلب الأمر ذلك .

وأما التبويب فقد اتبعنا تبويباً يمكّن من :

١ - تتبع جذور الصراع السياسي في امتداداته التاريخية - خاصة منذ بدأ طرح المسألة المحورية في الصراع وهي مسألة الخلافة فور وفاة الرسول - وفي تطوره العام في المجتمع الاسلامي ، ثم خصوصياته في المجتمع اليمني ، مع تبين أسبابه الاقتصادية - الاجتماعية ، التي شكلت باستمرار ارضيته ومحركه الدائم ، ومظاهره الدينية ، التي شكلت غطاءه الايديولوجي .

٢ - رسم معالم المسرح التاريخي ، الذي حكم فيه الامام يحيى وتحركت ضمنه المعارضة .

٣ - تتبع نشوء وتطور المعارضة ونوع القوى التي كوّنتها والأسباب التي كمنت وراءها ، والمؤثرات التي خضعت لها ، والأساليب والوسائل التي استخدمتها ، والتي تُوجت بانقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م . مع محاولة تبين افكارها وطموحاتها وحدود اصلاحيتها .

٤ - اعطاء صورة سليمة لانقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م : مقدماته - احداثه - نتائجه ، والوصول الى تقييم واقعي له .

ونعتقد ان هذا التبويب قدحقق لنا ميزةهامة، اذ وفر لناالتسلسل المنطقي، الذي جنبنا النظر الى حركة المعارضة والى انقلاب ١٩٤٨ نظرة جامدة ، تعزلهما عن سياقهما التاريخي وتبترهما عن جذورهما الممتدة عبر التاريخ الاسلامي وفي التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي للمجتمع اليمني وفي المؤثرات العصرية ، كما في طبيعة الحكم الامامي المتخلف .

الباب الأول

توطئة جغرافية اجتماعية تاريخية عامة

الفصل الأول

الأرض والمجتمع

أ ـ الأرض :

يشكل موقع اليمن وطبيعتها الجغرافية مدخلاً هاماً لا غنى عنه لفهم التاريخ اليمني في الماضي والحاضر .

وقد كان الجغرافيون العرب في القرون الوسطى يطلقون اسم « اليمن » على القسم الجنوبي من الجزيرة العربية بكامله ، بما في ذلك عمان ، أما اليوم فان تسمية « اليمن » اصبحت تقتصر على الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية[1] يحدها من الشرق الربع الخالي وعمان ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال نجد والحجاز (المملكة العربية السعودية) ومن الجنوب خليج عدن والمحيط الهندي . وتقع الأجزاء الشمالية (عسير ونجران وجيزان) تحت السيطرة السعودية ، كنتيجة من نتائج حرب عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م بين الامام يحيى والملك عبد العزيز آل سعود .

هذا الموقع مكن لليمن التحكم في مدخل البحر الأحمر والإطلال على المحيط الهندي في نفس الوقت واكسبها شأناً كبيراً في التاريخ القديم ، اذ جعل منها طريقاً تجارياً يربط بين الهند والصين وغيرهما من بلاد الشرق وبين بلاد الرافدين والشام

---

(١) Escher , H . , Untersuchung ,S .5

ومصر وجزر البحر الأبيض المتوسط. وكان لهذا الأمر جانبان: اولهما ان اليمنيين اشتغلوا بالوساطة التجارية بين بلاد الحضارات القديمة ، مما وفر لهم مستوى من الرخاء المعيشي ومكنهم من الاحتكاك بشعوب تلك الحضارات ، فاسهموا في عملية التفاعل الحضاري بينها . وثانيهما أن تاريخ اليمن القديم كان الى حد كبير تاريخ السيطرة على تلك الطريق[1] ، اذ ثارت من حوله مطامع القوى الخارجية ، التي حاولت السيطرة عليه ، كما كان يؤدي التحول عنه الى تدهور عام في الحياة الاقتصادية . أما في العصر الحديث فقد تزايدت اهمية هذا الموقع تزايداً كبيراً واضحت اليمن هدفاً لمنافسات وصراعات الدول الاستعمارية المختلفة .

وتمتاز اليمن ، من بين بلاد الجزيرة العربية ، في جزء كبير منها باعتدال المناخ وخصوبة التربة وسقوط كميات كافية من الأمطار وقد نجم عن ذلك ان عرفت اليمن منذ أقدم العصور حياة الزراعة والاستقرار والتحضر .

ويمكن تقسيم اليمن وفقا لطبيعتها الجغرافية[2] الى ثلاث مناطق رئيسية وهي :

- المرتفعات الجبلية في الشمال والوسط
- السهولة الساحلية الغربية
- السهول الشرقية .

كما يمكن تقسيمها الى مناطق تفصيلية عديدة تبعاً لدرجات الارتفاع والحرارة وكميات الأمطار[3].

---

(١) فخري ، أحمد ، اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢ .

(٢) للمزيد انظر : Escher ,H , a . a . O , S . 8 - 9
Dequin H , Arabische Republik Jemen , S . 16 - 24
Stiffen u . a , Final Report , S . I - 10

(٣) سيقتصر حديثنا هنا وفي الفقرات القادمة على الجزء الذي كان يحكمه الامام يحيى ، ويعرف الآن بالجمهورية العربية اليمنية وهو موضع اهتمامنا في البحث .

ب ـ المجتمع

أثّر التباين في الطبيعة الجغرافية من منطقة الى أخرى تأثيراً واضحاً في التركيب الاجتماعي للسكان كما في حياتهم الاقتصادية . ففي المرتفعات الجبلية وخاصة الشمالية منها ، حيث تقل نسبة هطول الأمطار نجد التركيب القبلي المتماسك غالباً فيها أما المناطق الأقل ارتفاعاً والمناطق السهلية ، والتي تتلقى نسبة اعلى من الأمطار فان الطابع الفلاحي للسكان هو الغالب .

وقد كان المجتمع اليمني في عهد الامام يحيى ينقسم الى طبقتين رئيسيتين ، وهما طبقة كبار ملاك الأرض وطبقة الفلاحين ، والى جانبهما طبقات وفئات ثانوية كالحرفيين والتجار والمنبوذين (الأخدام) .

ويمكن تقسيم الطبقتين الرئيسيتين الى تقسيمات ثانوية على النحو الآتي :

١ ـ طبقة كبار ملاك الأرض :

ـ كبار الملاك المنتمون الى السادة : من بين السكان الذين كان يطلق عليهم في الماضي اسم « السادة » ، نشأت اسر كبيرة ، سهلت لها مكانتها الدينية ، سواءً بسبب امتلاكها للعلوم الدينية ، او بسبب نسبها الى النبي ، امتلاك اراض واسعة وممارسة علاقات اقطاعية مع فلاحيها . وكان العامل الديني بالنسبة لهذه الأسر هو العامل الحاسم الذي منحها الحق من بين شرائح كبار الملاك الاخرى في السيطرة على السلطة السياسية .

ـ كبار الملاك المنتمون الى القضاة : من بين الأسر التي امتهنت القضاء أسر مكنتها هذه المهنة من جمع الثروات وامتلاك الأراضي . وقد اسهمت بالدور الثاني في ممارسة السلطة ـ لامتلاكها العلوم الدينية ـ بعد اسر كبار الملاك من السادة .

ـ شيوخ القبائل : امتلك شيوخ القبائل أراضي واسعة ومارسوا فيها علاقات اقطاعية في اطار العلاقات القبلية الأبوية ، وتمتعوا بالسلطة الفعلية في نطاق

قبائلهم ، ولكنهم كانوا بعيدين عن ممارسة السلطة المركزية - التي كان يمثلها الامام - ممارسة مباشرة .

- شيوخ الأرض : ونقصد بهم اولئك الذين لا يستند نفوذهم الى مكانة دينية ولا الى مكانة قبلية ، وانما يستند الى ملكيتهم الكبيرة للأرض وحدها . وهم عادة لا يشغلون انفسهم بهموم السلطة ، ما لم تحاول هذه السلطة ان تقتحم مناطق نفوذهم وتقاسمهم استغلال فلاحيها .

٢ - طبقة الفلاحين :

- الفلاحون الأغنياء : وهم الفلاحون الذين يمتلكون اراض تزيد عن قدرتهم على استغلالها استغلالاً مباشراً ، فيسلمونها - أي الأراضي الزائدة - الى فلاحين فقراء او معدمين ، يقومون بزراعتها مقابل حصة معلومة من المحصول يتقاضونها منهم .

- الفلاحون المتوسطون : هم الفلاحون الذين يمتلكون اراض تكفي حاجتهم ويقومون باستغلالها بأنفسهم .

- الفلاحون الفقراء : هم الذين يمتلكون أراض لا تكفي حاجتهم فيقومون بزراعة اراض اخرى يأخذونها من كبار ملاك الأرض أو من الفلاحين الأغنياء الى جانب اراضيهم الخاصة .

- الفلاحون المعدمون : هم الذين لا يمتلكون اراض خاصة بهم فيعيشون من بيع قوّة عملهم ومن زراعة اراض كبار الملاك والفلاحين الأغنياء .

وأما فئتا التجار والحرفيين - وقد استقرتا بصورة رئيسية في المدن ومراكز المحافظات - فقد كانتا تعتبران قوتين اجتماعيتين غير مؤثرتين بالمقياس السياسي ، ولم يبرز التجار كقوة سياسية ذات شأن الا عند نشوء المعارضة الدستورية ضد حكم الامام يحيى .

وأما الأخدام فقد كانوا ولا يزالون يعيشون على هامش الحياة الاجتماعية ويمارسون اعمال التنظيفات والرقص والغناء ويعانون من نظرة احتقار ظالمة من قبل كافة طبقات وفئات المجتمع . وقد أدى التعامل الاجتماعي غير الإنساني معهم الى ان يعيشوا منبوذين لا يخالطون السكان الآخرين في مسكن أو مأكل او عمل .

والى جانب التقسيمات الطبقية ، التي تنطبق على البنية الاجتماعية بكاملها ، فانه يمكن الاشارة الى التقسيمات الدينية وهي على النحو الآتي :

ـ المسلمون : ١ ـ الشوافع ٢ ـ الزيديون ٣ ـ الاسماعيليون وليس هناك تحديد دقيق لعدد اتباع هذه المذاهب نسبة الى تعداد السكان العام ، ولكن من الثابت ان نسبتي الشوافع والزيديين متقاربتان وتبلغان حوالى ٩٩٪ من مجموع السكان[١] .

ـ اليهود : كان اليهود يشكلون الفئة الحرفية في اليمن ، وكان يبلغ عددهم استناداً الى بعض المراجع ٦٠ ـ ١٠٠ ألف نسمة[٢] غادر معظمهم اليمن عامي ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م و١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م الى فلسطين وكانوا يسكنون في الغالب في المناطق الزيدية التي كانوا يعاملون فيها بتسامح[٣] .

ومن جهة اخرى يمكن تقسيم المجتمع اليمني الى :

ـ سكان المدن : ويتكونون أساساً من الأسر الحاكمة ومن العلماء والتجار

---

(١) قارن : (الزيديون ٤٤٪ والشوافع ٤٥٪)
(الزيديون ٥٠٪ والشوافع ٥٠٪)
Schopen , das qat , S. 34 - 35
EL - Azzazi , Die Entwicklung der A. R. Y. S. 36 , 44 - 45
وقد استند العزازي في تقديراته الى سجلات وزارة العدل التي تضمنت ٤٥١٩٥٩٣ من مجموع السكان ولكنها ـ كما يشير ـ لم تأخذ بالاعتبار المهاجرين اليمنيين في الخارج .

(٢) انظر : Tworuschka , Die Rolle des Islam , S. 80

(٣) Stat . Bundesamt , S. 6
O'Ballance, The War in the Yemen , P. 12

والحرفيين[1] .

ـ سكان الريف :

ـ السكان الذين يشكلون مصدر التمويل المالي للمدن ويعتمدون في حياتهم أساساً على فلاحة الأرض .

ـ السكان الذين يشكلون مصدراً للقوى المقاتلة التي يستند اليها الحكام في تثبيت واستمرار حكمهم ، وهم سكان المناطق القبلية .

ـ البدو : وهم نسبة ضئيلة من السكان يتواجدون خاصة في مناطق السهول الشرقية .

وسوف نتناول عند تحليلنا للقوى المعارضة لحكم الامام يحيى بعض الطبقات والفئات الاجتماعية بشيء من التوسع بالقدر الذي يخدم اغراض هذا البحث .

ولم يجر في اليمن أي احصاء سكاني قبل العام ١٩٧٥ . وكانت الأمم المتحدة قد قدرت عدد السكان عام ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م بـ ٤,٥ مليون نسمة[2] مستندة الى سجلات تحصيل ضريبة الزكاة .

وبموجب التعداد السكاني العام الذي أجري عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م يبلغ عدد السكان في اليمن حوالى ٦,٥ مليون نسمة منهم حوالى ١,٥ مليون يعملون في الخارج خاصة في المملكة العربية السعودية والخليج .

---

(١) Schopen , a. a. O. S. 39 - 41

(٢) Stat. Bundesamt , Länderbericht , S. 67

الفصل الثاني
اليمن والامامة الزيدية

اتسم تاريخ اليمن في ظل الاسلام بالاضطراب والنزوع الدائم الى الاستقلال . ودون ان نضع في الاعتبار التركيب الاجتماعي للسكان وحياتهم الاقتصادية والطبيعة الجغرافية للبلاد لن يكون حظنا كبيراً في محاولة تفسير النزوع الاستقلالي لليمنيين . هذا النزوع الذي جعل من اليمن مكاناً مثالياً لانتشار المذاهب المعارضة للخليفة الحاكم ، كما جعلها فيما بعد منطقة مقاومة دائمة في وجه الاحتلال التركي* .

ورغم الدور البارز الذي لعبه اليمنيون في الفتوحات الاسلامية ثم في الأحداث السياسية في العالم الاسلامي فقد احتلت اليمن نفسها دوراً ثانوياً غير مؤثر في تقرير الأحداث الاسلامية العامة ، وأسهم بعدها الجغرافي في جعلها بعيدة عن اهتمام الخلفاء ، الأمر الذي شجع الفرق الاسلامية المختلفة ان تبحث لنفسها عن مواضع اقدام فيها ، كما شجع - في نفس الوقت - القوى المحلية ان تسعى باستمرار الى التخلص من سلطة الخلافة الاسلامية كلما سنحت لها الفرص . فنشأت من جراء ذلك دول مستقلة او مرتبطة شكلياً بالخلافة الاسلامية اهمها : الدولة الزيادية ٨٢١ - ١٠١٢ م (٢٠٥ - ٤٠٣ هـ) والدولة اليعفرية ٨٤٠ - ١٠٠٣ م (٢٢٥ - ٣٩٣ هـ) والدولة الفاطمية الأولى ٨٨١ - ٩١٥ م (٢٦٨ - ٣٠٣ هـ) والامامة

(*) من أكثر التفسيرات مجانبة للصواب لمقاومة اليمنيين للاحتلال التركي التفسير الديني الطائفي الذي أورده ساطع الحصري (محاضرات في نشوء القومية ، ص ١٩١) . حيث ارجع سبب مقاومة اليمنيين الى اعتناق السكان للمذهب الزيدي المخالف لمذهب السنة الذي يعتنقه الأتراك ، متجاهلاً ان نصف سكان اليمن تقريباً سنيون وانهم قد أسهموا في مقاومة الاحتلال التركي ، كما أسهموا في مقاومة كافة أنواع السيطرة الأجنبية .

الزيدية ٨٩٣ ـ ١٩٦٢ م (٢٨٠ ـ ١٣٨٢ هـ) والدولة النجاحية ١٠١٣ ـ ١١٥٠ م (٤٠٣ ـ ٥٥٥ هـ) والدولة الفاطمية الثانية (الصليحية) ١٠٦٦ ـ ١١٣٨ م (٤٣٩ ـ ٥٣٢ هـ) ودولة بني زريع ١٠٧٨ ـ ١١٧٤ م (٤٧٠ ـ ٥٦٩ هـ) ودولة بني حاتم ١٠٩٨ ـ ١١٧٤ م (٤٩٣ ـ ٥٦٩ هـ) ودولة بني مهدي ١١٥٨ ـ ١١٧٤ م (٥٥٣ ـ ٥٦٩ هـ) والدولة الرسولية ١٢٢٩ ـ ١٤٥٤ م (٦٢٦ ـ ٨٥٨ هـ) ودولة بني طاهر ١٤٥٤ ـ ١٥٢٦ م (٨٥٨ ـ ٩٤٥ هـ) .

كما أدى النزوع الاستقلالي لليمنيين والمنافسات الدولية في المنطقة الى أن تعمد الدولة الاسلامية مراراً عديدة الى ارسال قوات عسكرية وفرض حكم أجنبي في اليمن لتأكيد تبعية اليمن لها من ناحية واخذ مواقع متقدمة للدفاع عن مصالحها ـ أي مصالح الدولة الاسلامية ـ ضد المطامع الاوروبية من ناحية اخرى . وهكذا شهدت اليمن الحكم الايوبي ١١٧٤ ـ ١٢٢٩ م (٥٦٩ ـ ٦٢٦ هـ) والحكم المملوكي ١٥١٦ ـ ١٥٣٨ م (٩٢٣ ـ ٩٤٥ هـ) والحكم العثماني الأول ١٥٣٨ ـ ١٦٣٥ م (٩٤٥ ـ ١٠٤٥ هـ) والحكم المصري ١٨١٨ ـ ١٨٤٠ م (١٢٣٤ ـ ١٢٥٦ هـ) ثم الحكم العثماني الثاني ١٨٤٩ ـ ١٩١٨ م (١٢٦٥ ـ ١٣٣٦ هـ) .

وفي خضم التنافس الاستعماري الذي بدأ منذ مطلع العصر الحديث كانت اليمن محط انظار الدول الكبرى خاصة البرتغال وبريطانيا وهولندا وفرنسا وايطاليا ثم امريكا ، وذلك لموقعها الاستراتيجي الهام . وقد تمكنت بريطانيا من احتلال عدن عام ١٨٣٩ م ثم وسعت نفوذها في المناطق اليمنية التي سميت بالمحميات واخذت تقاوم اي نفوذ استعماري آخر يمكن ان يؤثر على نفوذها في المنطقة . في حين احتلت ايطاليا وفرنسا مناطق على الساحل الافريقي المطل على البحر الأحمر .

الامامة الزيدية

تعتبر الزيدية اكثر فرق الشيعة اعتدالاً وعقلانية ، وتنسب الى الامام زيد بن

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الذي ولد عام ٨٠ هـ (٦٩٩ م) وتتلمذ على واصل بن عطاء من بين من تتلمذ عليهم ، فاعتنق افكار المعتزلة الكلامية وخالف جميع فرق الشيعة في أمور جوهرية كما سنرى .

أعلن الامام زيد بن علي خروجه على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك عام ١٢١ هـ (٧٣٩ م) فكان أول من اظهر دعوته من العلويين بعد مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب ، حيث كانت الدعوة الشيعية قد اخذت طابعاً سرياً متكتماً . وقد قتل عام ١٢٢ هـ (٧٤٠ م) . على يد الأمويين[1] .

ولقد كانت أفكار الشيعة تدور قبل الامام زيد حول القضايا الأساسية التالية : ١ ـ العصمة . ٢ ـ التقية . ٣ ـ الوراثة . ٤ ـ المهدية . ٥ ـ التبرؤ من الشيخين ابي بكر وعمر لاغتصابهما الخلافة من علي . وقد رفض الامام زيد هذه الأفكار جميعها ، واضعاً بذلك مذهباً جديداً متميزاً ، يرتكز على المبادىء التالية :

١ ـ جواز امامة المفضول مع وجود الأفضل . وبذلك اجاز امامة ابي بكر وعمر ، ما دامت مصلحة المسلمين اقتضت ذلك . وهذا الموقف ينسجم مع موقف علي ابن أبي طالب نفسه الذي بايع كلا الخليفتين .

ويتضمن هذا المبدأ عدم حصر الامامة في سلالة معينة ، رغم انه من الوجهة العملية قد حصر الزيديون الامامة في أبناء فاطمة (أبناء الحسن وأبناء الحسين) ، بحيث بدا هذا المبدأ وكأنما هو بمثابة تبرير نظري لخلافة ابي بكر وعمر ينسجم مع موقف علي نفسه كما ينسجم مع الموقف المعتزلي الذي تأثر به الامام زيد .

والجدير بالانتباه هنا هو ان جواز امامة المفضول رهن بمصلحة المسلمين ، فالمصلحة الاجتماعية هنا هي أساس الترجيح ، مما يبعد الموقف النظري الزيدي

---

(١) ابن الأثير ، الكامل ، ج ٥ ، ص ٢٩ وما بعدها .

عن فكرة الحق الالهي ويقربه من موقف المعتزلة والخوارج ، الذين يعتبرون المجتمع مصدر السلطة .

أما امامة عثمان فلم يتطرق اليها زيد لا بالقبول ولا بالرفض[1] .

٢ - توفر شروط معينة في الامام : وهذا المبدأ يؤكد رفض فكرة الوصية ، التي اعتمدت عليها الفرق الشيعية الأخرى . فلا بد لمن يدعو لنفسه الامامة ان تتوفر فيه شروط محددة وهي أن يكون بالغاً ، ذكراً ، حراً ، مجتهداً ، فاطمياً ، عدلاً ، سخياً ، ورعاً ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأي وتدبير ، شجاعاً * . وشرط الانتماء الى السلالة الفاطمية هو - كما رأينا في المبدأ الأول - شرط افضلية ، اذ يجوز ان يتولّى الامامة امام غير فاطمي ، الا أنه من الناحية العملية قد انحصرت الامامة الزيدية ضمن هذه السلالة كما ذكرنا .

٣ - الأئمة غير معصومين من الخطأ : وينسجم هذا المبدأ مع رفض الزيدية لفكرة الوراثة والوصية . اذ أن أساس العصمة هو القول بأن الرسول قد أوصى لعلي ، والرسول لا يتصرف الا بوحي من الله ولا يمكن ان يختار بأمر من ربه اماماً يجري عليه الخطأ في احكامه[2] .

٤ - الخروج : اي خروج الامام داعياً لنفسه . فبدون الخروج لا يمكن التحدث عن الامامة في تاريخ الزيدية اذ به يكتسب المطالب بالامامة شرعيته حيث لا يلعب النص او الوصية او الانتخاب اي دور[3] . ويمثل هذا المبدأ رفضاً لمبدأ التقية ، الذي التزم به أئمة الشيعة بعد مقتل الحسين .

---

(١) ابو زهرة ، الامام زيد ، ص ١٨٩

(٢) قارن : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٣) Strothmann , R. Das Stoatsrecht , S. 45

* المصدر السابق .

٥ ـ جواز خروج امامين في قطرين : على أن لا تكون قد سبقت البيعة العامة من أهل الحل والعقد لامام مستوف للشروط وشملت ولايته كل البلاد الاسلامية ، لأن الامام الثاني في هذه الحالة يعتبر باغياً . أما اذا لم تسبق مثل هذه البيعة العامة ، أو لم يُعرف ان بيعة احدهما عامة ، فانه يجوز أن يكون كل منهما إماماً في إقليمه ، على أن لا تكون بينهما خصومة وأن يسود بينهما التعاون .

٦ ـ رفض فكرة المهدية والامامة المستورة : وهذا مبدأ مترتب منطقياً على مبدأ الخروج ، الذي يقتضي رفض وجود إمام في السر . وبالتالي رفض المهدية ، التي تعتمد على فكرة وجود إمام مستور يظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً[١] .

وبعد مقتل الإمام زيد خرج في خراسان ابنه يحيى داعياً لنفسه فقتل ايضاً . وقد واصل الأئمة الزيديون إعلان خروجهم فيقتلون او يلوذون بالمناطق الاسلامية النائية . ولم يستقر لهم أمر حتى خرج الإمام الناصر الأطروش في بلاد الديلم وأسس دولة زيدية هناك ، كما خرج الإمام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين في اليمن مؤسساً بدوره دولة الأئمة الزيديين فيها [*] .

ويتخذ الحديث عن إمامة زيدية واحدة او دولة زيدية واحدة في اليمن طابع التجاوز . إذ أنها قد وجدت في الواقع إمامات زيدية عديدة بل لقد صادف ـ بصورة متكررة ـ ان وجد أكثر من إمام في آن واحد ، عارض بعضهم بعضاً ، وسعى كل منهم الى إقامة سلطته الخاصة[٢] . فاذا كنا هنا ـ وكما هو مألوف ايضاً ـ نُجمل هذه الامامات او الدول في دولة واحدة ، فانما ننطلق في ذلك من اعتبار ان

---

(١) قارن : ابو زهرة ، نفس المصدر ص ، ٢١٣

(٢) الويسي ، اليمن الكبرى ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥

(*) هذه الشروط تتضمن نفس شروط الامامة لدى السنة مع اضافة شروط تميز المذهب الزيدي .
قارن : الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٥ . وكذا Strothmann , R. a. a. O. S. 80 ff

مضمونها جميعاً (فلسفتها السياسية وطبيعة حكمها) مضمون واحد ، مما يجعل الحديث عنها في تعددها نوعا من التكرار ، وخاصة ان الحكم الذي أقامه الامام يحيى ـ وهو ما يهمنا في هذا البحث ـ قد ورث التراث الامامي ككل كتراث واحد متكامل غير مجزأ .

وبمراعاة هذا الاعتبار ـ المضمون الواحد ـ فانه يمكننا النظر الى الإمامة الزيدية في اليمن باعتبارها أطول الدول عمراً وأبعدها أثراً في تاريخ اليمن الاسلامي .

المؤسس الأول للإمامة الزيدية هو الامام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن ابراهيم (طباطبا) بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب[1] . ولد عام ٢٤٥ هـ ـ ٨٥٩ م في المدينة وتوفي عام ٢٩٨ هـ ـ ٩١١ م[2] اخذ المذهب الزيدي عن جده الامام القاسم * . قدم الى اليمن عام ٢٨٠ هـ ـ ٨٩٣ م بدعوة من بعض قبائل خولان ، لحل خلافات قبلية كانت ناشبة بينهم ، وبدأ محاولته لتأسيس دولته الزيدية منطلقاً من مدينة صعدة حتى وصل مشارف صنعاء . ولكنه سرعان ما عاد الى الحجاز . وقد فسرت عودته هذه من قبل مؤرخي الزيدية بأن اليمنيين قد أظهروا ما يسخط الله ، وخالفوا أحكام الشريعة[3] . ويعطينا « زباره » توضيحاً لهذه المخالفة ، فقد اغتصب اليمنيون ـ جنود الهادي ـ في وادي الشرفة شمال صنعاء خوخاً للمواطنين ، فاستاء الهادي لذلك وعاد الى

---

(١) العلوي ، سيرة الامام الهادي ، ص ١٧

(٢) الواسعي ، تاريخ اليمن ، ص ٢١

(٣) انظر : العلوي ، نفس المصدر ، ص ٣٦ . وكذا ابن القاسم ، غاية الاماني ، ج ١ ، ص ١٦٦

(*) دعا الامام القاسم بن ابراهيم طباطبا اولاً لأخيه محمد بن ابراهيم ، فلما قتل هذا دعا القاسم لنفسه ، ثم فر من العراق الى الحجاز في عهد الخليفة العباسي المأمون واستقر في جبل الرس حتى مات عام ٢٤٦ هـ ـ ٨٦٠ م .
انظر : ابن القاسم ، نفس المصدر ، ص ١٥٠ ، ١٥٩ .

الحجاز في نفس العام الذي قدم فيه[1] .

ولكن مثل هذه الحادثة لا تشكل في نظرنا سبباً مقنعاً لتفسير عودة الامام الهادي ، خاصة اذا ما عرفنا انه - أي الامام الهادي - لم يكن تلك الشخصية العاطفية التي يحاول بعض المؤرخين تصويره بها ، فتهزه سرقة بعض جنوده خوخاً من حقول بعض المواطنين ، وتصرفه هذه الحادثة عن غايته السياسية . فقد كان يتمتع بشخصية عنيفة ، تبرز لنا من تعامله مع أعدائه المهزومين ، حيث يروي لنا ابن عمه ومرافقه علي محمد العباسي العلوي ، الكثير من الحوادث التي كان يصدر فيها الهادي اوامره بهدم بيوت اعدائه وحرقها ونهبها ، وبقطع الأشجار المثمرة وقلع المحاصيل الزراعية[2] . مما يجعلنا نميل الى البحث عن سبب أكثر وجاهة لعودته . ولعلنا نجده في ما رواه نشوان الحميري ، من أن احمد بن عبد الله الاكيلي خرج الى بغداد في أيام المعتضد العباسي ، يستنجد به على الامام الهادي ، فلما بلغ بغداد كان المعتضد قد توفي وبويع للمكتفي ، الذي أمر بتسيير الجيوش الى اليمن . وفي أثناء تجهيز الجيوش وصل كتاب من والي الحرمين ينبىء فيه أن الهادي قد غادر اليمن ، فانصرف الخليفة العباسي عن عزمه[3] . ان تجهيز الجيوش من قبل خليفة بغداد لمحاربة الهادي يبدو لنا سبباً أكثر وجاهة لعودة الهادي الى الحجاز ، من سرقة بعض جنوده اليمنيين خوخاً من حقول المواطنين .

وفي مطلع عام ٢٨٤ هـ - ٨٩٧ م قدم الهادي الى اليمن للمرة الثانية ، ليبقى فيها بصورة دائمة .

---

(١) زبارة ، أئمة اليمن ، مج ١ ، ص ١٠

(٢) كمثال ، انظر : العلوي ، سيرة الامام الهادي ، ص ١٩٦ . وقد انتهج الأئمة نفس نهج الامام الهادي . انظر مثلاً : ابن القاسم ، غاية الأماني ج ١ ، ص ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٩٨ ، ٣٥٠ ، ٣٩٨ ، ٣٧٠ .

(٣) الحميري ، الحور العين ، ص ١٩٦ .

وقد سبقت الفترة التي قدم فيها الهادي الى اليمن ورافقتها احداث سياسية هامة في العالم الاسلامي . اذ نشطت الحركات المعارضة للدولة العباسية ، ودخلت في صراعات دموية هادفة الى اقامة دولها الخاصة . وكانت ابرز هذه الحركات ، حركة « الزنج » ، التي ظهرت في سواد الكوفة ، وحركة القرامطة ، التي ظهرت في نفس المنطقة* ، وشملت بعد ذلك العراق والشام والبحرين واليمن ، مسببة اضطراباً شديداً في جسم الدولة العباسية . اضافة الى الحركات العلوية والخارجية الأخرى ، التي شملت العالم الاسلامي جميعه تقريباً[1] .

وفي اليمن نفسها ، ترافق ظهور الهادي مع نشاط ابي القاسم بن فرج الملقب « بمنصور اليمن » وزميله علي بن الفضل ، في نشر الدعوة الفاطمية ، وتأسيس دولة تدين بالولاء للخليفة الفاطمي . فشهدت الساحة اليمنية حروباً طاحنة بين الحزبين الشيعيين ، كما بين كل منهما على حدة وبين الدول المحلية والزعامات القبلية .

ولم تشهد اليمن استقراراً خلال التاريخ الطويل للامامة ، التي انحصرت مهامها ـ كما يُستقى ذلك من كتب مؤرخي الامامة الزيدية انفسهم ـ في إقامة الحدود الشرعية وقبض الواجبات . وباستثناء بناء المساجد ، فان مهام الانشاء والتعمير لم تكن واردة ضمن مهام الدولة الزيدية . بل قد يُقدم إمام على قطع الأعناب والزرع في منطقة ، بحجة أن اهلها لم يقيموا صلاة الجماعة[2] . ومع ذلك فانه مما يجافي الموضوعية ان ننسب الى الامامة الزيدية وحدها ذلك الاضطراب والدمار ، الذي أصبح سمة بارزة للتاريخ اليمني الاسلامي ، دون أن نضع في اعتبارنا العوامل

---

(١) انظر : ابن الأثير الكامل ج ٧ من العام ٢٥٦ هـ وحتى العام ٢٩٣ هـ .

(٢) انظر مثلاً : ابن القاسم ، غاية الأماني ، ج ١ ، ص ٣٥٤ .

(*) يذكر المسعودي (مروج الذهب ج ٢ ، ص ٤٤٩) ان قرمط قد اتصل بصاحب الزنج وحاول الاتفاق معه ولكنه لم يفلح .

الموضوعية التي هيّأت لهم ان يلعبوا دورهم المتميز . فالتكوين القبلي للمجتمع والطبيعة الجغرافية ـ التي ساعدت على بقاء هذا التكوين قوياً متيناً ـ والظروف الاقتصادية ، التي كانت تدفع بالقبائل ـ لتأمين معيشتها ـ الى الاعتداء على القبائل الأخرى والاستيلاء على ما بأيديها ، كل هذا قد هيأ المناخ للامامة الزيدية للحصول على أتباع وأنصار من بين القبائل اليمنية وتجنيدهم تحت لوائها ، والخوض معهم نفس الصراعات القبلية ، ولكن تحت غطاء ديني ، مما طبع الامامة الزيدية في اليمن بطابع يمني خاص ، اذ غدت في الواقع قيادة دينية لصراعات اجتماعية واقتصادية محلية . ولا شك ان الفكر السياسي الزيدي قد أسهم اسهاما كبيراً في تحقيق هذا اللقاء التاريخي بين الامامة الزيدية وبين الظروف اليمنية المحلية . فالنظرية السياسية الزيدية كانت في حد ذاتها سبباً مولداً لصراعات دائمة ، حين اعطت المشروعية لكل فاطمي تتوفر فيه شروط الامامة ان يخرج داعياً لنفسه ، وحين اجازت خروج اكثر من امام في منطقتين مختلفتين . هذه الخاصية لاءمت التركيب الاجتماعي القبلي ولاءمها ، حيث اضحى من السهل على كل طامع في الامامة أن يتصل بأطراف من القبائل المتصارعة ، ويعلن خروجه ، لتتلقفه هذه القبائل وتقاتل خصومها تحت رايته . كما أضحى من السهل على القبائل التي تناصب الامام الحالي العداء ، ان تبحث عن أحد الطامعين بالامامة وتنصبه إماماً ، ليكون واجهة لها في صراعها مع الامام الحالي والقبائل التي تقاتل معه* .

ولعل اهم دور اضطلعت به الامامة في تاريخ اليمن الاسلامي هو انها أسهمت في إطالة امد الصراعات القبلية ، وحالت دون حدوث تفوق من جانب قبيلة على القبائل الأخرى ـ بالصورة التي كانت تحدث في تاريخ اليمن قبل

(*)كان أول صراع مسلح بين الأئمة هو الصراع الذي نشب بين أبناء الامام الناصر أحمد بن الامام الهادي الى الحق . انظر ابن القاسم ، غاية الأماني ، ج ١ ، ص ٢١٥ ـ ٢١٨

الاسلام ، حيث كان حدوث مثل هذا التفوق يجبر القبائل على الانضواء تحت لواء القبيلة المتفوقة ، مفسحة المجال لبروز دولة قوية ، تقودها اقوى القبائل وتبسط نفوذها على كامل الأرض اليمنية(*).

فقد كانت الامامة تقف من الناحية الاجتماعية خارج التركيب الاجتماعي القبلي ، تستفيد منه ويستفيد منها . وقد أمّن لها وضعها المستقل قدرة على المناورة وعلى خلْق نوع من التوازن ضمن القوى القبلية ، ضمن عدم تفوق احداها ، حيث كان تفوق قبيلة من القبائل كفيلاً - لو حدث - بإنهاء دور الامامة ، هذا الدور الذي إستدعت وجوده أساساً الصراعات القبلية ، وعدم تفوق احدى القبائل بصورة تمكنها من حسم الصراع نهائياً لصالحها وفرض الاستقرار في البلاد تحت لواء سلطتها ، مما اقتضى وجود طرف ثالث ليقوم بدور الحكم ، فجاءت الامامة كحكم ذي صفة دينية ، ولعبت دور الحكم والخصم والحليف مسهمة - عوضاً عن حسم الصراعات - في استمرار هذه الصراعات ، حيث غدا من المألوف ان تنفضّ قبيلة ما عن امامها بعد أن تستشعر في نفسها القوة او تتصادم مصالحها بمصالحه ، فيندفع الامام الى البحث عن قبائل تحالفه من بين القبائل التي كانت معادية له ليضرب بها حلفاءه السابقين ، حتى تتفتت قواهم . وهكذا تمكن الأئمة - وهم يقفون خارج البناء القبلي - ان يناوروا بحرية أكثر وان يخلقوا تحالفات قبلية متغيرة بتغير الظروف وتوازنات تمنع تفوق أية قبيلة تفوقاً حاسماً ، دون ان تقيد مناوراتهم او تحد من حركتهم أية انتماءات قبلية .

ولم يحكم الأئمة الزيديون منطقة محددة ثابتة من البلاد ، بل كان يتوقف اتساع رقعة حكمهم على قوة الامام وضعف خصومه ، فتتسع هذه الرقعة حتى تكاد تشمل اليمن بكامله ، ثم سرعان ما تتقلص حتى لا يبقى في يد الامام سوى

(*) كانت دول سبأ ومعين وحمير أمثلة بارزة على مثل هذا التفوق .

صعدة ، التي كانت مركزهم وملاذهم الأخير .

وقد عرفت اليمن منذ دخول الامام الهادي الى الحق وحتى انتهاء الامامة الزيدية عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٢ م ، ٧٣ إماماً ، عاصروا العديد من الدول اليمنية كما عاصروا الوجود الخارجي في فترات متقطعة ، انتهت عام ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م - بالنسبة لليمن المستقل - بخروج الاتراك ، بعد انكسارهم في الحرب العالمية الأولى . كما سيمر معنا .

الباب الثاني

نشوء وتطور حركة المعارضة

الفصل الأول

الامام يحيى

ولد الامام يحيى في مدينة صنعاء في ربيع الأول عام ١٢٨٦ هـ - يونية ١٨٦٩ م . وقد نشأ في كنف والده الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين ، وبدأ يمارس القيادة السياسية والعسكرية في ظل حكمه المتسم بالاضطراب والمقاومة ضد الأتراك .

وفي عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م توفي الامام المنصور وبويع يحيى اماماً ، واتخذ لقباً له « المتوكل على الله » .

أ - مراحل حكم الامام يحيى

يمكننا ان نتبين في تاريخ امامته ثلاث مراحل رئيسية :

١ - مرحلة المقاومة ضد مأموري الأتراك (١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م - ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م) :

في هذه المرحلة تابع الامام يحيى سياسة مقاومة الأتراك فكان أول عمل قام به هو المناداة بالجهاد[1] معطياً هذا الجهاد طابعاً دينياً بحتاً ، فمقاتلة الأتراك لم تكن باعتبارهم محتلين ، بل لأنهم « سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا

(١) حراز ، الدولة العثمانية ، ص ٨٧

العباد »[1] . وهذا التبرير الديني للمقاومة كما ورد في منشور اعلان الجهاد الذي وجهه الامام يحيى الى القبائل بعد مبايعته بالامامة ، يرسم لنا حدود تفكيره ـ أي تفكير الامام ـ وفهمه « للثورة » ضد الأتراك ويبعدنا عن النظر اليه كقائد لثورة وطنية ضد احتلال اجنبي وتأتي تطورات الأحداث بعد ذلك لتعطينا وضوحاً أكثر عن طبيعة القيادة التي مثلها الامام يحيى . فبعد أن قاد حصار صنعاء عام ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م ، وواصل حروبه ضد الأتراك ، تأتي مفاوضاته معهم لتضع طموحاته وتفكيره في حجمها الطبيعي ، ولتثبت لنا أنه كان ينطلق في تعامله مع الاحتلال التركي من الاعتراف بالسيادة العثمانية على اليمن مع الطموح الى أن يعترف له العثمانيون بوضع خاص[2] . ففي عام ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م تقدم بشروط للصلح[3] الى وفد بعثت به الحكومة التركية لمفاوضته تضمنت في ما تضمنته الأمور الأساسية الآتية :

١ ـ اعترافه بتبعية اليمن للدولة العثمانية سواء بتسليمه بسلطتها الادارية على البلاد او بتسليمه بتبعية الشئون الخارجية لها والدفاع ضد أي عدوان أجنبي .

٢ ـ اقتصار مطالب « ثورته » على الاعتراف به كحاكم ديني تنحصر صلاحياته في تطبيق الشريعة الاسلامية في مجال القضاء واقامة الحدود الشرعية في صنعاء وتعز وملحقاتها ، مع بقاء السلطة المالية والادارية بيد الأتراك باستثناء بلاد « آنس » التي رغب الامام ان يخول هو حق تعيين المأمورين فيها ، بسبب فقرها ، والخوف من ان لا يُقدّر ذلك مأمورو الحكومة ـ أي الحكومة التركية ـ وكذا تخصيص مرتبات كافية للحكام والموظفين حتى لا يضطروا الى « الارتكابات » واعفاء قبائل حاشد وخولان والحدا وارحب من « التكاليف » اي من الضرائب .

---

(١) سالم ، سيد ، تكوين اليمن ، ص ٧٣

(٢) قارن : المصدر السابق ص ٨٠ وما بعدها

(٣) انظر نص الشروط في المصدر السابق ، ص ٧٨ ـ ٧٩

٣ ـ التأكيد على أن مقاومته إنما كانت موجهة ضد سلوك الولاة وسياستهم في إدارة البلاد ، وليست موجهة ضد السيادة العثمانية ولا تطمح الى انهائها من اليمن .

وقد رفضت الحكومة العثمانية هذه الشروط في حينها . وفي عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م وبسبب استمرار القتال ، حاولت ـ أي الحكومة العثمانية ـ فتح باب المفاوضات وأرسلت الى صنعاء وفداً من كبار علماء مكة . فسلمهم الامام رسالة[1] شرح فيها وجهة نظره في قضية اليمن وبسط مطالبه واقتراحاته لحلها . ومن أهم ما تضمنته تلك الرسالة الآتي :

١ ـ ان ثورة والده ـ أي والد الامام يحيى ـ كانت ضد فساد مأموري الأتراك الذين يرتكبون المحرمات دون حياء . وأن دوره هو امتداد لدور والده . .

٢ ـ انه راغب في الصلح ، ولكن المأمورين يعرقلون تحقيق هذه الرغبة ، ويثيرون غضب « السلطان » عليه ، وينسبونه الى الخوارج والرافضة ، وهو منهم براء .

٣ ـ ان للمأمورين مصلحة في اطالة الحروب ، لأنهم يستفيدون منها مادياً .

٤ ـ انه مجبر على محاربة المأمورين ، الذين ينقضون العهود ويسعون في الأرض فساداً ، ويحجبون الحقائق عن « السلطان » .

ولما لم تثمر كل المحاولات للتوصل الى اتفاق ، فقد سادت حالة من الحرب تهدأ احياناً ثم تنشب من جديد حتى عقدت اتفاقية « دعان » عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م[2] .

٢ ـ مرحلة ممارسة الحكم ـ في نطاق الأمور الشرعية ـ تحت ظل السيادة التركية (١٣٢٩هـ/١٩١١م ـ ١٣٣٦هـ/١٩١٨م) :

---

(١) انظر نص الرسالة في : سالم ، سيد ، تكوين اليمن ، ص ٥١٠ وما بعدها .

(٢) انظر نص الاتفاقية في : المصدر السابق،سالم ، سيد ، تكوين اليمن ، ص ٥١٦ . وكذا ، فخري ، أحمد ، اليمن ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

أكدت اتفاقية « دعان » من جديد حدود « ثورة » الامام يحيى ضد الولاة الأتراك . فبموجب هذه الاتفاقية سلمت الحكومة التركية بزعامة الامام الدينية ، ولكن في ظل سلطتها ، فأعطته حق الاشراف على المسائل الشرعية في المنطقة الزيدية ، كحق تعيين القضاة وتعيين رئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية في صنعاء ـ مع تقييد ذلك بمصادقتها كما قيدت تنفيذ أحكام الاعدام التي يصدرها الامام بمصادقتها ايضاً ـ وحق الحصول على الهدايا من أبناء هذه الطائفة ، وسلمت له مسائل الأوقاف والوصايا . وكفلت له مخصصات سنوية من خزانتها . وقد أوجبت عليه أن يدفع لها عشر دخله . واحتفظت بتعيين قضاة المناطق السنية ، كما احتفظت بالسلطة الادارية في البلاد .

وبوجه الاجمال فقد أكدت هذه الاتفاقية بأن مسألة التبعية للدولة العثمانية لم تكن موضع نقاش ، وان الأمر لم يكن يعدو تنظيم العلاقة بين الامام كزعيم لطائفة دينية يطمح الى انتزاع اعتراف شرعي بوضعه ، وبمنحه سلطات معينة ضمن طائفته ، وبين السلطة العثمانية ـ وفي ظلها ـ التي لم تكن موضع انكار او رفض من قبله . وقد ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانسحاب تركيا نتيجة لهزيمتها في تلك الحرب . وكان من نتائج هذه الاتفاقية أن رفض الامام ان يقف من الأتراك موقفاً عدائياً أثناء الحرب .

واذا كانت الوقائع التاريخية تؤكد لنا أن « ثورة » الامام يحيى لم تستهدف الوجود التركي ذاته ، بقدر ما استهدفت انتزاع بعض الصلاحيات وادخال بعض التعديلات في العلاقة بين اليمن كإقليم تابع للسلطة العثمانية وبين هذه السلطة ، فان هذه المسألة ذات جانبين جديرين بالتنويه قبل الانتقال الى المرحلة الثالثة :

اولهما ان الامام يحيى قد ركب موجة التذمر الشعبي ضد الوجود التركي وعمل على تحويلها الى « ثورة » تستهدف الحصول على مكاسب خاصة .

وثانيهما ان اقتصار مطالب « ثورة » الامام على تحقيق نوع من الاصلاحات ـ بحسب فهمه الخاص للاصلاحات ـ ضمن اطار الحكم العثماني كان ـ رغم عدم تطابقه مع الموقف الشعبي ـ ينسجم مع النظرة التي كانت لا تزال سائدة في البلاد العربية تجاه الدولة العثمانية ، باعتبارها ـ أي الدولة العثمانية ـ تمثل وحدة العالم الاسلامي ، كما ينسجم مع الطموحات التي كان يمثلها بعض المستنيرين العرب المسلمين ، في تحقيق اصلاحات في البلاد العربية وازالة « الغبن اللاحق بالعرب » وذلك في اطار السيادة العثمانية[1] .

٣ ـ مرحلة حكم اليمن المستقل (١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م - ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م) :

تسلم الامام حكم اليمن المستقل من يد الأتراك بصورة سلمية عام ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م ، على أثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، وكان الوضع السياسي في المنطقة على النحو الآتي :

كان الانجليز يحتلون الجنوب ، ويقوون قبضتهم على المزيد من الأراضي اليمنية عن طريق سلاطين وشيوخ « المحميات » المرتبطين معهم بمعاهدات حماية كما كانوا يحتلون الحديدة بغرض استخدامها للضغط على الامام من أجل تسوية مسألة الحدود وكان الادارسة* يحكمون عسير وتهامة ويرتبطون بالانجليز بمعاهدات* .

---

(١) انظر الحصري ، محاضرات في نشوء القومية ، ص ١٩٦ ـ ١٩٨ .

(*) ينسب الادارسة الى السيد أحمد بن ادريس ، من السادة الادارسة في المغرب ، ولد عام ١١٧٢ هـ ـ ١٧٥٨ م في بلدة « العريش » من أعمال « فاس » بالمغرب ، ودرس التصوف وأصبح قطباً من أقطابه ، له طريقته المعروفة « بالطريقة الأحمدية » . أقام في مصر فترة ثم قصد مكة وبقي فيها ثلاثين عاماً ، توجه بعدها الى اليمن داعيا الى طريقته ، فأقام في « زبيد » وطاف بتهامة ثم استقر في « صبيا » القريبة من أبي العريش في منطقة عسير ، وتوفي فيها عام ١٢٥٣ هـ ـ ١٨٣٧ م حين كانت عسير وتهامة تحت حكم الحملة المصرية بقيادة ابراهيم باشا ابن محمد علي الكبير حاكم مصر . وقد أصبح قبره مزاراً ، مما اعطى أسرته مكانة روحية كبيرة في المنطقة ، تطورت الى سلطة سياسية على يد السيد محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن ادريس الذي ولد عام ١٨٧٦ م في « صبيا » وتوفي فيها عام ١٩٢٣ م . وقد ذهب السيد محمد هذا الى مصر وهو شاب ودرس في الأزهر ثم قصد المغرب فالسودان وعاد بعد ذلك الى اليمن واستقر في عسير وأخذ يقود المقاومة ضد الأتراك ، فحالف ضدهم الايطاليين والانجليز ، وقد اعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الانجليز له بالمال والسلاح . وتولى بعد وفاته ابنه علي =

كما كان الاشراف بقيادة الشريف حسين حليف بريطانيا والطامح الى توحيد البلاد العربية تحت حكمه يحكمون الحجاز . أما في نجد فقد كان عبد العزيز آل سعود يمثل قوة صاعدة تسعى الى توحيد نجد والحجاز تحت قبضة آل سعود من جديد** .

وقد تعززت مواقع بريطانيا وفرنسا في البلاد العربية حيث ورثتا ـ تحت اسم الانتداب ـ الحكم التركي المهزوم في سوريا وفلسطين والعراق اضافة الى تواجدهما القوي الى جانب ايطاليا في منطقة البحر الأحمر . وتمتعت بريطانيا بالنفوذ الأول على كل من اسرتي الشريف حسين ، وآل سعود وهما أهم اسرتين في ذلك الحين في منطقة المشرق العربي والجزيرة .

وخلال حكم الامام يحيى طرأت على هذه الأوضاع تغيرّات هامة . فقد زال

= الذي سقطت تهامة في أيامه (١٩٢٥) بيد الامام يحيى ثم تنازل لعمه حسن ـ شقيق السيد محمد ـ وحسن هذا هو الذي عقد عام ١٩٢٧ معاهدة حماية مع الملك عبد العزيز آل سعود ، كانت مدخلاً لانهاء حكم الادارسة نهائياً من عسير على يد السعوديين انفسهم وإبقائها تحت الحكم السعودي بموجب معاهدة عام ١٩٣٤ بين الملك عبد العزيز والامام يحيى .

للمزيد انظر :ـ الريحاني ، ملوك العرب ، ص ٢٩٣ وما بعدها

ـ وهبة ، جزيرة العرب ، ص ٤٢

ـ البركاتي ، الرحلة ص ٥ وما بعدها .

(*) استخدم البريطانيون الادريسي للضغط على الامام من أجل تسوية مشاكل الحدود . وقد ظلوا يمدونه بالسلاح رغم تعارض ذلك مع اتفاقية عام ١٩١٩ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، الخاصة بتنظيم وتحديد بيع السلاح والتي كان يتوجب على بريطانيا بموجبها التوقف عن مد الادريسي وغيره من الحكام العرب بالسلاح . انظر تقرير أمين الريحاني بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣ المقدم الى الخارجية الامريكية عن طريق السفارة الامريكية ببيروت وكذا تقرير القنصل الامريكي بعدن بتاريخ ٦ مايو ١٩٢٢ في :
Sinclair, Documents, Bd. 1.

(**) كان آل سعود قد تمكنوا في القرن الثامن عشر من توحيد نجد والحجاز تحت سلطتهم للمرة الأولى باسم الدعوة الوهابية وذلك على يد محمد بن سعود الذي عاصر محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) وتبنى مذهبه .

حكم الشريف حسين من مكة نتيجة تضارب طموحاته مع المصالح البريطانية* ، حيث استطاع عبد العزيز آل سعود بتشجيع من الانجليز ان يقضي على حكم الاشراف ويوحد نجد والحجاز تحت سلطانه عام ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٥ م. وفي عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م اعلن توحيد المناطق الخاضعة له تحت اسم « المملكة العربية السعودية » . وفي نفس الوقت عمدت - أي بريطانيا - الى تنصيب فيصل ابن الشريف حسين ملكاً على العراق عام ١٣٣٩ هـ / ١٩٢١ م بعد أن انهى الانتداب الفرنسي حكمه في سوريا عام ١٣٣٨ هـ / ١٩٢٠ م ** . كما عمدت الى تنصيب ابن آخر للشريف حسين هو عبد الله أميراً على شرقي الأردن .

أما في اليمن نفسها فقد احتل الانجليز « الحديدة » في نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم حاولوا أن يساوموا الامام عليها مقابل الاتفاق معه على مسألة الحدود بين الجزء المستقل من اليمن وبين المحميات*** . ولما لم يفلحوا ، قاموا بتسليم الحديدة الى الادريسي ، وامدوه بالمال والسلاح[1] . وبذلك أوجد الانجليز مشكلة لم تنته الا عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م بعقد معاهدة الطائف الشهيرة بين الامام وبين الملك عبد العزيز . فقد كان وجود الادريسي في تهامة نذيراً بحدوث صدامات مسلحة بينه وبين الامام ، وحدث ذلك فعلاً ، عندما انتهز الامام فرصة وفاة محمد الادريسي عام ١٣٤١ هـ / ١٩٢٣ م وتولي ابنه علي ، ذي الشخصية الضعيفة أعباء الحكم ، وأرسل قوة لمحاربته وهزمه عام ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٥ م ، مما اضطر الادارسة الى الالتجاء الى عبد العزيز آل سعود لتبدأ

---

(١) فخري ، أحمد ، اليمن ، ص ١٦٧ - ١٦٨ وكذا
Rihani, Arabian Peak, p. 229.

(*) تبنت بريطانيا الشريف حسين ، الذي كان يطمح الى توحيد العرب تحت حكمه ، لتكسب بذلك موقفاً مضاداً للأتراك ، ثم تخلت عنه بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، اذ أصبحت طموحاته تشكل خطراً على المصالح البريطانية في المنطقة .

(**) توّج فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠ ، والتف حوله المستنيرون العرب ، ذوو الطموحات القومية . وقد أنهى الفرنسيون حكمه في نفس العام .

(***) توصل الانجليز الى عقد اتفاقية حدود مع الأتراك عام ١٩١٤ بعد صراع طويل ، وقد كانت جهودهم مع الامام تتركز في محاولة انتزاع اعتراف منه بتلك الاتفاقية .
انظر :

Jacob , King of Arabia, P. 172
Gehrke , Die Aden - Grenze , p. 95 - 96

بذلك قصة الصراع بين الامام وبين الملك عبد العزيز التي تطورت الى حرب مسلحة انتهت عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م بتوقيع معاهدة الطائف ، التي اعترف الامام بموجبها للسعوديين بحكم الأراضي اليمنية الشمالية (عسير ونجران)[١] .

وقد جابه الامام في نفس الوقت مشاكل الحدود الجنوبية التي استدعت صدامات مسلحة متكررة ، انتهت في نفس العام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون بين الامام وبين بريطانيا ، اعترفت فيها بريطانيا بالامام وباستقلال مملكته ، وجُمّدت بموجبها قضية الحدود على نحو بدا وكأنه اعتراف بالأمر الواقع من قبل الامام[٢] . وبعقد هاتين المعاهدتين (معاهدة الطائف والمعاهدة مع الانجليز) انتهت متاعب الامام مع السعوديين وخفّت مع بريطانيا وان لم تنته نهائياً[٣] .

ولم تكن متاعب الامام مع جيرانه هي المتاعب الوحيدة التي جابهته . فقد كانت هناك في الداخل متاعب أكثر عنفاً ، حيث كانت الفترة من ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م وحتى ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م هي فترة تثبيت الحكم المركزي . وقد تمكن ـ أي الامام ـ ان يفرض هيبته كمجسد للدولة المركزية ، واقتضاه ذلك ان يخوض صدامات مسلحة متواصلة ضد شيوخ القبائل ، الذين تعودوا على استقلالية مناطقهم .

والى جانب هذه الصدامات تمكن الامام من القضاء على منافسيه الطامعين بالامامة ومن قادة جيوشه الذين ساورته المخاوف من طموحاتهم . فكان العام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م بمثابة عام يفصل بين فترتين تاريخيتين في مرحلة الحكم المستقل . فقد اختتمت فيه فترة من الصراعات المسلحة الخارجية والداخلية ، لتبدأ فترة من

---

(١) انظر نص المعاهدة في : سالم ، سيد ، تكوين اليمن ص ٥٤٥ وما بعدها .

(٢) انظر نص المعاهدة في : المصدر السابق ، ص ٥٤٠ وما بعدها .

(٣) Gehrke , Die Aden - Grenze , P. 102 ff .

الاستقرار والهدوء امتدت حتى عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م ونمت خلالها حركة المعارضة الدستورية - كما سنرى - وفقد خلالها الحكم الامامي مبررات وجوده وظهر عجزه عن تحقيق اي تقدم في حياة البلاد .

ب - سياسة الامام في حكم اليمن المستقل :

تميز حكم الامام يحيى لليمن المستقل بثلاث سمات عامة بارزة وهي : الفردية المطلقة والجمود والعزلة . وقد كانت هذه السمات هي الأساس الذي بنيت عليه سياسته الداخلية وسياسته الخارجية .

١ - السياسة الداخلية :

- في مجال الادارة والقضاء :

أبقى الامام على التقسيمات الادارية التركية للمناطق وعين لها أمراء وعمال وحكام كما ورث عن الأتراك بعض الأساليب الادارية ، ولكنه لم يحاول تطويرها[١] ، بل إن أسلوبه الفردي وتدخله في كل القضايا مهما صغرت[٢] - حتى في قضايا المشاحنات الشخصية في المناطق النائية - قد أدى الى تعطيل فعاليتها . كما أدى بخله الشديد الى تقرير مرتبات لموظفي الجهاز الاداري البسيط ولموظفي القضاء لا تفي باحتياجاتهم الضرورية ، الأمر الذي اعطى لهم ذريعة للرشوة ، وسبّب فساداً إدارياً متزايداً بتزايد متطلبات المعيشة . وقد كان من نتائج ذلك خاصة في مجال القضاء ، ان تحول الكثير من القضاة عن مهمتهم في حل الخصومات وفك المنازعات الى عناصر تحريض ، يختلقون المنازعات ليرتزقوا منها[٣] .

(١) قارن : العظم ، رحلة ، ص ٦٥
(٢) قارن : حسن ، محمد ، قلب اليمن ، ص ١١٠ - ١١١
(٣) انظر بهذا الصدد : المعلمي ، احمد ، الشريعة المتوكلية ، ج ١ ، ٢

ـ في مجال الجيش والأمن :

إعتمد الإمام على القبائل كقوةأمنية في المناطق ، دون ان يسعى الى ايجاد أجهزة شرطة حديثة . واقتصرت جهوده في مجال الجيش على الاستفادة من بعض الضباط الأتراك الذين تخلفوا في اليمن عند انسحاب القوات التركية منها ، ثم من البعثة العسكرية العراقية ، في تدريب وحدات الجيش المحدودة ، تدريباً بدائياً ، دون أن يحاول انجاح مهمتهم بتوفير متطلبات بناء جيش حديث . كما أبقى أفراد الجيش في ظروف معيشية قاسية للغاية ، مما جعلهم ـ عند كل فرصة مواتية ـ يندفعون بشراسة ، يلتهمون كل ما تقع عليه ايديهم من أموال الناس[١] . ولم تقتصر مهمة الجيش على المهمة الدفاعية بل كان يكلف افراده بمهام أخرى مختلفة كجمع الضرائب وسياقة الشاحنات الرسمية . . . الخ[٢] .

ـ في مجال المال والاقتصاد :

لم يقدم الامام على أية خطوات تنموية ، وإقتصر همه على إستغلال ما هو موجود بيد المواطنين ، فكانت الأرض هي المصدر الأساسي الذي يمول خزانة الدولة . وقد تم ذلك على حساب المواطن ، وفق نظام استغلالي متسلسل يمارس فيه كل واحد استغلال من هو دونه ، ويكون الضحية في النهاية هو المزارع البسيط الذي تتراكم عليه الضرائب ، حيث كانت ـ أي هذه الضرائب ـ تصل أحياناً الى أكثر مما ينتجه ، وعندما يعجز عن الدفع فإنه لا يعفى منها بل تسجل عليه تحت اسم البواقي مما يضطره الى بيع أو رهن أرضه او الى الهجرة خارج البلاد . وقد عرف الامام بولعه « بالاقتصاد » أي بالادخار والبخل الشديد ، فكان يحول كل ما يصل اليه من أموال الزكاة الى مدخرات لليوم الأسود .

---

(١) ناجي ، سلطان ، التاريخ العسكري ، ص ١١٥ وما بعدها
(٢) O'Ballace , The War in the Yemen , P. 42

- في مجال التعليم :

إن إيجاد تعليم عالٍ في البلاد يتعارض مع طبيعة حكم الامام يحيى ، وذلك لأنه يقود الى نشوء افكار متطورة ويعزز الاتجاه نحو التغيير[1] ، لهذا فقد بقيت الكتاتيب - التي يدرِّس فيها مدرسون قرويون انصاف أميين أطفال القرية مبادىء القراءة والكتابة ، بغرض قراءة القرآن - هي أساس التعليم ، ولم يحاول الامام ان يضع سياسة تعليمية تتناسب مع عهد الاستقلال ، بل على العكس من ذلك ، فقد اختفت في أيامه المدّارس القليلة التي أقامها الأتراك[2] . ولم يكن أمام الأسر القليلة خارج المدن - التي احترفت علوم الشريعة وتوارثت العمل في مهن دينية ، كأئمة مساجد وفقهاء يتولون قضايا عقود الزواج وتسجيل الملكيات والمواريث - الا إرسال أبنائها - رغم فقرها - الى المدن الرئيسية كصنعاء وتعز وغيرهما ، ليتلقوا علوم اللغة والشريعة ، ويعيشون مما تجود به الأسر الموسرة هناك ، كما سيمر معنا فيما بعد .

- في مجال الصحة والمواصلات :

هذان المجالان لم يكونا واردين بالنسبة للامام يحيى ، لهذا من الصعب الحديث عنهما .

وبالاضافة الى ما تقدم إنتهج الإمام - تجاه القوى الاجتماعية المختلفة والمناطق المختلفة - سياسة توازن استهدفت تثبيت مكانته ، وجعله باستمرار مركزِ الدائرة ، والحَكم بين جميع القوى. فأوجد موازين قوى في أوساط القبائل بين قبيلةوقبيلة، كما ضِمْن القبيلة ذاتها بإبراز بيوتات مشيخية منافسة للبيوتات الرئيسية[3] . وسلط المناطق الشمالية ذات البناء القبلي المتماسك على المناطق الجنوبية الزراعية من اليمن

---

(١) قارن : Ingrams , the Yemen , P. 28

(٢) Helfritz , Entdeckungsreisen , S. 146

(٣) انظر : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٦٨ - ١٦٩

المستقل ، جاعلاً من الأولى أدوات لحكمه ومن الثانية مصدراً لتمويل سلطته ، وأوجد كذلك توازناً من نوع آخر بين الأسر الحاكمة من القضاة ومن السادة . كما لجأ الى اخذ رهائن - في ما يعرف بنظام الرهائن* - من شيوخ وأعيان البلاد ، الذين يخشى معارضتهم له ، وذلك ليضمن ولاءهم المطلق لسلطته .

وفقاً لهذه السياسة الداخلية حكم الامام يحيى اليمن المستقل ، دون أن يحقق أي انجاز يمكن تسجيله له باستثناء توحيد الأجزاء المختلفة تحت حكمه ، حتى انه ليذهب البعض - عن حق - الى أن فترة حكمه كانت من الناحية الحضارية اسوأ من الحكم التركي بكثير(١) .

٢ - السياسة الخارجية :

اتسمت سياسة الامام الخارجية بالميل الى العزلة(٢) وعدم السماح بفتح منافذ على العالم ، تسهم في تحقيق تطور في الأوضاع الداخلية . ورغم أنه - على سبيل المناورات السياسية ضد بريطانيا وفي سبيل الحصول على اعتراف الدول الأجنبية باستقلاله - قد حاول الاستفادة من الصراع الدولي وعقد جملة من المعاهدات مع كل من ايطاليا (١٩٢٦) ، الاتحاد السوفييتي (١٩٢٨) ، هولندا (١٩٣٣) ، اثيوبيا (١٩٣٥) ، فرنسا (١٩٣٦) ، بلجيكا (١٩٣٦) ، امريكا

---

(١) انظر : الحداد ، تاريخ اليمن ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦
سالم ، سيد ، تكوين اليمن ، ص ٣٧ وما بعدها .
(٢) قارن : سعيد ، أمين ، ملوك المسلمين ، ص ٨٧ .

(*) الرهينةهو ابن أو أخ شيخ القبيلةأو أحد أعيان البلاد الذين يخشى الامام تمردهم ، يحتجز في العاصمةاو في احدى المدن الرئيسية مع غيره من الرهائن ، ويخضع لنظام خاص فيبقى تحت رحمة الامام حتى لا يتجرأ ذووه على العصيان . وقد قدّر عدد الرهائن عام ١٩٣٤ بأربعة آلاف رهينة .
انظر Helfritz, a. a. O. ,s. 125...
وكذا حسن محمد ، قلب اليمن ، ص ١١٩ وما بعدها .

(١٩٤٦)[1] ، الا ان هذه المعاهدات كانت بالنسبة لقضية التطور العام في البلاد عديمة الفائدة وغير ذات فعالية .

وقد كانت علاقته ـ أي الإمام ـ بايطاليا تحظى ـ من بين جميع هذه الدول ـ بعناية خاصة لديه ، وذلك بسبب تواجدها القوي في المنطقة ، وتعاظم دورها كدولة استعمارية نشطة ، خاصة بعد احتلالها للحبشة وليبيا ، مما جعلها المنافس القوي لبريطانيا . وقد قادت هذه المنافسة الى حماية استقلال اليمن من مطامع الدولتين معاً ، عندما حاولتا تسوية خلافاتهما فرأتا ان من مصلحتهما معاً ان لا تقدم احداهما على بسط سيطرتها على اليمن المستقل ، والتزمتا في الاتفاقية المعقودة بينهما في روما بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٣٨ باحترام استقلال اليمن والامتناع عن محاولة كسب نفوذ سياسي فيها[2] .

وقد حاول الامام ان يرجع سياسة العزلة الى مبررات وطنية كحرصه على صيانة التراب الوطني من المطامع الاستعمارية[3] . ولكنه من الناحية الفعلية قد افرغ الوطنية من محتواها الحضاري التقدمي ، وحوّلها الى ذريعة لتكريس التخلف والعزلة وتجميد حياة المواطنين في نطاق الجهل والفقر والمرض ، دون ان يسمح لرياح التغيير ان تطرأ عليها .

ولم تختلف علاقته بالدول العربية والاسلامية في جوهرها عن علاقته بالدول الأجنبية « الكافرة » فباستثناء ارساله بعثتين دراسيتين الى بغداد ، ثم استقدامه بعثة عسكرية عراقية لتدريب الجيش اليمني ، فان علاقته بالاطار العربي والاسلامي قد

---

(١) انظر : نصوص المعاهدات في : سالم ، سيد ، تكوين اليمن ـ الملحق ـ العرشي ، بلوغ المرام ، ص ٢٠١ وما بعدها

(٢) Pawelke , Der Yemen , S. 40

(٣) سالم ، سيد ، نفس المصدر ، ص ٤٣٩ ، ٤٤١

اتسمت بنفس الحذر وبنفس الميل الى العزلة وعدم الرغبة في الاستفادة من التجارب المتقدمة في البلاد الأخرى .

وقد ولّدت سياسة الامام هذه ـ الداخلية والخارجية ـ وطريقة ادارته للحكم ، حركة المعارضة ، التي تشكلت قواها بصورة رئيسية من السادة والقضاة والمستنيرين والتجار والشيوخ واختلفت دوافعها ـ أي دوافع هذه القوى ـ وطموحاتها الخاصة ، والتقت عند نقاط محورية ، كما سنرى في دراستنا لحركة المعارضة ، التي سنعمد فيها الى إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة وأساليب حكم الامام يحيى ، كلما تطلب الأمر ذلك .

الفصل الثاني
نشوء وتطور حركة المعارضة

تعتبر منشورات الأحرار اليمنيين كل من قاوم حكم اسرة حميد الدين ، معارضاً ، « بغض النظر عن نوع المعارضة وهدفها » ، وهكذا فان شيخ الاسلام محمد جغمان ، والشيخ مصلح مطير ، والقاضي السدمي ، ومشايخ تعز في أوائل العشرينات ، ثم قبيلة الزرانيق ، كلهم معارضون[1] . ووفقاً لهذا الاعتبار فان بداية المعارضة ترجع الى ما قبل الاستقلال ، وعلى وجه التحديد منذ بويع الامام يحيى بالامامة عام ١٣٢٢ هـ/١٩٠٤ م ، اذ رفض البعض ومنهم محمد جغمان اعطاء البيعة له . ولكن معظم من « درسوا » المعارضة يرجعون بدايتها الى الثلاثينات او الأربعينات ، ولعل مرد ذلك الى أنها لم تكتسب ـ كما يقول « منفرد وينر » طابعها السياسي الا في الثلاثينات[2] .

ويبدو ان الاختلاف هنا يكمن في فهم معنى المعارضة . فاذا فهمت بأنها كل موقف او رأي مناوىء للامام، فانه عندئذ يصح القول، انها قد بدأت بتولي الامام لمنصب الامامة ، أما إذا كان يقصد بها الموقف السياسي المعارض والهادف الى إحداث تغيير وإصلاح في طبيعة الحكم وأساليب الحياة ، فان مثل هذا الموقف لم

---

(١) الجاوي ، في الحكمة ، عدد ١٩ ، ١٩٧٣ ، ص ٥

(٢) Wenner , Modern Yemen . P. 87 , Note 6

تظهر بداياته الا في الثلاثينات .

ويمكن ان نرى في منشورات الأحرار اليمنيين تمييزاً بين المعارضة قبل الثلاثينات والمعارضة بعد الثلاثينات عندما تتحدث عن حركة الأحرار ، فهي تعطي تمييزاً خاصاً للمرحلة التي بدأت بتجمع الشباب المستنير حول الحاج محمد المحلوي والشيخ حسن الدعيس ، وتعتبر ذلك التجمع بداية لحركة الأحرار[1] . ولكن هذا التمييز هو محاولة لتسجيل بدء حركة الأحرار ولا ينفي وجود معارضة قبلها ، فهو بالتالي يختلف عن ذلك التمييز الذي يذهب الى أن المعارضة التي سبقت الثلاثينات لم تكن معارضة بالمعنى الدقيق ، بل مثلت عدم اقتناع بقيادة « الجلاد يحيى »[2] .

ويبدو لي أن طبيعة المعارضة التي بدأت في الثلاثينات قد أسهمت في هذا الاختلاف ، فقد بدت ـ من ناحية ـ سواء في مضمونها أو في شكلها ، معارضة جديدة ، لا عهد للناس بها ، في حين أنها ـ من جهة أخرى ـ قد ضمت في صفوفها قوى معارضة تقليدية ـ جنباً الى جنب مع القوى الجديدة ـ هي استمرار للمعارضة القديمة .

ولكن بما أن التقييم الأخير لا بد أن يرتكز على الاتجاه العام ، وليس على المظاهر الجانبية ، فإن التمييز بين المرحلتين يبدو ضرورياً ، ولكن بالقدر الذي لا يغدو معه ـ أي هذا التمييز ـ نوعاً من الفصل المتعسف ، وكأن معارضة الثلاثينات والأربعينات ولدت من فراغ او هبطت على حين فجأة من عالم آخر ، بل باعتبارها مثلت تغيراً في نوعية المعارضة ، تولد ـ ضمن سياق تاريخي منطقي ـ عن جملة التراكمات التي تجمعت ، وتفاعلت ، على شكل أحداث ومؤثرات مختلفة ، بعضها بارز ، وبعضها ضمني ، عبرت عن نفسها منذ تولي الامام لمنصب

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٥
(٢) طاهر ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٩

الامامة ، بالامتناع عن مبايعته ، من قبل رجال الدين ، او بالتمرد على سلطته من قبل شيوخ القبائل وأمراء المناطق ، او بحياكة المؤامرات ورسم المخططات التنافسية من قبل الشخصيات الطامعة بالامامة . وقد شكلت هذه التراكمات بمجموعها ـ إضافة الى المؤثرات العصرية ـ المقدمات الضرورية لنشوء معارضة الثلاثينات ، التي جاءت امتداداً للمرحلة السابقة من ناحية ، ومختلفة عنها في النوع من ناحية أخرى .

فالمعارضة التي بدأت في الثلاثينات وشكلت البدايات الأولى ـ كما سنرى ـ للحركة الدستورية ، تختلف عن المعارضات السابقة بأنها إجمالاً معارضة ذات محتوى سياسي اصلاحي وطني عام ، ضمت قوى معارضة جديدة (مستنيرون ، تجار) ، وان كانت قد تضمنت في ما تضمنته مطامح تنافسية او صراع في سبيل المصالح العائلية او القبلية في وجه طغيان الحكم الامامي ، وهي نفس المطامح والصراعات التي وسمت بطابعها المرحلة السابقة منذ تولي الامام منصب الامامة وحتى الثلاثينات .

فما هي الأسباب التي ولدت المعارضة ؟ وما هي العوامل التي أدت الى تحولها نوعياً في الثلاثينات لتشكل بذلك ـ كما قلنا ـ البدايات الأولى لما عرف فيما بعد بـ « الحركة الدستورية » التي أعلنت عن نفسها تحت اسم « حزب الأحرار اليمنيين » واكتسبت بعض ملامح المعارضة السياسية الحديثة ؟

أ ـ أسباب المعارضة :

إن محاولة تحديد أسباب المعارضة تقتضي تحليل قوى المعارضة ، وذلك لأن كل قوة منها قد انبعثت معارضتها عن أسباب تختلف بهذا القدر او ذاك عن الأسباب التي دفعت بالقوى الأخرى الى الصف المعارض . وهذا ما سنتناوله في فصل آخر . ومع ذلك فان هناك أسباباً عامة رئيسية كونت الأرضية المشتركة ، التي التقت عليها

أكثر من قوة من قوى المعارضة ، يمكن تلخيصها بالآتي :

ـ الطبيعة الاستبدادية للحكم[1] ، والتي تمثلت في تركيز السلطة في يد الامـام . وقد ألحقت هذه الطبيعة أضراراً بقوى متعددة ، خاصة مشايخ القبائل وكبار موظفي الدولة .

ـ الاضطهاد العام الذي مارسه حكم الامام ، فلم تنج منه حتـى أدوات حكمـه (الموظفون والجنود) ، فضلاً عن الفلاحين والتجار والمستنيرين .

ـ السياسة المالية والاقتصادية التي اتسمت بالبخل الشديد أو سياسة الافقار ، التي تضررت منها كل فئات الشعـب ، ومسـت حتـى الفئـات المستغلـة ، التـي أصبحت ممتلكاتها ممتلكات للامام ، باعتباره خليفة الله على الأرض ، وبالتالي عرضة للمصادرة في أي وقت يتعكر فيه مزاج الإمام .

ـ سياسة العزلة والمحافظة على التخلف ومحاربة كل مظهر من مظاهر التمدن .

وقد ظلت هذه العوامل بمجموعها ، اضافة الى العوامل الخاصة بكل قوة من قوى المعارضة ، محركاً دائماً يولد السخط والتذمر ، ويدفع الى التمرد والعصيان . وفي الثلاثينات حدث تغير في نوعية المعارضة ، بحيث اتخذت طابعـاً وطنياً عامـاً وتشكلت ملامحها الاصلاحية بفعل عوامل عديدة منها :

١ ـ إفصاح النظام الحاكم عن طبيعته القهرية عبر صدامات مسلحة امتـدت منـذ مطلع الاستقلال وحتى أواخر العشرينات ، أخمد فيها الامام أصوات مناوئية بشراسة . كما أن الشعب قد لحقت به من المظالم ومن المجاعات والأمراض ـ التي لم تحاول الدولة التخفيف من وطأتها ـ ما دفعت بشبابـه الى أن يقذفـوا

---

(١) قارن : لجنة من تنظيم الضباط ، أسرار ووثائق ص ٢٩ .

بأنفسهم الى المهاجر ، باحثين فيها عن الأمن وعن لقمة الخبز التي لا ينازعهم فيها الامام .

٢ ـ المؤثرات العصرية التي تسربت من العالم الخارجي بصورة شحيحة ، ولكنها كانت كافية لإحداث تغيير في تفكير المعارضين فظهرت الى الوجود فئة المستنيرين التي حملت لواء التبشير بالحياة العصرية وأكسبت المعارضة بمجموعها محتواها وشكلها الجديد .

٣ ـ الحرب اليمنية ـ السعودية ، التي انتهت بهزيمة الامام ، وتوقيعه معاهدة الطائف ، التي تنازل بموجبها عن منطقتي عسير ونجران اليمنيتين ، لقد كشفت تلك الحرب ركاكة النظام القائم ، أمام اعدائه الخارجيين رغم شراسته في اسكات معارضيه في الداخل ولكنه بدا ضعيفاً عاجزاً عن حماية التراب الوطني عند أول صدام له مع الأعداء الخارجيين . مما شجع على ارتفاع الأصوات الناقدة وتفاعلها مع بعضها .

ومن تفاعل هذه العوامل اخذت المعارضة تكتسب محتواها وشكلها الجديد فبدأت في المدن الرئيسية تجمعات تحيط آراءها بالكتمان وتقوم علاقات أفرادها ببعضهم على أساس الارتياح المتبادل والصداقة الشخصية . كما اخذ يبرز المحتوى السياسي بصورة متزايدة الى أن بلغ أقصاه عندما عبر عن نفسه على شكل معارضة علنية خارج مملكة الامام ، وتجسد اخيراً في « الميثاق الوطني المقدس » .

ب ـ مراحل المعارضة :

قلنا إن المعارضة قد بدأت منذ تولي الامام يحيى منصبه عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م متخذة محتوى دينياً أو عائلياً أو قبلياً محدوداً ، ولكنها لم تخل أحياناً من تعبير وطني كما

حدث عام ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م على أثر اتفاقية « دعان » بين الامام والأتـراك[1] ، الا أن هذا التعبير لم يكن سوى حالة استثنائية غير بارزة ، فقد ظل الطابع العام للمعارضة حتى الثلاثينات لا يتجاوز الطابع القديم الذي عرفته عهود الامامة . وقد تعايش هذا النوع من المعارضة مع المعارضة بمفهومها الحديث . والتي أخذت بذورها تنمو منذ الثلاثينات ـ جنباً الى جنب حتى انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

فاذا ما أردنا أن نقسم تاريخ المعارضة الى مراحل ، فإننـا سوف نجـد من سبقونا الى ذلك قد طرحـوا تصـورات متباينـة ، شأنهـم في كل المسائـل المتعلقـة بالمعارضة قبل عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

فالزبيري ـ مثلاً ـ يرى أن المعارضة قد مرت بأربع مراحل وهي :

١ ـ مرحلة تثبيت حكم الامام ، وفيه برزت المعارضة من جانب القبائل .

٢ ـ مرحلة تصفية الأسر الكبيرة .

٣ ـ مرحلة نشأة الحركة الفكرية ، التي قادتها « الطبقة المستنيرة الشابة » ومثلهـا المطاع والوريث والنعمان والمحلوي والعزب والدعيس وغيرهم وقد كانت هذه هي البذرة الأولى « لحركة الأحرار » التي جاءت فيما بعد .

٤ ـ مرحلة التنظيم الثوري العلني ، أواخر الحرب العالمية الثانية[2] ويبدو ان علي ناصر العنسي يميل الى تسجيل مرحلتين للمعارضة بدلاً من اربع مراحل[3] . فقد نشأت المعارضة في رأيه اواخر حكم الامام يحيى ، وكانت « بداية معارضة متواضعة » تمثلت بصـورة صامتـة متذمـرة احيانـاً وبصـورة رمـزية « تلميح وتعريض ومقارنة » قام بهـا الـوريث والمطـاع والعـزب في مجلـة الحكمـة مرة

---

(١) قارن : المقالح ، الشعر المعاصر ، ص ٥١

(٢) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ٦١ ـ ٦٢

(٣) العنسي ، علي ، اليمن الجديد ، عدد ٦ ، سنة ١٩٧٢

أخرى ، ثم نمت وتبلورت فتمثلت « بحزب الأحرار » . وحينما يؤرخ البعض لتطور شعر الزبيري وموقفه السياسي باعتبارهما سجلاً لتاريخ الحركة الوطنية ، فانهم يقعون في اختلافات مشابهة[1] ، مع الفارق في أن الزبيري قد عاصر المعارضة في المراحل التي اتخذت فيها محتواها السياسي وبدأت تكتسب بعض ملامح المعارضة الحديثة .

ويبدو لي من الأهمية بمكان أن نفرق بين «المعارضة» كموقف وبين « المعارضة » كحركة ، وذلك حتى نتجنب الخلط بين المراحل . فالمعارضة كموقف قد وجدت باستمرار في ظل حكم الأئمة . إذ أن طبيعة النظام الامامي نفسه يحمل بين طياته بذور معارضته . فلا يخلو الأمر من وجود معارضة ذات منطلق ديني تنفي توفر الشروط الدينية اللازم توفرها في شخص الإمام وبالتالي تعتبر إمامته غيرشرعية ، الى وجود منافسين طامحين لا يعدمون حجة في الوقوف موقف المعارضة بهدف الحلول محل الإمام ، الى وجود تمرد قبلي على السلطة الإماميةلإثبات مكانةشيخ القبيلة يتبعه عمليةاسترضاء لخاطره من قبل الإمام وتلبية مطالبه او مجابهته بقبيلة أخرى بحسب ما تمليه ظروف الموقف . وكل هذه صور للمعارضة عرفها عهد الامام يحيى . ولكن المعارضة كحركة لم تظهر الى الوجود الا في مرحلة متأخرة من ذلك العهد وعلى وجه التحديد ابتداءً من عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م .

وانطلاقاً من هذا التفريق ارى أنه يمكن تقسيم تاريخ المعارضة الى أربع مراحل رئيسية :

١ ـ مرحلة المعارضة الدينية القبلية الأسرية المعزولة عن بعضها والمحدودة الأهداف : وتمتد منذ تولي الإمام لمنصب الإمامة عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م وحتى

---

(١) بركات ، الزبيري شاعراً ، ص ١٣٠ وما بعدها

الثلاثينات . وقد تمثلت في معارضة بعض رجال الدين من أمثال جغمان والأرياني والشماحي وبعض مشايخ القبائل وأمراء المناطق وزعماء الأسر الطامحة الى الإمامة وكبار ملاك الأرض في لواءي تعز واب. وقد راكمت هذه المرحلة مشاعر السخط والتذمر في النفوس وأسهمت في بناء الأرضية التي انطلقت منها المعارضة في مراحلها التالية .

٢ ـ مرحلة المعارضة الوطنية التنويرية التي تبلورت في الثلاثينات ومهدت لظهور المعارضة كحركة شبه منظمة ومترابطة الى حد كبير . ولا بد من الوقوف عند هذه المرحلة ، لانها ـ من ناحية ـ قد شكلت كما أسلفنا تحولاً نوعياً اكتسبت به المعارضة محتوى وشكلاً جديدين ، ولأنها ـ من ناحية أخرى ـ قد تعددت الاجتهادات حولها واختلفت النظرات إليها .

ففي حين يحدد البعض بداية هذه المرحلة ـ معتبرينها بداية لحركة المعارضة ـ بالفترة التي هزم فيها النظام الإمامي أمام السعودية وأمام الانجليز . في الجنوب عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م[١] ، يرى البعض الآخر أنها بدأت عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م ، حين « ظهر بعض اليمنيين الذين أرادوا أن لا تظل بلادهم على ما هي عليه من تخلف وانه لا بد من القيام بالاصلاح »[٢] . كما أن هناك من يميل الى ربط بدء هذه المرحلة بظهور مجلة الحكمة* ، فقبل ذلك لم تكن المعارضة سوى إحساس بالسخط والتذمر بين بعض الفئات اليمنية[٣] . وعلى خلاف ما تضمنه تقسيم المراحل الذي أوردناه للزبيري سابقاً ، يرى ـ أي الزبيري ـ ان « القضية الوطنية » قد ولدت في تعز على شكل قصائد تلقي على الجماهير في المناسبات التي كانت تقام احتفاء بولي العهد[٤] . وهذا

(١) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٣٥

(٢) فخري ، اليمن ، ص ١٧٣ . وكذا سطحية ، اليمن ، ص ٩٦

(٣) سالم ، مجلة الحكمة ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣

(٤) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٩٣

(*) ظهرت مجلة الحكمة عام ١٩٣٨ .

يعني أن المحتوى الوطني للمعارضة لم يعبر ـ على الأقل ـ عن نفسه الا في أوائل الأربعينات عندما التفّت مجموعة من المستنيرين حول ولي العهد في مدينة تعز .

ودون ان نخوض في الخلافات حول الأشكال التنظيمية التي اتخذتها المعارضة في هذه المرحلة حيث سنتناول ذلك بعد قليل تحت عنوان مستقل ، فان بداية هذه المرحلة أي بداية اتخاذ المعارضة مضموناً جديداً قد ارتبط بوجود العناصر المستنيرة التي نالت قسطاً من الثقافات الحديثة وتأثرت بتيارات عصرية وهو أمر لا ينسجم مع التحديدات السابقة . إذ أن التجمع الذي تتكرر الاشارة اليه باعتباره اول تجمع للمعارضة الوطنية التي تصدرها المستنيرون قد وجد في صنعاء حول الحاج محمد المحلوي قبل هذه التحديدات . كما ان ظهور الجمعيات الأدبية التي كانت وسيلة لتجمع الشباب المستنير ومجالاً للتعبير عن طموحاتهم الاصلاحية ، لم يرتبط بأي من هذه التحديدات .

ونحن نميل الى اعتبار أوائل الثلاثينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة ، وذلك عندما التفّت بعض العناصر المستنيرة في صنعاء حول المحلوي . وقد شهدت بعد ذلك مدن أخرى تجمعات مماثلة أهمها التجمع الذي شهدته مدينة تعز في أوائل الأربعينات حينما التفّت جماعة من المستنيرين حول ولي العهد ومنهم : محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان وزيد الموشكي وأحمد الشامي وغيرهم . وخلال السنوات التي تفصل بين التجمعين شهدت البلاد أحداثاً نشطت المعارضة وزادت من حجمها ، من ذلك أن النظام الحاكم قد أصيب بهزات قللت من هيبته وأضعفت من قدرته على إنهاء الأصوات المعارضة كالهزيمة أمام السعوديين وتوقيع إتفاقية الحدود مع بريطانيا ، وضرب الدعائم الرئيسية للحكم المتمثلة بآل الوزير وتقليص دورهم ، وبروز مشكلة ولاية العهد . وسوف نحاول في ما يلي أن نتتبع بايجاز تطور المعارضة الوطنية المستنيرة منذ نشوء الخلية الأولى في صنعاء وحتى انفضاض التجمع الذي التف حول ولي العهد في تعز .

كان من بين من التف حول المحلوي ، أحمد المطاع وعبد الله العزب وعلي الشامي وغيرهم ، وقد تمكن هؤلاء من التبشير بأفكارهم الجديدة ولكن ضمن دائرة ضيقة ، وذلك لأن أسلوب التبشير كان يعتمد على الاتصالات الشخصية[1] . وقد حاصرتهم السلطة بالاتهامات الدينية ومارست ضدهم القمع[2] . وتمكنوا فيما بعد من التبشير العلني بأفكارهم على صفحات مجلة الحكمة بالقدر الذي سمحت به طبيعة المجلة كمجلة حكومية رسمية .

وفي منطقة ذبحان التابعة للواء تعز برز نشاط للمستنيرين منفصل عن تجمع صنعاء مثله أحمد محمد نعمان ومحمد أحمد حيدره ، اللذان حاولا بدورهما ان يبشرا بأفكار عصرية عن طريق النشاط الأدبي وقد جوبه نشاطهما بتهم دينية مشابهة واستدعي النعمان للاقامة في تعز . وفي مدينة تعز واب وجدت عناصر مستنيرة اخذت تتجمع الى بعضها بصورة مشابهة . وكانت هذه التجمعات معزولة عن بعضها . ويشير محمد أحمد نعمان الى أن اول مرة تتعرف فيها هذه التجمعات الى بعضها كانت عام ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م حين وصل أحمد المطاع الى تعز بهدف وضع خريطة لليمن . فالتقى بأحمد محمد نعمان وعباس أحمد باشا والشيخ حسن الدعيس وعلي الفقيه ومحمد أحمد حيدره وأسسوا اول تنظيم يمني شامل وهو « الجمعية اليمنية » الذي اختير النعمان رئيساً له[3] . وبغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية ، اذ أنه يمكن معارضتها برواية تناقضها ـ وهذا ما سنعمد اليه عند حديثنا عن التنظيمات ـ إلا أنه يبدو من الثابت أن اتصالا ما قد حدث بين تجمع صنعاء وتجمع تعز ، وان كان من الصعب الوقوف على أي مظهر من المظاهر الدالة على تأثير هذا الاتصال في

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٥

(٢) الشامي ، اليمن الانسان ، ص ١٨٤ . تم في عام ١٩٣٦ (١٣٥٥ هـ) اعتقال بعض المستنيرين في صنعاء وفي تعز في آن واحد .

(٣) نعمان ، محمد احمد ، ازمة المثقف ، ص ١٧

نشاطات المعارضة ، مما لا يسمح بإضفاء أية أهمية تاريخية خاصة عليه .

وفي عامي ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م - ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م عاد أفراد البعثتين الدراسيتين الذين تلقى بعضهم تدريباً عسكرياً والبعض الآخر دراسات مدنية في بغداد . وبعودتهم أضيف الى المعارضة زخم جديد وحماس متأثر بمظاهر الحياة العصرية التي رآها أولئك الشباب خارج اليمن وبالثقافات الحديثة التي أتيح له الاتصال بها ، فانطلق يبشر بالتجديد والاصلاح ويسهم بعض أفراده الى جانب المطاع والوريث والعزب وغيرهم في الكتابة في مجلة الحكمة ، التي أضحت لسان حال الشباب العصري . ويقدر لبعض أفراد هاتين البعثتين أن يلاقوا من الأساليب القمعية ما لاقاه مَن قبلهم ، وان يوزع العسكريون منهم على وظائف لا تمت الى تخصصاتهم بصلة . وقد أدت نشاطات هؤلاء الى أن يمتنع الامام عن إرسال بعثات دراسية أخرى . وعوضاً عن ذلك استقدم بعثة عسكرية عراقية عام ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م لتقوم بمهمة تدريب الجيش اليمني ، دون ان يضطر الى ارسال أفراد منه الى الخارج . وقد كان ضمن هذه البعثة « جمال جميل » الشخصية التي فضلت البقاء في اليمن بعد إنتهاء مهمة البعثة ، وقدر لها أن تلعب دوراً رئيسياً هاماً في انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

وقد خيب أعضاء البعثة العسكرية العراقية آمال الإمام يحيى ، إذ أنهم لم يلبثوا ان أصبحوا يمثلون إحدى البؤر التنويرية التي استطاعت من خلال الاحتكاك اليومي بالشباب العسكري أن توصل الكثيرين منهم الى الاقتناع بضرورة إحداث اصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد[1] وفي عام ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م عاد الزبيري من القاهرة بعد أن درس فيها من العام ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م ، وزامل أثناء دراسته مجموعة من الشباب اليمنيين من بينهم أحمد محمد نعمان . ويروي الدكتور الشهاري أن هذه المجموعة كانت على صلة بحركة الاخوان المسلمين التي كانت نشطة في مصر في ذلك الحين

---

(١) Wenner, Modern Yemen, P. 85

وانها ـ اي هذه المجموعة قد ـ اصدرت « برنامج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وكلفت الزبيري بحمله معه عندما عاد الى اليمن للعمل على ضوئه[1] . ويشير الشماحي الى أن الزبيري قد وضع بعد عودته من القاهرة بالتعاون مع المطاع و« رفاقه » نظاماً للاصلاح الاداري والاجتماعي قدمه الى الامام ملتمساً مطالعته وتنفيذه . وقد رأى الامام في بعض فقراته معارضة للشريعة ودعوة الى الفوضى وفتح الباب للاستعمار[2] . ولعل البرنامج الذي ذكره الشهاري هو نفس النظام الذي أشار اليه الشماحي* .

وقد انخرط الزبيري في النشاط التنويري العام ولازم محمد أبا طالب ، الذي كان يمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علناً في المساجد خاصة في خطبه بعد صلاة الجمعة . ولم يلبثا كلاهما أن أودعا في سجن الأهنوم عام ١٣٦٠ هـ (١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م) لمدة عام . ويحدثنا الشماحي انه عند اعتقال الزبيري وأبي طالب ، كان المطاع وزملاؤه قد غادروا السجن ـ ولم يشر الى المدة التي قضوها فيه ـ وأنه في هذه الفترة « يلمع نجم الوريث في ذمار ويخرج النعمان من صوفيته الى الحياة السياسية ، وفي بغداد بعثة من شباب اليمن[3] » . ومن الثابت ان الوريث قد لمع نجمه قبل هذه الفترة ، حيث انتقل من ذمار الى صنعاء وعمل موظفاً في وزارة المعارف ثم رأس تحرير مجلة الحكمة التي صدرت عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م . وأما النعمان فقد ظهر له نشاط ـ حسب رواية محمد أحمد نعمان ـ في منطقة ذبحان ثم في مدينة تعز قبل عام ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م . وأما العائدون من بغداد فقد برز نشاطهم أيضاً قبل هذه الفترة التي

---

(١) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٦٧

(٢) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٨٦

(٣) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٠٧ .

(*) يؤكد علي محمد عبده (مسار الحركة الوطنية اليمنية ص ٢٦) ، وهو أحد المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية في اليمن ، ما ذهب اليه الشهاري من ان البرنامج المذكور قد وضع في القاهرة

أشار اليها الشماحي .

وقد ظلت صنعاء المركز الرئيسي لنشاط المعارضة التبشيري ، الى ان استدعى ولي العهد الزبيري والموشكي والشامي الى مقره في تعز حوالى عام ١٣٦٢ هـ / ١٩٤٣ م[١] ، حيث أصبح ولي العهد مناط أمل « الفئات الواعية » بعد ان يئست من تحقيق الاصلاح على يد والده[٢] ، فالتفت حوله في مدينة تعز التي ـ كما يبدو ـ أصبحت لوقت قصير مركز النشاط الأول للمستنيرين .

وفي عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م تأزمت علاقة ولي العهد بالشباب المستنير الملتف حوله ، اذ ضاق بأفكارهم وبطموحاتهم الاصلاحية ، وعبر عن نيته في البطش بهم في تهديد مشهور ، فر بعضهم على أثره الى مدينة عدن ومن هؤلاء الزبيري والنعمان والموشكي وأحمد الشامي . وقد عاد هذان الأخيران من عدن مع عدد من المعارضين الفارين* وبقي الزبيري والنعمان هناك خوفاً من العودة كما يشير الشامي[٣] ، أو لإيمانهما بأن العمل في سبيل الاصلاح أصبح مستحيلاً في الداخل « استحالة محققة » كما يشير النعمان[٤] .

وفي عدن تبرز المعارضة كحركة ذات تنظيم علني وصحيفة ناطقة باسمه ونشاط يتسم بالاتساع والاستقطاب ومطالب أكثر تحديداً مما يضعنا أمام مرحلة جديدة من مراحل المعارضة .

---

(١) الحكمة ، عدد ٣٦ ، ١٩٧٤ ، ص ٧٨.

(٢) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٨٢ ـ ٨٣ .

(٣) الشامي ، امام اليمن ، ص ١٧٤.

(٤) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٤٠.

(*) كان من ضمن العائدين الشيخ مطيع دماج والشيخ القوسي والشيخ أبو راس (انظر : الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٢) .

٣ ـ مرحلة المعارضة السياسية العلنية الشبه منظمة :

ابتدأت هذه المرحلة بفرار الزبيري والنعمان وغيرهما الى عدن عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م حيث تم هناك تأسيس « حزب الأحرار » ثم إصدار صحيفة « صوت اليمن »* وقد كانت هذه المرحلة أكثر تشكلاً وتحديدا ، اذ وجدت قيادة محددة و« حزباً » ـ وان كان أشبه بتجمع واسع منه بالتنظيمات الحزبية الحديثة ـ وأعضاء ينتمون الى الحزب ، هم جميع المتعاطفين في المهاجر ، واشتراكات وتبرعات وصحيفة أو صحف ونشرات واجتماعات عامة ، كما طُرحت مطالب[1] ورفعت شعارات محددة . وبهذه المظاهر اتخذت المعارضة لأول مرة شكل « الحركة » ، بحيث يصحّ تسميتها منذ الآن بـ « حركة المعارضة » باعتبار موقفها المعارض ، أو « الحركة الدستورية » نسبة الى شعار « الدستور » الذي رفعته ، أو « حركة الأحرار » وهي التسمية الأكثر شيوعاً في منشورات هذه الحركة .

وقدتمكن اعضاء الحركةفي عدن أن يحققواتوسعاًفي نشاطاتهم بلغ مناطق التجمعات اليمنية في المهاجر ، خاصة في شرق إفريقيا . كما تمكنوا من تحقيق اتصال بالداخل (مملكة الامام) وايصال مطبوعاتهم الى تجمعات المعارضة في المدن الرئيسية . كما أمكن إقامة مركز نشاط هام في القاهرة شكّل حلقة اتصال نشطة بين الحركة وبين البلاد العربية[2] ، وأصدر صحيفة « الصداقة » التي كان يحرر فيها محمد صالح المسمري وأحمد حسن الحورش ومحيي الدين العنسي[3] وقد أمكن عن طريق هذا المركز تعزيز علاقة الحركة بقيادة حركة الاخوان المسلمين[4] التي اسهمت ـ كما سنرى في فصل آخر ـ اسهاماً كبيرا في

---

(١) انظر مثلاً صوت اليمن ، عدد ١ ، ص ١ .
(٢) نعمان ، محمد أحمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .
(٣) نعمان ، احمد محمد ، كي نفهم قضية اليمن ، ١٦ .
(٤) نعمان ، محمد احمد ، نفس المصدر ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .
(*) صدر العدد الأول من « صوت اليمن » في ٣١ اكتوبر عام ١٩٤٦ .

تنشيط حركة المعارضة اليمنية .

وفي نفس العام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م وجه الامام حملة اعتقالات استهدفت عناصر مختلفة من المعارضين خاصة من المستنيرين في صنعاء وتعز واب ويبدو من الترافق الزمني ان اعلان حركة المعارضة في عدن وخشية الامام ان تتمكن تلك الحركة من تنشيط المعارضين في الداخل وتحقيق علاقات منظمة بهم كان هو الدافع لحملة الاعتقالات تلك .

وقد مارس الامام محاولات الاغراء والتهديد لينهي نشاط الحركة[١] ، وأرسل ولي عهده عام ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م الى عدن في محاولة للاتفاق مع قادتها ولكنه لم يفلح ، مما أكسب الحركة قوة معنوية دفعت بأحد أولاد الامام وهو سيف الاسلام ابراهيم في نفس العام ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م الى الهروب الى عدن[٢] حيث لُقب بسيف الحق ووضع على رأس الحركة ، التي استبدلت اعتباراً من هذا العام اسم « حزب الأحرار » بـ « الجمعية اليمنية الكبرى »* .

وأدى انضمام سيف الحق الى حركة المعارضة الى اثارة مخاوف المنافسين لأسرة حميد الدين الذين كانوا يرقبون نشاط المعارضين بارتياح دون ان يسهموا فيه مترقبين

---

(١) O'Ballance , the war in the Yemen , P. 45

(٢) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٥٨

(*) يذكر Macro انه في عام ١٩٤٦ اتحد حزب الأحرار مع الجمعية اليمنية الكبرى . والواقع ان الأحرار قد عاودوا نشاطهم تحت اسم جديد : « الجمعية اليمنية الكبرى » بعد فترة ركود نتجت عن ايقاف نشاط حزبهم من قبل السلطات البريطانية التي هدفت من وراء هذا الاجراء - كما تشير الوقائع - الى تحسين علاقتها بالامام . ومن بين هذه الوقائع قدوم ولي العهد احمد الى عدن في محاولة للاتصال بالمعارضين واقناعهم بوقف معارضتهم . ولعل السلطات البريطانية قد حبذت عودة نشاط الأحرار نتيجة لانتهاز ولي العهد فرصة تواجده في عدن - كما يشير Gehrke - لاقامة علاقات مع شيوخ المحميات وتحريضهم ضد الانجليز .

انظر :

Macro , yemen and the western world , P. 79
Gehrke , Die Aden - Grenze , P. 106 - 107

نعمان ، محمد احمد ، الوطنية ص ٧ - ٨

الفرص ليصفوا الحساب مع الامام وأبنائه ، ولكن انضمام سيف الحق الى حركة المعارضة وخشيتهم من أن ترشحه هذه للامامة بعد وفاة أبيه جعلهم يبادرون للانضمام بدورهم اليها ، على أساس إبعاد بيت حميد الدين من السلطة[1] . وبانضمام الشخصيات المنافسة يزداد ثقل المعارضة في الداخل ، بحيث يصح القول إنه قد أصبح هناك مركزا ثقل او بالأحرى قيادتان ، احداهما في عدن وعلى رأسها سيف الحق ابراهيم والزبيري والنعمان والثانية في صنعاء وعلى رأسها آل الوزير[2] . وقد تمكن الفضيل الورتلاني ـ الذي انتدبه حزب الاخوان المسلمين للعمل مع حركة المعارضة في اليمن عام ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م ـ من الربط بين هذين المركزين من خلال صفته التجارية التي انتحلها ، فسهُل عليه التنقل هنا وهناك دون عوائق ، واسهم اسهاماً فعالاً من خلال اقامة الندوات والمحاضرات في تنشيط حركة المعارضة .

وقد ادى نشاط الحركة في عدن وتكاثر المعارضين في الداخل الى تولد مناخ حماسي في أوساط الشباب المستنير وطلاب المدارس ، وفي هذا المناخ مع توقع موت الامام يحيى بسبب كبر سنة واعتلال صحته اضحى التفكير بالبديل امراً ضروريا ، فأجريت الاتصالات بين صنعاء وتعز وعدن والامام حسن البنا في القاهرة وتم الاتفاق على ترشيح عبد الله الوزير خلفاً للامام يحيى كامام « دستوري » وتشكيل حكومة دستورية ووضع ميثاق سُمي « الميثاق الوطني المقدس » ، وضعه الفضيل والكبسي وكتبه أحمد الشامي بخط يده وأرسلت منه نسخة الى عدن ليُطبع ويحُفظ هناك حتى وفاة الامام يحيى . ولكن ولي العهد تمكن من كشف ترتيبات المعارضة وسر الميثاق والتشكيل الحكومي مما وضع الحركة في موقف دقيق شديد الخطورة . وبهذا تبدأ مقدمات المرحلة الرابعة من مراحل المعارضة وهي مرحلة الانقلاب .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(٢) المرجع السابق . قارن :
Sanger , the Arabian Peninsula , P. 277

٤ ـ مرحلة الانقلاب

على الرغم من قصر هذه المرحلة بالمقياس الزمني الا أن اهميتها التاريخية وما أثير حولها من جدل واجتهادات تدفعنا الى إفراد فصل خاص لدراستها في نهاية هذا البحث .

ج ـ تنظيمات المعارضة :

تباينت الروايات حول موضوع التنظيمات تبايناً كبيراً مس وجودها واسماءها وتواريخ وأماكن ظهورها الى درجة يستحيل معها ـ استناداً الى هذه الروايات ـ الخروج بصورة واضحة عنها . ولو أن التباين في الروايات قد اقتصر على الذين تناولوا حركة المعارضة من أبناء جيل ما بعد ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م لهان الأمر ، إذ يمكن عندها الرجوع ، للتثبت والتدقيق ، الى معاصري الحركة والى الشخصيات التي لعبت أدواراً رئيسية فيها ، ولا زالت على قيد الحياة . ولكن هؤلاء انفسهم ـ كما يبدو ـ لم يستطيعوا ان يصلوا الى رأي موحد ، وان يخرجوا برواية واحدة او روايات منسجمة .

وللوقوف على مدى هذا التباين ، سوف نستعرض بايجاز أهم روايات معاصري الحركة ، تاركين روايات الجيل الذي تلاهم ، باعتبار ان هؤلاء قد استندوا الى ما كتبه اولئك او الى ما رووه شفاها .

يروي عبد الله الشماحي[1] انه على اثر الحرب اليمنية ـ السعودية ، انطلقت الألسنة في نقد الوضع وجهاز الحكم ، وتمخض ذلك النقد عن اتجاهين : الأول يهدف الى حياة متطورة متحررة من قيود الامامة الزيدية والحكم المطلق في إطار الروح الاسلامية الصحيحة ، ومثّله المستنيرون بقيادة احمد المطاع ، والثاني يطالب بالاصلاح ويربطه باحياء الدعوة الزيدية وإمامتها ، ولمقاومة هذا الاتجاه وتحقيق

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٧٦ وما بعدها

اهداف الاتجاه الأول ، انشأ المطاع وزملاؤه تنظيماً اسمه « هيئة النضال » . وقد تم انشاء هذا التنظيم على أثر جولة قام بها المطاع . بغرض « الكشف على المدارس في اليمن » عام ١٣٥٣ هـ * (٣٤ ـ ١٩٣٥) التقى فيها بأمراء وعمال وحكام ومشايخ وأعيان المناطق المختلفة وبعدد كبير من الشباب** . ففي تعز مثلاً قابل اضافة الى امير اللواء علي الوزير وعامل تعز محمد احمد باشا ، الشيخ محمود عبد الحميد والقاضي عبد العزيز حمره والأستاذ قاسم غالب والقاضي عبد الاله الأغبري والقاضي عبد الرحمن الحداد وفي عام ١٣٥٤ هـ (٣٥ ـ ١٩٣٦) شرع المطاع بتشكيل المركز الرئيسي لهيئة النضال بصنعاء ومن اعضائه : عبد السلام صبره ومحمد المحلوي والعزي صالح السنيدار وعلي محمد السنيدار وعبد الله العزب وعبد الله الشماحي وعلي الشماحي ومحمد احمد المطاع ومحيي الدين العنسي وأحمد قاسم العنسي ومحمد عكارس ومحمد حسين عبد القادر . وبعد اجتماعات « بين المجموعة او بعضهم » وضعوا مخططاً للحركة ذا مراحل ، كان اهم نقاطه : تسرب عناصر الى الجهاز الحكومي والى قمته وإحباط اتجاه الاصلاح ضمن اطار إحياء الامامة الزيدية ، وإثارة الصحافة الخارجية والشخصيات العربية ، وتوعية القبائل « إذ عليهم يتوقف النجاح او الفشل » . وقد تمكنت الهيئة كما يقول الشماحي من تحقيق جزء كبير من

(*) رغم ان Stooke (Yemen , P. 214 - 215) قد لخص ما أورده الشماحي عن تنظيمات المعارضة وانقلاب ١٩٤٨ ، الا أنه وهو يحاول أحياناً ان يخرج عن اطار كتاب الشماحي قد وقع في عدة اخطاء ، منها ذكره ان المطاع قد تمكن باعتباره صحفياً ان يقوم بجولات في البلاد أسس خلالها فروعاً لهيئة النضال . ومن المعلوم انه لم تكن هناك صحافة تقتضي القيام بمثل هذه الجولات .

(* *) اورد الشماحي (اليمن الانسان ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠) بعض من التقى بهم المطاع وهم :
في اب : الشيخ حسن الدعيس ، القاضي محمد علي الأكوع ، القاضي محمد احمد صبرة .
في ذمار : القاضي عبد الرحمن الحداد ، السيد عبد الله الديلمي ، السيد علي الديلمي الصنعاني .
في ذي السفال : الشيخ احمد منصور .
في الحجرية : حسين الحلالي .
في حجة : السيد حسين الحوتي ، السيد احمد هاشم ، القاضي احمد نصار .
في صعدة : السيد محمد حسين الوادعي ، الشيخ مناع .
من بكيل : الشيخين محمد وعبد الله حسن أبو راس ، الشيخ مطيع دماج .
من حاشد : الشيخ حسين بن ناصر الأحمر .

مخططها هذا[1] . ولكنها كما هو واضح لم تنجز مهمة توعية القبائل ، ولم يوضح لنا الشماحي سبب عدم انجاز هذا الجزء من المخطط فهو يفاجئنا في روايته لمبررات قبول عبد الله الوزير إماماً على رأس الحركة قبل الانقلاب اي بعد حوالى ثلاثة عشر عاماً من تشكيل هيئة النضال وفروعها بالقول بأن الوقت كان ضيقا ولا يسمح بكسب موقف القبائل عن طريق التوعية ، ولهذا فقد تم اختيار عبد الله الوزير ليكون على رأس الحركة لمكانته ونفوذه في أوساط القبائل[2] .

والشيء البارز في هذه الرواية ان جميع الأحداث السياسية في اليمن كان محورها الأساسي ومحركها الفعلي هو أحمد المطاع و« هيئة النضال » ، التي تمكنت من هز الجهاز الحاكم وخلخلته ، ببث الفرقة بين اعمدته وبذر الشك والارتياب ببعضهم البعض . وقد تمكنت الهيئة من الاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود بغرض كسب موقفه الى جانب الهيئة عند حدوث تغيير سياسي . وتم الاتصال عبر عبد الله الوزير الذي لم يُشعر بالهدف الحقيقي للاتصال[3] . وكان مندوب الهيئة هو عبد الله الشماحي نفسه ، الذي تمكن في نفس الوقت من تحقيق اتصال بالامام حسن البنا ، واتفق معه على أن يقوم تعاون بين حركة الاخوان المسلمين وبين حركة المعارضة في اليمن . وعلى أثر ذلك اخذت صحافة الاخوان تدعم الحركة ، وبعث البنا بالفضيل الى اليمن[4] .

وقد تعرض اعضاء « هيئة النضال » للاعتقالات وشنت السلطة ضد الهيئة حملة من الاتهامات، كالتآمر لصالح إيطاليا، ومحاربة الدين، ومحاولة اختصار القرآن[5] . وقد ظلت هيئة النضال تمثل المقاومة المنظمة من عام ١٣٥٤ هـ (٣٥ -

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٨٠ - ١٨١.
(٢) نفسه ، ص ٢٠٦ .
(٣) نفسه ، ص ٢٠١.
(٤) نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٥) نفسه ، ص ١٨٤.

١٩٣٦) وحتى عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤) ، وكانت أول منظمة ذات نظام وأهداف ، وقد نشأت بعدها منظمات « فردية » (هكذا) وجماعية في اليمن وخارجه ، الا أنها « حركات » غير ذات نظم وأهداف ، مما جعل هيئة النضال هي المنظمة الوحيدة حتى عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤) ، حين قامت الى جانبها منظمة ثانية هي « حزب الأحرار » الذي انشىء في عدن[١] . وفي نفس العام الذي انشىء فيه « حزب الأحرار » انشئت في مدينة اب منظمة ثالثة هي « جمعية الاصلاح » برئاسة القاضي محمد علي الأكوع ، ومن بين اعضائها عبد الرحمن الأرياني ، عبد الكريم العنسي ، عبد الرحمن باسلامة ، محمد احمد صبرة ، الشيخ حسن الدعيس، الشيخ حسين محمد البعداني، النقيب عبداللطيف بن راجح ومحمد منصور الصنعاني . وقد وضعت هذه المنظمة لنفسها نظاماً أرسلت مسودته الى الزبيري في عدن ، الذي قام بتوسيعه وتسميته « برنامج الاصلاح » ، وطبعه وأرسل منه كميات كبيرة الى رئيس الجمعية[٢] .

وقد حققت الجمعية اضافة الى علاقتها بحزب الأحرار علاقة بهيئة النضال في صنعاء . وتم للامام كشف هذه العلاقة فقام باعتقالات واسعة في صنعاء وتعز واب عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥)[٣] . وعندما اشتد الصراع بين الامام والمعارضة بين الأعوام ١٣٦٣ ـ ١٣٦٧ هـ (٤٤ ـ ١٩٤٨) ، كانت المعارضة تتمثل بأفراد لا منظمة لهم ، وبمنظمات ثلاث : هيئة النضال في صنعاء ، وجمعية الاصلاح في اب ، وحزب الأحرار في عدن* . وكان الهدف الذي يجمع المعارضين جميعاً هو القضاء على حكم الإمام يحيى وأسرته[٤] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٩١ .
(٢) نفسه ، ص ١٩٢ ـ ١٩٣
(٣) نفسه ، ص ١٩٥ ـ ١٩٦
(٤) نفسه ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨
(*) اعتبارا من عام ١٩٤٦ استبدل حزب الأحرار اسمه باسم الجمعية اليمنية الكبرى .

ويذكر الدكتور مصطفى سالم ان هناك عدداً من المعاصرين لتلك الفترة لم يرتاحوا لرواية الشماحي حول « هيئة النضـال »[1] . كما أنـه لم يرد لهـا ذكر في الكتابات التي سبقت صدور مؤلف الشماحي * .

ومن اهم الروايات السابقة لرواية الشماحي ، رواية محمد احمد نعمان الذي ذكر ان التجديد الأدبي كان ميدان المعركة الذي تجمع فيه الشبـاب في مراحلهـم الأولى[2] . ولأن الاتصال بين الشباب في المدن المختلفة كان صعبـا فقـد كان كل تجمع في منطقة لا تعلم به المناطق الأخرى الا بالمصادفة وبعد وقت طويل . فقد انشىء في الحجرية « نادي الاصلاح الأدبي » عام ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م ، ولم يصـل خبـره الى العدين مثلاً الا بعد عام او اكثر[3] . وعلى أثر الحرب اليمنية ـ السعودية تم اول لقاء بين شباب صنعاء وشباب تعز ، حين التقى المطاع ـ الذي وصل الى تعـز بهـدف وضع خريطة لليمن ـ بأحمد محمد نعمان ، وشارك في ذلك اللقاء السيد عباس احمد باشا والشيخ حسن الدعيس وعلي الفقيه ومحمد أحمد حيدره وذلك عام ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م ** . وقد تم في ذلك اللقاء تأسيس اول تنظيم يمني شامل وهو « الجمعية اليمنية » واختير النعمان رئيساً له ، ثم تلاحقت بعد ذلك التنظيمات في القاهرة وعدن ، من « الكتيبة الأولى » الى « شباب الأمر بالمعروف والنهـي عن المنكر » الى « حـزب الأحـرار اليمني » الى « الجمعية اليمنية الكبرى »[4] .

---

(١) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١٦٤.

(٢) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) نفسه ، ازمة المثقف ، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤) نفسه ، ص ١٧.

(*) بعد صدور كتاب الشماحي (اليمن الانسان) اضحى ما كتبه عن هيئة النضال مرجعاً للعديد ممن تناولوا حركة المعارضة باللغات الاجنبية .

(**) في رواية اخرى لمحمد احمد نعمان (الوطنية لا الحقد ، ص ٧ ـ ٨) ان هذا اللقاء قد تم عام ١٩٣٤ كما تأسست الكتيبة اليمنية عام ١٩٣٨ وشباب الأمر بالمعروف عام ١٩٤٠ وحزب الأحرار عام ١٩٤٤ . وعندما أوقف الانجليز نشاط حزب الأحرار استأنف نشاطه عام ١٩٤٦ تحت اسم الجمعية اليمنية الكبرى .

ويروي قاسم غالب احمد ، ان أول جمعية « قالت كلمة الحق وانكرت الظلم » كانت « جمعية المشايخ » التي انشأها في منطقة تعز الشيخ عبد الوهاب نعمان وتألفت من حمود عبد الرب وعبد الله يحيى واحمد بن حسن* . وقد نشأت بعد ذلك جمعيات اخرى في عدة مدن كجمعية صنعاء التي ترأسها المطاع والعزب عام ١٣٥٥ هـ (٣٦ - ١٩٣٧) وجمعية تعز . وكان آخر هذه الجمعيات هي جمعية الزبيري والخالدي عام ١٣٦٢هـ (٤٣ - ١٩٤٤ م) ، وكانت جميعها اقليمية ولامركزية حتى انشأ الزبيري والنعمان « الجمعية اليمنية الكبرى » تحت زعامة سيف الحق[١] .

ونقرأ لأحمد محمد نعمان رواية غريبة تخالف كل ما كتب عن « حزب الأحرار » ، اذ يرجع تأسيسه الى عام ١٩٣٨ في مدينة صنعاء[٢] .

أما علي ناصر العنسي فيبدو أنه ليس متحمساً لاثبات وجود تنظيمات قبل نشوء حزب الأحرار ، إذ يقول إن المعارضة قد نشأت أواخر حكم الامام يحيى ، وبدأت متواضعة تمثلت أحيانا بصورة صامتة متذمرة ، وأحيانا بصورة رمزية تلميح وتعريض ومقارنة ، قام بها الوريث والمطاع والعزب في مجلة الحكمة . وقد نمت هذه المعارضة وتبلورت نوعا ما فتمثلت بحزب الأحرار الذي كان مقره عدن وله فروع في الشمال[٣] (في المملكة المتوكلية اليمنية) .

وتتفق - كما يبدو - رواية محمد محمود الزبيري مع رواية علي ناصر العنسي . فقبل ظهور أول حركة منظمة في أواخر الحرب العالمية الثانية ، كانت هناك حركة فكرية يقودها المستنيرون أمثال أحمد المطاع وأحمد محمد نعمان وأحمد الوريث وحسن

---

(١) غالب قاسم ، رسالة من الجحيم ، ص ١٠ - ١٣.
(٢) نعمان ، احمد محمد ، كي نفهم قضية اليمن ، ص ١٦.
(٣) العنسي ، علي ناصر ، في اليمن الجديد ، عدد ٦ ، ١٩٧٢.
(*) لم يورد قاسم غالب تاريخاً محدداً لنشوء هذه الجمعية .

الدعيس والمحلوي والعزب والشامي والعزي السنيدار وآل السياغي وناشر عبد الرحمن والشيخ حيدره وغيرهم . ولكنها - أي الحركة الفكرية - لم تكن محددة الأهداف ولا متسمة بسمة المعارضة ولا متخذة شكلاً تنظيمياً ، ولكنها كانت البذرة الأولى لحركة الأحرار التي ولدت كتنظيم ثوري علني أواخر الحرب العالمية الثانية[1] .

هذه هي أهم روايات معاصري الحركة الذين اسهموا فيها أو كانوا قريبين منها . ويمكن أن أضيف هنا ما ذكره لي حسين المقبلي من أنها قد نشأت تنظيمات متعددة في الفترة التي سبقت انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ، وكانت هذه التنظيمات تتكون من عدد من الأصدقاء ، ولم تكن تعرف عن بعضها شيئاً ، ولكن نشاطاتها جميعاً كانت تدور ضمن إطار نشاطات « حزب الأحرار » او « الجمعية اليمنية الكبرى » في عدن . ومن هذه التنظيمات ، تنظيم طلابي كان يضم المقبلي نفسه وعدد من زملائه في المدرسة العلمية بصنعاء .

فإلى ماذا يمكن إرجاع هذا التباين والاختلاف في الروايات ، الذي لا يقتصر على بعض التفاصيل كما قلنا وانما يتجاوز ذلك الى وجود او عدم وجود هذا التنظيم او ذاك ، أو الى وجود او عدم وجود تنظيمات مطلقاً قبل قيام تنظيم « حزب الأحرار » في عدن عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م ؟

يبدو لي ان أهم العوامل التي تكمن وراء هذه الاختلافات هي :

١ - عدم توفر فهم موحد لمعنى التنظيم السياسي ، مما جعل البعض يذهبون الى اعتبار كل تجمع من بضعة اصدقاء - يشدهم الى بعضهم الارتياح الشخصي والاستياء المشترك من الأوضاع القائمة ، فيتبادلون الأحاديث في مجالسهم

---

(١) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ٦١ - ٦٢

اليومية كنوع من التفريغ للهموم والتعبير عن الخواطر والطموحات المكبوتة ، وقد ينسقون موقفاً او يبلورون رأياً بصورة تلقائية ـ تنظيماً . ومثل هذه التجمعات او الشلل لا بد أن يكون مجتمع المدن قد افرزها ، خاصة بين جماعات المستنيرين ، بحكم ثقافتهم واحتكاكهم اليومي بالسلطة وطموحاتهم الشابة وعوامل الكبت المحيطة بهم .

٢ ـ ان طبيعة نظام حكم الإمام يحيى وما اتصف به من عسف واستغلال للدين لاسكات الأصوات الشابة والمتذمرة والطامحة الى تحسين الأوضاع ، وما أحيط به من تقديس من قبل الشعب ، قد جعل هذه الشلل تحيط أحاديثها وهمساتها بالكتمان وتبتعد عن الافصاح ، مما أضفى عليها ـ اي على أحاديثها ـ طابع السرية . وهذا الأمر كفيل مع عدم وجود فهم دقيق لمعنى التنظيمات السياسية ان يخلق التباساً لدى البعض في فهم طبيعة هذه التجمعات الصداقية ، فيضخمون حجمها واهميتها ويرفعونها الى مستوى التنظيمات ، ويتثبّت هذا الفهم الخاطىء بتقادم الزمن وتكرار الرواية .

٣ ـ قد لا يخلو الأمر من نوع من التزوير التاريخي ، إما بصورة عفوية غير مقصودة بسبب تباعد الزمن واعتماد الراوي على الذاكرة التي تتأثر بهذا القدر أو ذاك بالمناخ السياسي المعاصر وظهور التنظيمات السياسية الملتزمة بمناهج محددة وتزايد اهميتها في تشكيل الأحداث السياسية ، وإما لعدم شمول علم الراوي للنشاطات المختلفة في المناطق المختلفة من اليمن بسبب صعوبة الإتصال وجو الارهاب الذي أحيط به نشاط المستنيرين بصورة خاصة ؛ وإما بسبب الموقف الشخصي للراوي من شخصية معينة أو تجمع معين .

فبسبب أحد هذه العوامل أو بعضها او كلها مجتمعة يتولد الاختلاف والتعارض بين الروايات ، الذي يمكن ان نلمسه على سبيل المثال ـ بصورة واضحة ـ بين رواية الشامي ورواية محمد أحمد نعمان حول التقاء المطاع عام

١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م أو ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م في تعز بعدد من الشخصيات وتشكيل أول تنظيم سياسي غير علني . فقد كانت جولة المطاع في رواية الشماحي - كما رأينا - بغرض تفقد المدارس ، واتصل بشخصيات عديدة في جميع المناطق اليمنية ومنها تعز ، وكانت هذه الجولة الأساس الذي انطلق منه - أي المطاع - لتأسيس منظمة « هيئة النضال » . أما في رواية محمد أحمد نعمان ، فقد كانت جولة المطاع او قدومه الى تعز بغرض وضع خريطة لليمن ، وقد قابل فيها شخصيات هي غير الشخصيات التي ذكرها الشماحي ، وتوصل مع تلك الشخصيات الى إنشاء أول تنظيم يمني شامل وهو « الجمعية اليمنية » التي اختير أحمد محمد نعمان رئيساً لها .

ومهما كان الأمر، فاني أميل الى اعتبار كل ماسبق ظهور «حزب الأحرار» في عدن عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م مجرد تجمعات شللية صداقية بالدرجة الأولى وذات طموحات واهتمامات أدبية وسياسية لم ترق الى مستوى التنظيمات . وإن أحاطت نفسها أحياناً بجو من التكتم والسرية فان مرد ذلك في الواقع الى المناخ السياسي والكبت والاضطهاد الذي اتسم به حكم الامام يحيى ، وضيق صدره عن سماع اي آراء مخالفة او طموحات اصلاحية ، لا الى كون هذه التجمعات تنظيمات سياسية حقيقية تشكل خطراً على السلطة .

ولا يعود هذا الميل لدي الى اختلاف الروايات وتناقضها - مما يضعف صحتها - فحسب ، وانما ايضاً لأن طبيعة المرحلة التاريخية ، ومستوى الوعي ، وبساطة تجربة المعارضين السياسية ، وحداثة عهدها ، وعدم وجود نماذج تنظيمية سابقة يمكن الاقتداء بها ، تجعل التسليم بوجود تنظيمات سياسية قبل عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م امراً صعباً . وفي تقديري أنه لو وجدت تنظيمات سياسية سرية للمعارضة قبل عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م لولد التنظيم العلني في عدن « حزب الأحرار » كامتداد لتلك التنظيمات او لأحدها ، ولأرفدته تجارب تنظيمية مزعومة بدأت قبل ولادته بحوالى عشر سنوات ، الأمر الذي كان يمكن ان يجعله منذ نشوئه في مستوى تنظيمي أفضل مما كان عليه في

الواقع ، اذ بدا عبارة عن تجمع علني واسع وفضفاض أكثر منه تنظيما حزبياً ، مما لا يتفق مع كونه وريثاً لتجارب تنظيمية مارست النشاط السياسي خلال عقد من الزمن ، لو أن هذه التجارب قد وجدت فعلاً .

د ـ أساليب المعارضة ووسائلها :

منذ تصدر المستنيرون في المدن المعارضة السياسية وبدأت تنمو بذور الحركة الدستورية، اختفى الأسلوب العنيف، المتمثل بالتمردات المسلحة، الذي انتهجه المعارضون القبليون في المرحلة التي سبقت الثلاثينات ، وظهرت أساليب أكثر ليناً ، لم تتدرج تدرجاً منطقياً بل تداخلت في كثير من الأحيان ، ومورس أكثر من أسلوب في آن واحد . وقد انتهت هذه الأساليب بالأسلوب الانقلابي العنيف كما سنرى .

الأساليب :

ـ أسلوب النصح :

لعله أقدم الأساليب التي مارسها علماء الدين والمستنيرون من مواقع الولاء للسلطة ، وكان أولى بنا أن لا نورده هنا كأسلوب من أساليب المعارضة ، الا أن محتوى النصائح التي كانت توجه للامام كانت تنسجم مع تفكير ومواقف المعارضة . ومن الأمثلة المبكرة لهذا الأسلوب نصيحة رئيس « نادي الاصلاح » في عدن عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م ، فقد نصح الامام ـ بعد أن قدم آيات الثناء والتبجيل ـ بالقيام بالاصلاح ، مدعماً نصيحته بتوصيات بعض الشخصيات العربية البارزة في ذلك الحين[١] .

وقد استمر هذا الأسلوب الى جانب الأساليب الأخرى ، فمن أبرز النصائح المتأخرة ، نصيحة هيئة كبار علماء صنعاء برئاسة الرئيس الأول لمجلس الاستئناف

---

(١) ابو طالب ، محمد بن قاسم ، كلمات حق ، ص ٦.

الأعلى السيد زيد بن علي الديلمي ، وقد قُدمت هذه النصيحة بعد نشوء « حزب الأحرار » في عدن وتضمنت أهم مطالب حركة المعارضة : جعل الزكاة أمانة ، اسقاط الجبايات الجمركية غير الشرعية، اسقاط البقايا المزمنة ، منع كل ذي سلطة من سيوف الاسلام والأمراء والعمال من ممارسة النشاطات التجارية ، العفو عن المعتقلين في حجة ، تحسين أحوال الموظفين لازالة مبررات الرشوة[1] . وقد أسهمت الشخصيات العربية في عملية النصح للامام تحت تأثير حركة المعارضة خاصة بعد عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م[2] .

ـ التبشير بأفكار عصرية « بحتة » :

مورس هذا الأسلوب من قبل الشباب المستنير المتأثر بمعطيات وثقافات العصر ، والطامح الى إحداث تطور في وجوه الحياة المختلفة .

وقد مثل هذا الشباب ـ في رأي الزبيري ـ الرعيل الأول ، ويقصد به الشباب العائد من بغداد والشباب المستنير الذي لم يغادر البلاد من أمثال المطاع والوريث وغيرهم . فقد بشر هؤلاء ـ كما يقول الزبيري ـ بأفكار عصرية « بحتة » نقلوها الى شعبهم كما هي وهو شعب لا يعرف عن العصر الحديث شيئاً فولد ذلك رد فعل شعبي ورسمي مضاد وشاعت عنهم حكاية اختصار القرآن والغى الحكم وجودهم بالسجن[3] .

ويبدو في تعميم الزبيري لهذا الأسلوب على من أسهم بالرعيل الأول بعض التجاوز اذ أن المطاع والوريث والعزب مثلاً قد حاولوا أن ينشروا أفكارهم ويقوموا بعملية توعية ضمن إطار ديني وبأسلوب هادىء[4] ، من خلال مجلة الحكمة .

---

(١) الحكمة ، عدد ٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .
(٢) نعمان ، محمد احمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .
(٣) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٦٨ ـ ٧١ .
(٤) قارن : سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ص ١٦٩ .

ولعل الشباب العائد من بغداد كان أقرب من غيره الى ممارسة هذا الأسلوب .

ـ الدعوة الى الاصلاح عن طريق الدين :

رغم ان الزبيري يشير الى أن ممارسة الدعوة عن طريق الدين كان هو الأسلوب الذي اتبعه الرعيل الثاني[1] ـ ومنهم الزبيري نفسه ـ بعد استيعابه لتجربة الرعيل الأول الفاشلة ، الا أن الرعيل الأول كما رأينا قد مارس هذا الأسلوب . وحتى النقد الذي كان يوجهه المحلوي والدعيس وهما ـ وفقاً لتقسيم الزبيري ـ من الرعيل الأول ، كان ينطلق من أسس دينية ، فقد تضمن مثلاً خروج الامام على المبادىء التقليدية للشريعة[2] .

إذاً فان أسلوب الدعوة الى الاصلاح عن طريق الدين هو أسلوب مارسته المعارضة منذ بدأت تتخذ محتوى سياسياً يهدف الى الاصلاح ، واستمر يمارس الى جانب الأساليب الأخرى .

ـ المديح :

حظي هذا الأسلوب بقدر من الجدل والنقد والدفاع ، لم يحظ به أسلوب آخر . ويشير الزبيري الى أنه قد أخذ به ـ أي بهذا الأسلوب ـ ابتداء من سجن الأهنوم ، حيث اعتقل هو وبعض الذين كانوا يمارسون الدعوة عن طريق الدين ، فأرادوا أن يعاودوا التجربة بطرق أكثر ليناً ، واستخدموا الشعر لاقناع الحكام بأنهم ليسوا أعداءهم بل « ابناؤهم البررة »[3] .

وهذا التحديد الزمني الذي ورد ضمن سياق الحديث عن الشعر لا ينطبق على النثر ، إذ أن النصائح المكتوبة نثراً كانت تُستهل بديباجات من المديح والثناء .

---

(١) الزبيري ، المصدر السابق .
(٢) جلوبوفسكايا ، في الحكمة ، عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ .
(٣) الزبيري ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ـ ٧١ .

وسواء اتخذ المديح شكل الشعر أم شكل النثر فان محتواه واحد ، وهو محاولة التأثير على الامام ـ أو أحد أبنائه ـ بارضاء عنجهيته وإشباع غروره ودفعه الى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية .

ــ المقارنات :

مورس هذا الاسلوب بطريقتين مختلفتين :

أ ـ من خلال مجلة الحكمة التي تحدثت عن ماضي المسلمين وأمجادهم ، وقارنت ذلك بالأوضاع الحالية وانتقدتها نقداً غير مباشر من خلال « اطار تاريخي فضفاض »[١] .

ب ـ مقارنة حكم الامام يحيى بصورة مباشرة بالحكم التركي في اليمن وسلوكه المشابه رغم الشعارات التي كان يرفعها ضده أثناء الاحتلال التركي[٢] .

ــ الاشاعة :

مثلما استخدم النظام الامامي الاشاعة كأسلوب لتشويه المعارضين وإضعاف تأثيرهم ، استخدم المعارضون بدورهم هذا الأسلوب ضد الامام وأبنائه ، كما حدث عندما مات الوريث ، حيث اطلقت الاشاعات بغرض زيادة السخط والتذمر ضدهم أي ضد الامام وأبنائه[٣] .

ــ التآمر والدس :

يشرح الشماحي شرحاً مستفيضاً ما ينسبه الى منظمة « هيئة النضال » من استخدام أسلوب التآمر ووضع المخططات لتفكيك الجهاز الاداري الذي كان يعتمد

---

(١) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ص ١٠٦ .
(٢) نفسه ، ص ١٨٦.
(٣) نفسه ، ص ١٥٨.

عليه الامام يحيى والدس بين عناصره الأساسية كالعمري وآل الوزير وأبناء الامام ، ذلك بغرض بث الفرقة بينهم وإضعافهم[1] . ويشير أحمد محمد نعمان الى أن « أذكياء الشعب » ـ ويقصد بهم عناصر المعارضة ـ قد استغلوا التنافس القائم بين أسرة حميد الدين وأسرة آل الوزير ، وسعوا الى أن يضرب « الطغيان » بعضه ببعض مثلما يضرب هو الشعب بعضه ببعض[2] .

ـ الهجوم والنقد العلني :

رغم ان هذا الأسلوب قد مورس ـ كما يبدو ـ من قبل طلائع المعارضة السياسية (المحلوي ـ الدعيس) ، الا أنه لم يصبح أسلوباً فعالاً وشاملاً الا عندما انتقلت المعارضة الى المرحلة العلنية وانشأت تنظيمها السياسي « حزب الأحرار » في عدن .

ويروي لنا الزبيري بأن الهجوم قد وجه وفق قاعدة استلهمها المعارضون في عدن من تكتيك الحرب العالمية الثانية ، وهي تركيز المعركة في جانب واحد من جبهة الأعداء ، كما فعل « هتلر » . فهاجموا الامام يحيى فقط ، ولم يهاجموا حتى ولي عهده ، وكانت النتيجة ان ارتاح لهم أقرب المقربين الى الامام ، حتى اولاده واسرته[3] .

ولكن هناك رواية أخرى تذهب الى ان الهجوم لم يستهدف الامام يحيى بل بالعكس اذ كانت هناك اشادة غير مباشرة به وهجوم على ظلم اولاده احمد والحسن وعبد الله[4] . وهذه الرواية تنسجم أكثر مع الخط الذي مثلته صحيفة صوت اليمن وانطلقت منه رسائل وبرقيات سيف الحق باعتباره رئيس حركة المعارضة في عدن .

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٨١ ـ ١٨٣ .
(٢) نعمان ، احمد محمد ، انهيار الرجعية ، ص ٩ .
(٣) الزبيري ، في « الزبيري شاعراً ومناضلاً » ، ص ٢١١ ـ ٢١٢ .
(٤) الحكمة ، عدد ٢٦ ، ١٩٧٤ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

ـ الانقلاب :

كان أسلوب الانقلاب هو آخر الأساليب التي لجأت اليها المعارضة وقد فرض نفسه كضرورة ، لم تستطع المعارضة تحاشيها .

وباستثناء الأسلوب الانقلابي فانه يصعب تحديد بداية ونهاية لأي من الأساليب المذكورة . وقد رأينا أن محاولة الزبيري اعطاء بعض التحديدات لم تكن محاولة موفقة ، فقد استخدم في الواقع أكثر من أسلوب في آن واحد ، دون تدرج وبعيداً عن التخطيط والرصد ، بل لقد مورست بالأحرى بصورة عفوية ، واختلف الأخذ بهذا الأسلوب او ذاك بحسب الظرف القائم واختلاف مواقع قوى المعارضة . وقد يحدث ان يبرز أسلوب معين في ظرف معين فيطغى على غيره من الأساليب ، ولكن هذا لا يعني اختفاء الأساليب الأخرى .

وقد يمكن التسليم بوجود مرحلية في الأساليب المستخدمة ، اذا كنا بصدد الحديث عن شخصية معارضة محددة ، أما والأمر يتعلق بمعارضة متعددة الشخصيات والأطراف والثقافات والمصالح ، ومتباينة في مدى اخلاصها للاصلاح فانه يصعب تصور مراحل متدرجة في الأساليب التي انتهجتها المعارضة ككل .

٢ ـ الوسائل :

فاذا ما انتقلنا من الأساليب الى الوسائل فانه يمكن إيجازها بالآتي :

ـ الاتصالات الشخصية :

كانت الاتصالات الشخصية اولى الأساليب التي استخدمها المعارضون منذ مطلع المرحلة التنويرية ، مما جعل تأثيرهم ينحصر ضمن فئات محدودة .

ـ الرسائل والعرائض :

استخدمت المعارضة الرسائل والعرائض للتعبير عن وجهات نظرها وتقديم

نصائحها الى الامام . وقد رأينا مضمون بعض النصائح المكتوبة في ما تقدم ومن أشهر الرسائل رسائل سيف الحق الى أبيه .

ـ الشعر :

من أبرز الأمثلة للشعر الذي استخدم كوسيلة لدفع الحكام الى الاصلاح شعر الزبيري . وقد دار حوله جدل بين مؤيدي الزبيري وبين منتقديه . وبما أننا لا نؤرخ هنا للزبيري او لغيره من الشخصيات المعارضة ، فاننا نكتفي بالقول بأن ذلك الشعر قد جاء منسجماً مع الأفق العام لتفكير قوى المعارضة ، وخاصة المستنيرين منها ، الذين كانوا يحملون آمالاً عريضة بتحقيق الاصلاح على يد الامام يحيى أو ولي عهده . فهو ـ اي ذلك الشعر ـ قد عبر عن طموح اصلاحي في ظروف تاريخية محددة ولا يمكن محاكمته خارج تلك الظروف . ومن أمثلة قصائد المديح ايضاً قصيدة لزيد الموشكي يقال إنه قد ذكر فيها « الدستور » لأول مرة[1] .

ـ مجالس الحكام العامة :

استفادت المعارضة ـ خاصة في تعز ـ من المجالس العامة ، إذ اقتنعت كما يقول احمد محمد نعمان بأن النصيحة لا بد ان تصل الى الناس حتى تصبح مخيفة للحكام فأصبحت تلقى على الناس في مجالس الحكام العامة[2] .

ـ منابر المساجد :

إستفاد بعض المعارضين من منابر المساجد لالقاء مواعظهم الدينية المتضمنة نقد الأوضاع ، والدعوة الى الاصلاح . ومن أشهر من استخدم هذه الوسيلة للافصاح عن آرائه الدينية الاصلاحية السيد محمد قاسم ابو طالب[3] .

---

(١) قارن : سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١١٢ .
(٢) نعمان ، احمد محمد ، انهيار الرجعية ، ص ٣٣ .
(٣) قارن : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٨٥ ـ ١٨٧ .

ـ المجلات الخطية الدوارة :

كانت وسيلة المثقفين للتعبير عن آرائهم في ظل غياب وسائل التعبير الحرة وقد كانت تكتب بخط اليد ويتداولها الأصدقاء فيما بينهم ، ومنها مجلة « البريد الأدبي » ، التي ظهرت قبل صدور مجلة الحكمة وبعد ايقافها وكانت تضم موضوعات أدبية واخباراً سياسية[1] .

ـ المجلات والصحف والنشرات :

كانت مجلة الحكمة في وقتها ، اهم الوسائل المطبوعة التي عبر فيها بعض المعارضين عن اتجاههم الاصلاحي ، ضمن غلاف تاريخي او أدبي او علمي عام . وبعد ايقاف الحكمة استخدم المعارضون ابتداءً من إعلان المعارضة العلنية في عدن عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م الصحف والمنشورات ، فظهرت في عدن صحيفة « صوت اليمن » وفي القاهرة « الصداقة » . وقد أسهمت جريدة « فتاة الجزيرة » التي كان يصدرها محمد علي لقمان في عدن ، في دعم المعارضة ونشر المقالات حول الأوضاع في مملكة الامام[2] . كما دعم عبد المجيد الرافعي نشاط المعارضة في صحيفته « الرابطة العربية »[3] ، التي كانت تصدر في القاهرة ، وأمكن للمعارضين الى جانب ذلك إصدار عدة كتيبات ومنشورات[4] .

هذه هي أهم الأساليب والوسائل التي عمدت اليها المعارضة منذ مطلع الثلاثينات وحتى انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م . يضاف الى ذلك محاولة المعارضة تنظيم نفسها كوسيلة لجعل معارضتها أكثر فعالية ، وقد تعرضنا لذلك سابقا .

---

(١) سالم ، سيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٢) Wenner, M. Modern Yemen , P. 88

(٣) نعمان ، محمد أحمد ، كي نفهم قضية اليمن ، ص ١٦ .

(٤) نعمان ، أحمد محمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٦ ـ ٤٧.

هـ : مطالب وأهداف المعارضة :

تماماً كما تباينت أسباب المعارضة ، بتباين القوى المعارضة فقد تباينت كذلك مطالبها وأهدافها . وكما وجدت أسباب عامة لنشوء المعارضة مثلت الأساس المشترك الذي انطلقت منه مختلف القوى في معارضتها ، فقد وجدت مطالب وأهداف عامة توفيقية ، التقت حولها هذه القوى جميعها وشكلت أساس التحالف المرحلي الذي يخدم بهذا القدر أو ذاك كافة القوى الداخلة فيه وان كان لا يمثل كافة طموحات كل منها على حدة .

وسوف نتناول هنا بايجاز هذه المطالب والأهداف العامة ، أما الأهداف والمطالب الخاصة بكل قوة من قوى المعارضة فسوف تتضح لنا عند تحليلنا لهذه القوى في الفصل المخصص لذلك .

لم تظهر للمعارضة مطالب سياسية محددة الا عندما تحولت الى معارضة سافرة في عدن . فحتى الفترة التي التف فيها الشباب المعارض حول ولي العهد في تعز لم يكونوا قد اتفقوا على أهداف محددة أو أسس واحدة لمعارضتهم[1] . ومثلما صادفنا من قبل وكما سنصادف من بعد لا يخلو الأمر هنا من تضارب في الروايات حول المطالب التي رفعتها المعارضة. فعلى سبيل المثال يشير «منفرد وينر» الى أن احد المطالب كان : عدم السماح لأبناء الامام بالمشاركة في الادارة وشئون الدولة ، وأنه يمكن أن تصرف لهم معاشات حتى يبقوا غير فعالين[2] . في حين تذكر جلوبوفسكايا ، بأن المعارضة قد رفعت بعض المطالب ومنها : أن لا تقتصر الوظائف الهامة على أبناء الامام[3] .

---

(١) قارن : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٩٠ . ان تأكيد الشماحي على أن مجموعة الشباب الملتفة في تعز حول ولي العهد « لم تكن قد اتفقت فيما بينها ولا مع أحد ولا بمن يتصل بها على هدف ولا على قاعدة موحدة للانطلاق » يسند ما ذهبنا اليه من عدم وجود تنظيمات سياسية قبل عام ١٩٤٤ .

(٢) Wenner, M. Modern Yemen, P. 92

(٣) جلوبوفسكايا ، في الحكمة ، عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

ومثل هذا التضارب يمكن ان يكون صادراً عن حقيقة ان الخط السياسي للمعارضة ـ بسبب يعة القوى المعارضة ـ لم يكن خطا ثابتاً ، فقد يُطرح مطلب معين ثم يتم التراجع عنه او تخف حدة الالحاح عليه ، دون ان يستند ذلك الطرح او هذا التراجع الى موقف مبدئي واضح .

ولكن رغم هذا التباين فانه يمكننا أن نلمس في كلتا الروايتين المذكورتين اتجاهاً واحداً يكمن وراء مطلب إبعاد أولاد الامام عن وظائف الدولة او عدم قصر الوظائف الهامة عليهم ، وهو اتجاه قطاع هام من المعارضة الى احتلال مواقع أساسية في الدولة ، او بتعبير آخر ، طموح قطاع من المعارضين الى الحصول على نصيب أكبر من وظائف الدولة ومراكز التأثير التي استأثر بها أولاد الامام . ولعل هذا الاتجاه يفسر لنا الكثير من المطالب التي رفعتها المعارضة . فمن المطالب التي يبدو هذا الاتجاه محركاً لها ـ وهذا لا ينقص من اهميتها ولا من تقدميتها النسبية ـ تأسيس مجلس شورى من علماء البلاد وأعيانها ورؤسائها وأولي الرأي فيها ، وتشكيل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء واحتفاظ سيوف الاسلام بمكانتهم كأمراء وابتعادهم عن تولي المناصب في الدولة واعفائهم من المسئولية حفظاً لكرامتهم وكرامة العرش[1] وتضمنت مطالب المعارضة بعض المطالب التي تتفق والطموحات العامة للمستنيرين ، كما تعبر بصورة أساسية عن مصالح المهاجرين الفارين من مظالم الحكم الإمامي الى مستعمرة عدن والى المهاجر القريبة والبعيدة ، وكان هؤلاء المهاجرون يشكلون قاعدة الحركة والممول الرئيسي لها ، وهم قرويون في غالبيتهم ، ارهقتهم الضرائب والابتزاز بمختلف الحجج التي مارسها عمال وحكام ومأمورو وعساكر الامام في المناطق اليمنية المختلفة ، واخذ قطاع منهم يمارس العمل التجاري . وقد تلخصت تلك المطالب بجعل الزكاة أمانة ، والغاء الخطاط

---

(١) صوت اليمن ، عدد ١ ، ١٩٤٦ ، ص ١ .

والتنافيذ ، واسقاط البقايا المزمنة ، وإسقاط الجبايات الجمركية غير الشرعية ، ومنع أبناء الإمام والأمراء والعمال وكل ذي سلطة من ممارسة الأعمال التجارية ، وتحسين أوضاع الموظفين المعيشية بزيادة مرتباتهم . وقد رأينا سابقاً أن العريضة التي تقدمت بها هيئة كبار علماء صنعاء الى الامام يحيى قد تضمنت مطالب المعارضة هذه .

وهكذا يبدو الطابع التوفيقي في التعبير عن مصالح القوى المعارضة المختلفة . ويشار دائماً الى أن الهدف العام الذي التفت حوله كل القوى المعارضة ، هو « اسقاط حكم الامام واولاده » ، وسوف نناقش الهدف العام هذا في موضع آخر . كما أن « حكم الشعب بدستور سليم » قد مثل - باعتباره الشعار الرئيسي للمعارضة[1] - هدفاً عاماً ، لا يتعارض مع الهدف العام السابق وان كان لا يشترطه ، وهو - اي شعار « حكم الشعب بدستور » - يعبر في رأيي اكثر من « إسقاط حكم الامام وأولاده » عن أفق المعارضة العام وعن موقفها الحقيقي كما سنرى . ومن هذا الشعار اكتسبت الحركة تسميتها « الحركة الدستورية » وعرف افرادها بالدستوريين أو باللهجة العامية « المدسترين » .

(١) قارن : جلوبوفسكايا الحكمة عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ٢١ .

الفصل الثالث

قوى المعارضة

أ ـ السادة

١ ـ أصل السادة في اليمن :

لعل كلمة « سيد » وهي كلمة عربية قد اتخذت مدلولها السلالي على يد العناصر الفارسية التي اعتنقت التشيع ، وهي وارثة تقاليد تقر هذا النوع من السيادة . فخلعت على السلالة الفاطمية هذه الصفة ومنحتها من التقدير ما كان يمنح في المجتمع الفارسي لسلالة الملوك .

وينتسب السادة الى النبي محمد فهم أولاد علي بن أبي طالب من زوجته فاطمة بنت الرسول وقد أعطى لهم هذا النسب وفقاً للمذاهب الشيعية الحق الديني في حكم المسلمين .

ولا يمكن الحديث عن مسألة النسب السلالي للسادة في اليمن الا بصورة فرضية[1] اذ تحوم الشكوك حول هذه المسألة[2] . وفي الواقع يمكننا ان نتفهم مثل هذه الشكوك التي تدور حول مدى صحة انتساب هذا البيت من البيوت الهاشمية أو

(١) قارن ، غالب ، محمد أنعم ، اليمن ، ص ٣٣ .

(٢) انظر ، غالب ، قاسم ، ابن الأمير ، ص ١٧ وما بعدها .

ذاك الى فاطمة بنت الرسول ، ففي ظل اوضاع سياسية واجتماعية كالتي عرفتها اليمن خلال حكم الامامة وتحت طغيان النظرية السياسية الزيدية التي لا تعطي الحق في ممارسة الحكم الا لسلالة معينة (ابناء فاطمة) الذين لم يمثلوا ضمن القوى الاجتماعية من الناحية الكمية الا حجماً صغيراً ، فان أي طموح لممارسة السلطة او الحصول على امتيازات مادية ، ومعنويةمن قبل أيةعناصر خارجةعن دائرة هذا الانتماء السلالي سوف يصطدم بجمود النظرية السياسية السائدة * ولن يجد له منفذاً الا أن يلحق نفسه سلالياً بهذا النسب .

وقد كان قدوم السادة الى اليمن في أواخر القرن الثالث حيث وجدوا في بعد اليمن عن مركز الخلافة العباسية وفي طبيعته الجغرافية وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية مناخاً ملائماً لتحقيق أحلامهم في ممارسة الحكم بعد أن عانوا صنوفاً من الاضطهاد في ظل الحكم الأموي ومن بعده الحكم العباسي . ففي عام ٢٨٠ هـ (٨٩٣ م) استدعت بعض القبائل اليمنية أحد المنتمين الى السلالة الفاطمية من المدينة وهو يحيى بن الحسين لحل بعض الخلافات القبلية كما تقدم معنا وبه ابتدأ حكم الأئمة في اليمن الذي دام أحد عشر قرناً وعرفت اليمن خلالها كلمة « السادة » بمدلولاتها الدينية والسياسية والاجتماعية .

واتخذت الحروب القبلية طابعاً دينياً يغذيه الأئمة باستمرار ويستغله السادة المتنافسون على الامامة .

وقد أدى تكريس السادة للفكر السياسي الزيدي الى أن تصبح أسس هذا الفكر من القضايا البديهية في أذهان اليمنيين الى الحد الذي التغى عنده اي تفكير في

(*) تسمح النظرية السياسية الزيدية أساساً بتولي امام غير فاطمي وفقاً لقاعدة تولي المفضول مع وجود الأفضل ، الا أنها قد تحجرت عملياً واقتصر هذا الحق على ابناء فاطمة .

إمكانية قيام امام من غير السلالة الفاطمية[1] .

٢ ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسادة :

حظي السادة بوضع اجتماعي متميز في المجتمع اليمني سواءً من الناحية المادية او من الناحية المعنوية . فقد حباهم انتماؤهم السلالي ومركزهم الديني نظرة خاصة لدى اليمنيين عرفوا كيف ينمونها ويعمقونها حتى أضحت تتخذ أشكالاً سلوكية تكوِّن جزءاً لا يتجزأ من التقاليد العامة ومن التعامل اليومي بين الناس ، فعدا عن مناداة كبيرهم وصغيرهم من قبل أفراد الشعب بكلمة « سيدِي » ـ وهي هنا لم تعد تحمل مجرد المعنى العربي المعروف بل تعبر عن وضع متميز لفئة من الشعب تتمتع بحق السيادة السياسية والاجتماعية في حين لا يملك الآخرون سوى حق السمع والطاعة ـ فان سلوكاً لا عهد به لليمنيين قد تأصل خلال حكم الأئمة وأصبح جزءاً من الآداب العامة حيث يتوجب على المواطن ان يقبل يد السيد وركبته في حين يكتفي هذا بوضع يده على كتفه أي على كتف المواطن[2] . وكلما زاد تعظيم الناس لهم ، زادوا مغالاة في التمسك بمظاهر السلوك والعلاقات المتميزة الى الحد الذي اتخذوا فيه سلوكاً خاصاً مع نسائهم ، إذ أصبح يطلق على نسائهم أسماء أزواجهن فزوجة السيد محمد تنادى بـ « سيدي محمد »[3] . كما أن اللغة التي يخاطبون بها بعضهم ضمن الأسرة الواحدة هي لغة الجمع للدلالة على التعظيم وقد اقتبست منهم الأسر الصنعانية هذه العادة على سبيل التشبه* .

وللمحافظة على هذا الوضع الاجتماعي المتميز فقد امتنعوا عن تزويج بناتهم

---

(١) قارن : نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .
(٢) نفسه ، الأطراف المعنية ، ص ٣٦ .
(٣) جوهر/ ايوب ، اليمن ، ص ١١٠ .
(*) حول تشبه المسود بالسيد والمغلوب بالغالب والضعيف بالقوي . انظر : مقدمة ابن خلدون ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

من أفراد الشعب ولو كان المتقدم للزواج من علية القوم[1] .

ويبدو لي ان مثل هذا التميز ما كان يمكن ان يترسخ ويستمر لو لم يكن مستنداً الى الامتياز المادي الذي ظلت تتمتع به فئة السادة دون غيرها ، والمتمثل باقتصار حق الامامة عليها ، اضافة الى الاستئثار بأعلى المناصب السياسية والادارية في البلاد .

وينبغي هنا الانتباه الى ان ما بدا في عهد الامام يحيى من اعتماد على بعض أسر القضاة ضمن سياسة التوازن التي حاول ايجادها الامام يحيى بين أسر السادة المنافسة لأسرته وبين عدد محدود من أسر القضاة لم يدخل تغييراً جوهرياً على الامتيازات المادية وبالتالي الاجتماعية التي يتمتع بها السادة .

ولقد استطاعت بعض أسر السادة وعلى رأسها أسرة حميد الدين باستغلالها للسلطة ان تجمع ثروات طائلة بطرق غير مشروعة ، كالرشوة وفرض عقوبات مالية على المواطنين تحت مبررات مختلفة فشادوا القصور واقتنوا الأراضي والعقارات الأمر الذي زاد في تكريس تميزهم في المجتمع[2] .

ويذكر سلطان احمد عمر في كتابه « نظرة في تطور المجتمع اليمني » ان هذه الفئة كانت تتميز بروح « التضامن الوثيق الذي يجمع افرادها سواءً كانوا من ذوي المناصب العليا أو من ذوي المناصب العادية »[3] . وفي تقديري ان هذه الروح لا تتميز بها فئة السادة وحدها بل هي سمة كل فئة ذات وضع خاص في مجتمع ما . فروح التضامن هذه قد نلمسها حتى لدى فئات ليست في قمة الهرم الاجتماعي وليست لها امتيازات سياسية . انها تعبير عن المصالح المشتركة التي تشد أفراد الفئة

---

(١) قارن : Schopen , das Qat, S. 36 - 37

(٢) قارن : نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

(٣) عمر ، سلطان ، نظرة في تطور المجتمع ، ص ١٠٢ .

الى بعضهم للمحافظة عليها وحمايتها . وهنا يبدو أنه قد حان طرح السؤال التالي ، وهو : هل كانت فئة السادة بمجموعها ذات مصالح واحدة ؟

للاجابة على مثل هذا السؤال لا بد أن نتخلى عن أسلوب التعميم ، وهو الأسلوب الذي قصدنا به اعطاء صورة عامة عن وضع السادة كسلالة متميزة في مجتمع اسلامي متخلف ، لها وحدها الحق الديني في تولي الحكم . ولكن هذا الأسلوب يضحى عاجزاً اذا ما أُريد به أن يكون اداة لتحليل طبقي يبين حدود الامتيازات المادية بدقة . فوجود امتيازات او مصالح عامة داخل فئة لا يمنحنا الحق بأن نضع هذه الفئة بمجموعها في مستوى طبقي واحد . إذ أن أبناء المجتمع الواحد تجمعهم أيضاً مصالح عامة مشتركة ولكن هذا لم يمنع وجود طبقات مختلفة ومصالح متعارضة داخل هذا المجتمع . والحال ان فئة السادة في المجتمع اليمني وان كان أفرادها ينعمون من الناحية المعنوية بنظرة الاحترام والتبجيل من قبل المجتمع باعتبارهم ينتسبون الى النبي الا أننا نجد بينهم «بائسين ومنكوبين». إذكانت تتمتع بالامتيازات السياسية والاقتصادية أسر محدودة تقف على رأسها أسرة حميد الدين وكانت هذه الأسر تتربع قمة الهيكل الطبقي في المجتمع . في حين ان أغلب أفراد هذه الفئة ـ باستثناء ما كانوا يتمتعون به من امتياز معنوي ـ كانوا يعيشون حياة شبيهة بحياة أفراد الشعب الآخرين ، لا يجدون مجالاً لمنافسة الأسر الكبيرة في امتيازاتها المادية ولا يطمحون في أن يدخلوا ميدان المنافسة من أجل منصب الامامة[1] ، بل لقد كان منهم من تمرد حتى على الامتياز المعنوي وأبدى امتعاضه منه إذ يروى عن أحمد المطاع وهو من طلائع المعارضين انه لم يكن يرتاح للقب « السيد » وكان يعبر عن امتعاضه بقوله إن اليمن لم تنكب بغير ثلاثة حروف : س ، ي ، د[2] أي « سيد » .

---

(١) الزبيري ، الامامة ، ص ٣٢ .

(٢) نعمان ، محمد احمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٤٤ .

وعلى ذلك فاننا ونحن نتحدث هنا عن معارضة السادة لحكم الامام يحيى انما نقصد على وجه التحديد مجموع الأسر التي كانت تقف في قمة الهرم الاجتماعي مستأثرة بالسلطة وبالامتيازات المادية تحت دعوى انتمائها الى الرسول . وبالتالي فان نشوء المعارضة داخل هذه الأسر لا بد أن تكون الدافعة اليه أسباب تختلف عن الأسباب التي دفعت بأفراد من الأسر الفقيرة او المتوسطة المنتمية الى فئة السادة أو بأفراد من فئات الشعب الأخرى .

٣ ـ سياسة الامام يحيى تجاه السادة :

تعطي النظرية السياسية الزيدية الحق في تولي منصب الامامة لكل من تتوفر فيه شروطها من السلالة الفاطمية[١] ، وان كان في الواقع قد اقتصر تولي هذا المنصب في اليمن على عدد محدود من الأسر الفاطمية مثل أسرة القاسم التي ينتمي اليها الامام يحيى وأسرة الوزير وأسرة شرف الدين .

وقد اتجه الامام يحيى الى تركيز سلطة اسرته بهدف ابقاء الامامة حكراً عليها ، فانتهج سياسة خاصة ولدت أسباب تذمر السادة من حكمه وخروجهم عليه . إذ أن ما رفعته المعارضة من شعارات اصلاحية لم تكن في الواقع تهم المتذمرين من أفراد أسر السادة الكبيرة . ودون ان نحاول ايضاح ذلك من خلال استقصاء سلوكهم قبل انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م وأثناءه ، يمكننا ان نطمئن الى صحة ما قلناه استناداً الى أن هذه الأسر نفسها كانت في واقع الحال شريكاً للامام يحيى في حكمه فترة ليست قصيرة .

وسوف نحاول في الأربع النقاط التالية ايجاز أهم جوانب سياسة الامام يحيى التي أثارت ضده تذمر السادة ودفعت بهم الى معارضته كما حددت طبيعة علاقتهم به وبأولاده من ناحية وبالقضاة من ناحية أخرى .

---

(١) انظر : فصل اليمن والامامة الزيدية .

ـ ان التنافس على منصب الامامة في صفوف الطامعين من السادة قد وسم تاريخهم في اليمن بالصراع العنيف حيث كان يتجه الأئمة اول ما يتجهون الى تصفية الشخصيات البارزة في أسر السادة المنافسة لهم[1] . ولم يخرج الامام يحيى عن هذه القاعدة فوجه منذ مطلع الاستقلال ضربات عنيفة ضد الأسر المنافسة تمكن بها من إنهاء زعامات إمامية ذات وزن على رأسها حسن يحيى القاسمي الضحياني وأحمد بن قاسم حميد الدين كما صادر املاك بعض الأسر من أمثال أسرة شيبان أمير حجة[2] . ولا شك ان مثل هذا الأسلوب في مواجهة المنافسين يخلق حالة تحفز دائمة في أوساطهم ، للانقضاض عندما تحين الفرص ، وان خفتت أصواتهم واستكانوا فانما ذلك لاستشعارهم قوة الخصم وعنفوانه ، ولكن هذه الاستكانة لا تعني الاستسلام . ويزرع هذا الأسلوب الخوف والخشية حتى في أوساط الأسر المتعاونة مع الامام والمشاركة له في الحكم اذ أنها تبقى في وضع حذر متوجسة ان يلحق بها الامام الضربة في أية لحظة يساوره فيها الشك او تدور في عقله الظنون . لهذا فان أية بوادر ضعف تبدو في وضع الامام ستكون فرصة للعناصر الموجودة في قمة السلطة قبل غيرها للتنفيس عن مشاعر الحذر والريبة والخوف الدائم ، كما ستجد فيها سبيلاً ممكنا للتخلص نهائياً من هذا الوضع القلق ، وذلك باحتلال منصب الامامة نفسه .

ـ عبر الامام يحيى عن حذره من كبار السادة المتعاونين معه بانتهاجه سياسة التوازن فوضع على رأس الجهاز الاداري والقضائي والاستشاري مجموعة محدودة من القضاة الذين ليس لهم مطمع في الامامة وذلك ليخلق نوعاً من التنافس يشغل السادة عن منافسته فيظل هو في مركز متميز يحكم هذا التوازن بين الطرفين (السادة ـ القضاة) ولا يكون طرفاً فيه . وقد أثار ذلك تذمراً في أوساط السادة الذين لم يكونوا

---

(١) الزبيري ، الامامة ، ص ٣٦ .

(٢) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٦٨ وما بعدها .

يرون في القضاة نداً لهم أو أهلاً لاحتلال مثل هذه المراكز الهامة التي وضعهم الامام فيها .

ـ ولم يكتف الامام يحيى بتضخيم وزن بعض أسر القضاة في مواجهة أسر السادة المنافسة لأسرته ، بل اتجه فوق ذلك الى إحكام قبضته على زمام السلطة عن طريق تسليم أبنائه مقاليد الأمور في البلاد ؛ فعين السيف أحمد أميراً للواء تعز بدلاً عن علي الوزير ، والسيف عبد الله اميراً للواء الحديدة بدلاً عن عبد الله الوزير* ، والسيف الحسن اميراً للواء إب بدلاً عن أحمد المتوكل ، والسيف المطهر أميراً لشهارة بدلاً عن حسن المتوكل ، كما تسلم عدد من أبنائه مناصب وزارية مختلفة كالمعارف والصحة والمواصلات[1] .

وهنا تبلور صراع ليس فقط بين شخص الامام يحيى كممثل للأسرة الحميدية وبين أفراد أسر السادة الكبيرة المنافسين ، وإنما بين هؤلاء وبين أولاد الامام يحيى ، لعب ـ أي هذا الصراع ـ دوراً هاماً كسبب من أسباب التذمر . إذ أصبح تواجد اولاد الامام في مراكز هامة في السلطة يشكل عائقاً لا يستهان به أمام مطامع الأسر التي يداعب احلامها الوصول الى منصب الامامة .

وقد تمكن الامام يحيى بهذه الاجراءات من تجريد الأُسر القوية من السادة من سلطاتها الواسعة التي كانت لها منذ مطلع الاستقلال ، ليحكم قبضته نهـائياً على زمام الأمور في البلاد وينفرد مع أبنائه بكامل السلطة دون منازعين . وعلى أثر ذلك

---

(١) البردوني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ص ٩٩ .

(*) يخلط Stookey (Yemen , P.214) بين شخصيتي الامام عبد الله بن أحمد الوزير وعبد الله بن علي الوزير . فقد ذكر أن عبد الله بن أحمد الوزير كان زوجاً لابنة الامام يحيى والصحيح ان زوج ابنة الامام يحيى هو عبد الله ابن علي الوزير. ولتجنب مثل هذا الخلط سنكتفي عند ايرادنا اسم الأول على ذكر الاسم والعائلة، هكذا (عبد الله الوزير) أو (الامام عبد الله الوزير) وفي حالة ايرادنا اسم الثاني سنذكر الاسم ثم اسم الاب ثم اسم العائلة ، هكذا (عبد الله بن علي الوزير) .

بدأ السادة يعبرون عن تذمرهم بالتشكيك في « نزاهة الامام وعدالته »[1] .

ـ في سبيل ان يضمن الامام يحيى سيطرة أسرته على مقاليد الأمور ليس خلال حياته فقط وانما ايضاً بعد مماته ابتدع فكرة « ولاية العهد » وهي فكرة غريبة على الأقل من الناحية النظرية عن الفكر السياسي الزيدي فعين أحد أبنائه ـ سيف الاسلام أحمد ـ ولياً للعهد وقد أثار ذلك كبار السادة الذين كانوا يأملون ان تؤول الامامة اليهم[2] .

هذه الأسباب الأربعة مجتمعة في رأيي تفسر تذمر عناصر السادة المشاركين عملياً في كل ما ترتب على حكم الامام يحيى من مظالم وقهر وتخلف عام . ولا يمكن تعليل ذلك التذمر بدوافع اصلاحية أو ثورية .

وسوف أفرد في ما يلي بنداً خاصاً للنقطة الأخيرة وهي « مسألة ولاية العهد » لأن هذه المسألة بالذات تلقي الضوء أكثر من غيرها على التنافس والصراع ضمن الأوساط الحاكمة بما فيها أولاد الامام يحيى أنفسهم . هذا التنافس والصراع الذي دفع بالبعض الى صف المعارضة ملتقين مع حملة الشعارات الاصلاحية من طلائع الطبقات الأخرى المشاركة في انقلاب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م .

٤ ـ مسألة ولاية العهد :

يكتنف هذه المسألة الكثير من الخلط والتشوش ففي حين يزعم البعض ان الامام يحيى لم يكن وراء الدفع بموضوع ولاية العهد[3] ، تكاد معظم المصادر تجمع

---

(١) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٤٦ .
(٢) غالب ، محمد انعم ، اليمن ، ص ٦٤ .
(٣) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

بأن هذه المسألة هي من بنات أفكاره ، وانه قد اخذ البيعة لابنه السيف أحمد في حياته* .

وليس هذا هو المصدر الوحيد للتشوش بل إن تحديد بدء اثارة هذه المسألة وتحديد تاريخ اخذ البيعة لولي العهد (أحمد) يكتنفهما نفس التشوش . فقد ذكر منفرد وينر ان الامام يحيى قد اعلن عام ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م تعيين ابنه أحمد ولياً للعهد[١] ، ولكن أخذ البيعة - كما يذكر منفرد نفسه - لم يتم الا عام ٣٨ - ١٩٣٩[٢] ، أي بعد عشر سنوات تقريباً . أما الدكتور صلاح العقاد فيورد تاريخاً آخراً لأخذ البيعة وهو العام ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م[٣] .

ويبدو لي أن مسألة ولاية العهد قد رافقت زمنياً خطوات الامام يحيى في تثبيت مواقع أولاده وازاحة العناصر المنافسة وعلى رأسها أبناء الوزير . وهذه الخطوات قد اتخذها الامام بعد الهزيمة التي مني بها على يد السعوديين . إذ أن طرح هذه المسألة بصورة علنية من قبل الامام يحيى تبدو مستبعدة في وضع يمتلك فيه أبناء الوزير مواقع مؤثرة وهامة في الدولة ويرتكز عليهم حكم الامام يحيى نفسه . فاذا كان هناك ثمة طرح لمثل هذه المسألة قبل ازاحة أبناء الوزير من مواقع سلطاتهم فانه لا يعدو أن يكون طرحاً غير مباشر يمكن تصور وجوده في ظل نظام الامامة الذي يكثر فيه الطامعون والمرشحون ولا يبعد أن يكون السيف أحمد أو أي أمير آخر من اخوته أو

(١) Wenner , Modern Yemen , P. 89

(٢) نفسه ، ص ٩١ .

(٣) العقاد ، صلاح ، جزيرة العرب ، ص ٧٤ .

(*) يعتقد البعض ان ولاية العهد لم تكن من ابتداع الامام يحيى ، وانه - اي الامام يحيى - كان يسوؤه ان يسمع احدا ينعت ابنه احمد بلقب « ولي العهد » . وقد يكون هناك بعض الاعتبارات الدينية (قواعد المذهب الزيدي) والسياسية (الرغبة في عدم توليد مزيد من الاثارة لدى الشخصيات المنافسة) جعلته يظهر عدم الرضى عن هذا اللقب ، الا أن تشجيعه وابرازه للسيف احمد وغيره من السيوف ودفعه بهم لاحتلال مواقع السلطة خلال حياته يؤكد بانه كان يقف وراء التهيئة لتسلم أحمد الامامة من بعده ضماناً لاستمرار اسرته في قمة السلطة .

عبد الله الوزير أو غيرهم أسماء تتردد باستمرار من قبل أنصار كل منهم والمقربين اليه كمرشح للامامة يخلف الامام الحالي عند موته . والمسألة بهذه الصورة لا تعدو أن تكون مسألة تقليدية متكررة . بهذا يمكن إذاً تصور ان مسألة من يخلف الامام يحيى قد طرحت منذ وقت مبكر بصورة تقليدية ورشح لها المناصرون أسماء كثيرة كل على هواه ثم أصبحت المسألة رسمية واتخذت تسمية « ولاية العهد » بعد أن احكم الامام يحيى قبضته على السلطة بابعاد المنافسين من آل الوزير وجعلهم عاجزين عن الاتيان بأي تحرك مضاد ثم تم تثبيت الطرح الرسمي بأخذ البيعة كمرحلة ثالثة . ولا يؤثر في الأمر شيء ان كانت البيعة قد أخذت عام ١٩٣٩ أو عام ١٩٤٧ أو حتى لم تؤخذ رسمياً فان كون السيف أحمد قد احتل في أذهان الناس وفي تعاملهم مكانة ولي العهد بل وأصبح يعرف بهذا اللقب هي من الأمور التي لا يتسرب اليها الشك . وهذا في حد ذاته كان كافياً لاثارة المنافسين .

ولقد استنفرت هذه المسألة العناصر الطامعة في الامامة كما لم تستنفرها أية قضية أخرى وأثارت من المناورات والتكتيكات السياسية في أوساط السادة الحاكمين ما أضفى عليها طابعاً درامياً مليئاً بالتوتر والحركة ذات المغزى والتنقل السريع من موقف الى آخر .

وحتى تتضح الصورة لا بد لي أن أميز بين مجموعتين من مجموعات المتذمرين (الحاكمين) يمثل المجموعة الأولى بصورة رئيسية آل الوزير ويمثل المجموعة الثانية أولاد الامام يحيى .

ففي نطاق المجموعة الأولى بدت الهزيمة التي مني بها النظام على يد القوات السعودية فرصة لتحرك العناصر الطامحة الى الامامة . إذ خلقت تلك الهزيمة جواً من الشك في قدرة الامام على مواصلة تحمل أعباء الحكم الى حد ان ظهرت اشاعات تشير الى احتمال استقالته وقد حاول المنافسون الرئيسيون ان يتفقوا على مرشح واحد للامامة ، فعقدوا لهذا الغرض اجتماعاً في مدينة زبيد عام ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م ضم عبد الله

الوزير وعلي الوزير وعلي حمود شرف الدين كما حضر هذا الاجتماع سيف الاسلام الحسين بن الامام يحيى . وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على ترشيح عبد الله الوزير للامامة خلفاً للامام يحيى[1] . وقد غير علي حمود شرف الدين موقفه فيما بعد إذ أعطى البيعة للسيف أحمد مقابل تسلمه امارة لواء الحديدة ونشط لأخذ البيعة له (أي للسيف أحمد) من المنافسين الآخرين ونجح بعد اتصالات ومناورات في الحصول على البيعة من آل الوزير[2] . وقد كان هذا المنافس على الامامة ، وهو من أسرة الامام شرف الدين ، فيما بعد أحد أبرز قادة الامام أحمد الذين أبلوا بلاءً مشهوداً في سحق انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

ولم يكن اعطاء البيعة من قبل آل الوزير للسيف أحمد سوى موقف تكتيكي كما اتضح فيما بعد ، اذ اخذوا يعملون في واقع الأمر لإنهاء سلطة أسرة الامام يحيى بعد أن اتضح لهم ان بقاءها يعني انهاء طموحهم الى الامامة . ومن هنا تشكلت حلقة الربط التي ربطت حركة الأحرار الدستوريين بعبد الله الوزير وغيره من الشخصيات الكبيرة الحاكمة حيث التقت جميعها اخيراً حول هدف اسقاط سلطة الأسرة الحميدية .

ويبدو لي ان هذا اللقاء قد ألحق ضرراً بحركة الأحرار الدستوريين ، إذ أنه تم على حساب تبلور وعيها السياسي واتخاذه محتوى اجتماعياً واضحاً . اذ جُرَّت بفعل الثقل السياسي لآل الوزير الى رفع شعارات ومطالب لا تمثل اهمية حقيقية الا بالنسبة لآل الوزير وأمثالهم ممن تضرر نفوذهم من جراء تصاعد نفوذ سيوف الاسلام ، كأن لا يسمح الامام لاولاده ان يشاركوا في الادارة وشئون الدولة[3] . إذ

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٩٩ .

(٢) Wenner , Modern Yemen , P. 91

(٣) انظر : صوت اليمن ، عدد ١ ، ١٩٤٦ ، ص ١ .

أن تسلم السيف عبد الله لامارة لواء الحديدة مثلاً لا يختلف كثيراً من وجهة نظر مصلحة الشعب عن تسلمها من قبل عبد الله الوزير .

إذاً فلم يكن إنضمام عناصر السادة الطامعين في الإمامة الى صف المعارضة متعلقاً بأسباب دينية أي بمجرد خروج الامام يحيى على قواعد المذهب الزيدي في تعيينه لولي العهد ، ولا هو متعلق بنوازع اصلاحية . بل كان الأمر يتعلق بمصالحهم الأسرية ونفوذهم في السلطة فبعد أن شاركوا الامام يحيى في إرساء قواعد دولته واقتسموا معه السلطة « في وفاق ووئام »[1] ، لم يكن من السهل عليهم أن يتقبلوا أن يعمد الامام يحيى بالاعتماد على أبنائه الى إضعاف نفوذهم وإنهاء سلطاتهم . وجاءت مسألة ولاية العهد كإجراء ينهي حتى حقهم في أن يحلموا بأن يؤول ليهم منصب الامامة بعد موت الامام يحيى .

وقد حدث حادث ذو مغزى أدى الى إنهاء تردد آل الوزير والى انضمامهم الى المعارضة فبعد أن كانوا يكتفون بقراءة منشورات حركة الأحرار ، ويشعرون بالارتياح لنشاطهم باعتبار أنه يشكل إضعافاً للامام يحيى وأولاده ، ويمهد لهم طريق الوصول الى منصب الامامة[2] جاء انضمام سيف الحق ابراهيم (ابن الامام يحيى) الى المعارضة حدثاً مفاجئاً دفع بهم الى الاسراع في الانضمام بدورهم خشية أن يصبح سيف الحق مرشح الأحرار للامامة بشرط الحصول على الامامة والوظائف الرئيسية في الدولة[3] .

وأما المجموعة الثانية من السادة المتذمرين في قمة السلطة فقد كانوا أولاد الامام يحيى نفسه . وكان السبب الرئيسي وراء تذمر هؤلاء هو مسألة ولاية العهد .

---

(١) نعمان ، احمد محمد ، انهيار الرجعية ، ص ١١ ـ ١٢.
(٢) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٦٠ .
(٣) نعمان ، احمد محمد ، نفس المصدر .

ومن هنا تشكل ذلك اللقاء الذي اسفلناه بين أحد أبناء الامام (السيف الحسين) وبين ممثلي الأسر الطامعة في الامامة ، وهو اللقاء الذي استهدف ابعاد السيف احمد من ولاية العهد .

فلقد نشأ صراع مرير بين الاخوة . اذ كان يداعب احلام الكثيرين منهم الوصول الى منصب الامامة بعد أبيهم . وكانوا يتخوفون من مطامع السيف أحمد ويطرحون تخوفاتهم على أبيهم الا أن أباهم كان مقتنعاً ان السيف أحمد هو أجدر اولاده في الحلول محله[1] .

ولما لم يجدوا لدى أبيهم قبولاً لما يطرحونه من تخوفات ومضى هذا يسند السيف أحمد ويمهد له الارتقاء الى منصب الامامة اتجه سيوف الاسلام الى المعارضين . فالتقوا مع الشخصيات المنافسة من الأسر الأخرى حول هدف الحيلولة دون وصول أحمد الى منصب الامامة[2] . كما اخذوا يتقربون الى الأحرار الدستوريين للحصول على دعمهم .

فاذا تصفحنا رسائل السيف إبراهيم الى والده (أطلق عليه الأحرار تسمية سيف الحق بدلاًمن سيف الاسلام) فلايمكن ان نخرج منهاإلا بانطباع واحدوهو أنه لم يكن يعارض حكم والده ولا كان يسعى الى إنهاء سلطة أسرته بل على العكس تماماً فقد كان هدفه كما عبر عنه بوضوح المحافظة على ملك وسمعة أسرته . ولذلك قرر البقاء في مدينة عدن حتى كما تضمنت إحدى رسائله « يستتب الأمن وتحل مشاكل اليمن التي ستقضي على الامامة اذا استمرت بهذا الشكل »[3] .

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٨١ .

(٢) نفسه ، ص ١٩٩ .

(٣) انظر نص الرسالة في صوت اليمن ، عدد ٦ ، ١٩٤٦ ، ص ١ (ملحق رقم ٥) .

٥ ـ الأسباب الخاصة لمعارضة السادة :

من كل ما تقدم يتضح لنا أن فئة السادة التي كونت إحدى قوى المعارضة ضد حكم الامام يحيى ، كانت تنقسم الى عناصر تحتل مراكز في قمة السلطة وتحظى بامتيازات واسعة ، وعناصر شعبية عادية ، أو ذات امتيازات محدودة . فأما هؤلاء فقد كانوا جزءاً من فئة المستنيرين بأفقهم وطموحاتهم الاصلاحية المحدودة . وأما كبار الحكام فقد كانوا مجموعتين متباينتين لكل منهما أسبابها الخاصة :

المجموعة الأولى : الأشخاص المنتمون الى الأسر المنافسة لأسرة حميد الدين ، استنفرتهم مصالحهم التي مسها الامام يحيى ، عندما اضعف مراكزهم بتسليمه زمام السلطة في البلاد لأبنائه بدلاً عنهم ، وعندما اخذ يمهد ـ سواءً بتسليمه السلطة لأبنائه او بالتهيئة لتولي ابنه أحمد الامامة من بعده ـ لابقاء الامامة في أسرته بعد مماته .

المجموعة الثانية : أبناء الامام يحيى . أخافتهم مطامع أخيهم أحمد ، وساءهم ان يستأثر بولاية العهد من دونهم .

هذه الأسباب الخاصة دفعت بكبار السادة ، سواءً من الأسر الطامعة في الامامة او من أبناء الامام يحيى ، الى ركوب موجة المعارضة ، والالتقاء بالأحرار الدستوريين ، محاولين الوصول عن طريق المعارضة الى ما لم يتمكنوا من الوصول اليه عن طريق السلطة .

ب ـ القضاة

يرى البعض أن فئة القضاة هي إحدى فئات الطبقة الاقطاعية ، التي « تتكون من أربع فئات : السادة ، والقضاة والشيوخ وملاك الأرض فقط »[1] .

---

(١) عمر ، سلطان ، نظرة في تطور المجتمع ، ص ١١١.

ولكني أميل الى التعامل مع التصنيفات الطبقية في اليمن بنوع من الحذر ، إذ أن الأمر يحتاج الى تدقيق أكثر ، وتقصٍّ لأحجام الملكيات ونوع العلاقات الانتاجية القائمة آنذاك ، وخاصة ان هناك نوعاً من التعقيد بسبب تشابك التصنيفات القائمة على الامتيازات الدينية مع التصنيفات القائمة على الملكية ، الأمر الذي يصعب تجاهله . فمن الوجهة الدينية يمكن النظر الى القضاة كفئة واحدة متميزة ، أما من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية فانهم ينتمون الى طبقات مختلفة ، فمنهم المالك الكبير ومنهم الموظف الصغير ومنهم من يعمل في الارض او في نشاطات لا علاقة لها بالقضاء ، كما سنرى .

١ ـ التعريف بالقضاة :

لا ينتمي القضاة ـ على خلاف السادة ـ الى أصل سلالي واحد ، اذ ينضوي تحت هذه التسمية المهتمون بالمسائل الدينية ، خاصة المسائل التشريعية[1] . واذا كان هناك ما يؤكد بعضهم الانتماء اليه من الناحية السلالية فهو « القحطانية » بمقابل « العدنانية » التي ينتمي اليها السادة ، وذلك للتأكيد على انتمائهم الى اليمن . فهم ينحدرون من الأسر التي درس ابناؤها علوم الشريعة الاسلامية وامتهنوا القضاء . وقد شكلت هذه الأسر مع مرور الزمن فئة متميزة يتوارث ابناؤها لقب القاضي حتى ولو انقطعوا عن ممارسة القضاء او جهلوا علوم الشريعة الاسلامية[2] .

وقد رعى الأئمة نمو هذه الفئة إذ لبى وجودها احتياجات النظام الإمامي الى دعاة ومدافعين وموظفين على درجة من العلم ـ بالمفهوم الديني ـ يشكلون رديفاً للسادة . فقد حمل القضاة مهمة الدفاع عن الامامة في حلقات الدرس والذكر وفي ساحات القضاء والفتوى وأثناء خطب الجمعة والأعياد ومن خلال علاقاتهم اليومية

---

(١) مجهول ، دراسات في تاريخ الثورة ، ص ٣٣ .
(٢) عمر ، سلطان ، نفس المصدر .

بالناس[1] . وظلوا الى جانب فئة السادة يحتكرون العلم الذي ظل مقتصراً على الأمور الدينية حتى قرننا هذا[2] .

ولما كان نظام الحكم الذي أقامه الامام يحيى هو امتداد لنظام الامامة فقد اعتمد في وظائفه الأساسية على مجموعة محدودة من السادة والقضاة المتحمسين لنظام الامامة[3] . ولتلبية احتياجات هذه الوظائف انشأ الامام يحيى مدرسة أسماها « المدرسة العلمية » التحق فيها من يسمون في اليمن « بأبناء الناس » أي أبناء الأسر ذات المكانة الاجتماعية « المحترمة » التي غالباً ما تكون من أسر القضاة والسادة[4] .

فأصبحت تلك المدرسة المصدر الذي يمد فئة القضاة بصورة دائمة بالأفراد المؤهلين علمياً لممارسة القضاء ولاحتلال الوظائف الحكومية الأخرى .

٢ ـ المركز الوظيفي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للقضاة :

لعب العامل الديني دوراً بارزاً في تكوين الطبقة العليا في المجتمع اليمني حيث اعطى جماعات معينة وضعاً اجتماعياً ممتازاً[5] . وبفعل هذا العامل احتل القضاة المرتبة الاجتماعية الثانية بعد السادة وذلك لمشاركتهم السادة في حمل تعاليم الدين . وقد هيأت الامتيازات الدينية لبعض أفراد هذه الفئة أن يصبحوا من كبار الملاك الاقطاعيين ، وأتاحت لهم فرص العمل في مختلف أجهزة الدولة وفي مهن مختلفة . ولعل إعطاء صورة سريعة للوضع الوظيفي لهذه الفئة يسهل لنا تصور

---

(١) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ١٢ .

(٢) مجهول ، دراسات في تاريخ الثورة ، ص ٣٣ .

(٣) الشهاري ، نفس المصدر ، ص ٦٧ .

(٤) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ٥٠ ـ ٥١ .

(٥) غالب ، محمد انعم ، اليمن ، ص ٣٣ .

وضعها الاقتصادي ـ الاجتماعي . فقد تمكنت ـ بحكم ثقافتها الدينية ـ من مشاركة السادة في وظائف الدولة المختلفة* . وكانت وظيفة القضاء من أهم الوظائف التي تمكّن اصحابها من الثراء غير المشروع ، لهذا فقد كانت موضع تنافس من قبل العلماء ** الذين ينشدون الثراء السريع[1] .

ولم يكن جميع أفراد هذه الفئة يحتلون وظائف رسمية ـ كما أشرنا سابقاً ـ

فقد امتهن بعضهم وظائف غير رسمية كالتدريس في المدارس الفقهية والكتاتيب وكذلك الفصل في المنازعات بين الناس وإعداد عقود البيع والشراء وعقود الزواج والطلاق كما أن بعضهم يمتهنون حرفة « وكيل شريعة » او « محاماة » بالمصطلح الحديث[2] .

وقد منح هذا الوضع الوظيفي لبعض القضاة فرصة الاثراء على حساب المواطنين وامتلاك الأراضي الواسعة والعقارات تحت رعاية نظام الامامة ، إذ كان ذلك يحقق لهذا النظام هدفين في آن واحد فمن ناحية كان يشكل ضماناً لولاء القضاة[3] . ومن ناحية اخرى كان يكفل تحويل سخط المواطنين على الامامة ليستقر على هؤلاء الموظفين الذين أخذ الناس ينسبون اليهم المظالم ومساوىء الحكم

---

(١) غالب ، قاسم/ زايد ، محمد ابراهيم ، من اعلام اليمن ، ص ٦ ، ٦٨ .
(٢) عمر ، سلطان ، نفس المصدر ص ١٠٣ .
(٣) لجنة كتب قومية ، اليمن ثورة ، ص ٢٠ ـ ٢١ .
(*) يشير سلطان احمد عمر (نظرة في تطور المجتمع ، ص ١٠٣) بأن الوظائف التي كان يتولاها القضاة هي : عمال وحكام المناطق وكتبة المحاكم ومختلف أنواع الوظائف الحكومية من الدرجة الثانية فما تحت . ويذكر الدكتور محمد الشهاري (طريق الثورة ، ص ٦٧) بان « الحكومة والجهاز البيروقراطي وقواد الجيش » كانت تتشكل من السادة والقضاة . أما كتاب (دراسات في تاريخ الثورة اليمنية ، ص ٣٣) فيشير الى ان فئة القضاة كانت تتقلد الى جانب ابناء الأسر « الهاشمية » المناصب في الألوية ما عدا مناصب الجيش وعمال النواحي حيث كانت تأخذ النصيب الأكبر منها فئة المشايخ . ويبدو هذا الرأي الاخير أكثر صواباً مع اضافة ان تولي القضاة المناصب لم يقتصر على الألوية بل تسلموا مناصب هامة في الجهاز المركزي للدولة ، فقد كان القاضي عبد الله العمري على سبيل المثال يحتل قمة الجهاز الحكومي كرئيس للوزراء في دولة الامام يحيى .
(**) المقصود هنا بالعلماء علماء الدين ، والذين يتكونون من القضاة والسادة .

ويبرئون شخص الامام من كل ذلك .

ولئن كان قد تمكن بعض القضاة خاصة عن طريق الوظائف الرسمية من تجميع الثروات الا ان البعض الآخر منهم قد ظل في وضع مادي فقير كما هو الحال تماماً بالنسبة لفئة السادة[1] .

ولما كانت فئة القضاة ـ بفعل ثقافتها الدينية ـ قد احتلت مواقع وظيفية مكنت بعض أفرادها مع الإثراء والتمتع بوضع اقتصادي ممتاز ، فقد منحها ذلك كله وضعا اجتماعياً ممتازاً أخذت تعمل على ترسيخه باستمرار وذلك عن طريق تمييز نفسها عن أفراد الشعب الآخرين والتشبه بفئة السادة في ملبسها ومسلكها . وقد شجع نظام الامامة عملية التمييز هذه ابتداء من مرحلة الدراسة حيث اصبحت على سبيل المثال العمامة والقميص ذو الأكمام الواسعة للطويلة والجبة والخنجر والشال والسبحة الملفوفة على رأس الخنجر من مكملات الدراسة في المدرسة العلمية[2] .

ويلازم هذا الزي خريجي المدرسة العلمية اذ يغدو الزي الخاص بمتولي القضاء وموظفي الدولة من أبناء هذه الفئة .

٣ ـ علاقة القضاة بالشعب من ناحية وبالسادة من ناحية أخرى :

إذا كان السادة قد احتموا دائماً وراء نسبهم المفترض الى الرسول فاكتسبوا بذلك نوعاً من القداسة في نظر البسطاء من المواطنين ، فان مشاركة القضاة لهم في الوظائف الحكومية وتوليهم ـ أي القضاة ـ أعمال القضاء الرسمي وغير الرسمي وتشبههم بهم من حيث المظهر الخارجي واحتكارهم معهم للعلوم الدينة لم يمنحهم تلك القداسة التي تمتع بها السادة . فهم ـ أي القضاة ـ في آخر الأمر أشخاص عاديون ينحدرون من أوساط الشعب ولا تحيط بأشخاصهم أية أساطير او

(١) عمر ، سلطان ، لمصدر السابق .
(٢) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٥٢ .

روحانيات . وإذا كانوا يقابلون من قبل العامة بنوع من الاحترام فانما كان ذلك بالدرجة الأولى بفعل الوظائف التي يتولونها وما تمنحه لهم من سلطات وتأثير في حياة الناس ، لا بفعل الملابس التي يرتدونها والعلوم الدينية التي يحملونها . ولقد كانت مشاعر العداء الكامنة لدى الشعب هي التي تصبغ طبيعة علاقتهم به وذلك بسبب الأسلوب الذي مارسوا به وظائفهم القضائية منها والادارية وعملية النهب المستمرة للمواطنين عن طريق الرشوة والأجور والأحكام الجائرة ومناصرة الأغنياء والوجهاء على حساب الضعفاء الذين هم غالبية الشعب .

ولم تكن علاقتهم بالسادة بأفضل من علاقتهم بالشعب . فقد نشأ تناقض في المصالح بين الفئتين . فعدا عن التنافس على الوظائف المختلفة كانت فئة القضاة تشعر بأن حصر منصب الامامة في آل البيت يشكل غبناً في حقها فهي صاحبة الوطن والأحق بالزعامة[1] . وقد أخذ هذا الشعور يتعمق في نفوس الكثير من القضاة الى الدرجة التي يعتبر فيها القاضي عبد الرحمن الإيراني ان الامامة أصبحت أصناماً الف اليمنيون عبادتها ، وان الأمة « فقدت عزتها وكرامتها وألفت العبودية وأصبح اليمني لا يشعر بذاتيته ولا يخطر على باله انه من الممكن ان يقوم إمام من غير الأسر العلوية * » ، ويعتقد ان مكانه الطبيعي هو أن يكون محكوماً ، كما يعتبر التمسك بالامامة « الهاشمية » داءً خطيراً قديماً ومستفحلاً « فهو ينخر في جسم الأمة من قبل عدة قرون وبسببه سفكت الدماء انهاراً »[2] .

وقد عرف الامام يحيى كيف يستفيد من هذا التناقض فيشغل القضاة بالسادة ويشغل السادة بالقضاة من خلال سياسة التوازن التي انتهجها بين عدد من أسر

---

(١) عمر ، سلطان ، نفس المصدر ، ص ١٥٨ .
(٢) نعمان ، محمد احمد ، من وراء الأسوار ، ص ٣٣ .
(*) « العلوية » و« الهاشمية » تسميتان استخدمتا من قبل بعض الكتاب اليمنيين بصورة غير دقيقة للدلالة على السادة الفاطميين .

القضاة وبين أسر السادة المنافسة لأسرته على منصب الامامة . وقد أدت سياسة التوازن هذه الى اثارة منافسات عنيفة بين الفريقين تولدت من جرائها حزازات واحقاد[1] .

وكان القضاة يخوضون صراعهم تحت شعار الاخلاص للامام متذرعين بدعوى عدم الاطمئنان الى ولاء السادة للامام[2] .

وهكذا خاض القضاة صراعهم ضد السادة محتمين بما يظهرونه من اخلاص للامام وبما يظهره الامام من خشية وحذر ازاء مطامع السادة .

٤ ـ علاقة القضاة بالامام يحيى وأولاده :

كانت تخوفات الامام يحيى من منافسيه السادة هي الأساس الذي بنيت عليه علاقته بالقضاة فقد عمد الى تضخيم دور هؤلاء وابراز عدد من أسرهم على مسرح السياسة ليخلق بذلك كما أشرنا سابقاً توازناً مع الشخصيات الكبيرة من أسر السادة المؤهلة سلالياً لمنافسته في الحكم[3] .

وقد مكنت سياسة الامام يحيى هذه لبعض أسر القضاة ان تحتل مواقع هامة في جهاز الدولة . وكان القاضي عبد الله العمري يعتبر الذراع اليمنى للامام[4] . فقد كان رئيساً للوزراء وان كنا الآن مضطرين للنظر الى هذه التسمية بتحفظ اذ أنها لم توجد خلال حكم الامام يحيى وزارات حقيقية الا أن مجرد اطلاق هذه التسمية عليه تدلنا على أنه كان الشخص الأول في جهاز الدولة الذي اقامه الامام يحيى .

---

(١) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٣٩ .
(٢) نفسه ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .
(٣) نعمان ، محمد احمد ، نفس المصدر ، ص ٣٩ .
(٤) Apónte , La vita segreta , P. 104

وللمحافظة على امتيازاتهم درج القضاة على إظهار ولائهم للامام واولاده وانتهاز كل فرصة ممكنة لإظهار اخلاصهم ووقوفهم الى جانبه في صراعه مع الأسر المنافسة من السادة من أجل الاحتفاظ لأسرته بمنصب الامامة فوقف القاضي عبد الله العمري وأمثاله من منافسي كبار أسر السادة موقفاً مؤيداً لسياسة الامام في تمكين ابنائه في السلطة والحيلولة دون منازعتهم حق الامامة من قبل كبار السادة المنافسين[1] .

ولكن ما إن نفذ الامام يحيى سياسته تلك حتى أخذ موقف التأييد هذا يضعف تدريجياً لدى الكثير من القضاة فمع الاستمرار في إظهار الولاء والاخلاص لشخص الامام بدأت تظهر مشاعر الضيق من طغيان أولاد الامام واستئثارهم بالسلطة وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة من شئون البلاد ، حتى أضحى القاضي عبد الله العمري نفسه وهو الرجل ذو الحظوة لدى الامام يشعر بوطأة منافسة اولاد الامام له . وبدأت المخاوف تساور الكثير من القضاة من أن تؤول الأمور بعد موت الامام يحيى الى أولاده* ، وقد عبر القاضي عبد الرحمن الإرياني عن هذه المخاوف بقصيدة منها :

أرقت وما شوقاً لسلمى وزينب	سهادي ولا دعوى الغرام تليق بي
ولكنني القيت في الشعب نظرة	وفكرت والتفكير شأن المهذب
رأيت أمير المؤمنين وقد دنت	اليه المنايا بالحسام المشطب
وفي الشعب من أبنائه كل اهوج	قليل اطلاع العلم غير مؤدب

(١) نعمان ، محمد أحمد ، نفس المصدر ، ص ٤٦

(*) ينكر Richard Sanger (The Arabian Peninsula, P. 277) ان القاضي عبد الله العمري كان من معارضي تولي سيف الاسلام أحمد الامامة ، آملاً ان تؤول الامامة الى اسرته . وهذا امر مستبعد ، فالامامة الزيدية في اليمن قد انحصرت ضمن نطاق السلالة الفاطمية كحق ديني لا ينازعها فيها احد . ولا يطمع فيها احد من القضاة او من غيرهم .

فمن ذا الذي يرضى به الشعب منهم ليحكمه والكل غير مجرب[1]

٥ ـ الموقف السياسي للقضاة :

من الصعب الحديث عن موقف سياسي موحد للقضاة وذلك لأن هذه الفئة تحتل كما رأينا موقعاً اجتماعيا واقتصادياً ووظيفياً وسطاً بين فئة السادة وعامة الشعب ففي حين تلتصق أسر منها بالأسر الكبيرة من أسر السادة تزاحمها نفوذها وثراءها ، تعيش أسر أخرى منها في مستوى عامةالشعب ممايترتب على ذلك تباين في الموقف السياسي . ومع ذلك فان اشتراك الأسر الكبيرة من هذه الفئة* في بعض الملامح والصفات العامة كنوع الوظائف ونوع العلاقة مع الشعب من ناحية ومع السادة من ناحية اخرى والانتفاع من نظام الامامة يمكننا من استخلاص سمتين بارزتين لموقفها السياسي :

١ً ـ كره السادة وعدم الارتياح لاستئثارهم بالسلطة السياسية تحت دعوى الامتياز العرقي .

٢ً ـ انتهاج مسلك الانتهازية السياسية ، ففي الوقت الذي كان يشعر فيه أفراد هذه الفئة بالغبن لاستئثار السادة بمنصب الامامة كانوا يسعون للتسلق في المناصب الرسمية عن طريق اظهار الولاء والتفاني في خدمة الامام الذي يقف على رأس السادة .

٦ ـ الأسباب الخاصة لمعارضة القضاة :

١ً ـ في دولة لا تتحدد فيها الاختصاصات ولا نطاق الصلاحيات والسلطات الممنوحة

---

(١) البردوني ، رحلة في الشعر ، ص ٦٠ ـ ٦١

(*) تندرج اسر كثيرة تحت اسم « قضاة » ولكنها في الواقع لا تشارك فئة القضاة الا بالاسم ، الذي اكتسبته على الأغلب لأن فرداً او بضعة أفراد من اسلافها قد مارس القضاء . وعلى ذلك فلا يمكن ان تعمم عليها أية أحكام ناتجة عن تحليل طبقي او تحليل للموقف السياسي لفئة القضاة .

لموظفيها ، يصبح أي تضخم في دور العناصر القيادية الأولى ، على حساب دور العناصر القيادية الثانوية ، إذ يتقلص هذا الأخير الى درجة التلاشي . ولذا فقد استفز تدخل أبناء الامام في شئون البلاد الصغيرة منها والكبيرة ليس فقط عناصر السادة وانما ايضاً القضاة الذين تحول موقفهم من المؤيد والمتحمس لأولاد الامام الى الموقف المعارض . ولما لم يكن من السهل خوض صراع مع أبناء الامام مع الاحتفاظ بنفس العلاقة المتينة مع الامام نفسه ـ وهو الأسلوب الذي اتبعه القضاة في صراعهم مع السادة ـ اذ ان الامام وأولاده كانوا يشكلون موقفاً واحداً في جوهره ينطلق من مصلحة الأسرة . لهذا فقد كانت المعارضة موقفاً ينطلق من الدفاع الطبيعي عن المصالح .

٢ً ـ لقد ولد السبب السابق اضافة الى التنافس القائم مع السادة وعدم الاقتناع باستئثار السادة بالسلطة السياسية تحت دعوى الامتياز السلالي جنوحاً الى توسيع دائرة السلطة السياسية بحيث تتخذ طابعاً ديموقراطياً نسبياً يتيح لأكبر عدد من أسر القضاة الكبيرة قدراً أكبر من المساهمة في الحكم في ظل الامامة المقيدة بمجلس شورى شبيه بالأنظمة البرلمانية « الحديثة » .

٣ً ـ كان توقع قرب وفاة الامام يحيى بحكم كبر سنه ومرضه يخيف القضاة من أن تؤول الإمامة من بعده الى أبنائه الذين اتضح من سلوكهم انهم لن يتيحوا مجالاً لغيرهم أن يشاركهم مسئوليات الحكم . وكان هذا السبب دافعاً للبعض للانضمام الى المعارضة التي لم تهدف بأي حال الى القيام بحركة انقلابية وانما هدفت الى الاستعداد والتهيئة عند موت الامام يحيى (موتاً طبيعياً) للحيلولة دون تسلم أبنائه للامامة ، واختيار شخصية اخرى من السادة أقل خطورة وهي هنا شخصية « عبد الله الوزير » الذي انضم بدوره الى المعارضة بنفس الأفق ولنفس السبب .

جـ ـ التجار

في ظل النظام الشديد التخلف الذي أقامه الامام يحيى من المحال الحديث عن طبقة برجوازية بالمفهوم الأوربي الحديث . وتتسع هذه الاستحالة لتشمل حتى مجرد امكان نشوء مثل هذه الطبقة . ويكمن وراء ذلك بالاضافة الى طبيعة النظام آنذاك تغير المعطيات التاريخية التي جعلت برجوازيات العالم الثالث بصورة عامة تكتفي بالاضطلاع بدور متواضع كوسيط تجاري بين أسواقها المحلية والسوق العالمية وتبتعد كلية عن التفكير.بالقيام بدور قيادي في عملية تغيير تاريخية في مجتمعاتها يماثل الدور الذي أنجزته البرجوازية الأوربية . لهذا فإني أفضل هنا إستخدام لفظ « التجار » أو « فئة التجار » وسأعمد في الاستشهادات التي سأوردها الى إضافة كلمة « التجارية » الى كلمة « البرجوازية » حيثما وردت . فذلك أكثر دلالة على المعنى الذي نقصده من مجرد استخدام لفظ « البرجوازية » دون تحديد .

١ ـ المناخ التجاري في ظل حكم الإمام يحيى :

إن توخي قدر أكبر من الدقة في رسم ملامح المناخ التجاري في ظل حكم الامام يحيى لا بد ان يقود كنتيجة منطقية الى استبعاد النظرة التي تستند في تفسيرها لمعارضة التجار لحكم الامام يحيى الى أساس طائفي . وهذا ما سأحاول تفنيده في نهاية هذه الفقرة ، أما هنا فسأحاول تحديد العوامل التي تحكمت في المناخ التجاري باعتبار أن تحديد تلك العوامل هو أفضل الطرق لفهم المناخ التجاري ورسم ملامحه .

أ ـ العقلية الامامية :

واقصد بها التكوين الذهني والنفسي للامام يحيى والذي تمثل بعدة مظاهر منها :

ـ رفضه لكل تطور او تجديد ، تحت مشاعر الخوف ان يقود ذلك في النهاية الى هز قواعد حكمه[1] .

ـ رغبته في ان يستجمع في يديه أسباب القوة والتسلط ومنعها عن من سواه وقد كان يعتقد أن أهم أسباب القوة هو المال ، لهذا فقد كان حريصاً على جمعه وادخاره بخيلاًفي صرفه حتى على نفسه وذويه[2]. وبهذا الصدد يذكر هلفرتز انه ـ أي الامام ـ « ظل يوفر المال سنة بعد سنة الى أن جمع كنزاً ضخماً في أقبية قصره . . ولا يستطيع اي يماني يجني ثروة كبيرة تجنب أن يصبح مشبوهاً من الناحية السياسية في يوم ما ، إذ أن المال يأتي بالسلطان ولا يريد الامام ان ينازعه بالسلطان اي من رعاياه . وهكذا فانه يلجأ فوراً الى مصادرة أموال ذلك الثري مخافة أن يتعرض لإغراء السلطان ويضمها الى بيت المال »[3] . وبيت المال في عهد الامام هو بطبيعة الحال بيت الامام نفسه[4] .

ـ ويرتبط بالمظهر السابق تدخله في كل شأن من شئون رعاياه مهما صغر[5] .

ومن الواضح ان مثل هذه العقلية الجامدة المتسلطة تصطدم بما تؤدي اليه عملية تنشيط التجارة من تجديد في وسائل الحياة وانفتاح على العالم يقود الى تغيير في المفاهيم والأفكار التي كان يحرص الامام على إبقائها حيث هي . وهذه العقلية هي التي كانت تكمن وراء العوامل الأخرى .

---

(١) قارن : O'Ballance , the war , p. 43
وكذا : Ingrams , Harold , the Yemen . P. 28

(٢) قارن : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٦٨

(٣) Helfritz , Entdeckungsreisen , S 123.

(٤) قارن : Halliday , Arabian without Sultan , P. 53

(٥) Helfritz , a. a. O. S. 169

٢ً ـ سياسة العزلة :

اتخذ الامام موقفاً متحفظاً تجاه العالم الخارجي وسادت في أيامه نظرة شديدة الحذر والتوجس من كل ما هو أجنبي سواءً كان دولة أو شركة أو أفراداً .

٣ً ـ العوائق الداخلية :

فالمكوس الجمركية والحواجز الخشبية المنصوبة على حدود الدولة وفي أطراف المدن ، وعدم انشاء شبكة مواصلات ، قد شكل عوائق أمام الحركة التجارية وحرمها من إمكانية تنمية رأسمالها .

٤ً ـ تخلف السياسة النقدية :

حيث اعتمدت البلاد في عملية التبادل التجاري على ريال « ماريا تريزا »* الذي كان يستورد من النمسا . أما القطع النقدية الصغيرة فقد كانت تصك محلياً بكميات قليلة لا تتناسب مع حاجة السوق المحلية رغم تواضع السوق المحلية وضآلتها . لهذا كان المواطنون يلجأون في أسواقهم المحلية « القروية » المنعزلة عن بعضها الى أسلوب « المقايضة » المغرق في القدم[1] .

٥ً ـ ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين وبساطة العادات الاستهلاكية التي كانت تعتمد في الغالب على الاكتفاء الذاتي .

---

(١) قارن: غالب، محمد انعم ـ اليمن، ص ٤٨ ـ ٤٩ . رغم أن الكتاب يتناول فترة حكم الامام أحمد الا أن السياسة النقدية في تلك الفترة كانت امتداداً لسياسة عهد والده الامام يحيى .

(*) يذكر O'Ballance (The war , P. 34) ان ريال مارياتريزا قد انتشر ايضاً في جميع بلاد الجزيرة العربية . ويربط Halliday (Aribia , P. 52) دخول الريال بالوجود الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط خلال احتلال نابليون لمصر عام ١٧٩٨ .

٦ - صعوبة المواصلات الخارجية :

حيث كانت الموانىء - وهي الوسيلة الممكنة آنذاك للاتصال بالعالم الخارجي - في وضع يضاعف من ركود النشاط التجاري ويعرقل حركة الاستيراد والتصدير فلم يكن هناك - كما يذكر ابونتي - مواعيد محددة لوصول السفن أو قيامها « وعندما تصل السفن أمام ميناء الحديدة تلقي مراسيها على بعد ثلاثة أميال من الشاطىء وللوصول اليها يجب على الانسان ان يقضي نصف نهار على ظهر احد السنابك »[1] . وقد كان ميناء الحديدة هذا هو أنسب الموانىء اليمنية .

٧ - وقد توجت العوامل السابقة بعامل هو أسوأها وأشدها إضراراً بمصالح التجار وذلك هو احتكار التجارة :

فمنذ العشرينات أصبحت التجارة الخارجية احتكاراً للعائلة المالكة وكبار موظفي الدولة[2] .

هذه العوامل مجتمعة قد جعلت ازدهار الحركة التجارية ضمن حدود المملكة المتوكلية في حكم المستحيل . فانطلقت تبحث لنفسها عن أماكن خارج هذه الحدود تتوفر فيها شروط أفضل لممارسة النشاط التجاري .

٢ - الهجرة وأثرها في تبلور المصالح الاقتصادية والسياسية لفئة التجار :

كان المناخ التجاري بملامحه المذكورة آنفاً أضيق من أن يتسع لطموح الفئة التجارية وتطلعاتها أو يسمح لها بالنمو . لهذا فقد كانت الهجرة هي المنفذ الوحيد لإرضاء تلك التطلعات وللخلاص من وطأة الظروف الخانقة للنشاط التجاري والمنافسة غير المتكافئة وعملية الاحتكار التي مارستها الدولة ممثلة بالامام وأسرته ثم

---

(١) Aponte , La Vita Segreta, P. 34

(٢) غالب ، محمد انعم ، نفس المصدر ، ص ٥٠

كبار موظفيه . فانتشر التجار اليمنيون في بقاع مختلفة من العالم ، وكانت مستعمرة عدن بالذات هي أهم مراكز الهجرة التي استقبلت سيل المهاجرين الفارين من وطأة النظام الامامي ، وذلك بحكم قربها من حدود مملكة الامام يحيى وبما توفر فيها - كميناء حر * تديره إدارة استعمارية حديثة - من مناخ تجاري ملائم .

ورغم ما صادفه التجار في مهاجرهم وخاصة في مستعمرة عدن من نجاح في أعمالهم التجارية الا أنهم لم ينقطعوا نهائياً عن مناطقهم الأصلية في شمال اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية) بل ظلت علاقاتهم وحياتهم الأسرية موزعة بين مهاجرهم وبين مناطقهم الأصلية ، الأمر الذي كان يخلق لديهم إحساساً دائماً بالضيق والنقمة تجاه النظام المتسلط الذي حكم عليهم بالاغتراب ووقف حائلاً دون ممارستهم لحياتهم ونشاطاتهم المشروعة في مناطقهم وبين أهلهم وأقاربهم . كما كان هذا يقودهم باستمرار الى مقارنة الأوضاع في بلادهم بالأوضاع التي يشاهدونها في مهاجرهم ، ومثل تلك المقارنات كانت كفيلة بمضاعفة سخطهم وتوليد النزوع في أوساطهم الى إحداث تغيير في نظام الحكم القائم .

وقد كانت الظروف المشتركة التي يعيشها التجار وطموحاتهم المشتركة كفيلة ان تولد لديهم وعياً متزايداً لمصالحهم المادية المشتركة التي كان الامام يحيى ونظام حكمه يمثلان العدو الرئيسي لها . وقد مكنت الحرية النسبية في التعبير عن الرأي - خاصة في مستعمرة عدن - هؤلاء التجار من التعبير عن طموحاتهم وتطلعاتهم وحتى عن آرائهم السياسية . مما ساهم في إنضاج وعيهم لمصالحهم وبلورة أهدافهم المشتركة .

٣ ـ التجار كقوة أساسية من قوى المعارضة :

وعلى ذلك فقد كان من الطبيعي ان يجد من سموا « بالعصريين » - وهم فئة

(*) أعلنت عدن ميناءً حراً عام ١٨٥٠ من قبل السلطات الانجليزية .

المثقفين المبشرين بالتحديث والعصرنة عطفاً في أوساط التجار المهاجرين[1] . فقد كان التجار بحكم افقهم الأكثر انفتاحاً على العصر واستعداداً للتطور ورغبتهم في خلق مناخ تجاري ملائم في بلادهم أسرع القوى استجابة الى دعوة التحديث .

ولما أنشيء « حزب الأحرار اليمنيين » في عدن عام ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م كان التجار قاعدته الأساسية وممموليه وبفضل دعمهم المادي أمكن للمعارضة شراء المطابع ونشر جريدة صوت اليمن وإصدار المنشورات والكتيبات وانزالها بكثرة الى الأسواق[2] .

وقد انعكس الدور الهام والمساهمة الفعالة لفئة التجار في عملية المعارضة في الأهداف المعلنة للمعارضة ، التي عبرت عنها في منشوراتها وصحفها ، حيث أضحت المطالبة بالغاء احتكار التجارة تحتل مكاناً بارزاً ضمن مطالب المعارضة . كما أن مطالب المعارضة بصورة عامة كالمطالبة بالدستور وادخال اصلاحات ادارية وتحسينات تنظيمية على أجهزة الدولة تعتبر ضمن المصالح التي تعبر عنها ـ عن مصالح الفئة التجارية .

هكذا احتلت فئة التجار مكانها الطبيعي المعبر عن مصالحها كقوة أساسية في حركة المعارضة فأصبحت في الواقع أهم القوى ضمن الجناح المعارض خارج السلطة .

٤ ـ علاقة التجار بقوى المعارضة الأخرى :

ورغم التباين الواضح بين تفكير وتطلعات الفئة التجارية وبين بعض قوى المعارضة الأخرى خاصة القوى المشيخية القبلية وقوى المعارضة الرسمية متمثلة

---

(١) قارن : غالب ، محمد انعم ، اليمن ، ص ٦٤

(٢) Wenner , Modern Yemen , P. 92 - 93

بالسادة والقضاة ، الا أن طبيعة النظام الذي كانت تعارضه هذه القوى مجتمعة والتخلف المطلق في كل مناحي الحياة قد أوجدت لغة مشتركة منعت من تبلور هذا التباين وبالتالي خلقت امكانية تعايش جميع الأفكار والتطلعات الخاصة جنباً الى جنب وتركيزها باتجاه إحداث تغيير سياسي وادخال بعض الاصلاحات التنظيمية على البناء الهيكلي للدولة وهو ما يستجيب لتطلعات جميع قوى المعارضة .

ورغم ان احتمالات المستقبل كانت تخفي في طياتها إمكانية تصادم المصالح التجارية بمصالح قوى المعارضة الأكثر محافظة وذلك في حالة استلام المعارضة للسلطة ، الا أن مثل هذه الاحتمالات كما يبدو لم تكن مرئية أو لم تكن بالأحرى موضوعاً للتفكير تجاه القضية الأكثر الحاحاً . ولذا فإن انسجام التجار مع القوى الأخرى والتقائهم معها حول الأهداف المشتركةالعامةكان أمراً طبيعياً ومفهوماً. وقد عبر هذا الانسجام عن نفسه في احتضان التجار لكل الفارين الذين كانت تستقبلهم مستعمرة « عدن » ابتداءً بعناصر السادة وانتهاءً بالعناصر المشيخية . بل لقد كان مدعاة فخر واعتزاز ان تستقبل المعارضة في عدن ـ وهي تتكون أساساً من التجار ـ سيف الاسلام ابراهيم الذي لقب بـ « سيف الحق » وان يوضع على رأسها كمؤشر من مؤشرات تفاقم النقمة واستفحال السخط على النظام القائم في شمال اليمن .

٥ ـ **التفسير الطائفي لمعارضة التجار لحكم الامام يحيى :**

ان النزوع الى تفسير الصراع السياسي في اليمن تفسيراً طائفياً بارجاع عوامله الى أسباب مذهبية هو نزوع الى سلوك أسهل السبل إلى التفسير التاريخي ، ولكن هذا السبيل السهل لا يؤدي الا إلى محاولة حشر هذا الصراع في زاوية من زوايا الواقع قد تكون أضيق زواياه ، والنتيجة النهائية هي وضع تفسير باهت لعملية الصراع السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وطمس معالمه ومدلولاته الحقيقية .

ومن هذه التفسيرات الخاطئةعلى سبيل المثال ما ذهب اليه «منفرد وينر» في

تفسيره لموقف الامام من التجارة الخارجية حيث يقول : « ولم يكن يحيى ليرغب في أن يسمح ان تبقى التجارة الخارجية مع الأجانب بأيدي الشوافع . ونتيجة لذلك فان اجراءات مباشرة اتخذت في الحال للحد من تأثيرهم الاقتصادي . وبعد ذلك أصبح معظم التجارة الخارجية يقوم بها عملاء معينون من قبل الإمام . وكان من الطبيعي ان يغتاظ التجار الشوافع من مثل تلك الاجراءات الصارمة التي قام بها »[1] .

والواقع ان مثل هذه التفسيرات السهلة لا تثبت أمام النقد ، فاحتكار التجارة من قبل الإمام ووكلائه وأعوانه لم تكن له دوافع مذهبية وانما دوافع مادية بحتة والا فان مثل هذه الدوافع المذهبية لو وجدت لكان حري بها أن تؤدي الى تشجيع وتهيئة مناخ ملائم لممارسة الطائفة الزيدية للعمل التجاري .

ان حظ التجار المنتمين الى المذهب الزيدي لم يكن في واقع الحال بأفضل من حظ اخوانهم الشوافع ـ مع ملاحظة ان عدد التجار الزيديين ضئيل بالقياس الى عدد التجار الشوافع وهذا ناتج عن عوامل لا علاقة للمذهبين بها ـ وهذا ما حدا بهم الى مغادرة المملكة المتوكلية بعد أن ضاقت بهم سبل العيش وأذلتهم كما أذلت إخوانهم الشوافع « المنافسة غير المتكافئة مع العائلة الحاكمة وموظفي الدولة »[2] .

ويذكر الدكتور الشهاري في كتابه « اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال» أنه كان «من أبرز مظاهر التململ والضيق بالأوضاع ذلك التحرك المبكر الذي بدأ في الأوساط التجارية في صنعاء التي قلت أمامها فرص العمل التجاري » . ويستطرد في رواية ذلك التحرك نقلاً عن جريدة الصداقة المصرية

---

(١) Wenner , Modern Yemen , P. 86

انظر ايضاً الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٧٤

(٢) غالب ، محمد انعم ، اليمن ، ص ٦٣

الصادرة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٤٦ : « لما أراد بعض التجار أن يقوموا باستيراد بعض المواد . . . وجدوا أن بعض الموظفين والأمراء قد نزلوا الميدان واستولوا على زمام التجارة وقسموا اليمن بينهم الى مناطق يحتكرون فيها تجارتهم ويضايقون صغار التجار الذين لم يستطيعوا الثبات أمام هؤلاء التجار الجدد المؤيدين بالسلطان والصولجان . . . . أما التجار فقد قاموا بشبه مظاهرة وتوجهوا الى قصر جلالة الامام وطلبوا من جلالته أن يجعلهم في عداد الموظفين ليعولوا أهليهم وذويهم بعد أن كفت أيديهم وتعطلت أعمالهم وباتوا لا يجدون سبيلاً الى العيش »[1] . وبما أن صنعاء تقع في القسم الزيدي من البلاد فان الضيق بالأوضاع والاحساس بوطأة المنافسة غير المتكافئةقد شملت تجارصنعاء الزيديين، رغم أنه لايمكن الزعم بان تجارصنعاء جميعهم كانوا ينتمون الى الطائفة الزيدية ، ولكن من البديهي ان قسماً منهم على الأقل ينتمي الى هذه الطائفة . وهكذا فإن المنافسة غير المتكافئة واحتكار تجارة الاستيراد والتصدير قد « ألقى الى صعيد التناقضات التقليدية ببذور تناقض من نوع جديد بين القمم الاقطاعية وشبه الاحتكارية وبين صغار التجار في المدن الرئيسية »[2] .

وقد كان نداء سيف الحق ابراهيم ـ الذي وضع على رأس المعارضة في عدن ـ الموجه الى عموم فئات الشعب ومنها التجار غير بعيد عن هذا الفهم حيث يقول : « . . . وانتم أيها التجار المنكوبون : انكم من ضحايا هذا العهد الاستغلالي الفظيع الذي شل ايديكم وعطل أعمالكم وقضى على تجارتكم بمنافسة الولاة المتاجرين ، الذين أعمى الدينار بصائرهم فاستغلوا نفوذهم وسلطانهم في التجارة بين رعاياهم وتركوكم تنعون حظكم وتحتارون في تدبير عيشتكم وعيش من تعولون

(١) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٣١
(٢) نفسه ، ص ٣٠

من أهلكم وأولادكم »[1] .

إذاً فموقف نظام الإمام يحيى من فئة التجار لم يكن موقفاً طائفياً ، وبالمقابل فان تذمر التجار ومعارضتهم لذلك النظام لا يمكن ان يستند الى التفسير الطائفي ، بل إنه يمثل تعبيراً عن تناقض واضح بين النظام الذي أقامه الامام يحيى بجموده وضيق أفقه وتسلطه وجشعه ومحاربته لكل ماهوجديد وتخوفه من نشوء أيةتكوينات رأسمالية قد تهدد سلطته ، وبين المصالح التجارية التي لا يمكنها ان تعيش وتنمو الا اذا كسرت ذلك القمقم الذي وضعها الامام فيه واحتكت بالعالم الخارجي ووسعت نشاطاتها في الداخل مستندة على قدر من مبتكرات العلم ومعطيات الثقافة الحديثة ، وادخلت تغييرات في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونظم الادارة ومختلف مرافق الحياة .

ان التفسير الطائفي يضعنا في الواقع أمام صعوبات منطقية ليس من السهل تجاوزها الا اذا رفضنا هذا التفسير من أساسه . وليس آخر هذه الصعوبات ان معارضة التجار التي تستند في أساسها - كما يُزعم - الى النزوع الطائفي كان حري بها حتى تنسجم مع منطلقها الطائفي ان ترفض سيف الاسلام ابراهيم كزعيم للمعارضة ثم ان ترفض عبد الله الوزير كامام دستوري على رأس النظام الجديد الذي تسعى الى إقامته .

---

(١) انظر نداء سيف الحق ابراهيم المنشور في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ .

٦ ـ الأسباب الخاصة لمعارضة التجار لحكم الامام يحيى :

من خلال كل ما تقدم يمكننا الآن ان نستخلص الأسباب الخاصة التي دفعت بالتجار الى صف المعارضة ونلخصها بالنقاط التالية :

أ ـ التناقض بين نظام حكم الامام يحيى ومصالح الفئة التجارية .

ب ـ المنافسة التجارية غير المتكافئة ، وسياسة الاحتكار التي انتهجها الامام يحيى .

ج ـ حاجة التجارة الى إصلاحات ضرورية تمكنها من الحركة والنشاط كإصلاح نظم الادارة وأوضاع الجمارك والغاء الحواجز وإيجاد سياسة نقدية سليمة وإيجاد طرق مواصلات داخلية وتحسين حالة الموانىء . . . الخ .

د ـ والى جانب العوامل السابقة فقد لعبت الهجرة دوراً تحريضياً من خلال ما خلقته لدى التجار المهاجرين من مقارنات دائمة بين الأوضاع المتطورة التي يلمسونها في مهاجرهم وبين الأوضاع الشديدة التخلف التي تعيشها بلادهم .

د ـ المستنيرون

على الرغم من الدور الحيوي الذي لعبه المستنيرون في بلورة أهداف المعارضة وتحديد مطالبها والاضطلاع بقيادتها الفكرية فان محاولة دراستهم كفئة متميزة عن غيرها من الفئات الاجتماعية لا تخلو من الصعوبة ، إذ أنهم كأفراد ينحدرون من فئات وطبقات اجتماعية مختلفة ، ففيهم ابن الشيخ وابن القاضي وابن السيد . . . الخ كما أنهم قد تولوا وظائف حكومية مختلفة بما فيها القضاء . ولعله يكمن هنا سر التضارب لدى البعض ممن حاولوا أن يقوموا بعملية تصنيف طبقية لشخصيات من المستنيرين : ففي حين يرى أحدهم ان محمد محمود الزبيري كان ممثلاً لطبقة

الاقطاع ضمن حركة المعارضة ، وأحمد محمد نعمان * ممثلاً لمصالح البرجوازية التجارية الناشئة ، نقف على رأي آخر يعتبر أن أحمد محمد نعمان كان ممثلاً للاقطاع[١] ورأي ثالث يعتبر محمد محمود الزبيري احد عناصر الجناح « الوطني الصلب » في حركة الأحرار[٢] .

وفي اعتقادي أن عملية التمييز ـ وهي عملية ضرورية منهجياً لفهم حركة المعارضة ـ تغدو ممكنة إذا ما استندناالى السمات والملامح العامة التي اتسم بها الشباب المستنير وتولدت عن ظروف ومؤثرات متشابهة خضع لها أولئك الشباب فقربتهم من بعضهم ووحدت مقاصدهم . وهذا في حد ذاته سيجنبنا الدخول في عملية تقص تفصيلية لانتماءات الأفراد الطبقية ومدى تمثيل هذا الفرد لمصالح هذه الطبقة أو تلك مما يضيق به موضوعنا ولا يضعف غيابه النتائج التي يمكن التوصل اليها . ولا نقصد من استنادنا الى الملامح العامة الغاء التباينات التفصيلية أو عدم التنبه الى الدور الذي كان يمكن ان تلعبه في حالة نجاح انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م أمام العديد من الاختيارات والظروف الجديدة بل نرى أن جعلها منطلقا للبحث سوف يقودنا الى تصورات ذات طابع تجريدي غير واقعي ـ على عكس ما قد يبدو لأول وهلة ـ إذ أن عوامل الالتقاء والانسجام بين الأفراد ـ رغم انتماءاتهم الأصلية ـ كانت في تلك الفترة التاريخية على جانب من القوة تضاءلت بجانبها نقاط التباين .

وعلى ذلك فانه يمكننا أن نحدد فهمنا « للمستنيرين » بأنهم تلك الجماعات من الشباب (مدنيين وعسكريين) المنتمين الى فئات وطبقات اجتماعية مختلفة ، الذين نالوا حظاً من العلم وتأثروا بمؤثرات حضارية أكسبتهم رؤية أقرب الى العصر فانطلقوا يحملون رسالة التبشير بأفكار جديدة لا عهد للمجتمع اليمني بها ،

---

(١) انظر : الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٤٥ .

(٢) طاهر ، عبد الباري ، في الحكمة ، عدد ٣٥ ، ١٩٧٥ ، ص ٧ .

(*) اثنان من أبرز عناصر المستنيرين .

وشغلت نقاشاتهم ولهجتهم الجديدة مجتمعات المدن الرئيسية في اليمن خاصة مدينتي صنعاء وتعز وعدن (المحتلة) ، وظلوا ثابتين يواصلون رسالتهم التبشيرية رغم اغراءات السلطة وإرهابها ، وعلى عاتقهم كانت تقع مهمة التنظير لحركة المعارضة ، ومن خلالهم اكتسبت تلك الحركة ملامحها العصرية .

١ ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستنيرين وعلاقته بموقفهم السياسي :

ينتمي المستنيرون كما أسلفنا الى فئات وطبقات اجتماعية مختلفة ، والغالبية العظمى منهم تنتمي أسرهم الى الطبقات المتوسطة من الموظفين والقضاة والسادة ومن الأسر الريفية الميسورة ، وقد ضمت صفوفهم قلة من أبناء كبار ملاك الأرض .

وفي ظل أوضاع اعتيادية يميل مثقفو هذه الطبقات الى الموقف المحافظ اذ تتاح لهم فرص تحسين أوضاعهم في ظل النظم القائمة بقدر ما تؤهلهم قدراتهم دون حاجة الى انتهاج أسلوب المعارضة الهادفة الى التغيير . أما في ظل حكم الامام يحيى فقد اتسع نطاق المتضررين وحصرت الامتيازات في نطاق أسر معدودة مما يوفر ـ نظرياً ـ الأساس الطبقي لتفسير الموقف السياسي للمستنيرين . ولكن من الثابت أن الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية كانت ميسرة لهؤلاء المستنيرين ـ وهم نفر معدودون ـ اذا ما تخلوا عن موقفهم المعارض . وهنا يتجاوز التمسك بالموقف المعارض مجرد المصالح الشخصية الى الالتزام الوطني العام . وهذا الانتقال من المصلحة الشخصية الى المصلحة العامة قد تم تحت مؤثرات وظروف سنعالجها بعد قليل ، وهو بالذات يلزمنا أن ننظر الى هذه المجاميع من الشباب كفئة ذات التزام وطني عام تحمل رسالة التنوير والاصلاح ضمن أفقها وظروفها التاريخية المحددة . فالمطاع وغيره من الشباب المنتمي بحكم المولد الى السادة والزبيري وغيره من أبناء القضاة والنعمان وسواه من أبناء المشايخ وكبار ملاك الأرض قد مثلوا ـ بهذا القدر أو ذاك وهم في سني الشباب المتسم بالحماس للقضايا العامة ـ طموحات وطنية

تجاوزت نطاق مصالح طبقاتهم . فاذا ما أردنا إلا أن نرى في نشاطهم المعارض تمثيلاً لمصالح طبقات محددة ، فان تفتحهم للجديد وحماسهم للتطور وطموحهم إلى إحداث تغيير في نظام الحكم وفي أجهزة الدولة ووظائفها يضعهم في الواقع في نقطة تلاق مع فئة التجار النامية قبل أي فئة أو طبقة أخرى . ولعل هذا هو سر التفاف التجار ـ دون غيرهم ـ حول هؤلاء المستنيرين ودعمهم مادياً وإيوائهم وهم يتصدون لفضح وتعرية نظام الامامة ويبشرون بالجديد .

٢ ـ تكون فئة المستنيرين :

تكوّنت فئة المستنيرين من بعض خريجي المدارس الفقهية المحدودة في اليمن مثل المدرسة العلمية ومدرسة الأيتام في صنعاء ومدرسة زبيد ومدارس و« هجر » المدن الكبيرة مثل صعدة وشهارة وذمار واب وتعز[١] .

وقد أُرفدت تلك النواة بأفراد البعثتين الدراسيتين اللتين أرسلهما الامام يحيى للدراسة العسكرية والمدنية في بغداد عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٧[٢] وحرص على إختيار أعضائهما بنفسه من أسر متوسطة[٣] وفقيرة ، بدا له أنها لن تشكل خطراً على حكمه . كما أُرفدت بعد ذلك بخريجي المعاهد المصرية (وخاصة الأزهر ودار العلوم) الذين ذهب معظمهم على نفقة أهله[٤] .

ومن الواضح أننا ـ من خلال تعريفنا للمستنيرين ـ نميل إلى اعتبار الشباب العسكريين العائدين من بغداد جزءاً لا يتجزأ من فئة المستنيرين . ولذلك في الواقع ما يبرره ، تماماً مثلما يبرر اقتناعنا بأن هؤلاء المستنيرين المنتمين الى فئات اجتماعية متباينة والدارسين في مدارس متباينة النهج ـ فمن مدارس دينية متحجرة في الداخل

---

(١) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .
(٢) ناجي ، سلطان ، التاريخ العسكري ، ص ١١٩ .
(٣) قارن سالم ، سيد ـ نفس المصدر ، ص ١٨١ .
(٤) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٩ ـ ١٠ .

الى مدارس دينية أقل تحجراً وأكثر انفتاحاً في مصر الى معاهد ودراسات عسكرية حديثة في بغداد ـ قد كونوا في تلك المرحلة التاريخية فئة مميزة منسجمة الى حد ما في طموحاتها وتفكيرها .

فمن ناحية خضع أفراد البعثة العسكرية الى بغداد لنفس المؤثرات الحضارية التي خضع لها زملاؤهم أفراد البعثة المدنية الى نفس البلد ، وبعد عودتهم الى اليمن عملوا جميعاً في مجالات متشابهة ، إذ أن العسكريين قد وزعوا بعد فترة وجيزة من عودتهم على وظائف بعيدة عن تخصصهم العسكري[1] ، عدا عن أن المؤسسة العسكرية كانت مؤسسة متخلفة لم تبلغ درجة التطور التي تجعلها تحتوي الشباب العائد من بغداد وتملأ وقته بالمهام والنشاطات العسكرية فتمثل بذلك حائلاً يمنع العسكريين من الانغماس في النشاطات المدنية ، بل كان العسكريون يعيشون حياتهم العادية كالمدنيين تماماً . لهذا فقد شدت العسكريين نفس النشاطات التي شدت زملاءهم المدنيين فأسهموا في كتابة المقالات وقول الشعر والتدريس والندوات . . . الخ .

ومن ناحية أخرى فانه قد أحاطت بالشباب المستنير جميعهم ـ بما فيهم العسكريون ـ ظروف متشابهة قلصت أوجه التباين القائمة بينهم وخلقت تقارباً في مقاصدهم وتفكيرهم فشكلت بذلك ملامحهم العامة . من تلك الظروف ما هو عام يمس كافة المواطنين ومنها ما هو خاص يمس بصورة خاصة الفرد المتعلم . وسنحاول في ما يلي أن نأتي على أهمها .

---

(١) ناجي ، سلطان ، نفس المصدر ، ص ١٢٠

٣ ـ أهم الظروف التي أحاطت بالمستنيرين :

أً ـ أحاط النظام الامامي ـ في عهد الامام يحيى ـ نفسه بسياج من التقديس أضحى معه أي تململ حيال أي إجراء تتخذه السلطة يعتبر خرقاً لتلك القداسة يستحق صاحبه ان يلاحق فيسجن وتلصق به تهم الكفر والمروق والعمالة للاستعمار . . . الخ . وكان ذلك النظام هزيلاً اتسمت اجراءاته بالضعف أمام الأعداء الخارجيين وأظهر روحاً لا مبالية أمام الحقوق الوطنية فتخلى عن أجزاء من اليمن للمملكة العربية السعودية في الشمال وتعهد بالكف عن المطالبة بالأرض اليمنية في الجنوب . وهاتان السمتان المتناقضتان ـ العنف والشدة تجاه المواطنين في الداخل والضعف والانهزام أمام الأعداء في الخارج قد خلقتا مناخاً سياسياً باعثاً على السخط ومولداً إحساساً بضرورة التغيير .

٢ً ـ باستثناء الأسر الحاكمة في المدن وكبار ملاك الأرض في الأرياف كانت غالبية المواطنين تعيش ظروفاً اقتصادية سيئة . وقد زاد من وطأة الاحساس بقسوة الظروف الاقتصادية ما شهدته البلاد من مجاعات ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين دون ان تتخذ الدولة أي إجراء للتخفيف من هولها[1] .

٣ً ـ ساد تباين في الاعتبارات الاجتماعية كانت تحدد بموجبه المكانة الاجتماعية للفرد بصورة مسبقة ـ حتى لوجوده ذاته ـ دون اعتبار لطموحاته وقدراته الشخصية . وكان المستنيرون بحكم ثقافتهم أكثر أفراد المجتمع إحساساً بوطأة هذه الاعتبارات .

٤ً ـ باشر المستنيرون دراساتهم في ظل نظام تعليمي كان يشكل امتهاناً لطلاب العلم حيث كان الكثير من الطلاب القادمين من الأرياف يعيشون خلال دراستهم في

---

(١) انظر : الزبيري ، الامامة وخطرها ، ص ١٥ .

المدينة معتمدين على ما تقدمه لهم الأسر المحسنة من وجبات غذائية أو من أُجور زهيدة يتقاضاها الواحد منهم ـ من قبل الأهالي ـ نظير قراءته أجزاء من القرآن يتقرب بها أولئك الى الله طلباً للعون او للشفاء أو وفاء بنذور[1] .

٥ً ـ عاش المستنيرون تناقضاً بين القيم المكتسبة عن طريق المطالعات وما يصل الى الداخل من مؤثرات العصر ـ والتي يكون المستنيرون بطبعهم أكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبلها ـ وبين القيم السائدة المتسمة بالتقليد والجمود . وقد نشأ من جراء ذلك تناقض بينهم وبين أسرهم ومجتمعهم[2] ، فكانوا يعيشون في عصر وينتمون ببيئتهم وأسرهم ومجتمعهم الى عصر آخر ولذا فقد عاشوا إحساساً مزدوجاً بين العالم القديم والعالم الجديد[3] ، فحملوا سماتهما . وهذا الموقف قد عكس نفسه على مجمل الحركة كما سنرى فيما بعد .

٦ً ـ تفتح وعي المستنيرين على مشاهد القهر خاصة في الأرياف ، حيث كان يتعرض الفلاحون يومياً لعملية ابتزاز من قبل جنود وموظفي الدولة دفعت بهم الى ترك أطفالهم ونسائهم والهروب من وطأة الحكم الى المهاجر . وقد عبر محمد محمود الزبيري عما تخلفه تلك المشاهد في وعي الشاب المثقف من إحساس بالمرارة والاشمئزاز ـ وهو مثل يمكن ان ينطبق على معظم المستنيرين الذين نفروا من شراسة الأوضاع القائمة واختاروا طريق المعارضة ـ حين قال : « أول نبضة من نبضات الوطنية أحسستها جياشة في قلبي فوارة في دمي كانت في قضاء « القماعرة » حيث رأيت مشاهد من الظلم والاضطهاد والسلب والنهب تشمئز لها نفس الحر الكريم . . . . لقد كان ما رأيته مفاجأة لم أكن أتصورها فأخذت لأول مرة اكتب رسالة عما شاهدته من فظائع وأندد بالأوضاع القائمة . . . .

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، ازمة المثقف ، ص ١١ .
(٢) المقالح ، في ديوان الزبيري ، ص ٩ .
(٣) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٧٣ .

ومن هنا كان في مقدمات مطالب الأحرار الغاء الخطاط والتنافيذ والتخمين وجعل الزكاة أمانة »[1] .

٧ً ـ والى جانب الظروف السالفة الذكر خضع المستنيرون لمؤثرات متشابهة ، شكلت تفكيرهم وصاغت نظرتهم الى الأوضاع القائمة ورسمت معالم طموحهم الى التغيير . كل هذه الظروف قد عايشها المستنيرون العسكريون والمدنيون على السواء فقربت بينهم وخلقت لديهم مشاعر ضيق مشتركة بالأوضاع .

٤ً ـ المؤثرات التي شكلت فكر المستنيرين :

قلنا سابقاً إن نواة المستنيرين قد تشكلت من خريجي المدارس المحدودة في اليمن ، التي كانت تقتصر براجها على تعلم قواعد اللغة والفقه والتفسير والحديث يتلقاها الطالب كمسلمات لا يجوز مناقشتها . وهذا هو الأسلوب التعليمي المتبع منذ مئات السنين في اليمن ولولا أنها قد استجدت مؤثرات أخرى لما اختلف خريجو هذه المدارس عن أمثالهم من أبناء الأجيال السابقة . ويمكن ايجاز هذه المؤثرات بالآتي :

أً ـ التطورات الحضارية خارج اليمن وتسرب تأثيراتها الى داخله عن طريق :

ــ مجلات دورية عربية كالرسالة والثقافة والمقتطف وأبولو[2] .

ــ كتب حديثة تسربت عن طريق الحج أو استقدمها الطلاب العائدون من الخارج ، وتحتوي على كتابات ذات طابع سياسي واجتماعي وأدبي لأمثال : عبد الرحمن الكواكبي والشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وقاسم أمين ، وأشعار لأمثال : شوقي وحافظ ابراهيم والرصافي[3] وغيرهم . وبهذا

---

(١) الزبيري ، دعوة الأحرار ، ص ٢٩ .

(٢) الشامي ، من الأدب اليمني ، ص ٧٤ .

(٣) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

الصدد يتردد ذكر كتب تأثر بها المستنيرون « كطبائع الاستبداد » للكواكبي و« الانقلاب العثماني » لجرجي زيدان و« الأدب الجاهلي » لطه حسين . وقد نفى أحمد محمد الشامي في رده على عبد الله البردوني ان يكون المستنيرون قد اطلعوا على كتاب طه حسين المذكور[1] ، إلا أني لم أجد ما يبرر ذلك النفي إذ أن الكتاب قد أثار ضجة كبيرة عند صدوره واحتوى على فصل خاص بالأدب اليمني كرسه لنفي أن يكون قد وجد شعر عربي في اليمن قبل الاسلام ، والأرجح أن يكون ذلك الكتاب قد جذب اهتمام مثقفي اليمن وأثار فضولهم وإذا لم يكن بسبب منهجه الديكارتي الطريف فليس أقل من أن يكون قد مس كوامن الاعتزاز بيمنيتهم العربية .

ـ الانطباعات التي عاد بها من أتيحت لهم فرصة مواصلة دراساتهم في العراق أو مصر عن مظاهر التقدم وعن التيارات الثقافية والسياسية النشطة في كلا القطرين . عدا عن نوع الثقافة التي تلقوها وعادوا يحاولون نشرها عن طريق الندوات واللقاءات والكتابات في مجلة الحكمة .

ـ الاحتكاك الحضاري عن طريق الهجرة خاصة الى مستعمرة عدن .

٢ً ـ البعثة العسكرية العراقية* التي مارست دوراً تنويرياً لم يقتصر على صفوف الطلاب العسكريين الذين كانوا يقومون بتدريبهم بل تعداه ـ بحكم طبيعة الجيش التي ألمحنا اليها ـ الى صفوف المدنيين .

٣ً ـ الاخوان المسلمون الذين كان لهم اتصال وتأثير على مجموعة الطلاب الذين درسوا في القاهرة ثم تعزز تأثيرهم بقدوم الفضيل الورتلاني عام ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م الى

---

(١) الشامي ، نفس المصدر ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠

(*) وصلت الى اليمن عام ١٩٤٠ في مهمة لتدريب الجيش اليمني وكانت برئاسة اللواء الركن اسماعيل صفوت ومن بين أعضائها الرئيس جمال جميل الذي لعب فيما بعد دوراً عسكرياً هاماً في انقلاب ١٩٤٨ .

اليمن ، الذي مارس نشاطاً سياسياً بارزاً وأسهـم في وضـع الميثـاق الوطنـي المقدس .

٤ً ـ الأوضاع العربية والاسلامية التي تفتح وعي المستنـيرين السياسي عليها فكان لها أثر في خلق تطلعات سياسية تتناقض والنظام الامامي القائم ، حيث كانت الدولة الاسلامية قد أضحت مجرد ذكرى وحل محلها مفهوم الدولة القومية بين العرب وانشئت ملكية دستورية في كل من مصر والعراق[1] .

وبهذا الصدد يشير القاضي عبد الرحمن الارياني في حديث له الى مجلة الحكمة الى مصدرين من المصادر الفكرية والأدبية التي صاغت « الهوية الفكرية للحـركة الوطنية » وهما : أولاً كتابة العلماء المتحررين (اليمنيين) أمثال الأمير والـوزير والجلال والشوكاني والمقبلي وكتابات الأفغاني والكواكبي والامام محمد عبده والسيد رشيد رضا . وثانياً الكتابات الفكرية والأدبية المعاصرة ، التي كانت تنشر في بعض الصحف (العربية) وتصل أحيانـاً الى اليمـن[2] . ولا شك أن كتابـات العلماء اليمنيين المتحررين ، والتي كان يتـم الاطـلاع عليهـا خارج البرامـج الـدراسية الجامدة ، قد أسهمت في تهيئة الشبـاب المستنـير ذهنياً لتقبـل الأفـكار والمؤثـرات العصرية .

٥ ـ نشاطات المستنيرين

كانت مدينتا صنعاء وتعز ثم مستعمرة عدن أبرز مجالات تجمع ونشاط الشباب المستنير . وقد بدأ المستنيرون في ممارسة نزوعهـم الى التجـديد والعصرية أولاً في التجديد الأدبي شعراً ونثراً ثـم ما لبثوا أن طرقوا بعض الموضوعات السياسية كنقد

---

(١) غالب ، محمد أنعم في دراسات مؤتمر الخريجين ، تموز ١٩٦٥ (عدن) .
(٢) الإرياني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٩ .

السلطة المطلقة للامام ونظام جمع الضرائب وبذلك انتقلـوا من الأدب المحض الى الأدب السياسي[1] .

وقد أنشأوا بصورة متدرجة جمعيات أدبية في مرحلة التجديد الأدبي ومجلات دوّارة تكتب باليد ويتم تبادلها في نطاق ضيق يشمل مجموعات من الأصدقاء المهتمين بقضايا الأدب ثم التفوا حول مجلة الحكمة وأقاموا علاقات وطيدة بحركة الاخوان المسلمين في القاهرةعن طريق الطلبة اليمنيين هناك ، هناك تعززت بقدوم الفضيل الورتلاني الى اليمن . كما أقاموا علاقات مع البعثة العسكرية العراقية وقد أصبح أحد أعضائها (جمال جميل) فيما بعد أحد أهم رجالات انقلاب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م . ورغم مظاهر النشاط المختلفة هذه ، ورغم كون المستنيرين قد مثلوا لب حركة المعارضة واستطاعوا بحكم انتماءاتهم الطبقية المختلفة وقسوة الظروف المحيطة ان يستوعبوا كافة مطالب المعارضة فانهم لم يكونوا منتظمين ضمن نشاط موحد هادف بل كانوا موزعين في مجموعات تربط بين أفرادكل منها روابط الصداقةوالاستمزاج . وحتى تنظيم حزب الأحرار الذي أوجدته هذه الفئة في مرحلة متقدمة بالتعـاون مع فئة التجار ، لم يبلغ درجة الفعالية التي يستطيع عندها أن يحقق تفاعلاً كافياً بين الآراء وتنسيقاً للنشاطات واستخداماً جيداً للامكانيات المتاحة .

٦ ـ علاقة المستنيرين بالامام وأولاده :

بسبب ضيق مجالات الحياة في ظل الحكم الإمامي لم يكن أمام المتعلمين من من مجال للعمل سوى أجهزة الدولة المتمركزة في المدن ـ على صغرها ـ وبسبب قلة عددهم وصغر حجم المدن كان يعيش الحاكم والمحكوم ضمن دائرة واحدة ضيقة ، يحتكون ببعضهم بصورة مباشرة ودائمة . وفي ظل هذه الوضعية كان بمقدور الامام يحيى أن يتتبع نشاط المستنيرين فرداً فرداً دون جهد كبير . وقد أشرنا في فصل سابق

(١) جلوبوفسكايا ، في الحكمة ، عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ١٩ .

أن الاشتهار بالعلم مع التذمر من الأوضاع القائمة كان مؤهلاً لصاحبه لتولي وظيفة حكومية مناسبة . وقد هدف الامام من وراء ذلك دون شك الى إلهاء الشباب المستنير عن مساوىء الحكم وتوريطه عن طريق الوظيفة في تحمل تبعة هذه المساوىء والمشاركة في ممارستها حتى يصبح جزءاً من النظام وأداة من أدواته . كان هذا يمثل وجهاً من وجوه علاقة الامام بالمستنيرين فهو يحاول أولاً أن يغريهم ليتخلوا عن مطالبهم الاصلاحية ويصبحوا جزءاً من النظام فاذا لم يفلح واستمروا في عملية التبشير بالاصلاح سلك معهم مسلكاً آخر يمثل الوجه الآخر لعلاقته بهم وهو الملاحقة والاعتقال والتشهير وإلصاق التهم المختلفة بهم ، حتى وإن اتخذت عملية التبشير تلك طابع اللين والاستعطاف لشخصه - أي الامام - وجعلت منه مقصدها ورجاءها .

وضمن هذه العلاقة المتسمة بالترغيب آنا والترهيب آناً آخر عين عبد الله العزب في محكمة حيس وزيد الموشكي في حكومة شرعب[1] وغيرهما في مناطق أخرى من مناطق اليمن أو في الأجهزة الرئيسية في صنعاء كالمطاع والوريث في جهاز التربية والتعليم . كما لاحقهم وزج بهم في السجون* وهدم بيوت بعضهم كبيت الزبيري في صنعاء والموشكي في ذمار[2] .

ولما يئس المستنيرون من تحقيق أي إصلاح على يد الإمام اتجهوا نحو أولاده فأقاموا معهم علاقات لم تخرج في طابعها العام عن العلاقة مع أبيهم ، ولكن مع

---

(١) البردوني، رحلةفي الشعر اليمني، ص ٦٢. ويذكر احمد الشامي (من الأدب اليمني ص ١٧) أن زيد الموشكي عين في حكومة « صبر » وليس في حكومة « شرعب » . كما يذكر عبد الله الشماحي (اليمن الانسان والحضارة ص ١٨٧) ان عبد الله العزب عين في « وصاب السافل » اما محكمة حيس فقد عين لها القاضي علي الشماحي . وما يهمنا هنا هو أن هؤلاء الاشخاص وأمثالهم قد تولوا القضاء من قبل الامام يحيى بغض النظر عن أماكن تعيينهم واختلاف الروايات حولها فذلك يؤكد ولا ينفي حقيقة توليهم القضاء .

(٢) ناجي ، هلال ، شعراء اليمن ، ص ١٥ .

(*) اشهر اعتقالات المستنيرين تمت في الأعوام ٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ انظر : مجلة الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

إضافة بسيطة لم تغير من جوهرها شيئاً . وهي أن كلاً من أبناء الامام قد حاول أن يوظف هذه العلاقة في صالحه ضمن عملية التنافس التي كانت قائمة بينهم والتي أشرنا اليها في فصل سابق . فأخذ السيف عبد الله يتقرب الى المستنيرين ويتظاهر بحبه للتطور ويسعى لدى والده لإصدار مجلة الحكمة اليمانية التي مثلت خلال عمرها القصير *منبراً هاماً لنشر أفكارهم الاصلاحية . كل ذلك في محاولة منه لشدهم اليه وكسبهم الى جانبه في عملية التنافس بينه وبين أخيه السيف أحمد[1] . أما أحمد ـ الذي تولى إمارة لواء تعز بعد عزل الأمير علي الوزير منها ، فقد ضم الى مجلسه لفيفاً من الذين عقدوا عليه أملهم في الاصلاح ، وكان يتقرب اليهم ويتصنع الغضب من أبيه ويبدي عطفه على المعتقلين منهم ويتدخل بنفسه لاطلاق سراحهم ويطارحهم « الأفكار والأشعار » في مجالسه[2] . وقد برر محمد محمود الزبيري وهو أحد الذين التفوا حول السيف أحمد في تعز علاقته تلك ـ التي لم تكن لأغراض شخصية ـ بقوله : « فلم أتقلد منصباً ولم أقبل وظيفة ولم أكسب منه (أي من أحمد) مالاً وإنما أتلمس لبلادي منطلقاً لمجد وسبيلاً لتطور وإصلاح »[3] .

وقد وصلت علاقة المستنيرين بالعائلة المالكة الى طريق مسدود ، خاصة بعد أن أطلق ولي العهد أحمد وعيده بأنه سيروي سيفه من دماء « العصريين » . وعبر الزبيري عن ذلك بقوله : « تمت عناصر اليقين الثوري الذي يفرض علينا أن ننفض أيدينا من كل أمل في الوصول الى تغيير الأوضاع تغييراً سلمياً بأيدي الحكام »[4] .

ومن الواضح أن الامام وأبنائه من ناحية والمستنيرين من ناحية أخرى قد

---

(١) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ٣٥
(٢) الزبيري ، في الحكمة ، عدد ١٩ ، ١٩٧٣ ، ص ١٧
(٣) نفسه
(٤) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٩٧
(*) صدرت مجلة الحكمة اليمانية عام ١٩٣٨ . وأوقعت عام ١٩٤١ م .

حاول كل منهم أن يقوم باحتواء الآخر ودفعه لخدمة أهدافه الخاصة ولتباين الهدفين وتمسك كل منهما بهدفه كان لا بد أن تنتهي هذه العلاقة الى نقطة الافتراق ، أما ما إذا كانت قد تمت للمستنيرين بعد تجربتهم تلك عناصر اليقين الثوري حقاً ـ باستحالة تغيير الأوضاع تغييراً سلمياً بيد الحكام ـ كما يشير الزبيري ؛ فان المرء لا يملك الا أن يتردد في الجزم بذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المستنيرين قد تحالفوا بعد ذلك مع قطاع كبير من الحكام بما فيهم أحد أبناء الامام يحيى نفسه بغرض إحداث التغيير المطلوب على أيديهم .

٧ ـ علاقة المستنيرين بقوى المعارضة الأخرى :

سبقت الإشارة الى أن المستنيرين وهم يبشرون بالتجديد ويدعون الى الاصلاح قد التقت مطامحهم بمطامح فئة التجار أكثر من غيرها من قوى المعارضة فأصبحت هذه الفئة ـ خاصة بعد ان تزعم المستنيرون المعارضة في الخارج ـ تشكل السند المالي الضروري لاستمرار تبشيرهم ونشاطهم المناوىء لحكم الامام يحيى وبذا سادت بينهم علاقة انسجام وتوافق . أما علاقتهم بالقضاة والسادة المعارضين فان محاولة التعرف عليها تضعنا أمام نفس الصعوبة التي صادفتنا عندما حاولنا أن نحدد فئة المستنيرين . فقد حوت هذه الفئة العديد من السادة والعديد من القضاة وكان من الصعب في ظل الأوضاع القائمة آنذاك وضع حدود واضحة بين المثقف المنتمي بحكم المولد الى إحدى هاتين الفئتين والملتزم بأهداف وطنية عامة وبين القاضي المعارض أو السيد المعارض لأسباب وظيفية أو لمطامع سياسية خاصة ، باعتبار ان هذا الالتزام هو المقياس الأساسي في عملية التحديد ، وذلك لأن الوعي السياسي لم يكن قد بلغ درجة النضج التي يتمكن بها من كشف عملية التمويه التي يلجأ اليها المعارضون الطامعون في السلطة . ولكن مع ذلك يمكن أن نشير إجمالاً هنا الى العلاقة مع كبار المعارضين الذين اتضح فيما بعد أن مطامعهم السلطوية كانت أساس معارضتهم . فقد كسب هؤلاء بسبب موقفهم المتذمر من الامام وأولاده عطف

المستنيرين . وقد كان المستنيرون بحكم التزامهم الوطني أكثر تحسساً من غيرهم تجاه الخلافات والمنافسات التي تنشأ بين المعارضين الكبار على المناصب والتي كان يتعمد خلقها الامام وأبناؤه بغرض تفتيت المعارضة . ويروي عبد الله الشماحي بهذا الصدد أن ولي العهد قد أشار على والده أن يولي علي الوزير قضاء المحويت ويربط به الطويلة وكوكبان وكان يتولاهما علي بن حمود شرف الدين فدخل الأميران (وكانا من عناصر المعارضة) في صراع على السلطة أقلق المستنيرين ، فتدخل المطاع بواسطة عدد من الضباط الشباب الذين يعملون في المحويت لإزالة الخلاف عن طريق النصح[1] . واذا كانت العلاقة من جانب المستنيرين قد حكمتها دوافعهم الاصلاحية ذات الأفق الغامض وجعلتهم يتخبطون ويحسنون الظن بكل من يتظاهر بالرغبة في الاصلاح فان هذه العلاقة كانت لها دوافع أخرى لدى المعارضين الكبار إذ لم تتجاوز نطاق محاولة الاستفادة من سخط هؤلاء المستنيرين على الأوضاع في عملية تقويض سلطة آل حميد الدين . وعلى ذلك كانوا يكتفون في بداية الأمر بمراقبة نشاط هؤلاء ويقرأون منشوراتهم بغبطة باعتبار أنها تمهد لهم الطريق للحلول محل العائلة المالكة ولم يبدأ استعدادهم للعمل الا في مرحلة متأخرة كان فيها المستنيرون قد رسموا الشعارات العامة للمعارضة وقطعوا شوطاً في التبشير بها وبدت عملية التغيير وشيكة الوقوع فقفز هؤلاء بحكم مراكزهم السياسية والاجتماعية الى قمة المعارضة وتولوا قيادتها الفعلية في عملية انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

٨ ـ علاقة المستنيرين بالشعب :

حدد إنعدام الوعي السياسي لدى الشعب من ناحية وحداثة تجربة المستنيرين وقلة درايتهم بأساليب المعارضة السياسية الحديثة ونظرتهم التقليدية الى دور الشعب في عملية التغيير السياسي من ناحية اخرى طبيعة العلاقة بينهم وبين جماهير

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

الشعب . فبدا تبشيرهم ـ داخل المدن وضمن حلقات ضيقة ـ بالقيم العصرية فجاً خارجاً عن المألوف ، مما سبب نفوراً لدى المواطنين ، خاصة وقد ترافق هذا التبشير بدعاية مضادة بثتها السلطة الامامية تصورهم فيها بأنهم يحاولون اختصار القرآن وادخال الكفار الى اليمن .

وإذا كان المواطن العادي ـ بحكم الجهل السائد ـ قد نفر من هؤلاء المستنيرين الذين أُطلق عليهم في صنعاء اسم « البزغة »* استصغاراً لشأنهم ثم « العصريين » استهاجاناً لتفكيرهم الذي يهدف الى التخلي عن الماضي المقدس[1] ، وانطلت عليه أساليب الدعاية الامامية التي كانت شديدة الفعالية سريعة الانتشار ، فان المستنيرين من جانبهم لم يقدروا اهمية الموقف الشعبي تقديره الصحيح ، ولم يعيروا اهتماماً لكسبه الى جانبهم .

ومثل هذا القصور لا يمكن فهمه الا إذا أدركنا أن المستنيرين رغم تململهم من التخلف العام وطموحهم الى العصرية ، هم نتاج ذلك التخلف وجزء من تلك الأوضاع التي كان من ملامحها اعتبار الشعب كائنات جاهلة لا قدرة لها على فهم القضايا السياسية ولا على إدراك ما يدركه المتعلمون الذين كان من حقهم وحدهم أن يحكموا وأن يشتغلوا بأمور السياسة وشئون الحياة العامة ؛ واذا كان هناك دور للشعب يمكن ان يلعبه فذلك الدور هو امداد الدولة بالمال في وقت السلم وبالمال والمقاتلين في وقت الحرب وليس هناك ما يبرر بذل الجهد في محاولة توعيته وتوضيح برامج سياسية محددة أو تبرير القضايا التي يُدعى للقتال في سبيلها ، اذ يكفي ان يُقال له : إن العدو ـ الذي عليه مقاتلته ـ كافر أو مارق عن الدين ، وأكثر من ذلك لا قدرة للناس على فهمه . كانت هذه هي احدى القيم المتأصلة عبر قرون في أذهان

---

(١) نعمان ، محمد احمد الأطراف المعنية ص ٤٩ .

(*) البزغة تعني الطليعة ولكن بمعنى التهزئة والاستصغار .

المتعلمين ولم يستطع مستنيرونا وهم ينزعون الى التجديد ويعارضون حكم الامام يحيى أن يفلتوا من أسار هذه القيمة المستحكمة . ولذا فقد سهل كما يقول الزبيري « على الحكم الرجعي ان يلغي وجودهم بالسجن ، وكان الشعب يطلب ما هو أكثر من السجن »[١] .

ورغم ان القطيعة التي انتهت اليها علاقة المستنيرين بالامام وأولاده قد أثمرت تصاعداً في نشاط المعارضة ، حينما فر الزبيري والنعمان الى مستعمرة عدن ليقودوا معارضة من خارج مملكة الامام - اختلفت في مظهرها وأسلوبها عن السابق واتجهت تخاطب الشعب في المهاجر بأسلوب عاطفي عن طريق المهرجانات الخطابية العامة وعلى صفحات « صوت اليمن »* - إلا أنه لم يطرأ اي تغيير جوهري في أفقها ، إذ أن تغيير الأوضاع ظل كمهمة على عاتق النخبة المثقفة والأعيان الذين سيتولى قيادتهم في عملية التغيير إمام جديد يحل محل الامام السابق ويتحقق على يديه شعارهم الرئيسي « حكم اليمن بدستور سليم »[٢] .

إذاً فلم يدخل المستنيرون في علاقة مباشرة مع جماهير الشعب تستهدف توعيته وكسب موقفه ، فما عدا بعض الاحتفالات التي كانت تقام في مدينة تعز فيخطب فيها بعضهم ويلقون قصائد المديح لولي العهد ثم مهرجاناتهم وصحيفتهم « صوت اليمن » في عدن ، فان مجمل نشاطاتهم كانت تستهدف المستنيرين أمثالهم أو القضاة والحكام والأعيان وهذا لا ينفي أن مطالبهم قد تضمنت مطالب شعبية حقيقية . وكان الامام أقدر على تحريك مشاعر العامة واستعدائهم على هؤلاء . فسادت في

---

(١) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٦٨ .
(٢) انظر : الحكمة ، عدد ، ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ٢١ .
(*) لسان المعارضة ، صدرت في مستعمرة عدن عام ١٩٤٦ .

أوساط الشعب مشاعر الحذر والنفور تجاهم[1] .

٩ ـ أسباب تذمر المستنيرين :

بعد أن تعرفنا على فئة المستنيرين ووضعهم الاجتماعي والظروف المحيطة بهم والمصادر التي استمدوا منها ثقافتهم وتأثروا بها وعلاقاتهم بالامام يحيى وأولاده وبالشعب وبقوى المعارضة الأخرى ، يمكننا الآن استخلاص أهم أسباب تذمرهم وتلخيصها بالآتي :

أ ١ ـ الامتهان الذي كان يتضمنه النظام التعليمي ويعيشه المستنيرون في مرحلة تتلمذهم . ثم التحديات التي تفرضها الفوارق الاجتماعية في حياتهم بعد تخرجهم فتشكل حاجزاً أمام ذوي الطموح منهم تمنعهم من احتلال المراكز التي تهيئهم لها كفاءاتهم .

٢ ـ موقف الامام يحيى المتزمت من الأفكار العصرية التي بشر بها الشباب ومن المطالب الاصلاحية المتواضعة ، واتهام أصحابها بالكفر والعمالة ، وممارسة الارهاب ضدهم جعلهم يقفون معه على طرفي نقيض ، رغم أنهم بدأوا ينشدون الاصلاح بواسطته مطيعين له مؤمنين بامامته .

٣ ـ الظروف المحيطة بهم التي جعلتهم يعيشون ـ بأفكارهم وطموحاتهم ـ في غربة وتناقض مع القيم السائدة ، وعدم قدرتهم على تصحيح تلك القيم بما ينسجم مع أفكارهم ، بسبب وقوف النظام القائم الى جانبها . مما جعلهم يرون في

---

(١) قارن : الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٦٨ ، وكذا :
ـ الوزير ، ابراهيم ، بدلاً من التيه ، ص ٤٧ .

ذلك النظام ـ المتمثل في شخص الامام يحيى وأولاده ـ العقبة الرئيسية التي لو زالت لانفتحت الطريق أمام عملية الاصلاح ولتمكنوا من تحقيق ذواتهم .

٤ ـ مشاهد الظلم التي يرونها أثناء حياتهم اليومية ، يلحقها النظام بالمواطنين البؤساء .

٥ ـ إحساسهم بركاكة النظام أمام الأعداء الخارجيين ، وعجزه عن حماية التراب الوطني ، على رغم ما يبديه من قوة وعنف في إسكات معارضيه في الداخل .

هذه الأسباب تفاعلت مع بعضها في نفوس المستنيرين فولدت نزوعاً الى تجاوز جمود الأوضاع والى مسايرة العصر في وسائل الحياة وأساليب الحكم .

هـ ـ شيوخ الأرض وشيوخ القبائل

بالاضافة الى القوى الرئيسية السابقة اشتملت المعارضة على قوتين اخريين ، هما شيوخ الأرض وشيوخ القبائل* . ونجد انفسنا أميل الى النظر اليهما في تحليلنا هذا كقوتين ثانويتين رغم حجمهما الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك لأن معارضتهما قد اتسمت بالآنية وردود الفعل المؤقتة التي لا تتسم بالاستمرار ولا ترتبط بأهداف سياسية بعيدة . وقد لعبت مجموعة عوامل طبيعية وتاريخية في اعطاء هاتين القوتين ثقلهما الاجتماعي والاقتصادي الهام ، كما حددت دورهما في الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد ، فبسبب الطبيعة الجغرافية وتخلف وسائل المواصلات والاعتماد على الاقتصاد الطبيعي تشكلت في اليمن مجتمعات منعزلة عن بعضها ، تعززت عزلتها بفعل الاضطرابات السياسية التي شهدها التاريخ اليمني وعدم وجود دولة مركزية قوية ومستقرة لمدى طويل ، مما اعطى الفرصة لهاتين القوتين ليلعبا دورهما

(*) اخترنا هاتين التسميتين لتجنب الخلط المعتاد بين المشايخ الذين يستمدون مكانتهم من ملكيتهم الواسعة للأرض والمشايخ الذين يستمدون مكانتهم ـ اضافة الى ملكيتهم الواسعة للأرض ـ من العصبية القبلية .

كمؤسستين اجتماعيتين تقومان بوظائف الدولة التقليدية ، ولا تربطهما بالدولة المركزية ـ إن وجدت ـ سوى علاقات واهية .

ويتواجد شيوخ القبائل في المناطق التي احتفظت بقوة تركيبها الاجتماعي القبلي بينما يتواجد شيوخ الأرض في المناطق التي يغلب عليها الطابع الفلاحي . وتختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في كلا النوعين من المناطق مما ادى ـ كما سنرى ـ الى تباين في نوع السلوك والمواقف تجاه الدولة من ناحية ، والى سياستين مختلفتين من قبل الدولة تجاه هاتين القوتين من ناحية أخرى ، مما يجعلنا نفضل تناول كل من هاتين القوتين على حدة رغم وجوه التشابه بينهما من حيث ان كل منهما تمتلك أراضي واسعة وتمارس علاقات انتاج اقطاعية فيها .

ومن الجدير بالملاحظة هنا ان لقب الشيخ ، الذي يطلق على شيوخ الأرض وعلى شيوخ القبائل في آن واحد ـ على الرغم من أن ذلك يفصح عن السمة العامة للتركيب الاجتماعي في اليمن ، وهي السمة القبلية ـ يسبب خلطاً ويحجب فروقات هامة بين شيخ القبيلة ، الذي هو في نفس الوقت مالك كبير للأرض ، وبين شيخ الأرض الذي لا يقف على رأس قوة قبلية ، وعندما ترد في بعض الكتابات التي تتطرق للمعارضة أسماء شيوخ القبائل جنباً الى جنب مع أسماء شيوخ الأرض[1] ، فان ذلك من شأنه أن يولد انطباعاً مبالغاً فيه عن حجم هذه المعارضة في أوساط شيوخ القبائل . ومن هنا فان عملية التمييز تبدو ضرورية ، ليس فقط لأنها تمكننا

---

(١) انظر مثلاً : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ ، وكذا الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٦٤ - ٦٥ .

من تقدير الحجم الحقيقي لمعارضة شيوخ القبائل ، وانما ايضاً لأنها تبرز لنا الفروقات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بين المناطق ذات التكوينات القبلية الشديدة التماسك وبين المناطق الفلاحية التي دخلت في مرحلة تفسخ العلاقة القبلية لتحل محلها علاقة انتاج اقطاعية . وبالتالي تفسر لنا ـ أي عملية التمييز ـ وجود السياستين المختلفتين ، اللتين انتهجهما الامام تجاه هاتين المنطقتين ، واختلاف نوع المعارضة لحكم الامام في كل منهما .

هـ ١ ـ شيوخ الأرض :

تكونت في المناطق الفلاحية طبقة من كبار ملاّك الأرض متميزة الملامح اقتصادياً واجتماعياً ، مارست علاقة اقطاعية بالفلاحين ، تجاوزت إطار الاستغلال الاقتصادي الى اتخاذ الاجراءات القمعية مباشرة دون الرجوع الى الدولة ، كسجن الفلاحين ووضع القيود في أقدامهم وفرض العقوبات المالية عليهم .

وقد أدت الشروط الطبيعية والتاريخية التي ألمحنا اليها الى تأكيد سلطة هذه الطبقة في مناطقها المنعزلة عن بعضها بحيث حلت عملياً محل الدولة ، وغدا من الصعب عليها بعد الاستقلال ان تقبل طواعية التنازل عن امتيازاتها لصالح حكومة الامام يحيى المركزية .

١ ـ علاقة شيوخ الأرض بالامام من ناحية وبالفلاحين من ناحية أخرى :

ضمن هذه الوضعية التي كان يتمتع بها الشيوخ ، كان طبيعياً أن ينفروا من أي تدخل مباشر من قبل الدولة في شئون مناطقهم أياً كانت هذه الدولة . ولعل هذا يفسر لنا وقوف العديد من هؤلاء الى جانب الامام يحيى في صراعه ضد الأتراك[١] ،

---

(١) غالب ، قاسم ، رسالة ، ص ١٢

الـذين عملـوا على إدخـال بعض النظـم الادارية في المناطـق التـي كانـت تحـت سيطرتهم .

ولما انسحب الأتراك من اليمن عقب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى وحل محلهم الامام يحيى في حكم المناطق الجنوبية من اليمن المستقل ، عمد - أي الامام - الى تأكيد سلطة الدولة المركزية في هذه المناطق وأخذ يتعامل معها كمصـدر وحيد لتمويل خزانته ، كما أطلق أيدي أفراد عائلته وكبـار موظفيه وقادتـه العسـكريين وشيوخ القبائل في انتهابها[1] ، مما أحدث تغييراً في أحجام الملكيات وأوجد من بين هؤلاء في وقت قصير نسبياً ملاّكاً كباراً يزاحمون كبار الملاك الاصليّين ، مدعومـين بسلطة الدولة التي سهلت لهم « إستصفـاء » أخصـب الأراضي بمـا فيهـا أراضي الأوقاف وأراضٍ تخص شيوخ الأرض القدماء في تلك المناطق[2] .

وقد كان رد الفعل الطبيعي أن يُستنفر هؤلاء - أي شيوخ الأرض - للدفاع عن مصالحهم المهددة ، وهكذا نشأ أول تجمع بعد الاستقلال يمثل مصالح محددة ضم عدداً من الشيوخ في لواء تعز على رأسهم الشيخ عبد الوهاب نعمان[3] . وقد انتهج الامام يحيى مع هؤلاء الشيوخ أسلوباً عنيفاً . وكانت أشهر الضربات التي وجهها اليهم هي الاعتقالات الجماعية في مطلع العشرينات التي شملت شيوخ منطقتي اب وتعز ، ومات أكثرهم في السجون[4] ..

وقـد لعبـت الظـروف الاجتماعية والاقتصـادية - كما ألمحنـا آنفـاً - دوراً في إضعاف مقاومة هؤلاء الشيوخ وعدم تمكينهم من خوض صراع مسلح ضد الإمام ،

---

(١) عبده ، علي محمد ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ .
(٢) جلوبوفسكايا ، في الحكمة ، عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ١٨ وكذا الجاوي في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ١٣ .
(٣) جلوبوفسكايا ، في الحكمة ، عدد ١٦ ، ١٩٧٢ ، ص ١٩ . وكذا غالب ، قاسم ، رسالة ، ص ١٢ .
(٤) الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٥٧ .

على عكس ما كان عليه حال شيوخ القبائل . وذلك لأن علاقة شيوخ الأرض بالفلاحين لا تستند الى الرابطة القبلية ، لذا فان واقع الاستغلال الاقتصادي والتميّز الاجتماعي كانا من البروز بحيث لم يكن منتظراً من الفلاحين أن يقفوا الى جانبهم في صراعهم ضد الامام ، مما جعل موقفهم ضعيفاً منذ البداية . ولا يستثنى من ذلك حتى شيوخ الأرض الذين ينتمون أصلاً الى قبائل الشمال ، إذ ان ارتباطهم بالأرض وانصرافهم الى شئون الزراعة قد أدى الى ضعف الروح القبلية لديهم وتفكك ارتباطاتهم بقبائلهم الأصلية في الشمال .

٢ ـ علاقة شيوخ الأرض بقوى المعارضة الأخرى :

كان من الطبيعي ان يرحب شيوخ الأرض الذين تضرروا من حكم الامام يحيى بالنشاط المعارض ، الذي أخذ المستنيرون يتصدرون التبشير به في المدن منذ الثلاثينات . وقد تمكن المطاع ـ كما يروي الشماحي ـ في جولته عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م من الاتصال بالعديد من هؤلاء الشيوخ ، الذين غدوا فيما بعد جزءاً من حركة المعارضة ، من أمثال آل أبو راس وآل الباشا ومحمد علي عثمان ومطيع دماج وغيرهم[1] .

وقد أدت سياسة الامام التي كانت تنطلق من اعتبار كل شيء في البلاد ملكاً له الى تحقيق لقاء بين شيوخ الأرض وبين منافسيهم من كبار القادة والموظفين الحكوميين ، الذين بدأوا يستشعرون بدورهم خطر هذه السياسة على مصالحهم ، حيث أخذ الامام يستأثر بكل شيء ويعمل على إذابة كل القوى والشخصيات وتحديد أوزانها وحتى ملكياتها وفقاً لمدى رضاه او سخطه عليها . وهكذا هدأ ـ مثلاً ـ ذلك الصراع الذي شهدته منطقة تعز بين آل النعمان أكبر شيوخ الأرض فيها وبين علي الوزير أمير اللواء وأكبر مالكي الأرض الجدد ، فضمتهم جميعاً حركة

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠

المعارضة جنباً الى جنب .

٣ ـ الأسباب الخاصة لمعارضة شيوخ الأرض :

مما تقدم يتضح لنا أن الأسباب الخاصة لمعارضة شيوخ الأرض للامام يحيى تتركز في الآتي :

١ ـ النفور من تدخل سلطة الدولة المركزية في شئون مناطقهم .

٢ ـ تضرر مصالحهم المباشرة من جراء سياسة الامام وموظفيه التي اتسمت بالتوسع في امتلاك الأراضي على حساب الملاك الأصليين .

٣ ـ أسلوب القمع الذي انتهجه الامام معهم والذي مثّل ـ عدا عن الحاق الأضرار المادية بهم ـ إذلالاً معنوياً وحطّاً من مكانتهم الاجتماعية في مناطقهم .

هـ ٢ ـ شيوخ القبائل :

رغم أن شيوخ القبائل بوجه الاجمال قد وقفوا موقفاً معادياً من الحركة الدستورية ومن انقلاب ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م ، إلا أن الكثيرين منهم قد قادوا عمليات تمردات متفرقة مكانياً وزمانياً أسهمت في كشف طبيعة نظام حكم الامام يحيى القمعية ، ومهدت ـ الى جانب العوامل الأخرى التي نوهنا اليها في فصل سابق ـ لظهور الموقف السياسي المعارض في الثلاثينات .

وقد ظل واحد من هؤلاء الشيوخ على الأقل وهو الشيخ حسين بن ناصر الأحمر على صلة بعناصر المعارضة[1] رغم إسهامه فيما بعد في القضاء على الانقلاب . كما شارك أحدهم وهو الشيخ علي ناصر القردعي بدور رئيسي في تنفيذ عملية الانقلاب والدفاع عنه . مما يجعل محاولة تفهم أسباب تمرداتهم المسلحة ضد الامام ذات اهمية

---

(١) الشماحي ، نفس المصدر ، ص ١٨٠ ، ٢٥٩ .

لما تلقيه من ضوء على أسباب المعارضة العامة .

١ ـ علاقة شيوخ القبائل بأفراد قبائلهم :

في حين تسود في المناطق الفلاحية ـ كما أسلفنا ـ علاقات تحكمها مواقع الأفراد ضمن العملية الانتاجية ـ رغم بقاء الروابط القبلية بصورة باهتة كإرث تاريخي ـ نجد الرابطة القبلية المستندة على علاقة الدم تحكم عرف وتقاليد وأساليب حياة المناطق القبلية ،وتضفي عليها درجة من التكافل والتضامن تخفي وراءها عملية الاستغلال المزدوج (حيث يُستغل الفرد كفلاح في الأرض أولاً وكمقاتل ثانياً) التي يمارسها الشيخ على أفراد القبيلة ، كما تُبرز الديمقراطية العسكرية التي يتمتع بها الشيخ كما يتمتع بها الفرد العادي في القبيلة مظهراً من مظاهر المساواة يخفي حقيقة التمايز الطبقي ويمنع الشيخ من ممارسة اساليب القمع ازاء أفراد قبيلته[1] . وهذا الواقع قد جعل مشايخ القبائل أكثر قدرة على المجابهة ، وطبع معارضتهم بطابع التمردات المسلحة العنيفة ، اذ تنتظم القبيلة بكاملها خلف شيخها في الصراع ضد القبائل الأخرى كما في صراعه ضد الدولة .

٢ ـ علاقة شيوخ القبائل بالامام :

لم يكن شيخ القبيلة قبل الاستقلال مجرد جندي في جيش الامام القبلي كما ذهب الى ذلك الدكتور الشهاري[2] ، بل كان قائداً على رأس قبيلته ، يقاتل خلف الامام دون أن ينتقص ذلك من سلطته ومكانته في قبيلته . وفي الواقع ان علاقة الامام بشيوخ القبائل عموماً لم تخرج عن الاطار التقليدي لعلاقة الأئمة بهؤلاء منذ مقدم الامام الهادي الى الحق الى اليمن . فقد التقت مصلحة الطرفين ـ كما ذكرنا

---

(١) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ١٧ ـ ١٨

(٢) نفسه ، ص ٢٦ .

سابقاً ـ فاستخدم الأئمة شيوخ القبائل في حروبهم ضد منافسيهم ، لبسط سلطانهم السياسي ، واستفاد شيوخ القبائل من الأئمة لتحقيق مكاسب مادية وإعطاء حروبهم القبلية طابعاً دينياً عادلاً . وكان طبيعياً بعد الاستقلال ـ وقد أضحى الامام يحيى الحاكم المطلق ـ أن تضحى المشكلة القبلية من أعوص المشاكل التي واجهها[1] ، اذ كان عليه أن يستمر في مد القبائل بالمال كما كان عليه الحال من قبل ، فيضمن بذلك ولاءها او يتحمل عواقب انفضاضها عنه وتمردها عليه . وإذا كان في عام ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م قد ضمن لنجاح معاهدة السلام مع الأتراك تعهد هؤلاء بصرف اعتمادات مالية منتظمة للقبائل[2] ، تكفل استمرار ولائها له ، فان الاستقلال قد ألقى على عاتقه عبء هذه الاعتمادات من جديد . وبما أنه قد أضحى سيد اليمن المستقل فان افتعال الحروب القبلية لتأمين احتياجات القبائل المادية لم تعد بالنسبة له الوسيلة المثلى . لهذا فقد انتهج لترويض شيوخ القبائل سياسة تتسم بالعنف آنا وبالحيلة آناً آخر . فسلط بعض القبائل الموالية له على القبائل المتمردة عليه معطياً لحربه ضدها الطابع الديني المألوف ، فحربه ضد قبيلة حاشد مثلاً قد وجدت تبريرها الديني في ان هذه القبيلة « كان طغيانها مستشرياً لا يدين ابناؤها لشريعة ولا يخضعون لقانون ـ غير قانون عصبيتهم ـ إذا أظهروا الطاعة اسماً فانهم في الواقع يحكمون انفسهم كما يشاء طاغوتهم ، ويقطعون السبيل ويستهينون بالواجبات فلا يؤدون فرائض الله »[3] . كما عمد عن طريق الحيلة الى إضعاف مكانة الشيوخ في قبائلهم وربط أفراد القبائل به مباشرة ، فكان يقابل الأفراد وينصت الى شكاواهم ويمنحهم التبريكات والدعوات ، فاجتذبهم بذلك وأخذ يربطهم بوجوه جديدة دفع بها الى البروز كوجوه منافسة للشيوخ الحالين فأضحت أكثر ولاءً له إذ كانت تستمد

---

(١) قارن : الشامي ، إمام اليمن ، ص ٦٩ .
(٢) سالم ، سيد ، تكوين اليمن ، ص ١٣٨ .
(٣) الشامي ، نفس المصدر .

مكانتها منه[1] . كما دفع برجال القبائل الى المناطق الفلاحية ليضمن لهم مصدراً للمعيشة يعوضهم عن ما كانوا يكسبونه من الحروب ويصرفهم عنه[2] ، فانطلقوا كجنود للدولة في مناطق اب وتعز وتهامة والبيضاء يفرضون أنفسهم على الفلاحين ، وكان الواحد منهم يسمى « مجاهدا » وعلى هذا الأساس أُبيح له أن يسكن في مساكن الأهالي ويفرض عليهم اطعامه وخدمته[3] .

وكان الامام ـ كما يشير الزبيري ـ يتسلم من شيوخ القبائل بعض ما يسلبونه من الأهالي بينما يحتفظون بالباقي لهم خائفين ، فان استمروا في تقديم الطاعة والولاء سكت عنهم ، وان لم يفعلوا جرد عليهم « سيف الحساب والاحتساب ونكّل بهم » ، فيظهر نفسه أمام الناس بمظهر الغيور على حرمات وأموال المسلمين[4] ، وهو بذلك يدعم مكانته على حسابهم ويسحق معنوياتهم ويجعل من نفسه مصدر الخير اذا رضي وسوط البلاء والعقاب اذا غضب . والى جانب ذلك كله عمد ـ أي الامام يحيى ـ الى أكثر الأساليب دلالة على طبيعة حكمه القهرية وهو الأسلوب المعروف « بنظام الرهائن » ـ الذي سبقت الاشارة اليه في فصل سابق ـ وذلك لضمان ولاء الشيوخ له ضماناً مطلقاً .

وقد شكلت سياسة الامام هذه أساس التذمر القبلي والتمردات المسلحة ، كما أنها خلقت نوعاً من الحساسية بين المنطقة الشمالية وبين المنطقة الجنوبية أي بين القبائل وبين الفلاحين ، وقد بالغ البعض في اعطاء هذه الحساسية أبعاداً طائفية يدحضها العديد من الوقائع . فالانتماء الى المذهب الزيدي لم يكن يعني دائماً الولاء للامام الزيدي ، كما أن محاولة بريطانيا قد أخفقت في اثارة أتباع المذهب الشافعي

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .
(٢) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ، ص ٢٩ .
(٣) نفسه ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .
(٤) الزبيري ، دعوة الأحرار ، ص ١٥٤ .

الـذين يقطنـون المناطـق الجنـوبية طائفياً ضد حكـم الامـام يحيى باعتبـاره حكماً زيدياً[1] . لقد عانت المنطقتان ـ بأشكال مختلفة ـ من أساليب القمع والاستغلال . وقد أشرنا الى الأسلوب العنيف الذي انتهجه الامام ضد قبائل الشمال ، بتسـليط بعضها على بعض ، مما سبب دماراً لمناطق العديد منها رغم انتمائها المذهبي ، ولم يقبل منها الا الولاء التام دون قيد أو شرط ، وتسليم أبناء شيوخها كرهائن لضمان ولائها الدائم . ويمكننا أن نلمس في النداء التالي الذي وجهه سيف الحق ابراهيم الى شيوخ القبائل خطأ التفسير الطائفي : « يا مشايخ البلاد ونقباء القبائل ، لقد كان لكم بين قبائلكم مقام كريم ، فكنتم اذا قلتم فعلتم واذا أمرتـم أُطعتـم ، وكان الظـالمون يعرفـون لكم مقامـكم وقـدركم حينما كانـوا يتزلفـون اليكم ويطلبـون مساعدتكم ، حتى اذا ما تم لهم الأمر ، وصفت لهم الدنيا ، تنكروا لكم ، ومنعوا عنكم حقوقكم وعوائدكم * ، واهانوكم بين قبائلكم وأفقروكم بعد الغنى وأذلوكم بعد العزة ، فماذا انتم فاعلون والى متى انتم على الذل مقيمون[2] » .

٣ ـ علاقة شيوخ القبائل بقوى المعارضة الأخرى :

عدا ما ذكره الشماحي عن جولة المطاع ومقابلته لبعض شيوخ القبائل ومنهم شيخ مشايخ حاشد[3] فانه لم يبرز أي شيء يدل على وجود علاقة منظمة تربط هؤلاء بمجموع المعارضة ، بل ان معارضتهم ـ كما أسلفنا ـ كانت من النوع الانفجاري السريع الذي ما يلبث ان يتلاشى ، فهم عادة أميْل الى مسالمة الدولة طالما كانت هذه في مركز قوي وتضمـن لهـم مصـدراً لمعيشتهـم ، وقـد تمتـع الامـام يحيى بهـذين

---

(١) العقاد ، صلاح ، جزيرة العرب ، ص ٦١ .

(٢) انظر ملحق رقم ٣ .

(٣) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(*) يقصد بالعوائد الاعتمادات المالية والمنح ، التي كان يجريها الأئمة بانتظام لشيوخ القبائل ، فتجري مجرى العادة ، فاذا قُطعت اعلنت القبائل تمردها ضد الامام .

الشرطين ، مما جعل قوة المشايخ تقف بصورة اجمالية الى جانبه ، وتبتعد عن نشاطات المعارضة ، لتلعب اخيراً دورها المعروف في سحق عملية الانقلاب واحتلال صنعاء وغيرها من المدن « المفسدة » . ولم يبرز من بين الشيوخ شخص معارض حتى الموت الا الشيخ علي ناصر القردعي ، الذي حركته دوافع شخصية ضد الامام يحيى ، حيث مارس هذا ضده وضد أخيه احمد ناصر الذي مات سجيناً في حجة اسلوباً قمعياً فسجنه مراراً عديدة وازاحه وأخيه عن مشيخة القبيلة[1] .

وقد اتصل كما يبدو خلال وجوده في صنعاء بعناصر المعارضة ، ولعب بعد ذلك دوره المعروف في اغتيال الامام يحيى وفي الدفاع عن الانقلاب . وقتل في منطقة قبيلة خولان وهو فار بعد فشل الانقلاب .

٤ ـ الأسباب الخاصة لمعارضة بعض شيوخ القبائل :

مما تقدم يمكن لنا أن نلخص أسباب التمردات القبلية ضد الامام يحيى بالآتي :

اً ـ تصادم السياسة الامامية الهادفة الى فرض سيطرة مركزية مطلقة مع التركيب القبلي الذي ينزع الى استقلالية القبيلة ورفض كل تسلط أو نفوذ يأتي من خارجها .

٢ً ـ تضرر بعض شيوخ القبائل بصورة شخصية ، نتيجة لمحاولة الامام إضعاف نفوذهم وتشجيع وجوه منافسة لهم ضمن القبيلة لتحل محلهم .

٣ً ـ انتهاج الامام سياسة تتسم بالاذلال تمثلت في انتزاع أبناء الشيوخ والاحتفاظ بهم لديه ، ليكونوا تحت رحمته اذا ما شاورت الشيوخ انفسهم بالتمرد عليه ، مما

---

(١) ناجي ، سلطان ، التاريخ العسكري ، ص ٨٣ ، ٩٣ ـ ٩٤

دفع بالكثيرين منهم الى رفض تسليم ابنائهم واعلان تمردهم .

٤ ـ انتهاج الامام سياسة مالية اتسمت بالبخل ، رأى فيها بعض الشيوخ اغتصاباً لحقوقهم المالية المعتادة .

و ـ قوى غير محلية

أسهمت في حركة المعارضة قوتان غير يمنيتين احداهما ذات اتجاه اسلامي وهي الاخوان المسلمون ، والثانية ذات اتجاه عروبي وهي أفراد البعثة العسكرية العراقية . وقد أمكن لهذين الاتجاهين ان يتعايشا ويتعاونا ضمن إطار الثقافة الاسلامية العروبية المختلطة ، التي لم تتبلور بعد بصورة نهائية ، والتي طبعت كما سنرى فيما بعد تفكير وأفق المعارضة .

فاذا كان وجود الاخوان المسلمين والعسكريين العراقيين ضمن حركة المعارضة اليمنية قد جسد انسجام الاتجاهين الاسلامي والعروبي وعدم تنافرهما ، فانه قد عكس من ناحية أخرى ـ وكما سنرى فيما بعد ـ عدم تبلور أي من الاتجاهين بالنسبة لليمنيين كاتجاه ناضج مستقل .

و ١ ـ الاخوان المسلمون :

لعب الاخوان المسلمون دوراً قيادياً بارزاً ، سواءً في تنشيط حركة المعارضة وتحديد اهدافها السياسية ، أو في الاعداد للانقلاب وتنفيذه ودعمه خلال عمره القصير .

وقد نشأت حركة الاخوان المسلمين في مصر في عام ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م [1] ، واعتبرت نفسها منذ البدء حركة للمسلمين جميعاً وليس للعرب فقط .

ومنذ العام ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م بدأ نشاطها خارج مصر ، حيث أسست لها فرعاً في الشام

---

(١) انظر : Lexikon des Islamishen Welt , unter Agypten

ثم اتسع نشاطها حتى شمل السودان واريتريا والمغرب وتونس والعراق . وقد أعطت عناية خاصة للطلاب العرب الذين كانوا يدرسون في مصر[1] ، ومن بينهم الطلاب اليمنيون .

ومن خلال الطلاب اليمنيين في مصر تحققت علاقة الاخوان المسلمين بحركة المعارضة اليمنية . هذه العلاقة التي ترجع بدايتها الى أواخر الثلاثينات أو بداية الأربعينات . وقد كلف أحد أعضاء مكتب الارشاد* ـ وهو الفضيل الورتلاني الجزائري ـ بالنشاط مع الطلبة اليمنيين[2] .

ويبدو ان علاقة الاخوان المسلمين بحركة المعارضة اليمنية ودعمهم لها لم يقتصرا على تقديم النصح والتوجيه ، وانما تجاوزا ذلك الى دعم مادي ، مكن هذه الحركة من النشاط الاعلامي[3] فأصدرت صحفاً ومنشورات علنية ، كما فتحوا ـ أي الاخوان المسلمين ـ صدر صحفهم لشن حملات دعائية ضد الحكم القائم في اليمن . وكانت هذه العلاقة ذات فحوى سياسية تدخل ضمن المخطط العام لحركة الاخوان المسلمين الطامح الى إقامة دولة اسلامية تشمل العالم الاسلامي بكامله ، فأضحى النشاط السياسي في اليمن بالنسبة للاخوان المسلمين جزءاً من هذا المخطط .

---

(١) الحسيني ، الاخوان المسلمون ، ص ١٣٥ وما بعدها

(٢) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٦٧ .

(٣) ذكر Heyworth - Dunne

(Religious and Political trends , P. 18) Heyworth - Dunne .

ان حكومة انقلاب ١٩٤٨ حاولت ارسال مائة الف جنيه مصري الى حسن البنا ، الا أن التحويل لم يتم بسبب فشل الانقلاب . وينسب ـ أي Heyworth -Dunne ـ الى سيف الحق ابراهيم القول بأن حسن البنا كان قد أرسل للمعارضة اليمنية نقوداً للأغراض الاعلامية ، وان حكومة الانقلاب لم تتمكن من تسد يدها له بعد الانقلاب بسبب فشل الانقلاب .

(*) مكتب الأرشاد هو اعلى هيئة قيادية في تنظيم الاخوان المسلمين .

وفي عام ١٩٤٧ تم إرسال الفضيل الورتلاني الى اليمن ، بقصد تنشيط حركة المعارضة والاعداد لادخال تعديلات في شكل الحكم عندما يتوفى الامام يحيى .

وقد أمكن للفضيل - بانتحاله صفة تجارية - ان يتنقل بحرية داخل البلاد والى الخارج ، مما جعله يشكل ضابط اتصال بين المعارضين في الداخل والمعارضين في الخارج ، كما أمكنه ان يحقق علاقات بالأسر الحاكمة المعارضة كأسرة آل الوزير وغيرها . ويبدو لي أن ما شهدته الفترة القصيرة منذ وصوله وحتى قيام الانقلاب من نشاط للمعارضة وتحديد لمهامها العاجلة وبلورة لشكل الحكم المطلوب يرجع بصورة رئيسية الى شخص الفضيل ، وذلك لأن تجربته الحزبية وثقافته السياسية لم تكونا متوفرتين في أية شخصية يمنية معارضة . كما أنه قد أسهم اسهاماً فعالاً في عملية الانقلاب ذاتها . ولأهمية دور الفضيل القيادي - رغم الفترة القصيرة لتواجده في اليمن - تم تعيينه مستشاراً عاماً للدولة[1] ، . كما عُيِّن الامام حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين متحدثاً بلسان اليمن أمام الجامعة العربية[2] ، مما يدل على أهمية الدور الذي لعبه الاخوان المسلمون في حركة المعارضة اليمنية ، وفي إحداث الانقلاب .

و ٢ - البعثة العسكرية العراقية[3] :

قدمت البعثة العسكرية العراقية الى اليمن عام ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م كجزء من عملية التعاون المشترك بين العراق واليمن التي أسفرت عنها المعاهدة اليمنية العراقية المعقودة عام ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م . وكانت البعثة تتكون من مجموعة من الضباط وضباط الصف ، على رأسها العقيد اسماعيل صفوت ومن بين أعضائها الرئيس جمال

---

(١) انظر ملحق الميثاق ، مادة ١ .

(٢) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) للمزيد ، انظر : حسن ، محمد (عضو البعثة العسكرية العراقية) ، قلب اليمن .

جميل . وقد سبق أن تناولنا دور هذه البعثة في التبشير بأفكار عصرية جديدة عند حديثنا عن المستنيرين .

ولم تطل إقامة هذه البعثة في اليمن فقد أنهى الامام يحيى مهمتها سريعاً وعاد أفرادها الى العراق ولم يتخلف منهم في اليمن سوى الرئيس جمال جميل لأسباب خاصة تتعلق بوضعه السياسي في العراق* . فواصل عمله في الجيش اليمني .

وقد دفعت به سوء الأوضاع الى التعاون مع المعارضين اليمنيين ، بهدف إحداث تغيير نحو الأفضل ، ولعب دوراً هاماً في عملية تنفيذ الانقلاب بحكم موقعه العسكري . ولكن البعض قد بالغ حين اعتبره القائد العسكري للانقلاب . إذ أن القيادة العسكرية ـ كما سنرى فيما بعد ـ قد احتفظ بها الامام الوزير إضافة الى القيادة المدنية ، كامتداد للدور التقليدي للأئمة كقادة عسكريين وسياسيين ودينيين في آن واحد . ولربما أن مشاعر الإكبار لشخصية الرئيس جمال جميل والتقدير لتضحيته قد دفعا هؤلاء الى الخلط بين دوره في قيادة عملية تنفيذ الاغتيال ـ اغتيال الامام يحيى ـ والتحرك داخل صنعاء بعد الاغتيال ، وبين دور القائد العسكري للانقلاب ، وهو دور في رأيي أكبر بكثير من الدور الذي أُتيح لجمال جميل ان يلعبه ، ولعله لو تمكن من أن يلعب دور القائد العسكري الفعلي للانقلاب ، لكان الانقلاب قد اتخذ مسارات اخرى وتوصل الى نتائج غير النتائج التي قادته اليها قيادة الامام الوزير . ان إعطائه مثل هذا الدور ـ رغم ان ذلك ينبع من عواطف تقدير وإكبار ـ يشكل ظلماً في حقه وتجاوزاً للواقع يقود منطقياً الى تحميله مسئولية الهزائم

(*) كان جمال جميل قد دعم انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ في العراق ، والذي مثل اتجاهاً معارضاً للنفوذ البريطاني هناك . وقد أمكن لانصار بريطانيا ان يتغلبوا على هذا الاتجاه فيما بعد ويلاحقوا العناصر المدنية والعسكرية التي دعمت ذلك الانقلاب . للمزيد انظر :

Geschichte der Araber , Bd. 3, S. 150 ff

Tworuschka , Die Rolle des Islam , S. 87

العسكرية التي كانت من العوامل الرئيسية لفشل الانقلاب . في حين ان القرارات العسكرية قد انفرد باتخاذها ـ كما سنرى ـ الامام الوزير ، ولم يُمنح جمال جميل الصلاحيات الكافية لترتيب الأوضاع العسكرية والأمنية الا في الأسبوع الأخير من أسابيع الانقلاب بعد أن كان الانقلاب قد أشرف على الفشل .

الفصل الرابع

أفق المعارضة

في محاولتنا لتحديد أفق المعارضة تصادفنا جملة من الصعوبات أهمها :

١ ـ انه حتى الآن لم يصدر ـ على كثرة ما كتب عن حركة المعارضة ـ ما يمكن أن يمثل تحديداً لمنطلقاتها النظرية .

٢ ـ لم يُعط هذا الجانب اهتماماً من قبل حركة المعارضة نفسها . فلم تكن هذه المسألة مطروحة . ولم يبرز ما يشبه الرغبة الى وضع تصورات نظرية محددة لمسألة محددة وهي : « كيف يمكن بناء الأمة ؟ » الا عام ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م في أوساط قادة المعارضة المعتقلين في « حجة » . وقد دلت الاجابات المختلفة على السؤال المطروح على عدم وضوح الرؤية النظرية وعلى ركاكة الوعي السياسي لقادة المعارضة مما يفسر غياب هذا الجانب .

٣ ـ تعدد المؤثرات الفكرية التي لعبت دوراً في تشكيل أفق المعارضة ، بل وتنافرها أحياناً .

٤ ـ تعدد قوى المعارضة وتعدد مصالحها مما يجعل إمكانية رسم موقف نظري موحد أمراً صعباً .

٥ ـ قد يمكّن الاستناد الى بعض ما كتبته عناصر المعارضة من رسم ملامح عامة

تقريبية لأفق المعارضة العام . ولكن مع ذلك فانها تبرز هنا صعوبة في مدى صحة اتخاذ رأي او اجتهاد فردي كدليل على الموقف النظري للمعارضة بكاملها .

ولأهمية معرفة ملامح الموقف النظري في إعطاء صورة واضحة لابعاد اصلاحية وتقدمية المعارضة وبالتالي انقلاب ١٩٤٨ قياساً الى الظروف القائمة آنذاك - الأمر الذي سيمكن في النهاية من إعطاء تقييم يستند الى قدر من الموضوعية - سأحاول رغم الصعوبات الآنفة الذكر أن أصل الى ذلك بتتبع مواقف المعارضة ازاء قضايا محددة محاولاً ان أتلمس الخيط أو الخيوط التي تشد كافة تلك المواقف وأن أتبين سماتها المشتركة . وبذلك استخلص من المواقف المختلفة ملامح عامة يمكن أن تشكل بمجموعها أفق المعارضة او الرؤية العامة التي تحددت على ضوئها مختلف المواقف .

ولا بد لي قبل أن أبدأ بالمحاولة ان أشير الى نقطتين هامتين :

١ - لا بد أنه قد ترتب على التباين بين مصالح قوى المعارضة تباين في نظرتها الى الأمور . وهذه المسلمة تلزمنا ان نعتبر ما صدر عن مفكري المعارضة - وهم بصورة رئيسية فئة المستنيرين - والذي سنتخذه هنا أساساً لمحاولتنا ، إنما يمثل إتجاهاً عاماً لا يلغي المواقف النظرية المخالفة والتي مثلتها بصورة رئيسية مجموعة الأسر الحاكمة المنافسة لأسرة حميد الدين .

٢ - ان مفاهيم التقدمية والعصرية هي مفاهيم نسبية يجب أن تفهم من خلال المرحلة التاريخية المحددة ، والتي هي هنا مرحلة ذات طبيعة مزدوجة بصورة صارخة ، وهذا الازدواج لا بد أن يكون قد ترك بصماته على الموقف النظري للمعارضة حيث وجد مثقفوها أنفسهم يعيشون ظروفاً شديدة التخلف تنتمي الى قرون سحيقة في القدم ، في حين يلامسون بثقافتهم وتطلعاتهم ثقافة وحضارة القرن العشرين ، مما جعل حركتهم تمثل جسراً يربط بين عصرين متباينين أشد التباين

وتحمل سماتهما معاً في آن واحد . ولعل هذا أحد المؤشرات الهامة التي ستساعدنا على استخلاص افقهم العام فيما بعد .

ولن تشمل محاولتنا هذه المعارضة التي سبقت الثلاثينات ، إذ أنها كانت تفتقر الى المحتوى الجديد ، ولم تخرج عن نطاق التمردات القبلية على السلطة المركزية للدولة أو الامتناع عن مبايعة الامام يحيى اعتقاداً بعدم صلاحيته للإمامة .

الموقف الديني :

تراوح الموقف الديني بين التزمت والانفتاح ، ويمكن القول بأن الموقف الديني المنفتح كان موقفاً غالباً لدى مفكري المعارضة بحكم المؤثرات الفكرية التي تحدثنا عنها في فصل سابق ولأن موقف العصرية والتجديد يتطلب موقفاً دينياً منفتحاً .

ونجد تأكيداً لما ذهبنا اليه اذا ما رجعنا الى ما صدر عن مفكري المعارضة من كتابات. ففي «مجلة الحكمة» تطالعنا مقالات * الوريث بموقف ديني مثّل الى حد كبير اتجاه معظم محرري المجلة كالمطاع والعزب وبعض الشباب العائدين من بغداد ، الذين أسهموا في الكتابة فيها . ويبرز هذا الموقف الديني جلياً من خلال محاولة تشخيص عوامل تخلف المسلمين وتدهور حضارتهم ، التي انبرى لها الوريث في سلسلة من المقالات تحت عنوان « ماضي المسلمين وحاضرهم ، عوامل انحطاطهم بعد العلو »[1] . فالسبب الرئيسي للتدهور هو اهمال المسلمين « العمل بقواعد دينهم القويم وتعلقهم بالقشور والظواهر فيما حافظوا عليه من العبادات وسائر الواجبات الشخصية » حتى أصبح « ما هو للاسلام روح وللدين قوام بدعة وضلالا » .

---

(١) الحكمة عدد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩٣٩ وعدد ١ ، ٢ ، ٥ ، ١٩٤٠

* للاطلاع على مقالات الحكمة التي استشهدنا بها في هذا الفصل يمكن الرجوع ايضاً الى : سالم ، سيد ، مجلة الحكمة .

ومن هذا السبب الرئيسي العام ينطلق الوريث الى الأسباب التفصيلية مركزاً جل نقده على علماء وأمراء المسلمين بأسلوب يمثل صدى لأسلوب عبد الرحمن الكواكبي[1] ، وتجسيداً عصرياً للتفكير العقلي المعتزلي الذي احتفظ به اليمنيون كإرث ثقافي مثل أهم روافد تفكيرهم الديني . فقد تسبب العلماء في انحطاط الحضارة الاسلامية من عدة وجوه : كتهافتهم على المال والجاه . ووضعهم الأحاديث يبيحون بها للأمراء ما لا يبيحه الشرع . ودعوتهم الناس الى الأخذ بقول بعض المجتهدين بدلاً من أخذ الأحكام من الكتاب والسنة وتطبيقها على الحوادث حسبما يهديهم اليه اجتهادهم وما تتطلبه الظروف والأحوال الاجتماعية الدائمة التغيرّ . وسدهم باب الاجتهاد . وحجرهم العقول عن التفكير والبحث الذي لم تخلق إلا له. واتهامهم كل «من سمت همته الى تلقي أحكام الله عن كتابه وسنة رسوله » بالضلال والفسق والزندقة والمروق من الدين . وتعليمهم الناس الاستسلام للحوادث « بخديعة التسليم للقضاء والقدر » . وتنفيرهم الناس « عن كل جديد نافع بدعوى انه بدعة وكل بدعة ضلالة » . وإثارتهم الصراعات المذهبية التي شهدها المجتمع الاسلامي وكانت في حقيقتها تغليفا لصراع المصالح [2] .

أما الأمراء فقد شاركوا العلماء في التسبب في انحطاط المجتمع الاسلامي ، بمحاربتهم العلم والحكمة . ومطاردتهم « علماء المعقولات ونبغاؤها » . وملاحقتهم المصلحين ، متوهمين بأنهم يشكلون خطراً على سلطتهم[3] .

ويعتبر الوريث أن جهل المسلمين لروح الدين قد أسهم بدوره في انحطاطهم ، فالدين لم يأت الا لمنفعة البشر ، فقد شرع الله العبادات وأحكام

---

(١) للمقارنة انظر كتاب « ام القرى » لعبد الرحمن الكواكبي خاصة الاجتماع الثاني والثالث .

(٢) الوريث ، في الحكمة ، عدد ٤ ، ١٩٣٩

(٣) نفسه ، عدد ١٢ ، ١٩٣٩

المعاملات لمصلحة الانسان ونفعه وليس لنفع الله ذاته ، فالله « غني ليس بمحتاج »[1] . ويرسم ملامح المجتمع الاسلامي الآخذ في النهوض بقوله : ان فيه « شيء من التحرر العقلي والاصلاح الديني والنهوض العلمي والرقي الأدبي »[2] .

واذا كانت النصوص التي خلفها الوريث وزملاؤه من طلائع مفكري المعارضة قد اعتبرت مثلها الأعلى المجتمع الاسلامي في صدر الاسلام ، ودعت الى الاقتداء بالسلف الصالح من أجل تحقيق المجتمع الأمثل ، فان هذا الموقف الذي يبدو موقفاً سلفياً لا يتصف بالجمود الذي اتصفت به الدعوات السلفية المعهودة ، بل تضمن الدعوة الى فهم روح الاسلام فهماً عقلياً صحيحاً بالعودة الى منابعه الاصلية المتمثلة بالقرآن والسنة ، والتخلص من مظاهر الجمود الغريبة عنه ، مما يمكّن من تحقيق التلاؤم مع معطيات العصر والانفتاح على حضارته وتحقيق سعادة الانسان على الأرض ، وبذلك يتحقق جوهر الاسلام وروحه المتطورة .

ولقد كان لهذه النظرة الدينية المنفتحة نتائج عملية تمثلت في إشهار الدين كسلاح في وجه الجمود والتحجر الذي اتسمت به الأوضاع القائمة ، وفي اتخاذه إطاراً للدعوة الاصلاحية والتجديد أو « العصرنة » .

الموقف العربي :

على رغم انه قد وُجد من كان يرى ان الاسلام هو الأحق بالاهتمام باعتبار أن القومية تعني التعصب والعنصرية ، وقد نهى عن ذلك الاسلام[3] ، فان الموقف الديني المنفتح قد أفسح مجالاً لدى معظم مفكري المعارضة للمشاعر القومية . ولكن هذه المشاعر لم ترتفع الى مستوى الوعي القومي الحديث ، إذ لم يكونوا -

---

(١) المصدر السابق ، عدد ٩ ، ١٩٣٩ .

(٢) نفسه ، عدد ٥ ، ١٩٤٠ .

(٣) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١٢٤ .

مفكرو المعارضة ـ يفصلون بين الاسلام والعروبة فصلاً واضحاً ، فهما « صنوان لا يفترقان ، حياة احدهما مرتهنة بحياة الآخر »[1] . ويبلغ هذا التلازم حد الاختلاط حينما يرى الوريث في انهيار الامبراطورية العثمانية انهياراً للمملكة « العربية الكبرى »[2] .

ورغم ثقافة مفكري المعارضة الدينية وتمسكهم بالاسلام والخلط الواضح بين الدين والعروبة فان المرء يلمس لديهم اعتزازاً قومياً غير محدود . فعلى اكتاف العرب قام الاسلام وازدهرت حضارته وظلت مزدهرة حينما كانت السلطة الادارية والعسكرية بأيديهم ، ولكن تلك الحضارة انهارت عندما أُبعد العرب عن المراكز القيادية في الدولة الاسلامية واستلمتها « العناصر الغريبة »[3] أي العناصر غير العربية. ولن يكون هناك نهوض للمسلمين «بل وللشرق الأدنى والمتوسط» الا إذا نهضت « الأمم » العربية ووحدت نفسها وأخذت « بوسائل الرقي السريع » وجارت الأمم المتطورة ، وكافحت لاحياء « الجامعة الاسلامية » كما فعلت في السابق وطبقت تعاليم الاسلام في جميع مناحي الحياة ، فبذلك تضمن « مصلحتها ومصلحة المسلمين بل وبني الانسانية أجمعين »[4] .

بهذه الصورة يتضح عمق المشاعر القومية لدى رجال المعارضة . فرغم أن وحدة العرب قد طُرحت ضمن أفق ديني وظل الاسلام هو الاطار الحضاري الذي يستعيد من خلاله العرب مجدهم وبالتالي مجد المسلمين أجمعين ، الا أن المشاعر القومية التي بلغت حد التعصب قد برزت بصورة جلية .

وفي الواقع أنه من المغالاة ان يتوقع المرء تبلوراً لمفاهيم قومية حديثة فالظروف

---

(١) المطاع ، في الحكمة ، عدد ٤ ، ١٩٤٠ .
(٢) الوريث ، في الحكمة ، عدد ٣ ، ١٩٣٩ .
(٣) نفسه .
(٤) الوريث ، في الحكمة ، عدد ٢ ، ١٩٤٠ .

الموضوعية القائمة آنذاك ـ أي في الثلاثينات والأربعينات ـ داخل اليمن وحتى في البلاد العربية لم تكن قد نضجت بعد لوجود فكر قومي واضح ومستقل عن الفكر الديني ، فالدعوة القومية الحديثة ذاتها كما هي مطروحة الآن لم تكن قد برزت بصورة ملموسة في الوطن العربي ، والثقافة السائدة آنذاك كانت ثقافة دينية في الغالب ، وكانت أكثر الأفكار الشائعة تقدمية هي أفكار المصلحين الاسلاميين من أمثال الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا ، وقد تمثلها مثقفو اليمن وبدت بصماتها في كتاباتهم وأفكارهم ومواقفهم الاصلاحية .

وعلى ذلك فان موقف مفكري المعارضة اليمنيين تجاه مسألة الوحدة العربية قد ظل مختلطاً بالفكر الديني مع حماس عاطفي بارز للعروبة .

وهذا الحماس الذي وجد له متنفساً ـ كما أشرنا ـ في الموقف الديني المنفتح قد جعل المحيط العربي هو المحيط الأقرب الى نفوس المعارضين والأكثر تأثيراً في تفكيرهم السياسي الحديث ، فأضحت البلاد العربية قبلتهم ورأوا في أنظمة الحكم القائمة فيها نموذجاً للحكم الذي يطمحون الى اقامته[1] . ويشير محمد محمود الزبيري في كتابه « الخدعة الكبرى في السياسة العربية » الى الموقف العربي لحركة « الأحرار » مؤكداً انهم ـ أي الأحرار ـ قد نادوا بالتعاون والتضامن مع البلاد العربية وعملوا من أجل الوحدة العربية وأسهموا في دفع الامام لدخول الجامعة العربية ، وحينما تم انقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م « أقدموا على أول خطوة عربية من نوعها » حين اشركوا في الحكومة بعض الأحرار العرب واستدعوا الجامعة العربية للاشراف على تأليف حكومة شعبية يرضاها الشعب ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك باعلانهم « استعدادهم لقبول حكم عربي تشرف عليه الجامعة العربية »[2] .

---

(١) الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ١٨٥ ، ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٢) نفسه ، الخدعة الكبرى ، ص ٥ .

الموقف الوطني :

جنباً الى جنب مع الشعور القومي والعواطف الدينية برز الحس الوطني على شكل اعتزاز بالحضارة اليمنية القديمة ومحاولات للتعريف بها ، وذلك بغرض بث الحماس الوطني واستلهام « وحي النبوغ والتقدم من أرواح الآباء والأجداد »[1] . كما برز على شكل اشادة وإبراز للأدب والأدباء اليمنيين[2] وفي الدعوة للوحدة الوطنية بمعنى تجاوز التباينات الطائفية والقبلية والسلالية ومختلف عوامل الفرقة بين أبناء الوطن[3] .

ولم يقم أي تعارض في تفكير المعارضة بين الوطنية والقومية والدين . وقد يبدو هذا منطقياً إذا اعتبرنا ما يُقدم من جهد لخدمة الوطن اليمني يخدم بالتالي الأمة العربية التي بتطورها وعزتها يستعيد المسلمون عزتهم ومجدهم . ولكن هذا التسلسل الذي يبدو منطقياً لا يلبث أن يهتز ويختلط ما إن يتحدث مثقفو المعارضة عن « الأمة » ، فهم يستخدمون هذا المصطلح ثلاثة استخدامات مختلفة دون تمييز « الأمة اليمنية » ، « الأمة العربية » ، « الأمة الاسلامية » . وهذا الخلط لا يقتصر في نظري على مجرد استخدام لفظ في عدة معان ، وانما يتعدى ذلك الى عدم تبلور المفاهيم العصرية للمسألة الوطنية والمسألة القومية والمسألة الدينية في أذهان المعارضة . وبالتالي عدم تميّز هذه المسائل الثلاث عن بعضها . وقد أدى هذا الاختلاط ـ كما يبدو ـ الى صعوبة الوصول الى رأي ثابت حول أي الثلاثة الاتجاهات كان غالباً على فكر ونشاط المعارضة . فقد رأى الدكتور مصطفى سالم ـ مثلاً ـ أن الطابع الغالب على مجلة الحكمة كان الطابع الديني[4] ولكنه رأى أيضاً ان الحس

(١) انظر : المطاع ، في الحكمة ، عدد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩٤٠ .
(٢) انظر : نفسه ، في الحكمة ، عدد ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩٣٩ و ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٩٤٠ .
(٣) قارن : لجنة من تنظيم الضباط ، أسرار ووثائق ، ص ٣٤ .
(٤) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ٥٢ .

الوطني « هو الشعور الذي ساد بين أغلب محرري الحكمة »[1] . وليس من السهل في هذا الصدد ان نتبين الفروق بين « الطابع الغالب » و« الشعور السائد » حتى نخرج بتصور واضح عن أي الثلاثة الاتجاهات كان هو الغالب .

ويبدو ان وطنية المعارضين قد اتصفت بحماس الشباب وطموحهم الى التطور مع مسحة مثالية واضحة وسمت كتاباتهم بالطابع العاطفي الهادف الى بث الحماس والإخلاص والعمل في سبيل الوطن . ولكنها ـ أي وطنيتهم ـ لم ترتفع بهم الى مستوى وعي وطني ناضج يمكنهم من استيعاب الظروف الداخلية للبلاد وتوظيفها لصالح قضيتهم[2] .

وقد شمل موقفهم الوطني النزوع الى تحسين الأوضاع الداخلية وتحقيق الانفتاح على العصر وإزالة بعض المظالم التي يعاني منها الشعب والطموح الى أن تحتل اليمن مكانة لائقة بين الأمم[3] . ولكنهم وقد رأوا في الحرب اليمنية السعودية وفي الهزيمة أمام الانجليز جرحاً للكبرياء الوطنية[4] لم يرقوا الى مستوى الدعوة الى تحرير الأرض اليمنية والى تحقيق الوحدة اليمنية . فقد بقيت هاتان المسألتان خارج نطاق تفكيرهم الوطني .

الموقف من العالم الخارجي :

أدت سياسة العزلة التي انتهجها الامام يحيى تجاه العالم الخارجي ـ سواء تمثل هذا العالم بالاستعمار أم بالمؤثرات الحضارية المختلفة ـ الى ضعف احتكاك شباب المعارضة بالعالم . وقد تراوح موقفهم بين الانسجام مع السياسة الرسمية وبين

---

(١) نفسه ، ص ٦٧ .

(٢) قارن : الإرياني ، عبد الرحمن في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ .

(٣) قارن : نعمان ، محمد احمد ، مقدمة كتاب من وراء الأسوار .

(٤) قارن الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

التململ منها والتوق الى الانفتاح .

ويبدو حديث علي الوزير مع مؤلف كتاب « مملكة الامام يحيى » ترديداً للموقف الرسمي ، اذ يبرر التخوف من دخول الأجانب الى اليمن بقوله : « اذا لم نقل نعم لكل من يطلبون الينا الحضور فلا يجب ان يخطر بالبال اننا قوم متعنّتون أو أننا نكره الأجانب او نحقد على الغرباء ، وما ذلك الا لأن الكثيرين منهم لا يُطمئنوننا على النفسية التي يأتون بها الينا وغالباً ما يكونون من الدساسين أو المهربين الخطرين الذين يجب أن نتقي شرهم »[1] .

ولكن التململ من هذه السياسة كان هو الغالب خاصة في صفوف مستنيري المعارضة وفئة التجار الذين كانوا يطمحون الى أن يروا اليمن تحتل مكاناً لائقاً بين بلدان العالم وتستعين بخبرات وعلوم الأمم الأخرى[2] .

وقد شدت اهتمام مثقفي المعارضة الأحداث العالمية خاصة أحداث الحرب العالمية الثانية ، التي رأوا فيها مظهراً من مظاهر الأطماع الاستعمارية للدول الكبرى ونتيجة للابتعاد عن الديانات السماوية[3] .

ويبدو الموقف من الاستعمار غير ثابت ، ففي حين نددوا بالأطماع الاستعمارية في العالم وعزوا اليها إثارة الحروب ، وأبدوا تخوفات من أطماع الاستعمار الايطالي[4] في اليمن ، وعارضوا التقارب الإمامي الأمريكي[5] ، فانهم قد اتخذوا موقفاً من الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني يتسم بالمهادنة .

---

(١) Aponte, La Vita Segreta, p 15.

(٢) نعمان ؛ محمد احمد ، من وراء الأسوار ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(٣) سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤) نفسه ، ص ١٣٧ .

(٥) الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٧٢ .

ولأهمية الموقف من الاستعمار البريطاني في إلقاءَ الضوء على أُفق المعارضة فاننا نفضل معالجته تحت عنوان مستقل بعد قليل .

ولم يميز مثقفو المعارضة - كما يبدو - في نظرتهم الى الدول الكبرى بين رأسمالية واشتراكية ، فقد هاجموا في مجلة الحكمة روسيا بسبب الحرب السوفيتية - الفنلندية ، كما هاجموا إيطاليا بسبب احتلالها للحبشة[1] . دون أن يظهروا اهتماماً للتباين بين أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية أو يحددوا موقفاً منه .

الموقف من الاستعمار البريطاني في الجنوب :

ذهب من تناولوا هذه المسألة مذاهب شتى . فمن ناحية نجد من يقول بأن المعارضة قد تعاونت مع بريطانيا لاسقاط حكم الامام ، وأن الاستعمار عموماً كان مقبولاً لديها فلولاه - في نظرها - لما وصلت البلاد العربية الى ما وصلت اليه من تطور ولما استطاعت ان تقيم ملكيات دستورية وبرلمانات[2] وأن صورة الاستعمار لم تكن مقبولة في اليمن وحدها بل وفي العالم العربي ايضاً حيث كان يعتبر بديلاً أفضل من الحكم التركي[3] . وأن من « الأحرار » من رأى في بريطانيا صديقة للعرب ومدافعة عن الديموقراطية ، مما يبرر التعاون معها للقضاء على الأنظمة الديكتاتورية ليس في اليمن فقط وانما في « المشرق بكامله »[4] . ويذهب هذا الرأي الى أن « الجناح الاقطاعي المعارض » بزعامة بيت الوزير كان يرى الطريق الوحيد للاصلاح هو في التعاون مع الانجليز[5] .

وإن النظام الاستعماري كان نظاماً تطمح اليه البرجوازية التجارية اليمنية

---

(١) سالم ، سيد ، نفس المصدر ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .
(٢) الشهاري ، نفس المصدر ، ص ٣٧ - ٣٨ .
(٣) البردوني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ص ٩٨ .
(٤) الشهاري : نفس المصدر ، ص ٦٢ .
(٥) نفسه ، ص ٦٥ .

التي ربطتها به مصالح اقتصادية مباشرة[1] .

ويذهب رأي ثان الى أن بريطانيا والبرجوازية البريطانية بمفاهيمها للحياة والتطور والديموقراطية الليبرالية كانت بمثابة خط متقدم ومثل يحتذى بالنسبة « لحركة الأحرار » وأفقها المتواضع ، وذلك كتفسير للظرف التاريخي الذي يمكن أن يكون قد تم فيه تعاون الحركة مع الاستعمار في الجنوب « بغض النظر عن مدى صحة ذلك من عدمه »[2] .

وإلى جانب هذين الرأيين ـ الرأي الذي يشرح نظرة المعارضة الى الاستعمار ويؤكد تعاونها وتواطؤها معه ، والرأي الذي يحاول اعطاء تفسير لمثل هذا التعاون ، ان كان قد وجد ، دون أن ينفي أو يؤكد حدوثه ، نعثر على رأي ثالث ، ينفي ان يكون الانجليز قد تواطأوا مع المعارضة لتدبير الانقلاب واسقاط حكم الامام يحيى وإن كانوا قد رحبوا بالفارين الى عدن . وإنه من الأرجح أن يرفض رجال المعارضة مثل هذا التواطؤ[3] .

فاذا ما أردنا من هذا التضارب في الآراء ان نخرج بتصور معقول لموقف المعارضة من الاستعمار في الجنوب فانه لا بد أن نضع في اعتبارنا الآتي :

١ ـ ان وجود الاستعمار البريطاني في الجنوب قد ارتبط في أذهان المثقفين اليمنيين والمهاجرين من عمال وتجار بمظاهر حضارية واضحة .

٢ ـ ان قسوة الأوضاع في الشمال قد جعلت عدن ملاذاً للفارين من بطش الامام ومجالاً لنشاطهم السياسي ، وقد رافق ذلك سلوك مرن من قبل الادارة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦ .
(٢) العودي ، المنظور العلمي ، ص ٢٠٢
(٣) العقاد ، جزيرة العرب ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

الاستعمارية في عدن في تعاملها مع الفارين ، إذ وجدت في نشاطهم السياسي وسيلة للضغط تلوح بها في وجه الامام عند اللزوم ، لتجاوز التأزمات التي تثيرها مشاكل الحدود ، أو منافسة الدول الاستعمارية الأخرى التي تطمع بايجاد موطىء قدم لها في مملكة الامام ، مما أضعف مشاعر العداء وخلق لغة مشتركة بين المعارضة والاستعمار البريطاني .

٣ ـ ان وعي المعارضة لم يكن قد بلغ الدرجة التي يستطيع معها أن يدرك التلازم بين بقاء الأوضاع المتخلفة في الشمال وبين استمرار الوجود الاستعماري في الجنوب .

هذه الاعتبارات قد خلقت موقفاً عملياً مناقضاً للموقف المبدأي العام وأكثر ملاءمة مع النظرة التي كانت لا تزال سائدة آنذاك في البلاد العربية الى الاستعمار الأوربي عموماً ـ كبديل أفضل للحكم التركي ـ والى الاستعمار البريطاني خاصة الذي ظل لوقت طويل يعتبر صديق العرب . ولا شك أن المقارنة بين الاستعمار والحكم التركي على مستوى البلاد العربية قد تجسدت في اليمن بصورة ماثلة للعيان في أذهان المعارضة بين الحكم الاستعماري المتحضر والليبرالي في الجنوب وبين الحكم الامامي المتخلف المستبد في الشمال .

وكانت حصيلة هذا التناقض بين الموقف المبدئي العام والموقف العملي من الاستعمار الذي يحتل جزءاً من الوطن ، خطاً مهادناً . وقد تمثل هذا الخط أكثر ما تمثل في إهمال شعار الوحدة اليمنية وفي اعتبار بريطانيا جاراً له كل حقوق الجوار[1] . مما يرجح الرأي القائل بأنه قد نشأ تعاون بين المعارضة والانجليز ولكن الى أي مدى يمكن ان يكون قد وصل اليه ذلك التعاون وما مدى صحة تواطؤ

---

(١) قارن : السقاف ، في الكلمة ، عدد ٣٩ ، ١٩٧٦ .

الانجليز في تدبير انقلاب ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م . هذه مسألة بحاجة الى تروٍ أكثر في الحكم ، وذلك للاعتبارات الآتية :

١ ـ لم يكن نظام الامام يحيى يشكل خطورة على الوجود البريطاني في الجنوب تدفع بالانجليز الى التآمر لقلبه .

٢ ـ إن تغيير نظام الحكم في الشمال يعتبر مغامرة لا تنطوي على احتمالات مضمونة في المستقبل بالنسبة للانجليز .

٣ ـ لقد أثبتت المعارضة ما يشبه الوجود الشرعي للاستعمار في الجنوب سواءً في سكوتها عنه في الميثاق أو من خلال البرقيات بعد الانقلاب . وهذا في حد ذاته ـ وان كان يؤكد الموقف المهادن ـ لا يكفي دليلاً على وجود تدبير مشترك للانقلاب . بل يمكن اتخاذه دليلاً معاكساً ، أي لإثبات تخوف المعارضة من موقف الانجليز من الانقلاب ومحاولة لتطمينهم وتأكيد حسن النوايا .

٤ ـ ان الانقلاب في حد ذاته كان عملية مرتجلة لم تخطط له المعارضة منذ وقت بعيد ولم يكن وارداً في حسبانها بل كان اجراءً أملته ظروف آنية فجاء مفاجئاً لقطاع واسع من المعارضين خاصة أولئك الذين كانوا خارج مملكة الامام ـ بما فيهم الذين كانوا في مستعمرة عدن ـ وهذا ما سأتناوله في الفصل الخاص بالانقلاب .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الانجليز قد أتاحوا المجال للمعارضة وسهلوا نشاطها السياسي ، ولكن لا لإحداث انقلاب في نظام الحكم في الشمال ، وإنما للضغط على الحكم القائم والحصول منه على تنازلات ووضعه تحت وصايتهم ، حتى يقطعوا الطريق أمام أية منافسة في المنطقة من قبل الدول الاستعمارية الأخرى . وقد كان الموقف الانجليزي هذا مع حاجة المعارضة لمستعمرة عدن من أجل التحرك والنشاط وملجأً سياسياً عند الحاجة ، هما القاعدة

التي تشكلت عليها طبيعة علاقة المعارضة بالانجليز وتحدد بالتالي موقفها المهادن منه كوجود استعماري يحتل جزءاً من الوطن .

الموقف من الشعب :

لعل أهم السمات العصرية لحركة المعارضة تردد كلمة « الشعب » في كتاباتهم (شعراً ونثراً) بصورة لا عهد لليمنيين بها من قبل . فمن هو الشعب الذي يقصدونه ؟ وما هي نظرتهم اليه ؟ وما هو موقفهم العملي منه ؟

عندما يتكلم مثقفو المعارضة عن الشعب فإنه يُفهم من كلامهم ، الشعب بالمعنى العام ـ ضمن حدود مملكة الامام ، إذ أن الجزء المستعمر كان خارج حدود اهتمامهم ـ أي الشعب بكل طبقاته وفئاته دون استثناء . ولكن السلوك العملي يوحي بأن الشعب الذي كانوا يقصدونه وينشطون في أوساطه لا يتجاوز قطاعات معينة من سكان المدن (موظفو الجهاز الاداري ، والضباط ، وطلاب المدارس) ، وان تجاوز المدن قليلاً فقد يشمل عدداً محدوداً من مشايخ القبائل ، كما قد يشمل بعض مشاريخ الأرض .

وهذا التعارض لا يشير الى مجرد تباعد بين المثل والواقع ، بسبب الظروف الموضوعية القائمة آنذاك والمتمثلة بالجهل المتفشي في أوساط الشعب وصعوبة الاتصال بمناطق الريف وقلة عدد المثقفين القادرين على القيام بمهمة الدعاية السياسية ، مما يخلق عقبات مستحيلة التذليل في وجه النشاط التحريضي المعارض في أوساط الغالبية العظمى من أفراد الشعب ، الذين يقطنون الأرياف ، الأمر الذي جعل النشاط المعارض ينحصر بين أسوار المدن (صنعاء ـ تعز ثم عدن) . وإنما يدل على أن الشعب ـ بمفهومه العام ـ لم يكن وارداً في حسابات المعارضة أو موضوعاً في اعتبارها[1] . وتؤكد هذا نشاطاتهم التي استهدفت توعية الشعب . فقد

---

(١) قارن نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

كانت محصورة داخل المدن ، وحتى عندما اصبحت المعارضة علنية ولها صحافتها ومنشوراتها ، ظلت هذه تتناقلها أيدي المعارضين أنفسهم ولا تُقرأ خارج دوائرهم ولا يصل منها شيء الى جماهير الشعب الذين تتحدث باسمهم نظرياً .

هذا التعارض بين « الشعب الكبير » الذي يشير اليه الزبيري بقوله ، مخاطباً ولي العهد :

يا حامل الشعب الكبير بقلبه   الشعب في طيات قلبك يخفق

وبين الشعب الذي تعاملوا معه ـ عملياً ـ لا يمثل التعارض الوحيد في موقفهم . بل يبرز أمامنا تعارض آخر في نظرتهم اليه ـ فبينما نقف على نظرة اشفاق مليئة بعواطف الحب للشعب ، الذي هو في هذه الحالة « قطيع بشري » يستدعي من المخلصين من أبنائه ، الرحمة والحنان[1] إذا بنا أمام نظرة لا تخلو من الاشمئزاز والسخط الذي يولده عادة عجز في فهم الأسباب الكامنة وراء موقف الشعب وتفسيرها تفسيراً علمياً يُستغنى به عن عواطف الإشفاق أو السخط ، فيغدو الشعب هنا كائنات لا تفهم ولا ينفع معها غير السوط والكرباج[2] . وبينما هو ـ أي الشعب ـ ذلك الكائن الخامل المستكين[3] . إذا به مصدر الاعتزاز لما يتمتع به من قدرات وذكاء[4] .

وكانت الحصيلة النهائية لذلك التعارض ولهذه النظرات المتناقضة اهمال الشعب والابتعاد عنه . فاذا ما عُقد الحديث عنه ، فانه يصبح حديثاً عائماً يعكس عواطف الغضب من هذا الشعب الجاهل الذي لم يرتفع الى مستوى رجال المعارضة ليفهمهم ويدرك غاياتهم ، أو يعكس عواطف الاشفاق في قلوب ذوي العواطف الطيبة دون أن تقودهم تلك العواطف الى التوجه اليه .

---

(١) نفسه ، ص ٥٥ .

(٢) نفسه ، ص ٤٧ .

(٣) نفسه ، ص ٧٨ .

(٤) انظر سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ٣٤٤ .

وإذا كانت مسألة إهمال الشعب بمعنى عدم التوجه اليه بغرض توعيته قد أضحت من الأمور الثابتة التي أكدها بعد فشل الانقلاب (١٩٤٨) مثقفو المعارضة انفسهم ، فان هناك رأيين متعارضين ، في مسألة ان كان قد حسب للشعب حساباً أم لا . اذ يشير أحمد محمد نعمان الى أن « الحكومة » قد سقطت دون أن يكون الأحرار قد أعدوا للأمر عدته ودون أن يكونوا قد حسبوا للشعب حساباً أو وضعوه في اعتبارهم[1] . في حين يؤكد القاضي عبد الله الشماحي ان المعارضة قد وضعت الشعب في حسبانها وأعطت لموقف أهم قطاعاته تأثيراً في الصراعات السياسية ، وهي القبائل ، اهتماماً خاصاً ، نتج عنه قبول عبد الله الوزير ـ الذي كان يتمتع بسمعة جيدة ونفوذ في أوساط القبائل ـ على رأس المعارضة ، وذلك لضمان موقف القبائل الى جانب التغيير السياسي الجديد[2] .

وهذا التضارب في الآراء يسلط ضوءاً آخر على موقف المعارضة من الشعب ، الذي يبدو هنا كامتداد لموقف الأطراف المتصارعة على السلطة منذ مئات السنين ، حين كان الشعب قوة تتدخل في الصراع عند احتدامه لتحسم الموقف لا لصالحها هي وإنما لصالح هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع . ومثل هذا الدور لا يستدعي جهوداً طويلة مبرمجة لتوعية جماهير الشعب بمصالحهم ، وانما تكفي العلاقات الشخصية بمشايخ القبائل ، وبذل المال لهم عندما يستدعي الصراع ذلك ، ليؤدوا دورهم المطلوب .

ومثل هذه النظرة ـ السائدة ـ الى الشعب لا شك قد أثرت في شكل تعامل رجال المعارضة معه وموقفهم منه ، فرغم أن ثقافتهم الحديثة قد جعلتهم يتحدثون باسمه ويرفعون لواء الاصلاح لمصلحته ، إلا أن الموقف العملي قد ظل عاجزاً عن الارتفاع الى مستوى الشعار ومثل تكراراً لمواقف القوى المتصارعة القديمة .

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ص ٤٠ ـ ٤١ .
(٢) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

الموقف الاجتماعي :

لم تحظ المسألة الاجتماعية لدى المعارضة بالاهتمام اللازم . فقد كانت المسألة السياسية تأخذ جل همها . وهذه الظاهرة ـ أي إغفال المسألة الاجتماعية ـ لم تكن سمة خاصة بحركة المعارضة اليمنية وحدها في تلك المرحلة ، بل كانت سمة عامة للحركات السياسية في البلاد العربية جميعها[1] .

ومع ذلك فانه يمكن أن يلمح المرء في بعض الكتابات او في بعض القصائد الشعرية ما ينم عن موقف اجتماعي يتباين وضوحاً ومحتوى من كاتب الى آخر ومن شاعر الى آخر .

ففي كتابات الوريث يبدو موقف الرفض للقيم الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية السائدة ، والدعوة الى إصلاحها ، ضمن إطار من المقارنات بين المجتمع الأسلامي المثالي الذي ازدهرت فيه الحضارة الاسلامية والمجتمع الاسلامي الذي تفشت فيه الأمراض الاجتماعية فانهارت حضارته . إذ تبرز الدعوة الى القيم الفاضلة والى تطهير العقول من الأوهام ونبذ الفرقة (المذهبية والعصبية) ، وتثبيت العدالة ، والاحسان الى الفقراء وتخليص الأفراد والجماعات من الرق والاستعباد ، والتأكيد على المسئولية الفردية ، ونبذ التكاسل ، والقعود عن العمل النافع ، والى بذل كل ما في الانسان من قدرات من أجل النهوض وتحسين الأحوال العامة ، والى عدم اتخاذ الدين وسيلة لتحقيق المآرب الخاصة ، والى محاربة أسباب الفقر ومحاربة الجهل ـ بنشر العلم ـ والى التضحية بالمال والنفس من أجل المصلحة العامة ، حيث اعتبر ـ أي الوريث ـ أن إهمال المصلحة العامة والاهتمام بالمصلحة الشخصية وبتنمية الثروات الخاصة هو أساس الهوان والشقاء الذي وقع فيه المسلمون في عصر انحطاطهم[2] .

---

(١) قارن المقالح ، الشعر المعاصر ، ص ٨٥ .

(٢) الوريث ، في الحكمة ، عدد ١ ، ٢، ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩٣٩ و١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ١٩٤٠ .

وقد تناول « الزبيري » في شعره موضوعات مشابهة ، كموضوع استغلال الدين ، وتأكيد دور العلم في عملية التطور الاجتماعي ، كما تطرق الى المرأة في الريف ، التي تعيش وضعاً معيشياً سيئاً تزيد من سوئه قسوة النظام الحاكم . وقد سبق أن أشرنا في فصل سابق الى رفض « المطاع » للتميز السلالي الذي كانت تحظى به فئة السادة في المجتمع اليمني ، رغم أنه كان أحد ابناء تلك الفئة .

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن العلم كان يعني - كما هو معروف - العلوم الدينية الفقهية ، وقد طرحت المعارضة العلم بالمفهوم الحديث وتجاوزت قصره على العلوم الدينية . ولكن في إشارة محمد أحمد نعمان الى أن علي الوزير أمير لواء تعز حينذاك قد وقف ضد النشاط الثقافي الذي كان يقوم به أحمد محمد نعمان في منطقة ذبحان واعتبره تشبهاً بـ « النصارى » ، ما يدل على أن المعارضة كانت ذات آراء متباينة حول العلم ومحتواه ودوره . وجملة القول إن المعارضة - كما أسلفنا - لم تعط اهتماماً للمسألة الاجتماعية وان كانت قد لامست بعض جوانبها ملامسة خفيفة سطحية وأكدت مبدأ المساواة في ميثاقها[٢] ، الا أن جوهر المشكلة - المتمثل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في أساسها على الاستغلال - ظل غائباً عن تفكيرها . الأمر الذي يجعل التوصل الى حلول حاسمة للمشاكل الاجتماعية بعيد الاحتمال . وبالتالي فان شعاراً هاماً كشعار المساواة لن يكون ضمن هذا الأفق سوى شعار نظري صعب التحقيق .

الموقف الاقتصادي :

تضمنت مطالب المعارضة مطالب اقتصادية كتوفير ضمانات تجارية للتجار واصلاح طريقة تحصيل الزكاة من الفلاحين ، وتناول مثقفوها على صفحات

---

(١) نعمان ، محمد احمد ، ازمة المثقف ، ص ١٦ .

(٢) انظر : الميثاق الوطني ، المادة ٢٩ .

الحكمة موضوع الزراعة وأهمية العناية بها في دعم الاقتصاد الوطني[1] . ولكن تناولهم لهذا الموضوع ورفعهم لتلك المطالب لم تنتظم ضمن رؤية اقتصادية واضحة المعالم . ولا شك أن ثقافتهم وضيق المجال الاقتصادي آنذاك قد لعبا دوراً في عدم اعطاء جهد نظري للمسألة الاقتصادية ، وطرح حلول واضحة تتناسب مع اهميتها . إلا أن السبب الأهم وراء اهمال هذه المسألة يكمن ـ في نظري ـ في كونها لم تمثل مسألة ملحة بالنسبة للمعارضين . فقد توفر لديهم ـ أو على الأقل لدى بعضهم ـ فهماً صحيحاً للعلاقة « الجدلية بين الاقتصاد والسياسة » ، حين أكدوا على أهمية العامل الاقتصادي في حياة الشعوب وفي استقلالها السياسي واعتبروا أن « الاستقلال الاقتصادي هو الركن الأساسي لبناء الاستقلال السياسي ، وهو سابق عليه طبعاً في الوجود ، ولا يتحقق معناه لكامل بدونه »[2] . ولكنهم لم يحاولوا أن يمدوا هذا الفهم ليشمل العلاقة بين تغيير الأوضاع السياسية الداخلية وبين التغيير الاقتصادي . مما يلقي ضوءاً على حدود اصلاحيتهم وطبيعة النظام السياسي الذي كانوا يسعون الى إقامته . فمن الدلالات التي يمكن استخلاصها من هذا الموقف ، إنه لم يكن هناك تناقض جوهري بين المعارضة وبين النظام السياسي القائم ، إذ لو كان الأمر كذلك لاحتلت المشكلة الاقتصادية مكانة بارزة في اهتماماته ولكن الأمر كما يبدو لم يكن يتجاوز كثيراً إحداث تغييرات على مستوى الشخصيات الحاكمة وطريقة ممارسة الحكم ، دون أن يمس ذلك جوهر التركيب الاقتصادي والاجتماعي .

الموقف من مسألتي الزعيم والاستعانة بالخارج :

على الرغم مما يبدو من تباعد بين الموقف من مسألة الزعيم والموقف من مسألة الاستعانة بالفنيين والخبراء الأجانب ، الا أني اعتقد أن هناك خيطاً دقيقاً يربط بين

---

(١) انظر : سالم ، سيد ، مجلة الحكمة ، ص ٨٥ ـ ٨٧ .
(٢) انظر : المصدر السابق ، ص ٨٨ .

الموقفين ، ويشكل الأساس الذي انطلقا منه . وهذا ما سأحاول أن أوضحه من خلال تناولي لهذين الموقفين .

أ ـ الموقف من مسألة الزعيم :

من يقرأ كتاب « من وراء الأسوار » ، لا بد أن يشد انتباهه ذلك التـأكيد المتكرر ـ في رسائل قادة المعارضة ـ على أهمية الزعيم في انتصار قضية الاصلاح . فكل قضية « وطنية » لا بد لها ـ كما تطرح احدى الرسائل ـ من زعيم تتجسد فيه[1] .

ولا أريد هنا أن أتناول الموضوع من زاوية صحة أو عدم صحة ما يضاف الى الزعيم من أهمية ، وما ينسب اليه من دور في عملية التحولات التاريخية في المجتمع البشري . فذلك يخرج بنا عن نطاق بحثنا ، عدا عن أنه يمكن الرجوع بشأنه الى الكتب المتخصصة في مباحث فلسفة التاريخ . ولكني أريد أن أطرق الموضوع من زاوية أخرى ، تبدو لي جديرة بالالتفات .

فالمعارضون وهم يؤكدون أهمية الزعيم أبرزوا ـ بصورة مقصودة أو غير مقصودة ـ شعورهم بالقصور والعجز اللذين يبلغان حد اليقين بعدم توفر القدرات الشخصية ـ التي يجب أن تتوفر في شخصية الزعيم ـ في أحد من رجالاتهم[2] . وتصل إحدى الرسائل الى الاعتقاد بأن الرجل الكفؤ الذي يجب أن يتسلم زمام القيادة لن يكون الا من رجال الجيل الذي يليهم من الأحرار[3] . ولذا فقد أخذوا يفتشون عنه بين الشخصيات الحاكمة (ضمن أسرة الامام ومنافسيه) . وقد طافوا طويلاً وهم يبحثون ، بعد أن خيب الامام يحيى أملهم . حيث ظنوا بعده أنهم

---

(١) انظر نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٦٣ .
(٢) نفسه ، ص ٦٣ .
(٣) نفسه ، ص ٧٧ .

وجدوا بطلهم في شخص ولي العهد (أحمد) ، في وقت عجزوا فيه - كما يشير الزبيري - عن خلق ابطال وصنع بطولات[1] ، ولكنهم سرعان ما نفروا عنه مرعوبين من بطشه ، ومعاداته للاصلاح ، ليتبنوا أخاه « ابراهيم » ، ويحاولوا - رغم ضعف شخصيته[2] - أن يخلقوا منه زعيما . ولما التقى معهم عبد الله الوزير ، سلموه - طواعية - زمام مصيرهم باعتباره الزعيم المطلوب .

ورغم الطواف الطويل ، وارتفاع بعض الأصوات من بينهم تؤكد خطأ تسليم زمام قيادتهم الى شخصيات « أثرية »[3] ، باعتبار الاختلاف العميق بين أهدافهم وأهدافها ، الا أن البحث ظل مستمراً ، كما شهدت بذلك تجربتهم اللاحقة في الخمسينات .

وقد يميل المرء الى الاعتقاد بأن الزعيم بالنسبة لهم في ذلك الحين لم يكن يعني أكثر من شخصية صورية ترضي أوهام القبائل وسواد الناس[4] . بمعنى أن شروطاً موضوعية محددة قد أجبرتهم على البحث عن الزعيم ضمن صفوف الطبقة الحاكمة ، على سبيل « التكتيك »[5] . ولكن قليلاً من التعمق يدل على خلاف ذلك ، إذ لو كان الأمر لا يتعدى مجرد تكتيك مرحلي ، لكان لهم - انسجاماً مع قناعتهم في مسألة الزعيم - بين صفوفهم زعيما يجسد قضيتهم ، ويعكس قناعاتهم ، ويقودهم في هذه العملية التكتيكية ، ويتخذ القرارات الحاسمة في اللحظات الحاسمة . أما أن يسيروا دون قائد يبحثون عن زعيم يقودهم ، فاذا ما وجدوا في أحد الحكام نزوعاً الى أن يلعب هذا الدور ، سلموه قيادهم وعفوا أنفسهم من همّ اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، فان مثل هذا السلوك يدل على أن

---

(١) انظر : الزبيري ، ديوان الزبيري ، ص ٨١ - ٨٢ .
(٢) انظر : نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٢٣ .
(٣) نفسه ، ص ٧٤ .
(٤) قارن : المصدر السابق ، ص ٢٣ .
(٥) نفسه ، ص ٧٤ .

المسألة تتجاوز مجرد التكتيك لتصبح خطاً سياسياً ثابتاً يقود اليه الاحساس بالعجز عن التطلع الى احتلال مركز الزعامة . وفي رسالة عبد الرحمن الإرياني الى أحمد محمد نعمان اشارة واضحة الى هذا المركب النفسي ، حين يقرر أن اليمني أصبح « لايشعر بذاتيته » ، وانه ـ أي اليمني ـ يعتقد أن محله الطبيعي هو أن يكون محكوماً ، وان أحمد محمد نعمان وهو « أكبر زعيم في أعظم اسرة » لا يطمح الى أكثر من أن يكون موظفاً تابعاً[1] .

هذا المركب النفسي الذي لعبت عهود الامامة المتعاقبة دوراً في خلقه وتعميقه ، حتى أضحى إحساساً اعتيادياً ، يتضخم حتى ليصبح حل المشكلة الوطنية لدى البعض أمراً يفوق طاقة اليمنيين، لهذا فهو يرنو بأنظاره الى البلاد العربية ربما يوجد فيها زعيم يوحدها بالحديد والنار كما فعل « بسمارك الألماني » فتحل بذلك المشكلة اليمنية[2] . حلم اليقظة هذا الذي تقود اليه مشاعر القصور يفضي بنا الى مسألة الاستعانة بالخارج .

ب ـ الموقف من مسألة الاستعانة بالخارج :

إذا ما اعتبرنا انتظار الزعيم بسمارك العربي ، مجرد هاجس فردي ، أوحى به الخيال تحت مشاعر الاحباط في سجن « حجة » ، وبعد أن برز النظام الجمهوري الحديث العهد في مصر كأمل في تحقيق وحدة عربية شاملة . فانه يمكن أن نلمس الاحساس بالعجز ـ على المستوى الخارجي ـ في نظرة المعارضة أو في انتظارها للعون الخارجي . اذ نشأت عند الكثيرين من المعارضين « فكرة الاتكال على الخبراء الفنيين ، يُؤتى بهم من الخارج ليضعوا الحلول لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية على اختلافها »[3] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .
(٢) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .
(٣) نفسه ، ص ٢٩ .

وتكشف الاجابات التي جمعها محمد أحمد نعمان ، بعد أن وجه الى المعتقلين في سجن حجة سؤاله « كيف نبني الحياة للأمة من جديد ؟ » ، عن تأصل هذه الفكرة لديهم فقد اعتبر أكثر من واحد منهم ، أن مثل هذا السؤال لا يصح أن يلقى عليهم إذ كان الأولى أن يوجه إلى جماعة من المفكرين والخبراء[1] . فاذا ما عرفنا ان تلك الاجابات قد كُتبت بعد حوالى خمس سنوات من فشل الانقلاب ، أدركنا مدى استحكام مشاعر العجز والقصور لديهم من ناحية وعدم الوضوح الذي اتسم به خطهم السياسي وشعاراتهم الاصلاحية ، ليس فقط لعامة الشعب وانما أيضاً لهم انفسهم .

هذا الخيط الذي يربط موقفهم من مسألة الزعيم بموقفهم من مسألة الاستعانة بالخارج ، يفسر لنا ـ الى جانب عوامل أخرى ـ لماذا لم تستطع حركة المعارضة ان تتجاوز الاطار التقليدي للمعارضة السياسية ، رغم المؤثرات الثقافية الحديثة .

الاصلاح عن طريق الحكام :

تُبرز هذه المسألة تذبذب الموقف السياسي للمعارضة ، ولعل مرد ذلك التذبذب ـ وهذا ينطبق خاصة على المستنيرين ـ الى عدم تبلور مصالحهم الطبقية . فهم يتأرجحون بين مصالح طبقات الشعب التي ينتمون اليها والمؤثرات الثقافية التي شكلت قناعاتهم الاصلاحية من ناحية ، وبين ما تمنحه لهم أوضاعهم الوظيفية من امتيازات وما تغذيه لديهم من طموحات تقربهم من طبقة الحكام من ناحية اخرى . وكانت نتيجة هذا الوضع المتأرجح تشوش واضطراب في الرؤية السياسية .

فقد أخذوا يبشرون بالاصلاح ويسعون في نفس الوقت الى تحقيقه على أيدي الشخصيات الحاكمة المعادية أساساً للاصلاح ، معتقدين بأن مصلحة الحاكمين

---

(١) انظر : المصدر السابق ، ص ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٦ ـ ٨٧ .

تلتقي بمصلحة المحكومين ، وان حجر الزاوية في عملية الاصلاح هي نية الحاكم[1] وقد دفعهم هذا الاعتقاد الى أن يتجهوا الى الامام يحيى ثم الى بنيه ثم الى الأسر المنافسة والتي لا تزال تمارس السلطة ولكنها تطمع بالمزيد كل هذا بحثاً وراء الحاكم الذي يقود طواعيه عملية الاصلاح . وهذا اللهث وراء الحكام ظل سمة بارزة وعلامة مميزة لخط المعارضة السياسي حتى بعد أن فشل انقلاب ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م واتضح اخفاق هذا النهج .

ومن التبريرات التي طرحها قادة المعارضة فيما بعد لهذا النهج ، ما سرده أحمد محمد نعمان ، بأنها قد تكونت لدى (الأحرار) « مشاعر وأشواق غامضة » نحو العدالة والتقدم ، ولم يكونوا قادرين على تبين سبيل تحقيقها ، وكانت « الظواهر المخيفة والمحزنة » التي يعيش فيها الشعب واضحة ، ولكن أسبابها كانت غامضة . كانت تلك الظواهر تبدو أمامهم منعزلة عن بعضها ومعزولة عن مسبباتها « السبب والنتيجة كان شيئاً واحداً » في إدراكهم . كانوا ـ أي الأحرار ـ نتاج بيئتهم ، وكانت نظرتهم الى كل شيء في الحياةانعكاساًلواقع تلك البيئة ، وكان تقديس الحكام وطاعتهم ـ باعتبارهم خلفاء الله في الأرض ـ إحدى القيم التي ورثوها عن آبائهم[2] . لهذا فانه من الطبيعي جداً ان لا يحاول الأحرار ـ وهم يتصدرون المعارضة ـ ان يشقوا لهم طريقاً خاصاً الى الاصلاح بل يتجهون الى حكامهم وملؤهم اليقين بأن الحكام سوف يلبون رغبتهم ويقودون عملية الاصلاح طوعاً واختياراً .

ورغم ان هذا التبرير يمكن أن يشمل التعامل مع الأسر المنافسة ، الا أن أحمد محمد نعمان يعطي لهذا التعامل تبريراً آخر وهو أن ذلك التعامل كان بغرض تعميق

---

(١) نعمان ، احمد محمد ، انهيار الرجعية ، ص ٣٢

(٢) نفسه ، ص ٢٨ ـ ٢٩

الصراع بين كبار الأسر الحاكمة وإضعافها ، كما يشير الى أنهم - أي الأحرار - قد عملوا على إيجاد ضمانات حتى لا تستولي تلك الأسر على مكاسب الشعب ، ومن تلك الضمانات تعميق وعي الشعب بحقه في الحكم[1] .

فاذا كان هذا التبرير عموماً يناقض التبرير السابق ، إذ يفترض درجة من النضج السياسي ينفيها التبرير الأول ، فان الاهتمام بتعميق وعي الشعب يناقض ما مر بنا سابقاً من أن الشعب لم يكن موضوعاً في حسابات المعارضة . ولقد انتهت تجربة المعارضة مع الحكام بالفشل ، بعد أن حاولوا ان يقوموا بدور الوسيط والمصلح بين الشعب وحكامه والموفق بين مصلحة الشعب وبين مصلحة الحكام . وهنا يبرز رأيان متعارضان، أحدهما يؤكد أن فشل التجربة قد أدى الى يأس المعارضة من الحكام والى « اليقين الثوري » باستحالة تحقيق الاصلاح على أيديهم[2] . في حين يؤكد الرأي الآخر بأن اليأس لم يكن الا من الامام يحيى وابنه أحمد[3] . ويتصاعد التأكيد على حصول اليقين الثوري لدى ممثلي الرأي الأول الى درجة الجزم بأن المنادين بالاصلاح قد وصلوا الى درجة الاقتناع بأن « الثورة العنيفة » هي الطريق الوحيد لإزاحة الامام يحيى[4] ، بل إن البعض منهم - أي من المنادين بالاصلاح - قد اقتنع بأنه لا سبيل الى الاصلاح الا بزوال « نظام الامامة » عن طريق الثورة[5] . أما الرأي الثاني فيحتوي على انكار ان تكون المعارضة قد عارضت الإمام كإمام بل عارضته « كمعرقل للاصلاح »[6] . وهذا يعني أن الامامة كنظام لم تكن موضع تساؤل .

---

(١) نعمان ، أحمد محمد ، انهيار الرجعية ص ١١ .
(٢) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .
(٣) بركات ، زكي ، في الزبيري شاعراً ومناضلاً ، ص ١٤٤ .
(٤) Wenner Modern YemenP. 83
(٥) ناجي ، هلال ، شعراء اليمن ، ص ١٣ - ١٤ .
(٦) نفس المصدر ، زكي ، ص ١٤٤ .

وفي الواقع فإن الامامةكنظام لم تكن موضع تساؤل، وهذا ما سنناقشه في الفقرة التالية . أما أن المعارضة قد يئست من الاصلاح عن طريق الحكام فان الوقائع تدحض هذا الادعاء ، رغم أن البعض من قادة المعارضة قد ذهب اليه .

فقد أشار الزبيري - كما ذكرنا في فصل سابق - الى أن « اليقين الثوري » قد تم بعد تجربتهم مع ولي العهد ، عندها غادر هو والنعمان مملكة الامام فارين الى مستعمرة عدن . ولكن محمد أحمد نعمان يشير الى ان المعارضة السافرة - التي بدأت كما هو معروف بعد فرار الزبيري والنعمان الى عدن - قد هدفت الى الضغط على الحكومة « لتعدل من سياستها الجائرة وتسير في ركب البلاد العربية بجد وصدق »[1] ، وذلك عن طريق « الشكوى من سوء الحال » وإثارة المشاعر في الداخل والخارج[2] . وقد اعتبر - أي محمد أحمد نعمان - انضمام سيف الحق ابراهيم الى المعارضة حدثاً غير عادي ، دفع بالمعارضة الى « سبيل جديد » لم يكن واضحاً من قبل ، وذلك ان غياب الشخصية القائدة على رأس الحركة التي يمكن ان تحل محل الامام الحالي قد حصر طموح المعارضة في مجرد تصحيح سلوك الامام الحالي[3]

هذا يعني أنه حتى انضمام سيف الحق كان الأمر لا يعدو الضغط على الامام بأساليب جديدة أي بالمعارضة العلنية ليستجيب للاصلاح . فاذا ما ذهبنا مع محمد أحمد نعمان الى أن المعارضة قد دخلت - بانضمام سيف الحق اليها - سبيلا جديداً ، اذ توفر في شخصه البديل للامام الحالي ، فان ذلك يقتضي ان تطرح المعارضة ازالة الامام الحالي ، الا ان خط المعارضة كما عكسته صحيفة صوت اليمن لم يشهد اي

---

(۱) نعمان ، محمد أحمد ، لكي نفهم القضية ، ص ٨ .
(٢) نفسه ، الأطراف المعنية ص ٥٩ .
(۳) نفسه ، ص ٥٩ .

تغيير بل إن رسائل سيف الحق الى والده تؤكد استمرارنفس الخط *. فقدكانت تلح على الامام يحيى بأن يبادر الى قيادة عملية الاصلاح وذلك انقاذاً للأسرة (أسرة الامام) من مصيرها المحتوم[1] . فاذا كان بحسب رأي محمد أحمد نعمان ـ مخالفاً ما طرحه الزبيري ـ قد استمر خط المعارضة في نشدان الاصلاح على يد الامام يحيى حتى انضمام سيف الحق اليها وتصدره لها ، فان رسائل سيف الحق ـ وهو يقود المعارضة ضد أبيه ـ تمثل استمراراً لنفس الخط .

وقد استمر هذا الخط ـ خط الاصلاح عن طريق الحكام ـ حتى بعد اللقاء مع بيت الوزير ، وهم جزء هام من السلطة الحاكمة . اذ يشير محمد أحمد نعمان نفسه الى أن (الأحرار) قد ارتبكوا وانبهروا بهذا اللقاء فلم يتحفظوا وأسلموا أنفسهم قانعين من العملية بالتخلص من أسرة حميد الدين حتى « لقد كان أي داعية للتريث والتبصر في هذا التعامل يعتبر خارجاً على الحركة او متآمراً »[2] . فأين يكمن اذاً « اليقين الثوري » أو الايمان بضرورة القضاء على نظام الامامة او الاقتناع بالثورة العنيفة .

مما تتقدم يتضح لنا أنه لم ترد في ذهن المعارضة فكرة القيام باصلاحات بعيداً عن الحكام . ويبدو لي صحة الرأي القائل بأن المعارضة وهي تتحدث عن اليأس من الحكام انما تقصد اليأس من الامام وولي عهده ، مع إضافة ان هذا اليأس لم يتبلور على شكل سلوك عملي واضح فقدظل «يحيى» حتى قتل، هو الامام الذي تحاول المعارضة بمختلف الأساليب أن تدفع به الى طريق الاصلاح . رغم أنها قد اقتنعت ـ كما سيأتي معنا ـ بعد انضمام آل الوزير اليها بإنهاء الامامة في أسرة حميد

---

(١) انظر صوت اليمن عدد ٦ ، ١٠ ، ١٩٤٦ .

(٢) نعمان ، محمد أحمد ، الأطراف المعنية ، ص ٦١ .

(*) ليس صحيحاً ما ذكره O'Ballance من ان الأحرار قد اخذوا يدعون بصورة واضحة للثورة واستبدال الجمهورية بالإمامة . انظر : O'Ballance the war in the Yemen P. 45

الدين بعد موت الامام يحيى موتاً طبيعياً .

الموقف من نظام الحكم :

لفهم موقف المعارضة من مسألة تغيير نظام الحكم ، لا بد من إيضاح نقطتين مختلف عليهما ، وهما : أ ـ هل كان المعارضون يهدفون الى تغيير نظام الامامة وإقامة نظام جمهوري ؟ ب ـ هل كان المعارضون يهدفون الى إنهاء حكم بيت حميد الدين ؟

أ ـ نظام الامامة والنظام الجمهوري :

يزعم البعض أن الأحرار قد رشحوا عبد الله الوزير إماماً كمرحلة انتقالية بين الحكم الملكي والحكم الجمهوري[1] . في حين يشير عبد الرحمن الإرياني في حديث له الى مجلة الحكمة ، إن « النقطة الجوهرية » لدى المعارضة كانت تغيير أساس الحكم بحيث يصبح حكماً دستورياً شوروياً ، وانه لم يكن هناك أي تبشير بفكرة الجمهورية لا يمنياً ولا عربياً[2] . وهذا يعني أن المعارضة لم تكن تهدف الى إقامة نظام جمهوري ، لأنها وهي تستقي مثلها في نظام الحكم من الأنظمة العربية (الملكية الدستورية) لم يكن من المنتظر أن يرتفع وعيها حتى يتجاوز صيغ الحكم الموجودة في البلاد العربية ، والتي كانت تعتبرها القدوة والمثال في التقدم والتطور المنشود . ويؤكد ذلك محمد أحمد نعمان بقوله إن الجمهورية لم تكن واردة في الحسبان[3] .

وبعد ثورة مصر فقط عام ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م وقيام النظام الجمهوري فيها بدأ قادة المعارضة في سجن حجه يتحدثون عن النظام الجمهوري ، وانه خير بديل

---

(١) انظر الحداد ، محمد يحيى ، تاريخ اليمن ص ٣٨٠ .

(٢) الأرياني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٨ .

(٣) نعمان ، محمد أحمد ، الأطراف المعنية ص ٥٩ .

للامامة ، ولكن ظروف اليمن - حسب رأيهم - لم تبلغ مستوى تقبل هذا النظام[1] .

ويبدو أن المتحمسين لحركة المعارضة ولانقلاب ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م يحاولون - لاثبات تقدميتها - إلباسها أثواباً تناسب أذواق جيل ما بعد عام ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م وتتلاءم مع المفاهيم السياسية التي سادت في البلاد العربية بعد ثورة مصر . لهذا اخذوا ينسبون اليها - اي الى حركة المعارضة - التفكير قبل عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م باقامة نظام جمهوري أو نظام شعبي[2] .

وفي تقديري ان مثل هذه المحاولات لا مبرر لها ، إذ أن الانتقال من الحكم الفردي المطلق الى الحكم الدستوري الشوروي يشكل في حد ذاته خطوة متقدمة ، قياساً بالظروف المحلية والعربية القائمة آنذاك . وربما كان من الممكن أن يلعب ذلك الانتقال دوراً اصلاحياً هاماً بالنسبة لليمن ، لو أن الداعين الى الدستور والشورى كانوا قد فهموهما جيداً واخلصوا لهما ، في لحظات الانقلاب الحرجة ، حيث احتل الامام الجديد منصب الامام السابق ، وأخذ ينهج نفس نهجه الفردي ، في وقت كان فيه الدفاع عن الدستورية والشوروية يقتضي سلوكاً يتناسب معهما .

إذاً فلم يكن النظام الامامي لدى المعارضة موضع تساؤل . ولكن رغم ذلك ورغم ان الحكم الجديد من خلال سلوك الامام الجديد قد بدا وكأنه ليس أكثر من تغيير إمام بإمام . إلا أن طرح صيغة لضمان تنفيذ الشورى ، وتحديد سلطة الامام بالدستور قد شكلتا - ولو نظرياً - تعديلاً هاماً في نظام الامامة التاريخي ، مثّل الملمح العصري لنظام الحكم الامامي الجديد دون أن يلغي ذلك النظام أو يمس أساسه الديني السلالي .

---

(١) نفسه ، من وراء الاسوار ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٤) انظر : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٠٦ .

وخلاصة القول ، إن المعارضة لم تهدف الى الغاء نظام الإمامة ـ وإن كانت قد أدخلت تعديلاً هاماً عليه ـ ولم تنادِ بالنظام الجمهوري ، أو تخطط للوصول اليه عبر مرحلة انتقالية ، بل لم يكن ذلك وارداً في حسبانها .

ب ـ إنهاء حكم بيت حميد الدين :

يذكر عبد الله الشماحي ، ان الهدف العام للمعارضة ـ ألذي التقت حوله جميع القوى المتذمرة ـ كان القضاء على حكم الامام يحيى وأسرته ، فقد أصبح « كالشهادتين محور الايمان ، من قالها واعتنقها فهو حر ثائر ، ومن تردد فيها فهو جامد » أو « عميل خائن » . وليس هناك من يخالف القول بأن اسقاط حكم آل حميد الدين كان هو الهدف المركزي الذي اتفقت عليه قوى المعارضة على تباين أغراضها وطموحاتها . ولكني أود هنا أن أشير الى أن ما كتب عن حركة المعارضة حتى الآن ، خاصة كتابات الزبيري والنعمان الأب والابن مع رسائل سيف الحق ابراهيم الى أبيه والى الجامعة العربية تسمح لنا بأن نذهب الى أن هذا الهدف لم يصبح هدفاً مركزياً الا قبيل الانقلاب بفترة وجيزة ، وعلى وجه التحديد عندماانضم آل الوزير الى المعارضة . فقبل ذلك كانت المعارضة تطمح كما تقدم الى تحقيق الاصلاح على يد الامام يحيى نفسه ثم على يد إمام المستقبل (ولي العهد أحمد) ، ولما « يئسوا » من الاثنين بدأوا بالمعارضة العلنية بغرض الضغط على الامام يحيى ، أي أنهم عادوا الى أملهم الأول ، ولكن هذه المرة لا لينصحوا ويمدحوا ويستعطفوا فحسب ، وانما أيضاً ليضغطوا ويشكوا علناً من سوء الأحوال ويطرحوا مطالب محددة[٢] كل ذلك لاقناع الامام بأساليب جديدة في أن يقود عملية الاصلاح في مملكته . وانضم اليهم سيف الحق فولد لديهم املاً جديداً في أن يجدوا فيه بديلاً عن

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ١٩٨ .
(٢) انظر مثلاً : صوت اليمن ، عدد ١ ، ١٩٤٦ .

والده وعن أخيه . ومع ذلك استمر خطهم في عملية الضغط على الامام يحيى دون ان يدعوا الى إسقاطه . وبدا كل همهم أن يدفعوا بالامام يحيى عن طريق الضغط الى تبني فكرة الاصلاح وأن يحولوا دون انتهاء منصب الامامة بعد موته الى ابنه أحمد ، ولهذا فقد راودهم الأمل في أن يكون سيف الحق هو البديل . ولم يصبح شعار اسقاط حكم بيت حميد الدين شعاراً عاماً الا بانضمام آل الوزير الى المعارضة الذين كانوا ـ كما يشير محمد أحمد نعمان ـ قبل انضمامهم الى المعارضة يهدفون الى إسقاط حكم آل حميد الدين ويتحينون لذلك الفرص وينظرون الى نشاط المعارضة بارتياح حتى اذا ما انضم سيف الحق اليها ـ أي الى المعارضة ـ خشوا ان تفلت من أيديهم فرصتهم التي كانوا ينتظرونها للحصول على الامامة فبادروا بدورهم الى الانضمام اليها[1] . أما قوى المعارضة الأخرى فلم يكن في ذهنها الا أن تحقق الاصلاح ، وكان الأمل لا يزال قائماً ـ كما يبدو من سلوكها ـ بامكان الاصلاح عن طريق الضغط على الحكومة القائمة ، أو عن طريق مناصرة أحد أبناء الامام ودعمه في الحصول على الامامة بعد وفاة أبيه .

إذاً فلم يتوحد ويتحدد شعار المعارضة (اسقاط حكم آل حميد الدين) الا بانضمام آل الوزير اليها ، الذين مثلوا البديل الجديد . وحتى بعد انضمامهم ظل انهاء حكم الأسرة الحميدية مرهون بموت الامام يحيى موتاً طبيعياً ، فلم يكن هناك اتجاه لاستخدام العنف أو الانقلاب أو القتل او العزل ، للحصول على الامامة ، لدى قوى المعارضة ، أو على الأقل لم يبرز ما ينم عن ذلك . أما ظروف الانقلاب وملابساته فسوف نتعرض لها في الفصل الخاص بالانقلاب .

بعد هذا الايضاح الذي وجدته ضرورياً ، يمكننا أن نحدد موقف المعارضة من مسألة تغيير نظام الحكم بالآتي :

---

(١) نعمان ، محمد احمد ، الأطراف المعنية ص ٦٠ .

١ ـ ان نظام الحكم المنشود هو النظام الامامي ، مع إدخال تعديل هام عليه وذلك بجعله دستورياً شوروياً ، أي شبيهاً بالملكيات العربية (في مصر والعراق) ، المقيدة بدستور وبرلمان .

٢ ـ هذا التعديل لا يمس جوهر الامامة ، أي الأصل الديني السلالي . فالامام يستمد الحق في الحكم من كونه أحد أبناء السلالة الفاطمية ، وتتوفر فيه شروط الامامة التقليدية . والجديد في الأمر يتناول ما يشبه نزع بعض الصلاحيات الخاصة بالامام ، ومنحها لأشخاص آخرين يعملون تحت إشرافه . وهو ما يقتضيه تطور الدولة الحديثة وتعدد وظائفها .

٣ ـ ان التفكير في استبدال نظام جمهوري بالنظام الإمامي لم يكن وارداً ، سواء من الناحية الذاتية ، أي وعي المعارضين وافقهم السياسي ، أو من الناحية الموضوعية ، أي الظروف القائمة في اليمن ونماذج الحكم القائمة في البلاد العربية ، التي كانت مصدر إلهام المعارضين اليمنيين .

٤ ـ إن إسقاط حكم آل حميد الدين لم يكن يعني اسقاط نظام الامامة من ناحية ومن ناحية أخرى فانه لم يصبح شعاراً عاماً للمعارضة الا بانضمام آل الوزير الى المعارضة ، حيث كان دخولهم مشروطاً بحصولهم على منصب الامامة ورئاسة الحكومة ومعظم مناصب الدولة[1] . فاسقاط حكم آل حميد الدين لم يكن في الحقيقة هماً عاماً للمعارضة بل هماً خاصاً لآل الوزير ، أما قوى المعارضة الأخرى . فكان همها تحقيق الاصلاح من أي سبيل كان . ولأنها لم تدرك حقيقة التناقض بين أهدافها الاصلاحية المتواضعة والنظام الامامي القائم ، فقد كانت تؤمل إمكان تحقيق الاصلاح في ظله ، ثم استمرت في هذا الأمل مع

---

(١) انظر نعمان ، أحمد محمد ، انهيار الرجعية ، ص ٢٥ .

إحداث تعديلات على النظام القائم واستبدال أسرة أخرى بالأسرة الحاكمة ، دون إدراك أن ما يحتاج الى إعادة نظر ليس الشخص الحاكم ولا الأسرة الحاكمة وإنما النظام بكامله .

السمات العامة لأفق المعارضة :

من كل ما تقدم يمكننا الآن أن نختتم محاولتنا التي استهدفت تلمس أفق المعارضة ، بتقييم عام نبرز من خلاله ما يمكن أن يمثل السمات العامة لذلك الأفق .

١ ـ تحقق لدى مثقفي المعارضة ـ كما رأينا ـ نوع من التوافق بين الثقافة الدينية ذات النزعة المتحررة ، والنزوع الشديد الى الانفتاح على العصر والأخذ بأسباب التطور . وقد أفسح ذلك التوافق مجالاً لاشباع العواطف القومية ومشاعر الاعتزاز الوطني جنباً الى جنب مع العواطف الدينية . لكن سمة الاختلاط والتشوش ، إضافة الى المشاعر العاطفية والحماس السطحي ، قد طبعت تفكيرهم السياسي تجاه هذه المستويات الثلاثة .

٢ ـ أدى نزوع المعارضين الى الالتحاق بركب الحضارة ، مع حجم التخلف الى ان يعيشوا لحظة الاتصال التاريخية بين حياة تنتمي بكل مظاهرها الى قرون سحيقة وبين حضارة القرن العشرين . وقد سبب لديهم ذلك نوعاً من الارتباك الذهني والتشوش والاختلاط . كما أدى إضافة الى طبيعة النظام الامامي السلالي الى تولد مشاعر العجز والقصور سواء ازاء العالم الخارجي او ازاء الشخصيات الحاكمة .

٣ ـ ان موقف المستنيرين ـ وهم منظرو المعارضة ـ الطبقي المتأرجح والتنازع بين انتماءاتهم الاصلية وثقافاتهم ومراكزهم الوظيفية الرسمية ، قد قوى لديهم ظاهرة الاختلاط والتشوش وعكس نفسه في مواقف متذبذبة ، تتنازعهم الرغبة في الاصلاح والحماس للجديد والطموح الى تجاوز ظروف التخلف والعطف على المواطنين المضطهدين دون أن يرتفع وعيهم الى إدراك عوامل التخلف والأسباب الكامنة وراء

ظروف الحياة البائسة التي يعيشها المواطنون او الى إدراك طبيعة التناقض بين مصالح الحكام ومصالح الشعب .

٤ ـ عبّر ابتعاد المعارضة عن الاهتمام بتغيير جوهر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم المساس بالأسس التي يرتكز عليها نظام الامامة عن عدم وجود تناقض حاد بين طبيعة المعارضة وطبيعة النظام القائم . وهذا بدوره قد غذّى ـ باستمرار ـ ظاهرة التشوش والاختلاط في الرؤية السياسية والعجز عن بلورة خط واضح للمعارضة يميزها عن النظام القائم ، مما أبقى ذلك التنافر البارز بين الطموحات الاصلاحية وطرق تحقيقها دون حل .

الفصل الخامس

قراءة نقدية للميثاق الوطني المقدس

يعتبر « الميثاق الوطني المقدس » أهم عمل نظري خلفته حركة المعارضة وأفضل وثيقة يمكن من خلالها الوقوف على تطلعات المعارضة ، مع مراعاة بعض الاعتبارات ، مثل كون قوى المعارضة لم تساهم جميعها في وضعه ، وان كان واضع الميثاق قد حاول أن يضع في اعتباره ـ كما سنرى ـ مصالحها جميعاً .

وسوف أحاول في ما يلي أن أقدم قراءة نقدية لمحتويات الميثاق وفقاً للمضمون متجاوزاً الترتيب الذي وردت فيه هذه المحتويات ؛ فحيث توجد مثلاً مواد متباعدة تتعلق بموضوع واحد أو مواضيع ذات علاقة وثيقة ببعض سوف أعمد الى جمعها معاً لاستخلاص مضمونها مجتمعة وتجنب التكرار .

أ ـ مقدمة الميثاق :

رغم أن مقدمة الميثاق لم تتجاوز فقرتين قصيرتين ، الا أنها ذات أهمية كبيرة ، حيث تضمنت تلخيصاً مركزاً لجملة من المبادىء التي ارتكزت عليها شرعية جميع مواد الميثاق اللاحقة . فقد تضمنت هذه المقدمة :

أولاً : مبرر التغيير السياسي وهو انحطاط أحوال اليمن في أمور الدنيا والدين .

ثانياً : تقييم حكم الامام يحيى الذي تسبب في هذا الانحطاط كحكم مستبد وأناني .

ثالثاً : انتفاء الغرض من وجود الامامة بسبب هذا الاستبداد وهذه الأنانية .

رابعاً : تأكيد الشرعية الدينية للتغيير ، إذ يمثل هذا التغيير « قياماً بالواجب لله تعالى وللمسلمين وطلباً للسلامة في الدين والدنيا من العقوبة من الله سبحانه وتعالى » ، وهذه الشرعية تعكس لنا عقيدة السنة والشيعة معاً في الامامة * حيث أن إقامة الامامة لديهما فرض واجب على المسلمين ان لم يقيموها أثموا * .

خامساً : دعم شرعية التغيير بتحقق مبدأ شرعي هام ، وهو مبدأ الاجماع متمثلاً باجتماع ممثلي الشعب في هيئة مؤتمر ـ وهو أمر لم يحصل ـ واجماعهم على مواد الميثاق .

ومن الملاحظ افتقاد المقدمة ـ دون أن يكون ذلك راجع الى مجرد السهو ـ للمبدأ الزيدي المعتزلي « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » رغم توفر الأسباب الموجبة للعمل بهذا المبدأ* . فقد عُلّق البدء في عملية التغيير حتى « وفاة » الامام يحيى ، مما جعل المسألة تدور ـ كما هو واضح ـ حول اقامة الامامة بعد وفاة الامام الحالي ، ولا تتضمن التصدي له رغم فساد حكمه وانتفاء الغرض من وجود الامامة وتوفر الأسباب للقيام بالواجب الديني .

(*) يشارك السنة والشيعة في هذه العقيدة القائلة بوجوب الامامة كل من المرجئة وأغلب المعتزلة والخوارج ما عدا النجدات .

(*) الريّس ، النظريات السياسية ، ص ١٢٧ ـ ١٢٩ .

(*) يعتبر المعتزلة هذا المبدأ أصلاً من أصولهم الخمسة المعروفة ، وقد اخذه عنهم الزيديون فأصبح له دور سياسي خطير لديهم . قارن :

ـ العرشي ، بلوغ المرام ، ص ٤٢٠

ـ صالح ، محمد امين ، تاريخ اليمن ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

وهذا يدل على أن المنطق السياسي العملي قد تغلب على الموقف الديني المبدأي ، وأن الدوافع السياسية كانت أظهر من الدوافع الدينية ، رغم الحرص على إعطاء هذا التغيير أساساً شرعياً دينياً .

ب ـ نظام الحكم :

حدد الميثاق نظام الحكم نظاماً دستورياً شوروياً ، يتفق مع ما تسير به أرقى الأمم في العصر الحاضر ولا يخالف « أدنى مخالفة » التعاليم الاسلامية المتمثلة في الكتاب والسنة * . وهذا التحديد يفصح عن عملية توفيقية تعكس الثقافة الدينية السائدة كما تعكس طموح القوى الجديدة في صفوف المعارضة الى مسايرة العالم المتحضر . وتبرز لنا هذه التوفيقية في تحديد القاب الامام التي تتنافر مع بعضها عند التمعن* ، حيث نص الميثاق على أنه يطلق على الامام لقب « صاحب الجلالة الامام » أو « الملك » حسب « الأوضاع » * .

وتسرد المادة الثانية في ثماني فقرات «الشروط المقدسة» للبيعة، وهي كما هو واضح لا تتضمن سوى شرط واحد وهو العمل بما تضمنه القرآن والسنة وما كان عليه السلف ، أما الفقرات السبع الأخرى فتنص على حقوق الامام ، التي تمنحه المكانة التي لسائر الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم ، ما دام ملتزماً بالميثاق * .

(*) انظر : الميثاق ، مادة ١ ، ٢

(*) يبدو ان واضع الميثاق كان يشعر بأن لقب « الملك » هو أكثر انسجاماً مع العصر ، فرغم ان مفهوم الامامة يختلف عن مفهوم المُلك . إلا أن الامامة تنسجم مع التراث الديني الذي يستند اليه الميثاق أكثر من المُلك لذا لجأ واضع الميثاق الى محاولة التوفيق ، وعلّق ذلك بمقتضيات الأحوال .

(*) المادة ٢٣ .

(*) المادة ٢ .

ومن الواضح أن المسألة هنا قد خرجت عن كونها مجرد إمامة زيدية فرغم الحرص على مبايعة إمام فاطمي كاستمرار للتقليد الزيدي وتجسيد لوجود الخط المحافظ ضمن الحركة الا أن تقييد الامام بدستور وبنظام شورى محدد قد شكل تجاوزاً للامامة الزيدية التقليدية[1] .

جـ ـ الهيئة التشريعية :

لا يعرف الفكر السياسي الزيدي ـ والفكر السياسي الاسلامي عموماً ـ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية ـ التنفيذية ـ القضائية) ، إذ ان شخص الامام يمثل هذه السلطات جميعها . وقد تضمن الميثاق لأول مرة في التاريخ اليمني نصوصاً تقضي بايجاد سلطة تشريعية مستقلة ، يمثلها مجلس للشورى مؤقت[2] ، يتألف من سبعين عضواً[3] ، من ضمن مهامه إعداد الدستور في مدة لا تزيد على السنة ـ عن طريق تعيين لجنة خاصة لهذا الغرض والاستعانة بالجامعة العربية ودولها ـ ثم الدعوة لانعقاد الجمعية التأسيسية ، التي بانعقادها تنتهي مدة مجلس الشورى ويتحول اعضاؤه بصورةتلقائية إلى أعضاء فيها[4]. والجمعية التأسيسية هذه هي بدورها مؤقتة ، تتحول الى « مجلس نواب » أو الى أي اسم آخر بمجرد ان تصادق على الدستور وتتم استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة[5] . ولا يتم انتخاب لأعضاء مجلس النواب باعتبار ان اليمن « لم تتهيأ طباعها بعد للمعارك الانتخابية » بل يتحول أعضاء الجمعية التأسيسية الى أعضاء في المجلس ـ أي مجلس النواب ـ لدورة واحدة لعدد من السنوات يحددها الدستور ، وذلك بشرطين ،

---

(١) قارن : El - Azzazi , die Entwicklung , S. 94
Tworuschka , die Rolle des Islam , S. 94

(٢) المادة ٨ .

(٣) المادة ١٠ حول تشكيل المجلس انظر ملاحظة رقم (× ×) ص ١٩١ من هذا البحث .

(٤) المواد ٤ ، ٩ ، ١٤ ، ١٧ .

(٥) المواد ، ١٥ ، ١٦ .

وهما : ان لا يرى اكثرية الأعضاء والامام خلاف ذلك ، وأن لا يوجد اعتراض ظاهر من قبل الشعب[1] . أما إذا لم يتوفر هذان الشرطان فان الانتخابات في هذه الحالة تجري بحيث يُعطى حق الانتخاب لكل يمني ذكر بلغ العشرين من العمر وغير محكوم عليه شرعاً بأية جريمة ، ويتم تمثيل سكان المدن بثلثي أعضاء المجلس . كما يجب أن تُمثل القبائل والقضوات ـ دون أن يحدد الميثاق نسبة التمثيل ـ أما المهاجرون فيحق لهم في كل بلد يتواجدون فيه ـ اذا بلغ عدد الناخبين فيهم ثلاثة آلاف ناخب فأكثر ـ ان يبعثوا ممثلاً واحداً عن كل ثلاثة آلاف وواحداً عن الكسور مهما قلّت[2] .

ويتضح مدى استقلالية السلطة التشريعية من خلال الزامية قراراتها وتشريعاتها ، اذ تعتبر قرارات وتشريعات هذه السلطة ملزمة للسلطة التنفيذية إلا أن الامام قد أُعطي ـ بصدد الدستور مثلاً ـ الحق في أن يأمر باعادة النظر فيما لا يراه صالحاً فيه ، فيعود المجلس لدراسة ذلك مجدداً ليصبح ما يتوصل اليه هذه المرة ملزماً ويجب على الامام التوقيع عليه[3] ، وهذا الحق من الناحية العملية يشكل مدخلاً ممكناً للحد من استقلالية السلطة التشريعية وتحويل مهمتها الى هيئة مكلفة ببلورة وجهة نظر الامام واكسابها صفة القانون .

د ـ الامام :

يعتبر الامام الدستوري في الميثاق ممثلاً لشخصية الدولة ومجسداً لوحدة سلطاتها الثلاث ، فلا تصبح القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية ملزمة للسلطة التنفيذية الا بعد أن يمهرها بتوقيعه ، كما أنه هو الذي يعين رئيساً للسلطة التنفيذية ويكلفه بتشكيل الحكومة ويشرف عليها ، ويوقع على المعاهدات

---

(١) المادة ١٦ .
(٢) المادة ٧ .
(٣) المادة ٥ .

ويشرف على أموال الدولة ويسائل أي شخص له علاقة بهذه الأموال . . . الخ ، كما أن السلطة القضائية ملتزمة بعدم إصدار أي حكم قضائي الا باسمه[1] .

وهذه المكانة التي منحها الميثاق للامام جعلته في مركز يمسك فيه بزمام السلطات الثلاث ، ولكنه لم يعد بامكانه ـ كما كان الحال بالنسبة للامام يحيى ـ أن يمارس هذه السلطات مباشرة بل أصبحت لها هيئاتها المستقلة ، وبذلك كان يمكن ـ نظرياً ـ أن تغدو مكانة الامام شكلية ، لو أن درجة الوعي السياسي كانت أكثر نضوجاً ومصالح القوى الجديدة في المعارضة أكثر تبلوراً .

ورغم ان سلوك الامام العملي خلال أسابيع الانقلاب قد أخذ يوحي بأن استقلال السلطات الثلاث لن يتحقق في ظل وجود الامامة بعقليتها وتراثها السياسي المتميز ، الا أن محاولة ابراز وجود سلطات مستقلة للدولة هو في حد ذاته عطاء نظري لا يمكن التقليل من أهميته وتقدميته قياساً بظروف المرحلة تلك وطبيعة الحكم الامامي السابق وانحدار الامام الدستوري من نفس الثقافة ومن نفس الطبقة .

وقد برز الاتجاه الى تقييد سلطة الامام في أكثر من موضع ، فقد حجب عنه الميثاق الحق في توقيع المعاهدات دون موافقة اكثرية مجلس الشورى ، كما منعه من عزل الوزراء والمدراء وأمراء الألوية الذين هم أعضاء في المجلس الا بحكم الشرع وبعد تقرير وجوب ذلك من قبل العلماء في المجلس أو لسبب آخر يتفق عليه أكثرية المجلس[2] .

هـ ـ تشكيل الوزارات والوظائف العليا في الدولة :

مما لاشك فيه أن واضع الميثاق قد أخذ في اعتباره نماذج الحكم والادارة القائمة

---

(١) المواد ٢ ، ١٥

(٢) المادة ٩ ، الفقرة د .

في الأقطار العربية ـ خاصة مصر والعراق ـ كمثال ، مما جعل التشكيلات الملحقة فيه أي في الميثاق تأخذ في معظمها طابعاً نظرياً يدل على انها لم تأخذ قدراً كافياً من الدراسة والتمعن ولم تستوح الاحتياجات الحقيقية للبلاد . فقد وردت مثلاً أسماء وزارات لا تتفق مع المهام المرحلية ولا مع الكوادر الوطنية المتوفرة[1] وكان بالامكان الاستعاضة عنها بادارات عامة ترتبط مباشرة برئاسة الوزراء او تندمج في الوزارات ذات المهام المتشابهة كالأشغال والمواصلات ، والتجارة والصناعة والاقتصاد والمناجم . ومع ذلك فان هذه التشكيلات تظهر لنا طموح القوى الجديدة في المعارضة ، رغم أن هذا الطموح قد رسمت حدوده الاحجام الحقيقية لقوى المعارضة المختلفة .

ويمكن ان تعيننا هذه التشكيلات نفسها على تبين هذه الأحجام ـ أي أحجام قوى المعارضة المختلفة ـ فكبار السادة مثلاً قد استأثروا بأغلبية الكراسي الوزارية ، إضافة الى الامامة ورئاسة مجلس الوزراء* ورئاسة مجلس الشورى ومعظم الكراسي** فيه كما كان منهم معظم كبار الموظفين الشورويين . ويلي السادة

---

(١) انظر القائمة رقم ١ المرفقة بالميثاق .

(*) يذكر Macro (Yemen, P. 82) وكذا O'Ballance ان سيف الحق ابراهيم عين رئيساً للوزراء والصحيح أنه عين رئيساً لمجلس الشورى اما رئيس الوزراء فقد كان علي عبد الله الوزير .

(**) اوردت Tworuschka (Die Rolle des Islam , S .98) التصنيف التالي لأعضاء مجلس الشورى :

٣٠ عضواً ينتمون الى طبقة السادة

١٥ قضاة

١١ شيوخ قبائل

١٤ إما دون لقب او مسبوقة اسماؤهم بلقب استاذ او حاج او أمير وهذ التصنيف خاطيء لسببين :

١ ـ ان المادة العاشرة من الميثاق قد حددت عدد اعضاء مجلس الشورى بسبعين عضواً . من بينهم اعضاء مجلس الوزراء (١٩ . انظر القائمة رقم ١) ومدراء الوزارات (١٣ . انظر القائمة رقم ٢) والموظفون الشوريون (٢٩ . انظر القائمة رقم ٣) والمستشارون العموميون . أما بقية الأعضاء فيتم تعيينهم بالاتفاق بين الامام ومجلس الوزراء . وقد فشل الانقلاب قبل أن يتم تعيينهم . ويبدو ان مصدر الخطأ لدى Tworuschka انها قد اعتبرت مجموع الأربع القوائم المرفقة بالميثاق اعضاء في مجلس الشورى ، حيث ان مجموع الأسماء فيها هو ٧٠ اسماً . علماً بان القائمة الرابعة لا تندرج ضمن القوائم المنصوص عليها في المادة =

القضاة ، ثم كبار ملاّك الأرض ـ من غير السادة والقضاة ـ ثم نسبة ضئيلة من التجار ، أما المستنيرون ـ وهم ينحدرون كما تقدم معنا من هذه الفئات جميعها ـ فقد برزت أسماء المعروفين منهم بصورة خاصة في قائمة مديري الوزارات[1] .

ومن الجدير بالملاحظة ان تواجد هذه الشخصية او تلك ضمن التشكيلات الملحقة لا يدل على الدور الذي لعبته ضمن النشاط المعارض بقدر ما يدل على ثقلها الاجتماعي والاقتصادي ونفوذها السياسي ، إذ أن العديد ممن ضمتهم هذه التشكيلات قد أسهموا خلال أحداث الانقلاب في الحركة المضادة التي قضت على الانقلاب وساقت رجال المعارضة الى السجون وساحات الاعدام .

و ـ الادارة العامة :

و ١ ـ إيجاد ادارة حديثة :

لم يتناول الميثاق هذه المسألة بالتفصيل الا أنه قد أولاها العناية حين شدد على اتخاذ اجراءات رادعة ضد الاختلاس والرشوة والمحسوبية[2] وأكد على ضرورة الطلب « وبإلحاح » من الجامعة العربية ودولها انتداب خبراء لتنظيم الادارة في اليمن[3] . وقد أرجأ مسألة تحديد الاختصاصات حتى يتم وضع الدستور وحتى ذلك الحين نص الميثاق على تطبيق ما هو معمول به في كل من العراق ومصر[4] .

= العاشرة من الميثاق وبالتالي فان الأسماء المدرجة فيها ليست بالضرورة اعضاء في المجلس . كما انها أي Tworuschka ، قد أغفلت المستشارين العموميين الذين تم تعيين واحداً منهم ونصت المادة الخامسة والعشرون على أن يتم تعيينهم بالتشاور بين الامام والحكومة ويعتبرون اعضاء في مجلس الشورى البالغ عدد اعضائه جميعاً ٧٠ عضواً .

٢ ـ ان التصنيف وفقاً للالقاب هو تصنيف خاطىء فالشيخ لا يعني بالضرورة شيخ قبيلة بل في الواقع ان الشيوخ الذين ضمتهم القوائم هم شيوخ ارض . أما لقب حاج فقد يعني تاجراً او مالك ارض . . الخ .

(١) انظر القوائم ١ ـ ٤ الملحقة بالميثاق .

(٢) المواد ٢١ ، ٢٨ .

(٣) المادة ١٩ .

(٤) المادة ١٧ .

ويبرز هنا جانبان هامان ، اولهما ـ وقد أشرنا اليه في فصل سابق ـ اتخاذ الأنظمة العربية خاصة مصر والعراق مثلاً يقتدى به . وثانيهما عدم صحة ما ذهب اليه البعض في الاشادة بالحركة الى حد المبالغة ، حين اعتبرها أول ثورة على الأنظمة الملكية في الوطن العربي[1] ، إذ أن الأمر كما هو واضح في الميثاق كان بالأحرى محاولة للوصول الى مستوى الأنظمة الملكية ـ التي اتخذتها المعارضة قدوة لها ـ وذلك بايجاد ملكية دستورية مقيدة شبيهة بنظام العراق ومصر .

و ٢ ـ تعيين وعزل الموظفين :

أشرنا سابقاً الى أن الامام ـ وفقاً للميثاق ـ لم يعد من حقه عزل كبار الموظفين الذين هم أعضاء في مجلس الشورى قبل أن يوافق مجلس الشورى على ذلك . أما بالنسبة للتعيين فان جميع التعيينات في الوظائف الرئيسية تتم بناء على اقتراح من قبل الوزير المختص يتقدم به الى الامام للنظر فيه والموافقة عليه او الأمر باعادة النظر[2] . ويبدو الأمر باعادة النظر هنا بمثابة رفض للتعيين ، مما يجعل الامام عملياً صاحب الكلمة الأخيرة في مسألة التعيين على عكس مسألة العزل .

وقد اقتصر الميثاق في هذه المسألة على الوظائف الرئيسية في الدولة دون أن يمتد اهتمامه الى سائر الوظائف الأخرى ، ومنح أصحاب الوظائف العليا ـ كما رأينا ـ حصانة خاصة ضد العزل باعتبار عضويتهم في مجلس الشورى ، في حين لم يضمن حماية الموظفين الصغار من العزل الكيفي ، رغم أنهم أكثر تعرضاً له بحكم ضعف مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية ، مما يعتبر مؤشراً من المؤشرات التي تدلنا على التوجه الرئيسي للميثاق وعلى المصالح التي حظيت فيه بأكبر قدر من العناية .

---

(١) قارن : الزبيري ، الخدعة الكبرى ، ص ١٨ .
(٢) المادة ٢٢ .

ز ـ الدفاع والأمن :

برز إهتمام الميثاق بالجانب الدفاعي والأمني من خلال نصه على الآتي :

١ ـ تأسيس حرس وطني من الشباب المثقف لحفظ الأمن وتنوير الأفكار ، يحُل عندما تستقر الأحوال[١] .

٢ ـ الطلب من الدول العربية إرسال عدد من الطائرات لفترة قصيرة للاستعانة بها في حفظ الأمن[٢] .

٣ ـ تحسين حالة الجيش من حيث المرتبات والتجهيزات[٣] .

٤ ـ الضرب على يد كل من يخل بالأمن العام او يسبب أدنى ضرر للدولة في الداخل والخارج[٤] .

ولا شك ان الاتجاه الى تكليف الشباب المثقف بتحمل مهمة حفظ الأمن وربط هذه المهمة بمهمة تثقيفية هو أهم جانب من جوانب السياسة الدفاعية ـ الأمنية ، اذ يعكس فهماً صائباً لدور الوعي في استتباب الوضع الأمني ، الا أن هذا الفهم الصائب لم يمتد ـ كما يبدو ـ ليشمل قطاع الجيش ، فقد اهتم الميثاق بالمرتبات والملابس والتجهيزات دون ان يعير اهتماماً لمسألة رفع مستوى الوعي في أوساطه أو حتى رفع مستوى الكفاءة القتالية .

حـ ـ التعليم والصحة والمواصلات والزراعة :

أكد الميثاق على محاربة الجهل والفقر والمرض والاهتمام بالمواصلات

---

(١) المادة ١٨ .
(٢) المادة ١٩ .
(٣) المادة ٢٦ .
(٤) المادة ٣٦ .

والزراعة[1] ، دون أن يتطرق الى الاجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها بهذا الصدد .

ط ـ المهاجرون :

اهتم الميثاق بالمهاجرين سواءً عندما أكد على وجوب العناية بهم وإعادة من يمكن ان تنتفع به البلاد[2] ، أو عندما أكد على تواجدهم ضمن مجلس الشورى واعطاهم نسباً محددة في التمثيل[3] ، وهذه النسب كان من شأنها ان تضمن للتجار بصورة أكيدة ـ بحكم وجودهم على رأس الجاليات اليمنية في المهاجر ـ تواجداً في الهيئة التشريعية لا تحظى به الطبقات والفئات الشعبية الأخرى التي لم تعط نسباً محددة لتمثيلها .

ي ـ ازالة الظلم عن الرعايا :

لم يستطع الميثاق ان ينفذ الى فهم واقع الظلم الذي يعاني منه المواطنون ، الكامن في طبيعة التركيب الاقتصادي وعلاقات الانتاج الاقطاعية ، لذا فانه ـ أي الميثاق ـ لم يتجاوز في معالجته هذه المسألة حدود الاشارة الى ضرورة تحسين طريقة جباية الزكاة وإسقاط البواقي[4] ، في حين بدا واقع الاستغلال والظلم الواقع على الفلاحين وهم الغالبية العظمى من السكان ـ لا من قبل الدولة وحدها وإنما بصورة رئيسية من قبل كبار الملاك ـ أمر بعيد عن اهتمام الميثاق (وبالتالي الحركة) ولا يدخل ضمن مهام التغيير الذي يطمح اليه .

---

(١) المادة ٣٢ .
(٢) المادة ٣٧ .
(٣) المادة ٧ .
(٤) المادة ٢٧ البواقي هي متخلفات من الزكاة يعجز الفلاحون عن دفعها في حينها بسبب سوء المواسم ، وفقرهم ، فتتراكم عليهم مما يضطرهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها لتسديد هذه البواقي .

ك ـ الملامح الليبرالية في الميثاق :

ظهرت هذه الملامح في التأكيد على المساواة وصون المال والعرض والروح[١] وحرية التعبير والتجمع[٢] . ولكن هذه الملامح ما تلبث ان تهتز اذا ما وضعنا في اعتبارنا واقع التمايز الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي ، اللذين لم يتعرض لهما الميثاق ، واللذين لا يسمح بقاؤهما بتطبيق مبدأ المساواة عملياً . كما أن تقييد حرية التعبير والتجمع بـ « حدود الأمن والقوانين »[٣] يمكن ان يحوّل هذه الحرية الى مجرد نص شكلي ، إذ أن ممارستها هنا رهن بموافقة الفئة الحاكمة التي ترسم حدود الأمن وتفسر القوانين لمصلحتها ، الأمر الذي يلغي امكانية ممارستها .

ل ـ العلاقات الخارجية :

ل ١ ـ البلاد العربية :

مر معنا في أكثر من موضع توجه الحركة نحو الجامعة العربية والبلاد العربية واعتبار بعض انظمتها مثلاً أعلى لما تهدف اليه من إصلاح داخل اليمن . وقد عبر الميثاق في بنود متعددة عن هذا التوجه ، سواءً عند الحديث عن البناء الاداري والمالي والدفاعي[٤]، أو في الالحاح على تعيين ممثلين سياسيين في البلاد العربية « بأسرع ما يمكن » والبرهنة على التعاون مع الجامعة العربية « الى اقصى حد ممكن »[٥] .

ل ٢ ـ البلاد الأجنبية :

عبر الميثاق عن نظرة منفتحة الى العالم الخارجي ، لا تتصف بالجمود ولا

---

(١) المادة ٢٩ .
(٢) المادة ٣٠ .
(٣) نفس المادة ٣٠ .
(٤) المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ .
(٥) المادة ٣٥ .

بالعداء ، حين أكد على ضرورة الاتصال بهذا العالم عن طريق فتح تمثيل دبلوماسي معه ، وحين وصفه « بالعالم المتمدن »[1] . وهـذه النظـرة تمثـل موقفـاً مناقضـاً للموقف الذي عمل الامام يحيى على تكريسه ، حين كان يصور العالم الخارجي بأنه عالم الكفر ومصـدر الشرور ، وسـلك تجاهـه ـ كما مر معنـا ـ سياسـة الابتعـاد والعزلة .

م ـ ملحق الميثاق[2] :

ذُيّل الميثاق بملحق خاص تضمن أربع مواد ذات دلالات هامة :

١ ـ الطلب « بإلحـاح » من الفضيل الورتلانـي ان يقبـل تعيينـه مستشـاراً عامـاً للدولة . وهذا يدل على دوره الهام في الحركة .

٢ ـ التأكيد على الموقف غير العدائي من أفراد أسرة الامام يحيى وعلى أن لهم ما لأفراد « الأمة » وعليهم ما عليهـم ، إذا هم التزموا بالميثاق ، مما يشير الى أن الحركة لـم تستهدف القضاء على امتيازات هذه الأسرة باستثناء ابعادهـم عن منصـب الامامة .

٣ ـ تعيين القاضي حسين العمري وزيراً للدولة . وقد كان في عهـد الامـام يحيى رئيساً للوزراء (بـدون وزارات) ، ممـا يدل على استعـداد العهـد الجـديد لاحتضان جميع مسئولي العهد السابق والابقاء على امتيازاتهم .

٤ ـ الوعد بمكافأة الأحرار الوطنيين ، الذين ضحوا بأموالهم وجهودهـم في سبيل خدمة الشعب اليمني .

ان تثبيت مثل هذا الوعد في الميثاق يشير من ناحية الى أن الطموحات الـذاتية

---

(١) المادة ٣٣ .
(٢) انظر ملحق الميثاق .

لتحقيق مكاسب خاصة عاجلة من خلال التغيير السياسي كانت بارزة في صفوف المعارضة ، مما جعل واضع الميثاق يحرص على إرضائها . كما يشير من ناحية أخرى الى أنه قد نُظر الى هذه الطموحات الذاتية حينذاك كطموحات مشروعة . الأمر الذي يمكن أن يؤخذ كدليل على تدني الوعي في صفوف المعارضة للأهمية الوطنية للتغيير السياسي ، حيث ارتبط مثل هذا التغيير في أذهان الكثيرين بالحصول على مكاسب خاصة عاجلة .

وقد تأكد وجود هذه الطموحات الذاتية اثر الانقلاب مباشرة[1] .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن الميثاق قد ركز جل اهتمامه على الجانب السلطوي البحت ، من حيث شكل وعمل ووظائف السلطة السياسية وتوسيع دائرتها لتتلاءم مع واقع التركيب الاجتماعي والاقتصادي في البلاد فتسمح للفئات السائدة اقتصادياً واجتماعياً ان تسهم بدور أكبر في ممارسة السلطة ورسم سياساتها ، بعد أن عمل الامام يحيى على تضييقها حتى قصرها في النهاية على أفراد أسرته وعدد قليل من المقربين اليه . لهذا فقد توسع الميثاق في تفصيل مكانة الامام ومهامه وصلاحياته وتشكيل مجلس الوزراء والوظائف العليا في الدولة ، في حين اكتفى بإشارات سريعة الى مسائل تهم الأكثرية الساحقة من المواطنين وتتطلب عناية أكثر من أجل حل مشكلة التخلف والظلم الاجتماعي والاقتصادي السائدين ، كالمسألة الاقتصادية ومسألة التعليم والصحة والقضاء ، وهي أعقد المسائل التي تعاني منها اليمن . بل لقد ظهر ميل واضح الى الابقاء على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والى عدم التعرض لواقع الاستغلال الاقطاعي الذي ترزح تحته غالبية السكان . فبدت بذلك طموحات المعارضة بعيدة عن أي توجهات جذرية . وهذا أمر يمكن فهمه اذا ما

---

(١) انظر : الشماحي ، اليمن الانسان ، ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

وضعنا في الاعتبار طبيعة قوى المعارضة والمصالح التي تمثلها هذه القوى . كما أن التخلف العام في اليمن لا بد أن يكون قد سحب نفسه بهذا القدر أو ذاك على تفكير ومعالجات المعارضة وبالتالي على محتويات الميثاق .

وهكذا ثبّت الميثاق بأفقه الاصلاحي العام مصالح كبار الملاك الذين يمثلهم كبار السادة وكبار القضاة وكبار ملاك الأرض من غير هاتين الفئتين ، كما راعى طموحات التجار والمستنيرين الى الانفتاح على العالم والتفاعل معه . في حين ان غالبية السكان وهم فلاحون أساساً ، قد بقيت أوضاعهم على ما هي عليه دون محاولة ازالة الاستغلال الذي يعانون منه باستثناء النص على تحسين طريقة جباية الزكاة واسقاط البواقي المزمنة .

وعدا عن ذلك فقد مثل الميثاق بمجموعه تجاوزاً للامامة الزيدية التقليدية * لم تكن تحتمله طبيعة التحالف المعارض ولا مستوى تطور التفكير السياسي لدى معظم قوى المعارضة ، لهذا فقد شهدت أسابيع الانقلاب ـ كما رأينا ـ انفصاماً بين الميثاق كدليل نظري وبين الممارسة العملية ، إذ استمرت الامامة ـ الدستورية تمثل في سلوكها العملي امتداداً للامامة التقليدية ، وبذلك ظل الميثاق مجرد مشروع نظري غير قابل للتحقيق .

ولقد كان التغيير كما رسمه الميثاق يشير ـ ولو نظرياً ـ الى احتمال تطور على المستوى السياسي أفضل مما هو موجود آنذاك في البلاد العربية الأخرى ، فالامام وان كان قد بقي إماماً فاطمياً ، الا انه لم يرث الامامة عن أبيه بل بويع وفقاً لشروط محددة . واحتمال التطور هذا تنبثق امكانياته من صلب المذهب الزيدي نفسه ، الذي لا يرث فيه الابن الامامة عن أبيه بصورة حتمية وإنما ينتخب الامام حسب توفر الشروط المعينة فيه ، على خلاف ما كان معمولا به في البلاد العربية الأخرى ،

(*) على عكس ما ذهب اليه زيد الوزير (محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، ص ٤٤ ، ٦٩) من ان الحركة قد مثلت محاولة تصحيح الانحراف عن الامامة الزيدية الذي تسبب فيه الامام يحيى .

ويتضح لنا ذلك من خلال المقارنة بين شروط البيعة في الميثاق وبين نصوص الوراثة المثبتة في دساتير البلاد العربية آنذاك كالدستور المصري والدستور العراقي والدستور الأردني[1] . كما أن الميثاق مقارنة بهذه الدساتير قد تضمن نفساً اكثر تطوراً وعقلانية ، حين اعتبر الولاء للامام مشروطاً بالتزام الامام بالميثاق وبنهجه نهجاً قويماً منسجماً مع التعاليم الدينية[2] ، في حين اعتبرت هذه الدساتير شخصية الملك مصونة وغير مسئولة[3] . ويعود هذا ايضاً الى تأثير الفكر السياسي الزيدي ، ولا يمكن اتخاذه دليلاً على طموح المعارضة للوصول الى ابعد مما وصلت اليه البلاد العربية كمصر والعراق في أساليب ونظم حكمها إذ كان هذان القطران ـ كما رأينا ـ المثال الذي تطمح أكثر عناصر المعارضة تنوراً الى تحقيقه .

---

(١) وثائق ونصوص ، دساتير البلاد العربية ، انظر مثلاً الصفحات : ٢٨ ، ٧٩ ، ٢٢٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢
(٢) المادة ٢ ، فقرة ح .
(٣) وثائق ونصوص ، دساتير عربية ، انظر مثلاً الصفحات ٣ ، ٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٨١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٣٧٢ .

الفصل السادس

انقلاب ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

اشتدت التناقضات ضمن الطبقة الحاكمة ، وتحددت تدريجياً مواقف الشخصيات الكبيرة ، وتضاعف نشاط المعارضين في صنعاء ، الهادف الى كسب أكبر عدد ممكن من الشخصيات المؤثرة الى صف المعارضة . فالى جانب آل الوزير استمالت المعارضة شخصيات كالكبسي وحسين عبد القادر وعبد الله العمري[1] .

ولم يكن انضمام أمثال هذه الشخصيات الكبيرة الحاكمة الى صف المعارضة عديم الدلالات فقد دل في ما دل عليه على تصاعد حجم المعارضة وثقلها كما دل على أن إحداث تغيير سياسي قد بدا أكثر إمكاناً .

ويبدو ان العلاقة التي سادت بين المعارضة في الداخل - خاصة في صنعاء - وبين المعارضة المتواجدة خارج مملكة الإمام يحيى ، خاصة في عدن ، كانت علاقة تعاون لتحقيق أهداف عامة متفق عليها أكثرمنها علاقة تنظيمية من نوع تلك العلاقة التي تربط القيادة بقواعدها أو بهيئاتها التابعة لها . فمن العسير القول بأن اتخاذ القرار مثلاً كان من حق قيادة المعارضة في عدن . او من حق قيادة المعارضة في صنعاء * ، فلا المعارضة في عدن كانت تتبع صنعاء ولا المعارضة في صنعاء كانت

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(*) على الأرجح لم تكن قد وجدت في صنعاء قيادة محددة ، بل كان الأمر يتعلق بمكانة الأشخاص ونفوذهم العام أكثر مما يتعلق بأدوار قيادية منحت لهم من قبل مجموع المعارضين .

تتبع عدن ، وان وجد بينهما نوع من التنسيق والتعاون . وهذا يفسر لنا كيف ان قرار الانقلاب قد اتخذ في صنعاء في حين أن قيادة تنظيم المعارضة المعلن « الجمعية اليمنية الكبرى » كانت في عدن ، وفوجئت بالانقلاب مثل غيرها .

أ ـ مقدمات الانقلاب وأسبابه :

أهم الروايات حول الانقلاب وأحداثه هي :

ـ رواية عبد الله الجرافي في كتابه « المقتطف من تاريخ اليمن »

ـ الرواية التي نشرتها « لجنة التحقيق » بعد فشل الانقلاب في جريدة « الايمان » الرسمية وضمنها عبد الواسع بن يحيى الواسعي في ملحق خاص لكتابه « تاريخ اليمن » .

ـ رواية عبد الله الشماحي في كتابه « اليمن الانسان والحضارة »

ورغم ان الرواة ـ وهم من معاصري الانقلاب ـ يختلفون في مواقفهم من الانقلاب ومن حكم الامام يحيى* ، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف في بعض التفاصيل تطلبها ابراز عدالة هذا الموقف او نقيضه ، الا ان الروايات الثلاث اتفقت في جوهرها تقريباً ، سواءً في روايتها لمقدمات الانقلاب أو في سردها لأحداثه ونهايته .

فقد اتخذت المعارضة ـ كما أسلفنا ـ ترتيباتها عند تصاعد النشاط المعارض في المدن وفي خارج اليمن فوضعت « الميثاق المقدس » وحددت اسماء الوزراء وغيرهم من أعضاء الهيئات الحاكمة وأرسلت نسخة من ذلك كله الى عدن لطبعه والاحتفاظ به الى الوقت المناسب لإعلانه .

ويبدو من المؤكد أن فكرة الانقلاب لم تكن واردة في مخططات المعارضة ،

(*) ينطلق الشماحي في روايته من موقعه كأحد عناصر المعارضة في حين تنطلق الروايتان الأخريان من موقف موال للامام أحمد .

فقد كان كل همها أن تحول دون تولي ولي العهد أحمد الامامة بعد وفاة أبيه . وقد كانت مسألة الاقدام على اغتيال الامام يحيى وهو في الثمانين من العمر مسألة بعيدة عن تفكير المعارضين* ، ويؤكد الجرافي هذه الحقيقة بقوله : « وكان (أي عبد الله الوزير) وحزبه لا يفكرون في قتل الامام ، ولكنهم كانوا ينتظرون موته في فراشه[1] » وخاصة انه قد أصيب ـ أي الامام ـ بمرض حاد ، ولكن حزب عبد الله الوزير ـ كما يسميه الجرافي ـ فوجىء بأمرين : أولهما شفاء الامام سريعاً وثانيهما ان المعارضة في عدن قد سارعت الى نشر نبأ وفاة الامام يحيى ومبايعة عبد الله الوزير إماماً من بعده . وقد نشرت الصحف المصرية بدورها ذلك النبأ ، كما تم نشر التشكيل الوزاري وغيره من التشكيلات السلطوية . فخشي « المتآمرون » على أنفسهم خاصة وقد بدأ الامام يتخذ تدابيره للقضاء عليهم ومن هذه التدابير دعوته ولي عهده للحضور الى صنعاء[2] .

---

٢ ـ محاولة الاغتيال لم تكن تتفق وموقف الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان ـ وفقاً لرواية الشماحي ـ قد أبلغه لعبد الله الوزير كما لم تكن تتفق وموقف الامام حسن البنا . وكلا الموقفين يلتقي عند عدم أحداث اي تغيير في اليمن الا بعد موت الامام يحيى موتاً طبيعياً ، الذي أضحى مريضاً ومسناً . ولم يكن هناك ما يدفع بحركة المعارضة الى الوقوف موقفاً مغايراً لهذين الموقفين .
انظر :

Stookey , Yemen , P. 219
Wenner , Modern Yemen , P. 98
Macro , Yemen , P. 79
الشماحي ، اليمن الإنسان ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٤ .
الجبري ، لماذا اغتيل البنا ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(١) الجرافي ، المقتطف ، ص ٢٥٩ .
(٢) نفسه .

(*) تروي بعض المصادر الأوربية ان حركة الأحرار قد بعثت قبل الانقلاب بشهر تقريباً شخصاً لاغتيال الامام يحيى . وان هذا الشخص قد أخفق في تنفيذ المهمة وفر من القصر قاصداً زملاءه الذين كانوا بانتظاره في مكان ما في نفس صنعاء ولكن قبل أن يصل اليهم كانوا قد تسرعوا وأبرقوا الى عدن بأن العملية قد نجحت . ولهذا بادر الأحرار في عدن الى نشر الميثاق الوطني وملحقاته . وأنا استبعد صحة هذه الرواية لعدة أسباب ، أهمها :
١ ـ ان الأحرار لم يكونوا يفكروا في اغتيال الامام يحيى . وهذا ما تؤكده حتى رواية الجرافي وهي رواية معادية لانقلاب ١٩٤٨ .

ويحدثنا الشماحي بأنه كان يكمن وراء مسارعة أعضاء الحركة في عدن الى نشر نبأ الوفاة والتشكيل الوزاري حيلة دبرها ولي العهد ، فقد كان له داخل حزب الأحرار عناصر توافيه بأخبار الحزب وتحركاته ، فوقفت هذه العناصر على طبع الميثاق وموعد نشره ، الذي كان محدداً بموت الامام يحيى وأعلمت ولي العهد بذلك ؛ فأشاع هذا في تعز انها قامت « ثورة » في صنعاء قتل فيها الامام يحيى ونصب عبد الله الوزير إماماً* . ونقلت هذه الاشاعة سريعاً الى عدن كما أوحى الى الحلالي بالحديدة ، بأن يكلف الوكيل التجاري لحكومة عدن بارسال برقية الى عدن ينبىء فيها الحكومة هناك بأن الامام يحيى قد مات ميتة مشبوهة ، فما كان من حكومة عدن فور استلامها برقية وكيلها التجاري بالحديدة الا أن بعثت مندوباً الى سيف الحق ابراهيم لتعزيته بوفاة والده ، وبذلك اصبح النبأ حقيقة ثابتة في عدن . فبادر المعارضون بنشر الميثاق والتشكيل الحكومي . وانتقل الخبر الى الخارج ، فبعثت كثير من الحكومات العربية تهانيها واعترافها الى عبد الله الوزير ، ولكنها وصلت جميعها الى يد الامام يحيى . وبهذه الصورة تجمعت بيد الامام الوثائق اللازمة لتبرير انزال الضربة بالوزير ورجال المعارضة الآخرين ، ولم يبق الا قدوم ولي العهد من تعز الى صنعاء للبدء بتوجيه الضربة[1] .

وتشير الرواية الرسمية الى أن طلب الامام يحيى من ولي عهده القدوم الى صنعاء ، قد اخاف الوزير وأصحابه ، وخشوا إذا ما قدم ـ أي ولي العهد ـ ان تذهب جهودهم أدراج الرياح ، فعجلوا بتنفيذ الاغتيال[2] .

ويذكر الشماحي ان ولي العهد قد أخذ يشيع كل يوم ـ منذ أن تمكن من كشف أوراق المعارضة ـ انه قادم الى صنعاء وكان ذلك يزيد الموقف في صنعاء تجهماً

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٢٢ وما بعدها

(٢) الواسعي ، تاريخ اليمن (الملحق) ص ٥ .

(*) يذكر الشامي (إمام اليمن ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥) ان هذه الاشاعة قد ظهرت في ٥ ربيع الأول عام ١٣٦٧ ، أي قبل اغتيال الامام يحيى بحوالي شهر واحد ، فقد اغتيل يوم ٧ ربيع الثاني من نفس العام .

ويضاعف مخاوف الوزير ، فيندفع في الالحاح على ضرورة التعجيل « بالثورة » . وكان ولي العهد يهدف من وراء ذلك الى دفع المعارضين الى قتل أبيه ليستغل ذلك في التخلص من الوزير ومنافسيه[1] .

وبغض النظر عن مدى صحة سعي ولي العهد الى دفع المعارضة في صنعاء الى قتل أبيه فانه قد بدا - في رواية الشماحي - رجل الموقف حتى قبل عملية الانقلاب ، إذ أضحت مواقف المعارضة وتصرفاتها محكومة بتحركاته . وكان رأي الفضيل الورتلاني وجمال جميل الانتظار حتى يصل - اي ولي العهد - الى صنعاء ليُصرع بجانب أبيه ، وكلف الفضيل أحمد الشامي - الذي كان يعتمد عليه ولي العهد في صنعاء ، بالكتابة اليه يستعجله الوصول لتدارك الأمور ولكن ولي العهد رد على رسالة الشامي بأنه لا داعي للقلق فهو واثق من كسب الموقف[2] . وقد أضحت القرائن - كما يشير الشماحي - « تنذر بأن الامام يحيى سيضرب ضربته بصنعاء وان لم يصل ابنه أحمد فتقرر تفجير الثورة بصنعاء على أن تتناول بخنجرها أحمد بتعز في يوم انفجارها بصنعاء »[3] .

ورغم اختلاف مواقف الرواة فانه يمكننا مما تقدم استخلاص الحقائق التالية :

١ - ان أسباب الانقلاب تنحصر في ان ترتيبات المعارضة قد كشفت ، وبدأ الامام يحيى يمهد لضرب رجالاتها ، مما ولد حالة من الفزع في صفوفهم ، إذ كانوا في متناول قبضته ، فلم يبق لديهم خيار ، فإما أن ينتظروا الضربة حتى تقع بهم ، أو أن يبادروا الى تحاشيها بالقضاء على الامام* .

---

(١) الشماحي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) نفسه ، ص ٢٢٤ .

(٣) نفسه ، ص ٢٢٥

(*) قد يتساءل المرء هنا : لماذا لم يحاول عبد الله الوزير ، وغيره من المعارضين ، ان يتجنبوا الضربة بالفرار الى خارج مملكة الامام ، كما عمل البعض عام ١٩٤٤ ؟ ولعل من بين الأسباب ان المعارضين هذه المرة كانوا يتمتعون بثقل أكبر ويشعرون بمراكزهم القوية وقدرتهم على المجابهة ، وهذا ما جعلهم بدلاً من التفكير بالهروب - يقدمون على اغتيال الامام .

٢ ـ إن أسباب الانقلاب لا تتطابق وأسباب المعارضة . فلم يكن الدافع اليه نظام حكم الامام يحيى والرغبة في الاصلاح ، الى غير ذلك من الأسباب العامة والخاصة ، التي كانت تكمن وراء نشوء المعارضة .بل دفعت اليه الأسباب الطارئة الآنفة الذكر .

٣ ـ ان الانقلاب لم يكن ثورة خططت لها وفجرتها حركة المعارضة ـ كما يُصور غالباً ـ بل كان ـ كما رأينا ـ اجراء اضطرارياً أقدم عليه المعارضون في الداخل لتجنب ضربة بدت لهم محققة .

٤ ـ ان المعارضة في صنعاء هي التي دبرت ونفذت عملية الانقلاب ، أما المعارضة في الخارج فلم يبدأ دورها ـ كما يشير الى تذلك مصيباً الدكتور العطار ـ الا بعد أن تمت عملية الاغتيال[١] .

وهذه الحقائق المترابطة تلزمنا ان نضع خطاً مميزاً بين الانقلاب وبين مجمل نشاطات المعارضة السابقة ، فلا نعتبره ـ كما هو شائع الآن ـ نتيجة لتلك النشاطات او هدفاً لها. فقد أرادت المعارضةأن تضع ترتيباتها وان تهيىء نفسها للاعلان عن تلك الترتيبات بمجرد موت الامام يحيى موتاً طبيعياً هادفة من وراء ذلك الحيلولة دون انتهاء الامامة الى ولي العهد أحمد ، وادخال بعض التعديلات في نظام الحكم . وهذا التمييز يساعدنا في أن نعطي للانقلاب حجمه الصحيح ، دون أن نضفي عليه شيئاً من خواطرنا ، تحت تأثير الأطناب والمديح او الطعن والاتهام الذي نصادفه في بعض الكتابات .

ب ـ أحداث الانقلاب :

برزت ـ كما أسلفنا ـ وجهتا نظر ، الأولى مثلها عبد الله الوزير وكانت ترى

(١) العطار ، التخلف الاقتصادي ، ص ٣٧ .

التعجيل بالانقلاب . والثانية مثلها جمال جميل والفضيل الورتلاني وكانت ترى انتظار وصول احمد من تعز الى صنعاء ليقتل بجانب أبيه . ولما أبطأ أحمد في وصوله وبدا أن الامام يحيى سوف يوجه ضربته للمعارضين حتى وإن لم يصل أحمد ، تغلبت وجهة النظر الأولى ، وتقرر الاسراع في اغتيال الامام يحيى في صنعاء على ان يتم اغتيال أحمد في تعز في نفس اليوم[1] .

ورغم ان الشماحي قد أبرز في كتابه دور أحمد المطاع و« هيئة النضال » في جميع الأحداث بدءاً من عام تأسيسها (١٣٥٤ هـ ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م) ، الا أن اسم المطاع لم يبرز في عملية تدبير وتنفيذ الاغتيال ، فهنا كما في رواية الجرافي وفي الرواية الرسمية يتكرر اسم الفضيل الورتلاني وجمال جميل ، كما تبرز اسماء أحمد الشامي وحسين عبد القادر وحسين الكبسي اضافة الى آل الوزير والى مجموعة تنفيذ الاغتيال بقيادة الشيخ علي ناصر القردعي .

ويبدو ان العملية قد اتخذت شكلاً منظماً في بدايتها ، حيث بدا نوع من التوزيع الدقيق للأدوار . فعندما خرج الامام - في اليوم المحدد لاغتياله* - في جولته اليومية الى ضواحي صنعاء ، تبعه أحمد الشامي وحسن العمري على دراجتين لمعرفة اتجاهه ، وأصدر عبد الله الوزير الى القردعي وزملائه (كانوا خمسة عشر رجلاً من بني الحارث وبني حشيش[2]) الأمر بتنفيذ العملية . فنصبوا له كميناً في سواد « حِزْيَزْ » على بعد ستة أميال - تقريباً - جنوب صنعاء ، وتمكنوا من القضاء عليه وهو عائد من جولته . وقد صرع معه رئيس وزرائه عبد الله العمري وجميع من كان معه في سيارته** .

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) الجرافي ، المقتطف ، ص ٢٥٩ .

(*) يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني ١٣٦٧ هـ الموافق ١٧ فبراير ١٩٤٨ م .

(**) ذكر الشماحي (اليمن الانسان، ص ٢٢٦) ان عمليةالاغتيال كادت ان تؤجل بسبب ركوب عبد الله العمري مع الامام يحيى على غير عادته ، وذلك تجنباً لقتل العمري . إلا أنه لم يكن هناك متسع من الوقت للتأجيل .

ولكن هذا التنظيم ما لبث أن اختفى وحلت محله الفوضى والارتجال بمجرد نجاح عملية الاغتيال ، وكان من أولى نتائج ذلك ان وصل النبأ الى ولي العهد - برقياً - قبل أن يصل الى المجموعة المكلفة باغتياله في تعز مما فوّت فرصة اغتياله . وقد شكل هذا أول إخفاق مني به الانقلاب .

وقد توالت الخطوات الانقلابية في صنعاء ، فاستولى عبد الله الوزير على قصر غمدان وبقي فيه ، ولعب - بصورة خاصة - جمال جميل والشباب العسكريون الدور الأساسي في عملية احتلال ومحاصرة الأماكن والقصور الهامة ، وفي عملية ضبط الأمن . ولم ينته اليوم الأول من أيام الانقلاب الا وقد استتب الأمر في صنعاء للانقلابيين . وقتل في ذلك اليوم من أولاد الامام يحيى الحسين والمحسن امام « قصر السعادة » ، أثناء مشادة كلامية مع جمال جميل ومجموعته العسكرية ، واعتقل السيوف يحيى والقاسم وعلي واسماعيل ، أما بقية أولاد الامام يحيى فقد كانوا خارج صنعاء* .

وتمت البيعة في صنعاء للامام عبد الله الوزير في اليوم الأول[1] أو في اليوم الثاني[2] للانقلاب ، ولقب « بالداعي » ثم « بالهادي » ووجه كتبه الى العمال والحكام في أنحاء اليمن والى ملوك ورؤساء العرب والى الجامعة العربية يعلمهم فيها بموت الامام يحيى بسكتة قلبية وبقيامه بالأمر من بعده ، كما أذاعت الاذاعة من صنعاء النبأ ، فأخذت البرقيات تنهال من أنحاء اليمن مبايعة ومؤيدة الامام الجديد .

ويذكر الشماحي ان من بين من أرسلوا برقيات التأييد الحسن بن الامام يحيى[3] . كما يورد عبد الله أحمد الثور في كتابه « ثورة اليمن » برقيتي تأييد وتهنئة

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٠ .

(٢) الجرافي ، المقتطف ، ص ٢٦٠ وكذا الواسعي ، تاريخ اليمن (الملحق) ص ٨ .

(٣) الشماحي ، نفس المصدر

(*) كان العباس في منطقة السر والحسن في القفلة والمطهر في حوث . أما عبد الله فكان في باريس حسب رواية الجرافي (المقتطف ، ص ٢٦٦) او في لندن حسب رواية الواسعي (تاريخ اليمن - الملحق ، ص ٣) .

للامام الوزير من محمد البدر* بن أحمد بن الامام يحيى ومن العباس بن الامام يحيى[1] .

وقد أخذت صنعاء تستقبل افواجاًمن المنتمين إلى حركةالمعارضةقادمين من داخل البلاد ومن خارجها . كما حملت الطائرات من عدن مجموعات من المتطوعين ، أُطلق عليهم اسم « الفدائيين » . وبدت الأمور في ثالث أيام الانقلاب مستتبةلا يعكرها ـ كما يشير الشماحي ـ سوى برقيةأفادت بمغادرة ولي العهد أحمد لمدينة تعز ، وبرقية اخرى من أمير« ريمه » يحيى بن محمد المتوكل ، يهاجم فيها الامام الوزير ويستفسر عن كيفية موت الامام يحيى[2] . وقد قرر الامام الوزير على أثر هاتين البرقيتين ان يخرج بنفسه على رأس قوة لمطاردة ولي العهد والقبض عليه ، ولكنه عاد فعدل عن قراره خوفاً من أن ينقلب عليه « الأحرار » الموجودون في صنعاء اذا ما غادرها ، وكانت كل الظواهر توحي له بالاطمئنان وبأن ولي العهد لم يعد بمقدوره ان يصنع شيئاً ولايستحق خروج الإمام لمطاردته ، فاكتفى بارسال برقية الى حسين الحلالي أمير لواء الحديدة يأمره بالقبض على ولي العهد إذا قصد التوجه الى « حجة » ، وأن يصل آمناً اذا هو استسلم وأراد الوصول الى صنعاء[3] .

جـ ـ ردود الفعل المختلفة :

جـ ١ ـ ردود الفعل الداخلية :

هناك اختلاف في تقييم ردودالفعل تجاه الانقلاب ، ففي حين يذهب البعض الى أن الغالبية من المواطنين قد استنكرت الانقلاب[4] ، أو أن الشعب باستثناء

---

(١) الثور ، ثورة اليمن ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .
(٢) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣١ .
(٣) نفسه ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .
(٤) البردوني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٣ .
(*) تولى الامامة بعد موت والده الامام أحمد بن يحيى لمدة اسبوع واحد ، وانهت حكمه ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، فكان آخر أئمة اليمن .

بعض الأماكن قد وقف منه موقفاً سلبياً أو معاكساً « غير قصدي »[1] ، أو أن الناس قد شعروا بخيبة أمل للنتيجة التي أسفر عنها بنقله السلطة من « حكم ملكي » في أسرة الى « حكم ملكي » في أسرة أخرى[2] . يذكر البعض الآخر أنه ما ان أُعلن موت الامام يحيى ومبايعة الامام عبد الله الوزير حتى انهالت البرقيات من جميع انحاء اليمن وحتى من بعض أفراد أسرة الامام يحيى أنفسهم مؤيدة ومبايعة[3] ، كما استقبلت صنعاء مشايخ حاشد وبكيل وذو محمد وذو حسين وأرحب وهمدان وبني حشيش وخولان والحداء وبني مطر والحيمتين ، جاءوا جميعهم لمبايعة الامام الوزير[4] .

ويبدو لي أن ردود الفعل لأول وهلة كانت ـ بصورة إجمالية ـ لصالح الحكومة الانقلابية ، الا أن التحرك المضاد الذي قاده ولي العهد ـ الذي أعلن نفسه إماماً بعد أبيه ـ وبروز ضعف وتردد الحكومة الجديدة ، قد دفع الكثيرين الى تغيير مواقفهم . ويؤكد هذا ما ذكره أحمد الشامي وأحمد المروني وهما من المشاركين في الانقلاب ، وان انطلق كل منهما في ما ذكره من موقف مناقض للآخر ، إذ يقول الشامي في كتابه « إمام اليمن أحمد حميد الدين » :

« . . . وبايع الناس السيد عبد الله الوزير ، ودانت له لأول يوم ادارة « تعز » و« اب » و« الحديدة » ، وتهافت مؤيدوه من الخارج على صنعاء تهافت الفراش . . . . ولكن لم تمض عشرة أيام حتى بدأ الموقف يتغير ، وثار الجمهور اليمني يطالب « بالسيف أحمد » إماماً ، وبالثأر « للامام يحيى »[5] .

ويقول المروني في رسالته من سجن حجة المنشورة في كتاب « من وراء

---

(١) غالب ، محمد أنعم ، اليمن ، ص ٦٤ .
(٢) الحداد ، تاريخ اليمن ، ص ٣٨٠ .
(٣) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٠ .
(٤) الثور ، ثورة اليمن ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .
(٥) الشامي ، إمام اليمن ، ص ١٢٥ .

الأسوار » : « . . . . انخلعت قلوب أشياع الظلم وجمدت دماؤهم ودهشوا دهشة لم يبدوا معها أية حركة . وأما الأمة فقد فتحت فمها دهشاً من هذه المفاجأة التي لم تكن متوقعة . ناهيك بأن واحداً من الناس وأبالسة الحكومة وأنصارها لم يحركوا ساكناً . . . حتى بدا قرن الشيطان وضعفت الحكومة وبان أمر ضعفها ، هنالك وثبت الثعالب المتربصة وكان ما كان »[1] .

ويبدو الانتقال من موقف التأييد الى موقف العداء أمر طبيعي وذلك ان التغيير - أي التغيير السياسي - قد بدا لأول وهلة تغييراً سلمياً ، فقد مات الامام يحيى - وكان هذا أمراً متوقعاً - وبايع الناس الامام الوزير ولم يظهر بعدُ أي منافس أو مطالب بالامامة . ولكن ما ان بدأ أحمد يحرك الموقف المضاد بأسلوب ذكي أظهره بمظهر الطرف الأقوى ، وبدأت تتكشف ملابسات الانقلاب وتتبدّى مظاهر ضعف حكومة الوزير وترددها وانعدام ثقة معارضي الأمس ببعضهم البعض ، حتى أخذت القوى المختلفة في الداخل والخارج تغير مواقفها وتميل الى المعسكر المضاد للانقلاب . ويتضح لنا ذلك من خلال مواقف القوى التالية :

ـ القبائل :

قدمت - كما أسلفنا - وفود القبائل مهنئة ومبايعة الامام الوزير ، الذي أكرم وفادتها واعطاها المال والسلاح[2] . ولكن الامام أحمد تمكن - كما يقول الشماحي - في أسبوع واحد أن يقنع القبائل بأنه سيد الموقف ، ويرجع الشماحي ذلك الى الدعاية التي استخدمها الامام أحمد حيث صور الامام الوزير بأنه قاتل بأمر النصارى والكفار وانه - أي الامام أحمد هو الشخص القوي الذي سيأخذ الثأر ويقاتل النصارى والكفار[3] . ومع أهمية الأساليب الدعائية التي انتهجها الامام أحمد في مقاومة الانقلاب ، الا أن الأمر الحاسم في كسبه لموقف القبائل هو أسلوب

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ١١٢ - ١١٣ .
(٢) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٩ .
(٣) نفسه ، ص ٢٤٠ .

التعامل القوي الذي انتهجه معهم وعدم إظهار أي ضعف أمامهم[1] - وهو ما افتقرت اليه حكومة الامام الوزير - عدا عن قدرته على استغلال نزوعهم - اي القبائل - الى الغنائم ، فأباح لهم صنعاء وغيرها من مناطق رجال الانقلاب . وبذلك مالت القبائل في غالبيتها الى الرجل القوي الذي بدا النصر حليفه .

ـ كبار موظفي الادارات الاقليمية (الألوية) :

لم يختلف موقف هؤلاء في جوهره عن موقف القبائل فقد أيد معظمهم الوضع الجديد . ولكنهم لم يلبثوا أن انضموا الى الطرف الأقوى ما ان تبينت قوته[2] .

ـ الجيش النظامي :

باستثناء موقف العدد المحدود من الضباط الشباب المشاركين في الانقلاب بقيادة جمال جميل بدا موقف الجيش النظامي متذبذباً وانضمت غالبيته في النهاية الى الامام أحمد بعد أن تمكن ، أي الامام أحمد ، من تحقيق اتصال سري بعناصر الجيش في صنعاء نفسها وضمن ولاءها[3] .

ـ سكان صنعاء :

كان الكثير منهم « يداهنون » الحكومة الدستورية ولكنهم اخذوا ، بعد أن بدأ الامام أحمد يقود الحركة المضادة ، ينشطون سراً لصالحه[4] .

ـ أنصار الامام يحيى :

لم يجرؤ هؤلاء على الاتيان بأي تحرك مضاد، فقد لجأوا الى التظاهر بتأييد الوضع الجديد حتى بدأت تظهر بوادر المقاومة من قبل الامام أحمد عند ذلك باشروا

---

(١) انظر : الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٧ . وكذا الشامي ، إمام اليمن ، ص ١٠٨ - ١١٠ .
(٢) قارن : غالب ، محمد أنعم ، اليمن ، ص ٦٤ .
(٣) ناجي ، سلطان ، التاريخ العسكري ، ص ١٨٣ . وكذا البردوني ، قضايا يمنية ، ص ٤٣٢ وما بعدها .
(٤) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ٢٢٥ .

نشاطهم سراً وعلناً لصالحه .

ولعل أكثر المواقف مبدئية كانت مواقف مستنيري المعارضة (مدنيين وعسكريين) ، سواءً منهم من كان في صنعاء عند بدء الانقلاب او من وصل اليها قادماً من المهاجر ومن عدن بعد ذلك . فقد بادروا الى دعم الانقلاب وحملوا السلاح دفاعاً عنه ، وتمسكو إجمالاً بموقفهم هذا الى النهاية .

ويبدو ان موقف التجار المهاجرين بصورة اجمالية كان منسجماً مع موقف المستنيرين ، حيث اسهموا مادياً في تجهيز مجموعات المتطوعين من العمال اليمنيين المهاجرين التي سميت « بالفدائيين » ، وارسالها الى صنعاء للدفاع عن الحكومة الدستورية .

جـ ٢ ـ ردود الفعل العربية :

تشابهت ردود الفعل العربية من بعض الوجوه مع ردود الفعل الداخلية فقد كان الموقف الطبيعي تجاه وفاة الامام يحيى وتولي الامام عبد الله الوزير هو الاعتراف بامامة الامام الجديد . وقد حدث هذا الموقف نفسه قبل شهر من الانقلاب عندما ظهرت الاشاعة « الكاذبة » عن موت الامام يحيى وتولي الوزير للامامة وان كان النبأ هذه المرة قد استقبل بنوع من الشك واحتمال أن يكون مجرد اشاعة أخرى[1] ، إلا أن الموقف كان واحداً .

وقد تغير موقف الدول العربية هذا بعد أن عرفت بموضوع الانقلاب ووجود الحركة المضادة التي يقودها الامام أحمد . ولعبت الحكومة السعودية دوراً قيادياً في توجيه الموقف العربي ضد حكومة الانقلاب[2] ، فقد اتخذت ـ أي الحكومة السعودية ـ موقفاً معادياً صريحاً من الانقلاب ، ومسانداً للامام أحمد ، ستتضح لنا معالمه عند تناولنا للحركة المضادة .

---

(١) الواسعي ، تاريخ اليمن (الملحق) ، ص ٢ ـ ٣ .
(٢) الشهاحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٧ .

جـ ٣ ـ رد فعل الانجليز في الجنوب :

اتسم رد فعل الانجليز بنوع من التحفظ ، فلم يبدر منهم ما ينم عن موقف معاد للانقلاب كما لم يعبروا عن موقف مساند ، باستثناء ارسال بعض البوارج الى ميناء الحديدة لبضع ساعات كنوع من استعراض القوة يمكن أن يفسر تفاسير مختلفة ، لعل أقربها الى الصواب هو أن الانجليز قد قصدوا بذلك التحذير من أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية لليمن ، باعتبار ان مثل هذا التدخل قد يمنح الدول المنافسة لبريطانيا في المنطقة مواقع أقدام لها في اليمن .

وقد حرصت وزارة خارجية الحكومة الجديدة على ان تعبر عن حسن نوايا حكومتها تجاه الوجود الانجليزي في الجنوب ورغبتها في المحافظة على علاقات جوار ودية[1] .

د ـ الحركة المضادة وفشل الانقلاب :

يروي لنا الشماحي انه بعد ان بلغ ولي العهد نبأ اغتيال والده ، كتم النبأ وغادر تعز في نهاية يوم الاغتيال ، معلناً أن وجهته صنعاء ، مستصحباً معه قوة محدودة من العساكر على عدة سيارات* عن طريق حيس ـ زبيد ـ بيت الفقيه ـ الحديدة ـ حيث استطاع خلال رحلته ان يفرض هيبته على المواطنين والمسؤولين هناك وأن يشعر الجميع « أنه كل شيء** » ، ويسر الى من يثق بهم بخبر اغتيال والده

---

(١) قارن : الشهاري ، اليمن الثورة ، ص ٧٩ .

(*) ذكرت الطبيبة الألمانية Eva Hoeck (ALshrztin , S .32) , التي كانت اثناء الانقلاب في تعز ، ان ولي العهد أحمد غادر تعز مستصحباً معه ١٢٠ جندياً على عدة شاحنات .

(**) يبدي Manfred Wenner (Modern Yemen , P. 107 - 108) استغرابه لعدم بروز المشكلة الطائفية ، التي ـ كما يقول ـ بدت منسية لدى مناصري ولي العهد ، الذي مر في طريقه الى حجة بمناطق شافعية دون أن يواجه مقاومة من قبل الشوافع . ولكن استغرابه هذا لم يدفعه الى التخلي عن المنهج الطائفي في التفسير بل إنه قد حاول ان يجد للطائفة مكاناً آخر يبرزها فيه وذلك في أوساط انصار الانقلاب في صنعاء ـ كما سنرى ـ بدلاً من محاولة البحث عن الأسباب الحقيقة للتناقضات التي برزت في أوساط الانقلابيين والتي لا يمكن فهمها الا من خلال فهم المواقع الاجتماعية والمصالح الاقتصادية للأفراد والجماعات وفهم جدلية الصراع بين الجديد والقديم ، الذي برز واضحاً بعد الانقلاب .

ليقوموا بالدور الدعائي اللازم . وقد أذعن له الحلالي (أمير الحديدة) ، وهو المكلف من الامام الوزير بالقبض عليه ، وتعاون معه . وأبرق ولي العهد الى الامام الوزير يطلب منه حفظ الأمن في صنعاء حتى وصوله . ثم غادر الحديدة متجها الى صنعاء . وفي مدينة باجل تلقى رد الامام الوزير على برقيته يعزيه فيها بموت والده ، ويعلمه بأن أهل الحل والعقد قد اختاروه ـ اي الوزير ـ بالاجماع اماماً ، ويطلب منه الدخول في ما دخل الناس فيه . فكان جواب ولي العهد ان أعلن نفسه إماماً ، وبث دعوته برقياً وعن طريق الرسائل وتكنى « بالمؤيد بالله الناصر » . ورد على برقية الامام الوزير بالبرقية التالية : « من أمير المؤمنين المؤيد بالله الناصر أحمد بن أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى بن رسول الله ، الى الناكث الذليل الحقير عبد الله الوزير ، لقد ركبت مركباً صعباً عن طريق الغدر والخيانة ، وانك ستسقط الى الهاوية في القريب ذليلاً حقيراً ، واني زاحف اليك بأنصار الله الذين سترى نفسك تحت ضرباتهم معفّراً فريداً ، ولا يحيق المكر السيء الا بأهله والعاقبة للمتقين ، والله المستعان »[1] . ثم حول وجهته نحو « حجة » . وتمكن من الاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود ، وشرح له في رسالة بعثها اليه حادث الاغتيال والدلالات الخطيرة للانقلاب الذي تقف وراءه حركة الأحرار وحزب الاخوان المسلمين وكلاهما خطر على العروش والملوك والدين ، وانه ـ أي الامام أحمد ـ سيكون له ابناً اذا قبل أن يكون له أباً وأن يتناسى خلافاتهما القديمة .

وقد كان رد فعل الملك عبد العزيز سريعاً حيث كلف أمير « جيزان » بانجاد الامام أحمد بكل ما يطلبه . وما ان وصل الامام أحمد الى حجة في نهاية اليوم الرابع للانقلاب ، حتى وصلته أوائل النجدات متمثلة بالذخائر والمال وجهاز لاسلكي ورسالة من الملك عبد العزيز يعلمه فيها بمساندته ويحثه على الاستبسال في خوض

(١) انظر : الحداد ، تاريخ اليمن ، ص ٣٨١ . وكذا الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٤ .

المعركة وانه سيقف الى جانبه حتى آخر نفس وريال[1] .

وبوصول الامام أحمد الى « حجة » تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الانقلاب . فمن حجة يقود حركته المضادة بأساليب أظهرته بمظهر القوي ، ومكنته من السيطرة على الموقف ، اذ باشر اتصالاته بالشخصيات الكبيرة كعلي حمود شرف الدين ويحيى عباس المتوكل ومشايخ القبائل ورؤساء الجيش النظامي ، مرغباً ومهدداً ، مستغلاً حادثة الاغتيال ، باثاً الاشاعات ، معلنا اباحة صنعاء وممتلكات كل من عُرف عنه شريكاً او مؤيداً او متعاطفاً مع الحركة الدستورية . وبدأ المترددون يميلون نحوه وتتوافد القبائل اليه في حجة مؤيدة ، فيقابلها « بالصرامة والترغيب ، ولم يبد لها ولرؤسائها أي وهن ، فلن يسمح لأحد أن يشترط عليه أو يتهاون في تنفيذ خططه وأمره »[2] . ويضمن الملك عبد العزيز الموقف الخارجي لصالحه ـ أي لصالح الامام أحمد ـ ويقف الملوك العرب وعلى رأسهم فاروق وعبد الله ووصي العرش العراقي عبد الإله الى جانبه .

وقد تمكن الامام احمد خلال أيام قليلة أن يغلف حركته المضادة بغلاف يخفي حقيقتها ويضفي عليها طابع الحركة العادلة ، فاذا بتحرك القبائل يتخذ مظهراً مغايراً لحقيقته ، فقد زحفت على صنعاء لا من أجل النهب والاستيلاء على ما تختزنه بيوتها الارستوقراطية ومتاجرها العامرة ، وانما من أجل الثأر من قتلة الامام الشهيد وإعادة الامامة من مغتصبيها عملاء النصارى وأعداء الدين ، الى صاحبها الشرعي الامام الناصر حامي حمى الدين وقاهر أعداء الاسلام .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الامام أحمد يهيىء لاسقاط الانقلاب، كانت الحكومة الدستورية تعيش حالة من الارباك عكس وضعاً قيادياً غير ملائم

(١) الشماحي ، اليمن الإنسان ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
(٢) نفسه ، ص ٢٣٧ .

وتناقضات بين صفوف القوى المختلفة* التي ضمها من قبل موقف معارض واحد ، بدا الآن انه لم يعد يكفل استمرار تحالفها ، فقد دبّت المخاوف في نفس الامام الوزير من فئة المستنيرين ، الذين كانوا يحملون طموحات أبعد مما تتقبله طبيعته ومصالحه ، وبدأ يسلك سلوكاً اماميا متناسياً الدستور والشورى . وكان أول دلائل الوهن ـ كما يشير الشماحي ـ هو تراجع الامام الوزير عن قراره الذي كان قد اتخذه بالخروج للقبض على الامام أحمد (قبل اعلان امامته) في منطقة تهامه[1] .

وبعد أن وصل الامام أحمد الى حجة وبدأت تباشير الحركة المضادة تبدو في الأفق ، قرر الامام الوزير اتخاذ مبادرات عسكرية ، فجهز حملتين عسكريتين دون أن يشاور « ذوي الرأي والقادة العسكريين »[2] إحداهما مكونة من قبائل « نهم » أرسلها الى « شبام » بقيادة السيد محمد بن محمد الوزير ، والثانية مكونة من رجال الجيش النظامي أرسلها الى عمران بقيادة محمد بن علي الوزير ، وكلف بالاشراف عليهما عبد الله بن محمد الوزير وهو شاب صغير السن .

وتوجهت الحملتان ـ كما يروي الشماحي ـ « على السيارات ، من دون أن يكون لهما طلائع تعبّد الطريق وتحمي الحملتين من المباغتات ، ولا لهما مؤخرة تحفظ خط اتصالهما بصنعاء وتكفل تموينهما وامدادهما ولا لهما جناحان يصدان تخطف الحملتين والالتفاف عليهما ، بل ذهبت الحملتان على سياراتهما كأنهما في رحلة الى نزهة »[3] .

وقد هزمت كلا الحملتين وانضم جزء كبير من أفرادهما الى الامام أحمد ،

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٣

(٢) نفسه ، ص ٢٤١

(٣) نفسه .

(*) اتجهت بعض المصادر الأوربية الى تفسير هذه التناقضات تفسيراً طائفياً ، كامتناع الزيود عن اعطاء الشوافع وظائف هامة (Wenner , Modern Yemen , P. 107) ، او استياء الزيود من اعطاء الشوافع مناصب عالية (Stookey , Yemen , P. 220) . ومثل هذه التفسيرات السهلة تبعدنا عن ملامسة حقيقة التناقضات والعوامل الكامنة وراءها .

وأثرت هذه الهزيمة العسكرية تأثيراً كبيراً في موقف القبائل ، وأدى ذلك الى تقوية مركز الامام أحمد ، فدانت له قبائل الشمال والشرق والغرب الشمالي ، واهتزت ثقة القبائل الأخرى بحكومة الانقلاب ، وبدأ مشايخ القبائل الجنوبية يتصلون بالامام أحمد ويعلنون ولاءهم له .

وقد حاول الامام الوزير المحافظة على طريق « اليمن الأسفل » فأرسل فرقة من جنود الجيش النظامي الى نقيل جهران ولكنهم هُوجموا من قبل بعض رجال قبائل آنس ونهُب كل ما كان معهم .

ولم يمض الأسبوع الثاني من عمر الانقلاب حتى كانت صنعاء تشهد بوادر الحصار وقد كادت صلتها تقطع بالقسم الجنوبي والغربي من البلاد ويهددها زحف القبائل من الشمال ومن خولان . ويختتم هذا الأسبوع - كما يقول الشماحي - « بظاهرة جديدة خادعة زادت الأفكار بلاهة والطين بلّة ، وهي فكرة الاعتماد على الجامعة العربية » وقد قوى هذه الفكرة ما كان ينقله عبد الحكيم عابدين - الذي وصل موفداً من قبل الامام حسن البنا - من معلومات عن الجامعة العربية ونشاط الاخوان المسلمين الهادف الى تدعيم الوضع الجديد في اليمن[1] .

وتتطور الأحداث لصالح الامام أحمد ، فيُلقى القبض في ذمار على أحمد محمد نعمان - الذي قدم من عدن عن طريق تعز واب قاصداً صنعاء - ومعه جماعة من الشباب (الأحرار) . كما يُلقى القبض على مجموعة أخرى كانت قادمة من تعز عن طريق الحديدة الى صنعاء ، على رأسها زيد الموشكي ويرسلون جميعاً الى « حجة » .

وكان لكل انتصار جزئي يحرزه الامام أحمد أصداء مؤثرة ، اذ يحاط بالتفسيرات الغيبية ويرد الى قوى خارقة تسند الامام الناصر وتقوده الى النصر ، بينما تلحق الهزيمة بأعدائه وتسوقهم الى قبضته القوية زرافات ووحدانا .

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٥٤ .

ويفقد الحكم الجديد مناصريه ، حتى في المناطق الأكثر موالاة (تعز ـ اب ـ الحديدة) ويتسابق الكثيرون الى إظهار ولائهم للامام أحمد ، ويباشر المسئولون في المناطق إلقاء القبض على أنصار الحكومة الجديدة ، فيفر بعضهم الى الخارج ، ويقع معظمهم في قبضة الامام أحمد فيساقون الى مقره في حجة .

وفي أول الأسبوع الثالث للانقلاب وتحت وطأة الاحساس بالخطر تجمع في صنعاء عدد من الشخصيات الرئيسية كعلي الوزير وجمال جميل وحسين عبد القادر وأحمد المطاع وحسين الكبسي وعبد الوهاب نعمان ومحيي الدين العنسي ومحمد الزبيري ، ووضعوا خطة لانقاذ الوضع تتلخص في أن تُتخذ مدينة « تعز » عاصمة ثانية على رأسها علي الوزير ، وتضم اليه « اب » ، وأن تُتخذ مدينة « رداع » كقاعدة عسكرية يتجه اليها الامام الوزير ويتصل منها بقبائل المشرق (رداع ، مراد ، البيضاء ، قيفة ، السوادية) الموالية له ، وان ينوب عنه ـ أي عن الامام الوزير ـ في صنعاء أثناء غيابه جمال جميل وعبد الله علي الوزير وحسين عبد القادر وان يتم تحصين الجبال المطلة على صنعاء ، وأن تُتخذ اجراءات امنية في صنعاء لمنع النشاط المضاد ، وأن يعزل حسين الحلالي من إمارة الحديدة ويُعين مكانه زيد عقبات والخادم غالب . ولكن الامام الوزير رفض هذه الخطة ، ولم يكن لدى « قادة الثورة » القدرة على إجباره على قبولها[1] .

وتوغل النشاط المضاد الى صنعاء نفسها ، فقد تمكن الامام احمد عن طريق انصاره في صنعاء من الاتصال بالجنود المتحصنين في جبل « نقم » وبالمشرفين على مخازن الأسلحة فيه ، وكذا بحرس قصر « غمدان » وغيره من الثكنات العسكرية واتفق معهم على الانضمام اليه في اللحظة الحاسمة مرغباً من ينضم اليه بالوعود مهدداً من يرفض الانضمام بالانتقام .

وقد اقترح « بعض الأعيان » الصلح بين الامامين ، وتشكل وفد لهذا

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

الغرض اتجه من صنعاء قاصداً « حجة » ولكنه لم يصل الى « عمران » حتى غير الامام أحمد رأيه وأمره أن يعود من حيث أتى . وزادت عودة الوفد من إحساس الناس بقوة موقف الامام أحمد وضعف موقف الامام الوزير . ونشطت العناصر المضادة في صنعاء في نشر الاشاعات وخلق البلبلة . وعقد بعض « قادة الثورة » اجتماعاً مع الامام الوزير اقنعوه فيه بأن يسند القيادة العسكرية والأمن الى جمال جميل . وقد باشر جمال جميل مهمته باتخاذ بعض الاجراءات الهادفة حماية صنعاء وتأمين اتصالها بالجنوب ، معتمداً على عدد بسيط من طلاب المدارس والكلية العسكرية وبعض أفراد من القبائل والجيش . فتمكن من فتح الطريق الجنوبي الى « ذمار » ، وقسّم صنعاء وما حولها الى أربع مناطق أسند حماية كل منها الى مجموعة من الشباب على رأسهم أحمد المطاع ومحيي الدين العنسي وقد استبقى الامام الوزير إحدى هذه المناطق (قصر غمدان وجبل نقم) تحت اشرافه . وبدأ الموقف على أثر ذلك يتحسن ، وتم الاتصال بقبائل المشرق الموالية للامام الوزير .

ولكن هذه الاجراءات جاءت ـ كما يبدو ـ متأخرة عن وقتها كثيراً ، إذ ما لبثت القبائل ان زحفت على صنعاء وشددت عليها الحصار .

وقد كرر الامام الوزير أثناء الحصار اتصالاته بالجامعة العربية وبالحكومات العربية فبعث اليها بالبرقية التالية : « صنعاء عاصمة اليمن في خطر عظيم من القبائل المتوحشة ، وهم غير تابعين لأحد ، هدفهم السلب والنهب والقتل ، عقيدتهم ان صنعاء كنز ذهبي . فباسم الأطفال والنساء والشيوخ ندعوكم لانقاذهم بأي وسيلة وبكل سرعة »[1] . ثم اتبعها بالبرقية التالية : « لقد حكّمنا الجامعة العربية فصارت مسئولة عن الحالة في اليمن ، ونحن الآن لا نطلب من الجامعة العربية ولا من الحكومات العربية مساعدتنا ولا تأييدنا ولكن نطلب انقاذ عشرات الآلاف من سكان صنعاء من هجمات القبائل المتوحشة بارسال طائرات تفرق

---

(١) الجرافي ، المقتطف ، ص ٢٦٣ .

شملهم حتى يستطيع القائمون بالأمر في صنعاء المحافظة على النفوس والأموال والذخائر الى أن يصل وفد الجامعة العربية ويتم تقرير مصير اليمن . ولا يستطيع أحد من المسئولين وقف هذه العصابات الثائرة لأن مبدأها السلب والنهب ، فلم يبق الا أن توقفوا انتم بأنفسكم هجمات القبائل حتى يجري التحكيم في جو هادىء »[1] .

أما الامام أحمد فقد حذر الجامعة العربية عن طريق ممثلة في الجامعة العربية من إرسال أية طائرات الى صنعاء .

وكانت الجامعة العربية قد وعدت في الأسبوع الثاني للانقلاب بارسال وفد برئاسة أمين الجامعة الى اليمن للاطلاع على حقيقة الوضع ووضع الحلول المناسبة . ولكن الامام أحمد سعى الى عرقلة وصوله عن طريق الملك عبد العزيز آل سعود بعد أن أحس بموقفه القوي .

فقد قدم ـ أي وفد الجامعة ـ عن طريق البحر ماراً بجدة فاستوقفه الملك عبد العزيز واستدعاه الى « الرياض » وأبرق الامام أحمد اليه ـ أي الى الملك عبد العزيز ـ أن يؤخر الوفد لديه حتى يتم له احتلال صنعاء ، مما اضطر حكومة الانقلاب ـ في آخر الأسبوع الثالث للانقلاب وصنعاء محاصرة من جميع جهاتها ـ الى إرسال وفد الى الرياض لمقابلة وفد الجامعة العربية هناك ضم الفضيل الورتلاني ومحمد محمود الزبيري وعبد الله علي الوزير . وبينما كان الوفد في الرياض سقطت صنعاء بيد القبائل الموالية للامام أحمد .

وحول سقوط صنعاء يروي الجرافي أن القبائل قد تجمعت حولها من كل فج تبغي الأخذ بثأر«الامام الشهيد»، وفي يوم الجمعة٢ جمادى الأولى هاجمت نقم وقبضت على محمد علي الوزير وبعض أصحابه الذين كانوا قد تمركزوا فيه مع الشيخ القردعي وأرسلتهم الى حجة وتمكن القردعي من الفرار الا أنه أحدقت به بعض

---

(١) المصدر السابق .

أفراد القبائل في « خولان » فقاتلهم حتى قتل . وكان الحراس الذين عينهم الامام الوزير للمحافظة على أولاد الامام يحيى في معتقلهم قد وعدوهم بنصرتهم في الوقت المناسب، وفي ليلةالسبت ٣ جمادى الأولى فتحوا لهم أبواب السجن وأعطوهم السلاح ، فصعد « علي » الى محل المدفعية وساعده المدفعي في رمي الدار التي كان بها الامام الوزير ، فأدرك هذا ان أمره قد انتهى واستسلم وأودع السجن ثم أرسل بعد ذلك الى « حجة » . وباستسلام الامام الوزير أُشعلت النيران في سطوح منازل الموالين للامام أحمد داخل صنعاء ابتهاجاً وإعلاناً للنصر* ، وقام الجنود المكلفون بحراسة أبواب المدينة بفتحها للقبائل .

ويصور لنا الشماحي دخول القبائل صنعاء بقوله : « . . . فيدخلها قرابة ربع مليون من القبائل لا هدف لهم الا نهب وتدمير العمران ، دخلت هذه القبائل صنعاء بين زغردة أهالي صنعاء وأراجيفهم وإشعال النيران بانتصار الامام أحمد رغبة ورهبة وبلا شعور ، دخلت مسلحة بالبنادق والفئوس والمعاول والجمال والحمير ، غير ناظرةالى زغردةولا نيران ملتهبةولا صيحات بهم وبأحمد مرحبة، فكل ما كانت تنظره تلك القبائل المغيرة هي الأموال والذخائر التي تزخر بها صنعاء ، فقد اندفعت تلك الجيوش تهاجم البيوت والمتاجر والأكواخ والمساجد ملتهمة كل ما فيها متناحرة فيما بينها ، واستمرت في همجيتها ليلة السبت وسبعة أيام حسوما »[1] .

ورغم اختلاف موقف الجرافي عن موقف الشماحي الا أنه يورد وصفاً لدخول القبائل صنعاء مشابهاً لما أورده الشماحي حيث يقول : «دهم رجالها المدينة ، وأخذوا في السلب والنهب وانتهاك الحرمات ، وقتلوا من قاومهم ، ولم يستمعوا الى أوامر رؤسائهم ، فأخذوا أموال التجار ونهبوا المتاجر وخربوا الأسواق وفعلوا ما لم

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٦٧ .

(*) تسمى هذه العادة في اليمن « التنصير » . وقد دأب الناس خلال عهد الامام أحمد على التنصير كل عام في يوم محدد كان يسمى « عيد النصر » احتفاءً بذكرى سقوط صنعاء وانتصار الامام أحمد . وتقدم الطبيبة الفرنسية Claudie Fayein (Une Francaise , P. 68) وصفاً حياً للاحتفالات بعد النصر عام ١٩٥١ في مدينة تعز .

يسبق مثله في التاريخ ، وعادوا الى بلادهم مثقلين بالمال الحرام »[1] .

وكما نهبت صنعاء نهبت كل المدن والقرى التي ينتمي اليها رجال الحركة الدستورية . وتم القاء القبض على رجالات الانقلاب ومؤيدي الحركة الدستورية داخل صنعاء وخارجها ، الا من تمكن من الفرار الى خارج البلاد ، وسيقوا الى سجون حجة .

وقد نُفذ حكم الاعدام في مدينة حجة بالامام عبد الله الوزير بعد أن عاد الامام أحمد الى مدينة تعز ـ التي اتخذها عاصمة له ـ ومنها ـ أي من تعز أخذ يصدر أحكام الأعدام تباعاً حتى أُعدم ٢٩ رجلاً[2] من رجالات الحركة ، واحتفظ بالآخرين في السجون* لعدة سنوات .

وقد بعثت الجامعة العربية برقية الى الامام أحمد اعترفت فيها بامامته وناشدته أن يرفق بخصومه ويغفر لهم ، كما أهابت به ان يعمل من أجل تقدم اليمن وأبدت له استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة لتحقيق ذلك .

هـ ـ أسباب فشل الانقلاب :

من الأخطاء الشائعة ارجاع أسباب فشل الانقلاب الى سبب واحد أو الى بضعة أسباب محدودة ، كجهل القبائل لأهداف الحركة[3] ، أو شخصية الامام أحمد

---

(١) الجرافي ،المقتطف، ص ٢٦٥ .

(٢) الشماحي ، نفس المصدر ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٣) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ٦٢ ـ ٦٣

(*) ذكرت Tworuschka (die Rolle , S . 101) خطأ ان الزبيري قد سجن بعد فشل الانقلاب . وحدد Stookey (Yemen , P. 222) مكان سجنه ، حيث ذكر انه ـ أي الزبيري ـ قد سجن في السعودية من قبل الملك عبد العزيز . أما O'Ballance (The war P.49) فقد حدد مكان ومدة سجنه ، حيث ذكر ان الزبيري قد سجن في السعودية مدة ثلاث سنوات . والصحيح أن الزبيري كان عضواً في وفد حكومة الانقلاب الى الرياض لمقابلة وفد الجامعة العربية وسقطت صنعاء بيد أنصار الامام أحمد والزبيري لا يزال بالرياض فلجأ الى الباكستان وبقي هناك حتى قامت ثورة مصر عام ١٩٥٢ فانتقل الى مصر وبقي فيها حتى عاد الى اليمن مع ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ .

وماضيه الذي « ملك به القلوب »[1] ، أو وضع عبد الله الوزير إماماً بدلاً عن الامام يحيى بحيث بدا الأمر خالياً من أي جديد ومجرد استبدال إمام بإمام[2] أو على عكس ذلك أي أن السبب لا يكمن في استبدال إمام بإمام وإنما في المحتوى الجديد الذي أعلنت عنه الحركة والذي كان يخالف ما تعارف عليه الناس إذ أن استبدال إمام بإمام كان ضرورة لدعم وجودها[3] .

ومثل هذا الأسلوب القاصر يبتعد بنا عن جوهر المشكلة ، إذ أن حدثاً كهذا لا يمكن إلقاء تبعته على سبب واحد أو حتى على بضعة أسباب غير محيطة بمجمل المشكلة . فالقبائل قد ناصرت هذا الامام أو ذاك مدفوعة في تحديد موقفها بالمصالح الحيوية المباشرة للقبيلة ، أما ما يتعلق بالأفكار والمضامين السياسية فقد كانت تلعب دوراً هامشياً إن لم يكن معدوماً . إن القبيلة ـ كما أسلفنا ـ تعيش ضمن مجتمع مغلق ، وبالتالي أن يكون الامام في صنعاء هو يحيى أو عبد الله أو أحمد ، وأن تكون إمامة استبدادية او دستورية شوروية هي أمور تأتي في المرتبة الثانية ، إذ أنها لا تمس القبيلة مباشرة ، فانضمام القبيلة الى هذا الطرف أو ذاك يتحدد على ضوء اي الطرفين من أطراف الصراع يمتلك حظاً أكبر في الانتصار ، لان الانتصار بالنسبة للقبيلة هو أهم من المبادىء والمضامين السياسية ، فهو يعني الغنائم والعطاءات في حين ان الهزيمة تعني الخراب . وقد عرف الامام أحمد كيف يستثمر هذه النقطة ، فيظهر نفسه بمظهر القوي ، كما عمل على توفير الذريعة الدينية ـ وهو الأسلوب الذي اتبعه الأئمة المتصارعون دائماً ـ بحيث أصبحت القبيلة وهي تقاتل من أجل تحقيق مصالح مباشرة تملك التبرير الديني الذي يريحها نفسياً ويظهرها بمظهر المنافح عن الدين . لهذا فإن إرجاع سبب الفشل الى نقص الوعي في صفوف القبائل وجهلها لأهداف الحركة هو إرجاع خاطىء ، فرغم أن توفر الوعي لدى القبائل كان سيخدم الوضع

---

(١) الشامي ، إمام اليمن ، ص ٩٧ .
(٢) مجهول ، اليمن من سبأ الى السلال ، ص ١٤٨ .
(٣) الوزير ، زيد ، محاولة ص ٨٠ .

الجديد دون شك ، إلا أن غيابه لا يمثل سبباً كافياً نفسر به فشله ، فلو توفرت عوامل النجاح الأخرى لانضوت القبائل تحت جناح الوضع الجديد خاصة وإن نظرتها الى الوزير كانت نظرة احترام وتقدير .

أما اعتبار ان سبب الفشل كان وجود إمام على رأس الوضع الجديد ، فانه أمر مردود . فالقبائل التي تحركت للقضاء على الانقلاب قد تحركت تحت قيادة إمام آخر ، ولم تكن ترفض الامامة في حد ذاتها بل لم تكن الامامة آنذاك موضع تساؤل .

ووجود محتوى جديد للحركة لا يصلح ـ كذلك ـ للاستناد اليه في عملية تفسير الفشل ، فعدا عن ان كل وضع جديد معرض للتشكيك والتشويه من قبل أعدائه دون أن يقود ذلك في حد ذاته الى القضاء عليه ، فان وجود إمام على رأس النظام قد أضعف في الواقع من بروز المحتوى الجديد ، وكان هذا كفيلاً بأن لا تظهر أية ردود فعل ـ مزعومة ـ مضادة للانقلاب بسبب محتواه الجديد ، لو أن النظام الجديد كان يملك المقومات الذاتية لبقائه واستمراره .

ولعل أبعد الأسباب عن الصحة هو ماضي الامام أحمد « الذي ملك به القلوب » إذ أن الشواهد تشير الى أن ماضيه كان كفيلاً بانصراف القلوب عنه ، فسلوكه إزاء القبائل التي حاربها في عهد والده ومنها قبيلة « حاشد » وقبيلة « الزرانيق » وغيرهما كان قد صوره في مخيّلة القبائل شخصاً دموياً سفاكاً وهذا كفيل بزرع الخوف والرهبة منه وبذر الحقد عليه . ولو أن هذا الرأي قد استند في تعليله الى الرهبة التي خلقها ماضي الامام أحمد في نفوس القبائل لا الى الحب المزعوم لكان أقرب الى الوجاهة . إذ أن الرهبة ـ بالأحرى ـ قد سهلت تصويره بصورة الرجل القوي الذي لا يُغلب فاندفعت القبائل الى الانضمام اليه بعد أن أحست بضعف موقف الامام الوزير .

فاذا ما أخذنا بالاعتبار ـ بعد عملية التفنيد السريعة هذه ـ جميع جوانب

المشكلة من خلال ما استعرضناه في الفصول السابقة ، فاننا سنجد عوامل الفشل متعددة ، متداخلة ، تكمن في طبيعة التحالف المعارض وفي نوع الاعداد للانقلاب ونوع القيادة وطبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . وسوف أحاول أن ألخص هذه الأسباب في الآتي :

١ ـ طبيعة التحالف :

ضم تحالف المعارضة ـ كما رأينا ـ قوى مختلفة الأهداف والمصالح والبواعث ، جمعتها الرغبة في التخلص من الحكم القائم ، فما أن أنهي بواسطة الانقلاب حتى برزت الاختلافات ضمن صفوفها . فالامام الوزير الذي كان يطمح الى الامامة ، بدا له أنه حصل على ما هدف اليه ، فبدأ يتقمص شخصية الامام السابق في سلوكه المتفرد ، وبدأ يضيق صدره من حلفائه وتنمو مخاوفه منهم ويؤوّل كل ما يصدر عنهم من نصح ومن آراء تأويلاً سيئاً ، فقعد عن مطاردة الامام أحمد ورفض خطة انقاذ الوضع خوفاً من أن يخدم ذلك حلفاءه على حساب مركزه . والشخصيات الأخرى الطامحة الى الامامة كعلي حمود شرف الدين ، انضمت الى الامام أحمد ، متخذة من قتل الامام يحيى ذريعة للتخلي عن دعم حلفاء الأمس . كل هذا أدى الى ضعف موقف الانقلابيين وتبديد قوتهم . إذ أخذ كل منهم يرصد الآخر غافلاً عن النشاط المضاد الذي يقوده الامام أحمد[1] .

٢ ـ الاعداد المسبق للانقلاب :

كان الانقلاب كما أسلفنا إجراءً اضطرارياً ارتجالياً سريعاً، فلم يُعط وقت كاف للاعداد له ودراسة كافة الاحتمالات وتجنيد كافة القوى الممكنة لاسناده ، لهذا فقد ساد الارتباك وعمّت البلبلة سواء في صفوف المعارضة نفسها، حيث فوجىء قطاع كبير منها بالانقلاب ، أو في صفوف القبائل وسكان المدن ، ونشأت ردود

---

(١) الزبيري ، مأساة واق الواق ، ص ٢٩٦ .

الفعل المختلفة وحدثت تغيّرات سريعة في المواقف لم يحسب لها حساب ولم تعد العدة لمواجهتها . كما أنه لم تكن هناك رؤية واضحة لما بعد الانقلاب وما يجب أن يتم من اجراءات لتعزيز الوضع الجديد ، لهذا فما إن أنجز الانقلاب حتى بدا قادة الانقلاب لا يملكون أية مبادرات بل ينتظرون ما يبدر من قبل الخصم ليتصرفوا على ضوئه ، فجاءت تصرفاتهم لاهثة متعبة ، وكأنما أقدموا على شيء دون تصور مسبق لما يترتب عليه من تبعات .

٣ ـ ضعف قيادة الانقلاب :

اتسمت قيادة الانقلاب الى جانب تفردها وعدم السماح للآخرين بمشاركتها في إتخاذ القرارات الهامة ، بالتردد وعدم الحزم[١] وقصر النظر ، وسيطرت عليها مخاوفها من حلفاء الأمس ، فأجفلت عن الاقدام على اتخاذ أية اجراءات حاسمة . وقد عكست اجراءاتها العسكرية والمدنية * ضعفاً هائلاً شكل الخطوة الأولى في طريق الهزيمة .

٤ ـ براعة القيادة المضادة :

بقدر القصور الذي اتسمت به قيادة الانقلاب ، اتسمت القيادة المضادة المتمثلة بالامام أحمد بقدر عالٍ من البراعة كفل لها أسباب النصر . وقد تمثلت براعة الإمام أحمد بالآتي :

ـ التصرف القوي حتى وهو في موقف ضعيف ـ مثال على ذلك برقيته الجوابية الى الامام الوزير ـ وتعامله مع القبائل تعامل القوي الواثق من نفسه ، وقد دل ذلك على فهم للنفسية القبلية التي تفضل الانضواء الى الطرف الأقوى في الصراع .

---

(١) نفسه ، ص ٢٩٦ .

(*) في مجال الاجراءات المدنية اعتمدت في إدارة الأقاليم على نفس الشخصيات التي كان يعتمد عليها الامام يحيى ولم تقدم حتى على عزل الحلالي ، رغم تواطئه مع الامام احمد .

ـ الاستفادة من عواطف الكراهية المتبادلة بين القبائل وسكان المدن ـ التي عمقتها عبر قرون طويلة صراعات الأئمة وأساليب حكمهم* ـ ومن النزوع الى النهب والسلب المتأصل في روح التكوين القبلي ، فأعلن للقبائل إباحته لصنعاء والمناطق المتعاطفة مع الانقلاب .

ـ القدرة على ترويج الاشاعات ، التي زادت من إحساس القبائل بقوته وسخرت له القوى المرئية وغير المرئية ، حتى جعلت انتصاره امراً محتوماً حتمية القضاء والقدر ، وخلقت منه بطلاً اسطورياً ، وأبرزت الانقلابيين بصورة قبيحة منفرة فهم قتلة وناكرو جميل وغدارون وكفار وجبناء . وقد هزت هذه الاشاعات حتى أنصار الانقلاب فأخذ العديد منهم ينضمون سراً أو علناً اليه ـ أي الى الامام أحمد ـ وتسابقت الشخصيات المسئولة في إدارات الأقاليم الى إظهار ولائها للطرف الأقوى ، ونشطت في اعتقال أنصار الانقلاب لتدلل بذلك على مدى اخلاصها للامام أحمد ولتطهر نفسها من أية شبهات .

٥ ـ سوء تقدير الموقف :

أخطأ الانقلابيون في تقديرهم لحجم انتصارهم الأول فاستهانوا بتحركات الامام أحمد ، واعتمدوا على المركز الروحي للامام الوزير في أوساط القبائل[١] ، كما ركنوا الى فكرة الاعتماد على الجامعة العربية[٢] . وقد شكل ذلك كله سوء تقدير للموقف كان من أهم أسباب الفشل .

٦ ـ فقدان الضبط التنظيمي :

فكما كان الانقلاب خطوة مرتجلة غير مدروسة ، اتسمت كل الخطوات التالية

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٣٩ .

(٢) نفسه ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٩ .

(*)صراعات الأئمة قادت الى حصار ونهب صنعاء مراراً عديدة من قبل القبائل ، كما أن أجهزة الادارة ، التي كانت تمثل أجهزة للنهب والقمع قد تركزت في أيدي سكان المدن .

له بعدم الضبط وفقدان التنظيم وعدم وضوح الأدوار . ويبدو مما سجله الشماحي في كتابه ان الانقلابيين قد ركزوا كل همهم في عملية الاغتيال ، فما إن تمت العملية حتى بدا الارتباك التنظيمي واضحاً ، فظهر التقصير مثلاً في التبليغ عن نجاح العملية وبقي جهاز التلغراف ممكن الاستخدام من قبل أي شخص ولم تتخذ الاجراءات السريعة التي تكفل عدم قيام أبناء الامام يحيى وأنصار الامام أحمد بتحركات معرقلة . وكان من أولى نتائج فقدان الضبط التنظيمي أن تمكن أنصار الامام أحمد من إبلاغه برقياً بنبأ الاغتيال قبل أن يفكر الانقلابيون بإبلاغ مجموعتهم في تعز لتقوم بالدور الموكل اليها .

٧ ـ عدم توفر الاخلاص الكافي لدى قوى المعارضة للانقلاب :

فقد مثل الانقلاب لدى الكثيرين مجرد فرصة للحصول على المغانم والمناصب[1] ، ومثل هذا الموقف المتصف بالانتهازية لا يحبذ مواجهة الأخطار والتضحية في سبيل الوضع الجديد ، لذا فان مجرد الاحساس بقوة الحركة المضادة جعلت هؤلاء يفضلون السلامة ويبتعدون عن انتهاج السلوك الحازم الذي يتطلبه الموقف ، مما أدى الى سقوط الانقلاب سقوطاً سهلاً دون مقاومة جدية باستثناء تلك المقاومة التي مثلتها القوى الجديدة ، المستنيرون المحدودو العدد وطلاب المدارس والكلية العسكرية وبعض المتطوعين القادمين من أوساط عمال المهاجر .

٨ ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والفكري العام :

فبسبب تدني مستوى الوعي تقبل الناس الاشاعات والدعاية الذكية التي بثها الامام أحمد موحياً بأنه في موقف قوي مدعوماً بقوى غيبية خارقة . كما أنه ـ أي الامام أحمد قد استغل الوضع الاقتصادي وظروف الحرمان التي تعيشها القبائل وروح العداء الذي يكمن في نفسياتها للمدينة فلوح لها بالعطاءات وأباح لها صنعاء وبيوت « المفسدين » وممتلكاتهم في كافة المناطق .

---

(١) الشماحي ، اليمن الانسان ، ص ٢٤٥ .

ويعود تأثير هذا العامل في مجرى الصراع لصالح الحركة المضادة الى مقدرة قيادة هذه الحركة على استغلاله لصالحها وعجز قيادة الانقلاب عن ذلك .

٩ ـ الموقف العربي :

مثلما نجح الامام أحمد في تسخير الظروف الداخلية لصالحه ، نجح في تسخير الظروف الخارجية ايضاً ، إذ تمكن من شد الملك عبد العزيز ـ الذي كانت علاقته من قبل بالوزير جيدة على عكس ما كانت عليه علاقته مع أحمد ـ الى جانبه وقام هذا بدوره في ضمان دعم ملوك العرب للحركة المضادة وفي عرقلة مهمة الجامعة العربية التي بدت في آخر الأمر مهمة تحكيمية وتأجيل وصول وفدها الى صنعاء لإتاحة الوقت الكافي للامام أحمد لاحتلال صنعاء والقضاء على الانقلاب .

ولا شك أن هذا العامل الأخير هو مجرد عامل مساعد ، إذ أن العوامل الداخلية هي التي حسمت الموقف ، وأهمها ـ إذا ما جاز لنا أن نضع نوعاً من الترتيب ـ هو قيادة الانقلاب نفسها فقد أضاعت تلك القيادة تدريجياً كثيراً من عوامل النصر ، بسبب تخاذلها وتخوفها من حلفائها وتسلطها في رأيها وخروجها على ما يقتضيه الحكم الدستوري الشوروي . فقد كان مركز الامام الوزير في أوساط القبائل أقوى من مركز الامام أحمد ، وكان الوضع الجديد يبدو في أيامه الأولى مهيمناً على البلاد ، كما كانت سمعة الوزير الخارجية أفضل من سمعة أحمد . ولكن الضعف القيادي وركاكة الاجراءات وميوعتها في بعض الحالات* ، مكنت للامام أحمد أن يوظف لصالحه العوامل التي كانت بالأساس في غير صالحه ، فكسب الموقف في أوساط القبائل ، وكسب الموقف العربي ، ثم كسب الموقف داخل صنعاء .

و ـ نتائج فشل الانقلاب :

ترتب على فشل الانقلاب وانتصار الامام أحمد جملة من النتائج أهمها :

(*) مثلما حدث مع أبناء الإمام المعتقلين في صنعاء حيث سُمح لهم أن يتحركوا بحرية ويتصلوا بأعوانهم ويستميلوا الجنود ويحيكوا المؤامرات فيسهموا بدور فعال في القضاء على الانقلاب .

و ١ ـ على مستوى الأسرة الحاكمة :

ـ منح الانتصار الإمام أحمد مركزاً قوياً لا يقاوم ، وأحيطت شخصيته بأوهام رفعته في نظر الناس الى مستوى الابطال الأسطوريين الذين يستمدون بطولاتهم من قوى خفية قاهرة ، مما ساعد على استمرار حكمه بنفس أساليب وعقلية والده حتى عام ١٩٦٢ صامداً أمام رياح التغيير التي شهدتها المنطقة من حوله .

ـ حقق الانتصار تماسك الأسرة الحاكمة من جديد ، حيث التف ابناء الامام يحيى حول أخيهم الامام أحمد وتلاشت خلافاتهم الى حين .

ـ أضعف الانتصار الأسر المنافسة كنتيجة لهيمنة الامام أحمد وتماسك الأسرة الحاكمة من جهة ولسحق أسرة آل الوزير كأكبر وأهم الأسر المنافسة من ناحية أخرى .

و ٢ ـ على مستوى قوى المعارضة :

ـ إنهارت المعارضة وسيق أفرادها الى السجون والى ساحات الاعدام ، وأخذ بعض من بقي منهم ـ هارباً ـ خارج البلاد يلتمس الصفح والغفران من الامام المنتصر[١] ، والبعض الآخر يعيش مطارداً مغضوباً عليه من قبل الأنظمة العربية القائمة ، حيثما حل .

ـ تولدت مشاعر السخط تجاه موقف الشعب من الانقلاب كما سيطرت مشاعر اليأس والقنوط او التعلق بأحلام ومشاريع خيالية[٢] تحت ضغط الاحساس بمرارة الواقع .

ـ ظهر ـ كنتيجة لموقف القبائل في القسم الشمالي من الانقلاب ـ اتجاه

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٦٠ ـ ٦١ .
(٢) نفسه ، ص ٣٣ ، ٦٧ ـ ٦٨ ، ٧٧ ، ٧٨ .

نحو الاعتماد على القسم الجنوبي (تعز ـ اب ـ الحديدة ـ البيضاء) ، بلغ حد التفكير في فصل هذا القسم مؤقتاً ، ليُتخذ كمنطلق من أجل انهاء نظام الإمامة كلياً ، واعادة التوحيد بعد ذلك[1] .

ـ بدأ التنبه من قبل بعض المستنيرين الى خطأ التحالف مع القوى التقليدية[2] ، رغم ان هذا الخطأ قد استمر فيما بعد .

و ٣ ـ على مستوى الشعب :

شيّع الشعب المهزومين الى سجونهم وساحات إعدامهم باللعنات والسباب ، باعتبارهم متآمرين على الدين والوطن ، خارجين على طاعة إمامهم ، وظلت الأغاني والأهازيج الشعبية تُغنى في المدن والقرى لسنوات بعد الانقلاب ، تصف حادث الاغتيال وموقف « الخونة » الدستوريين وموقف « البطل » الناصر لدين الله أحمد حميد الدين الذي لا يُغلب . وكان للاشاعات التي رافقت الحوادث ومثلت أسلوب الاعلام والدعاية التي استخدمها الامام أحمد أثر في تعميق الأوهام والخرافات في أذهان الشعب ، وقد جاء انتصار الامام أحمد برهاناً على صحتها ، مما زاد الناس تمسكا وايمانا بها* ، وبذلك شكل فشل الانقلاب من بعض وجوهه انتصارا للجهل وتكريساً للوهم والخرافة ، الأمر الذي يخالف ما ذهب اليه البعض من أن الانقلاب قد خلق وعياً ما لدى الشعب وترك أثراً ايجابياً في مستوى تفكير الناس[3] .

و ٤ ـ على مستوى العلاقة بين العرشين السعودي والمتوكلي :

كانت أحداث اسابيع الانقلاب كافية لإذابة جفوة العلاقات التي كانت قائمة

---

(١) نعمان ، محمد أحمد ، من وراء الأسوار ، ص ٣٤ ـ ٣٥ ، ٦٧

(٢) نفسه ، ص ٧٤

(٣) انظر مثلاً : لجنة من تنظيم الضباط ، أسرار ووثائق ، ص ٣٢ ـ ٣٣

(*) تشير الطبيبة الفرنسية Fayein (Une Française , P. 68) ، التي أتت الى اليمن عام ١٩٥١ ، أي بعد حوالى خمس سنوات من فشل الانقلاب ، الى أن الناس كانوا شديدي الايمان بشخصية الامام أحمد الخارقة وبسيطرته على الجن . . . الخ .

بين الملك عبد العزيز وبين الامام أحمد في عهد أبيه ، منذ الحرب اليمنية - السعودية ، فقد أسفرت تلك الأسابيع من خلال الدعم غير المحدود من قبل العرش السعودي للحركة المضادة التي قادها الامام أحمد ، عن توطد روابط الصداقة والانسجام بين العرشين وتعمق الشعور بوحدة المصير بين الأسرتين .

ز - تقييم الانقلاب :

اختلفت الآراء حول إعطاء تقييم او تسمية معينة للانقلاب ، فالبعض يرى أنه « ثورة » والبعض الآخر يسميه « حركة » او « انقلاباً » . . . الخ . ومن هذه الآراء رأي القاضي عبد الرحمن الإرياني ، الذي يرى « استناداً الى الدلالة الاصطلاحية الراهنة » لكلمة ثورة أن ذلك الحدث هو « ثورة » لأنه غيرّ الأساس الأيديولوجي للحكم « من فردي الى دستوري شوروي » ولأن التحالف الذي قام « بالثورة » كان يشتمل على « احتمالات واسعة لتطورات كثيرة من شأنها تعميق هوية الثورة لو قدر لها النجاح »[1] .

ويرى عبد الله البردوني أنها تصح تسميته - أي الانقلاب - « انقلاباً » او « ثورة » او « حركة » أو حدثاً ، إذ تنطبق عليه كافة هذه التسميات ، ويعتبر - أي البردوني - أن ما يميز هذا الانقلاب عن غيره من أحداث خروج إمام على إمام - التي شهدها التاريخ اليمني - هو وجود الارهاصات والملامح العصرية والشعارات الجديدة[2] .

والى جانب من يرون فيه ثورة أو انقلاباً أو حدثاً أو حركة ، يعتبره البعض « فتنة عمياء » أو حركة « الخارجين » على الامام يحيى[3] .

---

(١) الأرياني ، عبد الرحمن ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
(٢) البردوني ، في الحكمة ، عدد ١٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٨٧ ، ٩٨ .
(٣) الشامي ، إمام اليمن ، ص ٣٦ ، ١٧٥ .

فأي التسميات أكثر دلالة عليه ؟

من خلال تحليلنا لقوى المعارضة ومحاولتنا تلمس ملامح تفكيرها وهمومها وطموحاتها ، ثم من خلال الملابسات التي سبقت والأحداث التي رافقت ثم النهاية التي انتهى إليها الانقلاب ، نجد أنفسنا نميل الى اعتباره انقلاباً .

ودون أن نخوض في المعاني اللغوية لكلمتي « ثورة » و« انقلاب » ، إذ ان المهم هنا هو معناهما الاصطلاحي المستخدم والمتعارف عليه ، فان من بين الشروط التي تكسب الحدث معنى « الثورة » هي جذرية الحلول التي يطرحها والنتائج التي تترتب عليه في إحداث تغيير عميق في البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . في حين ان الانقلاب حتى وان أدى الى تعديل في شكل الحكم وأشخاص الحاكمين ، فانه يظل في أحسن الأحوال لا يمثل أكثر من تغيير سطحي لا يمس العمق . ولا شك أن التحالف المعارض بقواه المتنافرة وفكره غير المحدد وعدم امتلاكه لرؤية مستقبلية واضحة لم يكن قادراً على الاضطلاع بمهمة الثورة ، وقد بدا هذا التحالف عقب اغتيال الامام يحيى عاجزاً عن الاضطلاع حتى بحماية نفسه والاستفادة من الظروف المواتية ، فأسلم قياده لسلطة الامام الجديد ، وبقي الدستور والشورى ـ اللذان اتخذا كدليل على حدوث تغيير في الأساس الايديولوجي للحكم ـ في واقع الأمر مجرد شعارات لم يلتفت اليها أحد . إن طبيعة العلاقات وأنواع السلوك والمعالجات وفردية الاجراءات خلال أسابيع الانقلاب تجعلنا نفصل بين الشعارات الاصلاحية التي كانت ترفعها الحركة الدستورية بقيادة المستنيرين وبين حقيقة النظام الذي جاء به الانقلاب ، كما تجعلنا نميل الى التدقيق أكثر في مدى صحة ان يعتبر ـ أي الانقلاب ـ ممثلاً للطموحات الجديدة في الحركة الدستورية ، الأمر الذي يجعلنا نتخلى عن إطلاق اسم الثورة على ذلك الحدث . ولكن هذا لا يقلل من المغزى التاريخي لوجود ودور المستنيرين ، الذين أعطوا لحركة المعارضة ملامحها الاصلاحية العصرية ، فكان وجودهم عاملاً محيراً للبعض يدفعهم أحياناً الى أن يطلقوا على

الانقلاب صفة الثورة ، مدفوعين بعواطف الاجلال والتقدير لدور المستنيرين ولتضحيتهم ، وأحياناً الى وصفه بصفة الانقلاب ، نظراً لعدم جذرية النتائج المحتملة منه ولطبيعة قواه المتحالفة ووزن القوى القديمة فيه .

ولا شك أن ما يعطي الحدث التاريخي هذه الصفة او تلك ليس مجرد وجود الجديد أو القديم فيه ، وإنما الدور الذي يلعبه كل منهما في قيادة الحدث وتوجيهه ، وبالتالي مدى تجسيد هذا الحدث لطموحات القوى الجديدة أو القوى القديمة . وهنا يبدو جلياً أن القوى القديمة التي مثلها الامام الوزير هي التي قادت الحدث ـ رغم وجود الجديد فيه ـ ووجهته . ولهذا فقد جسد الانقلاب خلال عمره القصير طموحات وتفكير وسلوك القديم . ورغم اتضاح عجز القديم عن الدفاع عن الانقلاب ، فان الجديد لم يكن من القوة بحيث يرغم القديم على قبول موقفه ، مما يدلنا على موازين القوى داخل الانقلاب وبالتالي على مدى تمثيله ـ أي الانقلاب ـ لهذه القوة او تلك .

ولو أن قوى الجديد ـ التي مثلها المستنيرون ـ كانت في موقع القيادة واتخاذ القرار ، لأبدت قدرة في الدفاع عن الانقلاب افضل بكثير مما أبدته أو حاولته القوى القديمة . وقد أبدت فعلاً ـ أي القوى الجديدة ـ في حدود الصلاحيات التي أعطيت لها في اللحظات الأخيرة دفاعاً مستميتاً بقيادة جمال جميل ، ولكنه جاء متأخراً عن وقته المناسب ، في حين استسلم قائد الانقلاب الامام عبد الله الوزير دون أية مقاومة تذكر ، بعد أن حاول أكثر من مرة ان يحقق الصلح مع الحركة المضادة التي يقودها منافسه الامام أحمد . ولعل هذا يدل ـ في ما يدل عليه ـ على أن النظام الذي كان يقوده الامام الوزير والنظام الذي كان يدافع عنه الامام أحمد لا تفصل بينهما مسافات الا في أذهان المستنيرين ، ولهذا فقد بدت المصالحة بين النظامين ـ في تفكير الامام الوزير ـ ممكنة ، إذ أنهما من طبيعة واحدة ، وخاصة ان الامام الوزير ـ إمام الدستور ـ قد أخذ يضيق صدره من المستنيرين ـ دعاة الدستور والشورى ـ ومن طموحاتهم الجديدة .

كل هذا يدلنا على أننا إزاء انقلاب لا ثورة . ولو أن موازين القوى قد اختلفت ، فكانت القوى المعارضة الجديدة في المركز الاقوى ، وبيدها قيادة وتوجيه الانقلاب ، لصح أن نفترض امكانية تطور هذا الحدث الى ثورة ، كان يمكن في شروطها الزمانية والمكانية ان تحدث تغييراً ليس سطحياً في حياة الشعب اليمني ، ويصبح الدستور والشورى فيها حقيقة واقعة . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، ولهذا فانه من غير الموضوعي ان نخلع من تمنياتنا وافتراضاتنا المغايرة لواقع الحدث صفة غير صفته الحقيقية ، مستندين في ذلك الى مظاهر جزئية او الى احتمالات ضعيفة .

أما تسمية الانقلاب بالحركة فانه يتضمن خلطاً بين حركة المعارضة وبين الانقلاب ذاته ، لا داعي له . والتسميتان الاخيرتان « فتنة » و« حركة الخارجين » على الامام يحيى ، هما تسميتان تنسجمان مع نظرة الحركة المضادة للانقلاب ، وليس لهذا السبب أفضل عدم مناقشتهما ، وإنما لأنه يمكن ان ينظر الى أية ثورة او أي انقلاب من الزاوية المعادية « كفتنة عمياء » و« كحركة خارجين » على الحكم القائم . مع أننا هنا إزاء شخصية أسهمت في الانقلاب ، وأطلقت عليه في كتابات أخرى لها تسمية « ثورة »* .

(*) انظر كتاب « من الأدب اليمني » ففيه يتراجع أحمد الشامي عن التسميتين المذكورتين ويستقر على تسمية الانقلاب بـ « ثورة » . وهذه التسمية هي أكثر انسجاماً مع دوره في الانقلاب .

خلاصة عامة

مثلت الفترة التي تولى فيها الامام يحيى السلطة في اليمن المستقل ، على أثر إنسحاب الأتراك ، أي منذ العام ١٣٣٦ هـ ١٩١٨ م وحتى ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م ، فترة تاريخية مزدوجة ، إذ كانت تنتمي من ناحية الى القرون السابقة ، سواءً في بدائية الحياة ، وأنماط التفكير والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية ، أو في نمط الحكم . ومن ناحية أخرى كانت هذه الفترة تلامس حضارة القرن العشرين ، التي أخذ تأثيرها يتسرب تدريجياً الى اليمن .

هذه الخاصية التاريخية طبعت مجمل الصراع السياسي الدائر في هذه الفترة بطابعها : فقد مثل هذا الصراع ، كما رأينا ، امتداداً للصراعات السياسية ، التي شهدها المجتمع اليمني الاسلامي في ظل الامامة الزيدية . وكانت أبرز ملامح هذا الامتداد :

١ ـ إسهام القوى التقليدية (سادة ، قضاة ، شيوخ) في هذا الصراع .

٢ ـ تكرر الصراع التقليدي بين المتنافسين على الامامة ، وظهور أكثر من إمام في آن واحد (الامام عبد الله الوزير والامام أحمد بن يحيى حميد الدين) .

٣ ـ استخدام القوى القبلية لخوض الصراع المسلح لمصلحة المتنافسين على الامامة من ناحية وللارتزاق من خلاله من ناحية أخرى .

٤ ـ استغلال الدين كستار لاخفاء المصالح الحقيقية ، الكامنة وراء الصراع . وتوجيه التهم الدينية التى تدمغ الخصوم بالخروج عن الدين وتعطي المبرر الديني لمقاتلتهم .

ومن ناحية أخرى اكتسب هذا الصراع ملامح عصرية ، تمثلت بصورة رئيسية بدخول قوى جديدة فيه كالتجار والمستنيرين ، وبالتالي ببروز مطالب عصرية وأفكار اصلاحية حديثة ، لا عهد للصراعات التقليدية في اليمن بها .

وكان الامام يحيى ذاته يمثل عنصراً من عناصر الامتداد القديم ، فعمل على تكريس واقع التخلف ، وحاول سد كافة المنافذ ، التي يمكن أن تتسرب منها تأثيرات العصر الحديث . وقد شكلت سياسته إجمالاً ، سواء منها الداخلية أو الخارجية ، التي اتسمت بالاستبداد ، والنزوع الى الانفراد بالسلطة ، والجمود ، والعزلة عن العالم الخارجي ؛ الأرضية المشتركة التي التقت عليها كافة القوى المعارضة لأسلوب حكمه .

وقد تكونت المعارضة ضد حكم الامام يحيى من قوى متباينة (كبار السادة والقضاة وبعض المشايخ ، وكبار ملاك الأرض والتجار والمستنيرين) ، وأسهمت فيها قوى خارجية كالاخوان المسلمين وأفراد البعثة العسكرية العراقية . وكانت لكل قوة من هذه القوى أسبابها الخاصة التي دفعت بها الى صف المعارضة ، مما جعل الموقف المعارض يختلف في مضمونه وأهدافه من قوة الى أخرى . إلا أنها قد التقت جميعها حول قاعدة عامة وهي : رفض أسلوب الحكم القائم ، الذي ألحق أضراراً متباينة بمصالح كل القوى ، وعمل على تركيز كامل السلطة بيد الامام وأبنائه .

وقد مرت المعارضة بأربع مراحل رئيسية :

١ ـ مرحلة المعارضة الدينية القبلية الأسرية المعزولة عن بعضها والمحدودة الأهداف . وقد بدأت عند تولي الامام يحيى الامامة عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م متمثلة بعدم اقتناع بعض رجال الدين (سادة ـ قضاة) بصلاحيته للامامة وامتناعهم عن مبايعته ، ثم بالتمردات القبلية والمواقف المناهضة من قبل بعض الأسر الكبيرة في المناطق المختلفة .

٢ ـ مرحلة المعارضة الوطنية التنويرية التي تبلورت في الثلاثينات ممهدة لظهور المعارضة كحركة شبه منظمة ومترابطة الى حد كبير .

٣ ـ مرحلة المعارضة السياسية العلنية الشبه منظمة التي بدأت عام ١٩٤٤ بتأسيس

حزب الأحرار اليمنيين متخذة من مستعمرة عدن قاعدة لنشاطاتها .

٤ ـ مرحلة الانقلاب التي بدأت باغتيال الامام يحيى حميد الدين في ١٧ فبراير ١٩٤٨ وانتهت بفشل الانقلاب وسقوط صنعاء بيد القبائل الموالية للامام أحمد في ١٢ مارس من نفس العام ولم تظهر للمعارضة قبل العام ١٩٤٤ أي عام تأسيس حزب الأحرار اليمنيين تنظيمات سياسية حقيقية . فكل ما سبق تأسيس حزب الأحرار لم يكن أكثر من تجمعات شللية صداقية بالدرجة الأولى ، وذات طموحات واهتمامات أدبية وسياسية لم ترق الى مستوى التنظيمات . واذا كانت قد أحاطت نفسها احياناً بجو من التكتم والسرية ، فان مرد ذلك في الواقع الى المناخ السياسي والكبت والاضطهاد الذي اتسم به حكم الامام يحيى ، وضيق صدره عن سماع أية آراء مخالفة أو طموحات اصلاحية ، لا الى كون هذه التجمعات تنظيمات سياسية حقيقية ، تشكل خطراً على السلطة .

وقد اتبعت المعارضة أساليب واستخدمت وسائل مختلفة في معارضتها ، لم تتصف بالتدرج بل تداخلت في كثير من الأحيان ، فاتُّبع اكثر من أسلوب واستُخدمت أكثر من وسيلة في آن واحد بعيداً عن التخطيط والرصد .

لقد مورست بصورة عفوية املتها الظروف الآنية .

وقد أدت المرحلة التاريخية المزدوجة التي عاش فيها مفكرو المعارضة ، وظروف التخلف العام ، ونوع ومستوى ثقافة المعارضين إضافة الى تباين قوى المعارضة : انتماءاتها الطبقية ، مصالحها وطموحاتها . كل هذه العوامل أدت الى طبع تفكير المعارضة بطابع الاختلاط والتشوش ومواقفها بطابع التخبط مع حماس عاطفي للاصلاح ونزوع الى العصرية أي الى مواكبة العصر الحديث ، مثلا الملامح التقدمية في تفكير المعارضة ووجدا لهما سنداً في روح الانفتاح الديني الذي اتسم به مفكرو المعارضة اجمالاً . ولكن هذا الحماس وهذا النزوع لم يرتقيا الى مستوى الوعي والنضج الذي يمكن عنده تحديد مسار التطور وإدراك عوامل التخلف ووضع

سياسة مبدئية ثابتة للتعامل مع مختلف الظواهر ومختلف القوى الداخلية والخارجية ، مما جعل المعارضة تدور عملياً ضمن الإطار التقليدي للصراعات السياسية التي شهدتها عهود الامامة في اليمن ، دون ان تتمكن رغم ملامحها العصرية من تجاوزه .

وقد لعبت العوامل الخارجية دورها في تنشيط المعارضة ، فعدا عن المؤثرات العصرية ، التي تسربت الى اليمن ، عن طريق بعض الكتابات الحديثة أو عن طريق الاحتكاك المباشر بالعالم الخارجي من خلال الهجرة ؛ كان وجود بريطانيا في الجنوب والعائلة السعودية في الشمال ، عاملين لعبا دوراً مؤثراً حتى عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م . فقد كانت حالة الجمود في مملكة الامام يحيى تنسجم مع المصالح البريطانية ، التي لم تكن تطمح الى التوغل في القسم المستقل من اليمن (مملكة الامام يحيى) . بقدر ما كانت ترغب في المحافظة على وجودها في مستعمرة عدن مع بسط نفوذها على مناطق المحميات ، وتحديد حدود واضحة بينها وبين مملكة الامام ، وإبقاء هذه المملكة ضمن أوضاعها المتخلفة ، التي تشكل ضماناً لاستمرار تواجدها في عدن . وقد لعبت بريطانيا دوراً هاماً في التصدي لاطماع الدول الاستعمارية الأخرى خاصة ايطاليا وفرنسا .

كما سمحت منذ مطلع الاربعينات لحركة المعارضة بالتحرك والنشاط العلني في مستعمرة عدن ، وذلك لاستخدامها كعامل ضغط دائم ضد الامام يحيى من أجل صرفه عن الاهتمام بمناطق المحميات ، التي كان يعتبرها تابعة لمملكته ، ومنعه من خلق متاعب في مناطق الحدود .

أما العائلة السعودية فقد أسهمت ايضاً في تنشيط المعارضة ، من خلال ما أثاره عدوانها على الأراضي اليمنية عام ١٩٣٤ ، وتقاعس الامام يحيى عن الدفاع عنها وقبوله تسليم مناطق منها (نجران ـ عسير) للدولة السعودية ، من سخط ضد حكم الامام ، ونزوع الى إدخال اصلاحات عليه .

وقد تبلورت طموحات المعارضة ، وتحددت مطالبها ، واتسع نشاطها الاعلامي ، منذ استقرت في مستعمرة عدن ، وأسست حزبها (حزب الأحرار اليمنيين) عام ١٩٤٤ ـ الذي استبدل باسمه عام ١٩٤٦ اسم « الجمعية اليمنية الكبرى » ـ وانضمت اليها عناصر أساسية في السلطة ، بدءاً بسيف الحق إبراهيم ابن الامام يحيى ، الذي انضم اليها عام ١٩٤٦ ووضُع على رأس الحركة ، وانتهاءً بآل الوزير . وبانضمام عناصر السلطة الى المعارضة ، أضحى هناك مركزا ثقل ، أحدهما في عدن ، على رأسه سيف الحق ابراهيم ومحمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان ، وثانيهما في صنعاء وعلى رأسه آل الوزير .

ولم تكن المعارضة تخطط للقيام بانقلاب ضد الامام يحيى ، بل ظلت حتى انضمام آل الوزير تحاول ان تقنع الامام يحيى بأن يقود عملية الاصلاح بنفسه . ثم أخذت بعد انضمام آل الوزير تخطط للحيلولة دون أن تؤول الامامة بعد موت الامام يحيى ، الذي اضحى موته متوقعاً لكبر سنه واعتلال صحته ، الى يد ابنه وليّ العهد سيف الاسلام أحمد ، الذي كانت المعارضة ترهبه وتخشاه .

وقد أسهم الإخوان المسلمون في تنشيط المعارضة ودعمها اعلامياً ثم في ارسال الفضيل الورتلاني عام ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م الى اليمن ، الذي لعب دوراً أساسياً في وضع الترتيبات اللازمة لانتقال الامامة بعد موت الامام يحيى موتاً طبيعياً الى الامام عبد الله الوزير وقد شملت هذه الترتيبات وضع « الميثاق الوطني المقدس » ، وتحديد أسماء أعضاء الحكومة ، وتسمية الموظفين الشورويين ومدراء الوزارات . وتم الاحتفاظ بهذه الترتيبات سراً في عدن لتُعلن فور موت الامام وتُقطع بذلك الطريق امام ولي العهد .

ويعتبر الميثاق الوطني المقدس أهم وثيقة نظرية سجلتها حركة المعارضة . وقد حاول واضعه أن يراعي مصالح قوى المعارضة جميعها . فركز جل همه على الجانب السلطوي ، أي على شكل وعمل السلطة السياسية . وحاول أن يضمن

توسيع دائرتها لتتلاءم مع واقع التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلاد وتفسح مجالاً للفئات السائدة اقتصادياً واجتماعياً لتسهم بدور أكبر في ممارسة السلطة ، بعد أن عمل الامام يحيى على تضييقها حتى قصرها في النهاية على أفراد أسرته وعدد محدود من المقربين اليه . أما المسائل الحيوية ، التي تهم عامة الشعب ، فقد اكتفى الميثاق باشارات سريعة ، عكست رغبة عامة خاصة لدى المستنيرين والتجار ، في تحقيق إصلاحات عامة .

وقد بقي الميثاق بمجمله بعيداً عن ملامسة واقع الاستغلال والظلم الذي يرزح تحته غالبية المواطنين ولم يظهر ميلاً الى مس أسبابه المتمثلة بالعلاقات الشبه اقطاعية القائمة . بل لقد برز اتجاه واضح الى الابقاء على امتيازات الطبقات السائدة . وقد تمكن ولي العهد من كشف ترتيبات المعارضة ، مما وضع المعارضين في الداخل تحت رحمة الامام يحيى ، وعرضهم لانتقامه ، الأمر الذي دفع بهم الى معاجلته ، قبل أن يبطش بهم . فتم اغتياله في ١٧ فبراير ١٩٤٨ .

وعلى أثر اغتيال الامام يحيى أُعلنت امامة الامام عبد الله الوزير التي دامت حتى سقوط صنعاء في ١٢ مارس ١٩٤٨ جنباً الى جنب مع امامة الامام أحمد بن يحيى الذي أعلن نفسه ايضاً إماماً شرعياً .

وقد تمكن الامام أحمد أن يحشد الى جانبه معظم القبائل بمهارة قيادية واضحة ، أضاعت على الامام الوزير كافة الفرص المواتية لتحقيق النصر ، وأنهت الانقلاب نهاية مأساوية ، وتم إعدام الامام الوزير إضافة الى ٢٩ شخصاً آخرين معه .

وتكمن اهم أسباب فشل الانقلاب بالآتي :

١ ـ ضعف قيادة الانقلاب وبراعة القيادة المضادة

٢ ـ تنافر مصالح القوى المعارضة ، وبروز هذا التنافر إثر الانقلاب مباشرة .

٣ ـ عدم الاعداد المسبق للانقلاب وفقدان التخطيط وضعف الضبط التنظيمي .

٤ ـ سوء تقدير الموقف من قبل قيادة الانقلاب وركونها على المكانة الروحية للامام الوزير في أوساط القبائل والى الدعم الخارجي الموهوم من الجامعة العربية والدول العربية .

٥ ـ تدني مستوى الوعي السياسي العام في البلاد .

ومن خلال دراستنا للانقلاب يغدو من الواضح خطأ النظر اليه كثورة أو حتى كنتيجة منطقية لنشاط المعارضة العام . إذ أن حركة المعارضة ذاتها لم تكن تضع القيام بمثل هذا الانقلاب في اعتبارها ، فكل مخططاتها كانت تهدف الى انتقال الامامة من أسرة الامام يحيى بعد موته الى الامام عبد الله الوزير انتقالاً سلمياً . مع إدخال تعديلات على شكل السلطة تتمثل بالدستور ومجلس الشورى والحكومة وهي تعديلات بدت خلال أسابيع الانقلاب القليلة صعبة التحقيق ، من خلال سلوك وعقلية الامام الجديد التي لم تدلل على وجود فارق بينه وبين سلفه . ورغم هذه الصعوبة التي دلّلت عليها الوقائع ، فان مجرد طرح مثل هذه التعديلات يعتبر عطاءً نظرياً متقدماً بمقياس المرحلة التي حكم فيها الامام يحيى .

الملحق رقم ١

نصيحة هيئة كبار علماء صنعاء للامام يحيى

صاحب الجلالة أمير المؤمنين أيدكم الله وأمد مدتكم .

إتفقت الكلمة وقام الاجماع على أن أسعد دولة مستقلة مستكملة لشرائط الدين الحنيف الاسلامي هي دولة اليمن ولله الحمد ، ولقد تفضل الله بتمهيد اليمن وتأسيسه بفضل رجاله فجمع الله شمله المشتت وكلمته المتفرقة وصانه الله من عدوان المعتدين وحفظه من المستعمرين .

ورجاء لاستدامة النعم الجليلة فانا نحب من صاحب الجلالة النظر والاصاخة بسمعه الى هذه النصيحة الخارجة من قلوب مخلصة مؤمنة بالله وبما جاء به مبلغ الشرائع صلوات الله عليه القائل :

(النصيحة ثلاثاً . . الخ)

١ ـ جعل الواجبات المالية أمانة على أربابها كالواجبات البدنية يؤديها الرعايا والملاك طيبة بها نفوسهم ويحلف ذوي التهم ، فاذا تفضلتم بذلك فقد انقذتم رعيتكم من صلف الخراصين وظلم الكشاف وعنت العسكر الذين هم أكبر معاول الهدم والخراب .

٢ ـ اسقاط الواجبات الجمركية المعتبرة غير شرعية والمنهي عنها مثل المكس وزكاة الباطن والضرائب التي كنتم تنأون وتنهون عنها وهي التي يسمونها (عائدات

بيت المال) ويلتزمها الجلادون أقلاماً معدودة ويؤذون بها خلق الله باسمكم وقد أغناكم الله عنها .

٣ ـ العفو تفضلاً عن البقايا المزمنة التي أرهقت الرعايا والجأتهم الى الخروج من أوطانهم راغمين لما حل بهم والتحنن على البقية الباقية والرفق بهم هو الركن الركين لاستجلاب القلوب واجتذاب الذين ودعوا اليمن وداع الآيس من الأوبة والعودة .

٤ ـ منع كل ذي سلطة من سيوف الاسلام والأمراء والعمال عن الخوض والتدخل بالتجارة في الرعية وزحمة الناس بالمناكب في معايشهم ومكاسبهم ومهنهم فقد استاء لهذه الحال الحاضر والبادي ونهى عن ذلك وحذر الشارع الحكيم صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن تجارة ذي السلطان في الرغبة وتوعد وأنذر من لم ينته عن الإضرار بالمسلمين بما ليس يخفى على سعة معلوماتكم وهذا من أهم الضروريات التي يجب الالتفات اليها .

٥ ـ العفو منةً وتنازلاً عن المعتقلين في « حجة » فقد نالت العقوبة منالها وأصبحوا في حالة يرثى لها ولئن أحسنتم اليهم ما تصدع من قلوبهم فستجدونهم كعادتهم من خيرة رجالكم (ومن وجد الاحسان قيداً تقيدا) .

٦ ـ وهو آخر ما نرجوه من جلالتكم النظر في تحسين أحوال أرباب الدوائر الحكومية كلها بلا استثناء بزيادة المعاشات سداً لباب ذريعة الرشوة ونهب الضعفاء وليخلصوا لكم ولدولتكم في أعمالها وينصحوا فيما يرفع ويعلي كلمتكم وتأملوا ما من آية في القرآن الكريم فيها الحث على العمل الا وتلتها أخرى فيها المثوبة والجزاء وقال بعض الحكماء أغن من وليته عن السرقة فليس يكفيك من لم تكفه .

وختاما نرجو الله أن يديم عافيتكم ويبصركم بالسداد ويوفقكم للرشاد .

زيد بن علي الديلمي ، قاسم بن إبراهيم رئيس الاستئناف ، الرئيس الثاني عبد الله المجاهد ، زيد بن محمد الحوثى ، حسن بن علي المغربي ، علي بن محمد ابراهيم ، ناصر بن حسن الدرة ، محمد بن اسماعيل عشيش ، عبد الله ابن علي بن ابراهيم .

الملحق رقم ٢

مقتطفات من رسالة سيف الحق ابراهيم الى أبيه

مولانا امير المؤمنين اطال الله بقاكم وشرح صدركم ومتعني بحياتكم .

بيد الاجلال والتعظيم تناولت تلغرافكم الذي تطلبون فيه الايضاح للحقيقة والتاريخ فحاشا يامولاي أن أخرج عن طاعتكم وكيف يخرج عنها من طلق الدنيا وابتعد عن الأهل والاخوان والأولاد في سبيل الله وخدمة والده وعائلته ومحاولاً استدراك أحرج المواقف المنتظرة ، وذلك بعد البحث الدقيق والدراسة العميقة .

انكم يا مولاى تعلمون أن سبعة ملايين من اليمنيين في الداخل والخارج يتضرعون الى الله صباحاً ومساء ان يزيل عنهم الظلم والأحكام القاسية في اليمن وأن يزيل العمال والحكام وأولى الأمر الذين يرتكبون الظلم والفسق والسلب بواسطة الجنود باسمكم واسم الدين ، وهذا لا يخالف فيه أحد . فهل المجوزون المنافقون هم الطائعون ، أم الطائعون هم الناصحون المصارحون بالحق المجاهدون .

يا مولاي والله وبالله إنه ليس لي غرض دنيوي غير المحافظة على بقاء ملككم وسمعتكم وبذل النصح الذي أمر به الدين ، وما تحملت الغربة ومتاعبها ومشقاتها الا محبة لكم وحرصاً على كرامتكم واشفاقاً على أمتكم واتباعاً لقول جدكم عليه الصلاة والسلام (لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف او تنفتل) على أنه لم يصدر ولن تصدر مني أية هفوة إن شاء الله وبفضل الله وفضل دعواتكم المباركة وتوجيهاتكم الرشيدة .

ماذا قد بلغكم عني لم أفعل غير إعلان براءتي من قساوة الحكام في اليمن وتأييدي للساعين في إصلاح البلاد والعباد وتوطيني النفس على تحمل المشاق من أجل المحافظة على استقلال اليمن وسعادتها ووحدتها المهددة بالتمزق والانقسام .

أما نيتي الصريحة فهي الجلوس في (عدن) حتى يستتب الأمن وتحل مشاكل اليمن التي ستقضي على الإمامة اذا استمرت بهذا الشكل .

هذا بعد أن أختار اليمانيون بقائي بينهم في المهجر فوافقت على اختيارهم لأعيش بينهم خالي البال مطمئن الخاطر لا طالباً مالاً ولا جاهاً ولا أبغي بذلك منصباً مفضلاً العيش بينهم على العيشة في اليمن لكثرة المناظر المؤلمة وشدة الضغط الذي سيولد الانفجار .

فاعتبروني يا مولاي أحدهم فجميع اليمانيين في الداخل والخارج أبناؤكم وفي ذمتكم وقد قررت هذا القرار بعد ما علمت وتأكدت ان بقائي سيكون فيه درء لخطر عظيم ومصلحة لنا وللشعب على السواء .

وأنا أعلم أن التلغراف هو من وحي أخوي الحسن والحسين اللذين لا يمحضان النصح لكم وللأمة ، فلو تعلمون ما قد علمت لما استغربتم تأخري (بعدن) ولا قدر تموني واستهنتم رأيي ، ويظهر أن أخي (عبد الله) لن يعود الى اليمن ما دامت الحالة هكذا وكذا أخي (يحيى) .

ومن الغريب طلبكم لي الرجوع بينما غاب اخي (الحسين) ثلاث سنوات في الأقطار يصرف أعظم المبالغ التي لم تجدِ نفعا ، وكذا أخي (عبد الله) .

هذا وأرجو الدعاء وحسن النظر وستعلمون أني أبر اخوتي لكم وأنفعهم وستذكرون ما أقوله وأفوض أمري الى الله ، ان الله بصير بالعباد ، والله يمد مدتكم ويحرسكم ، والسلام عليكم . من ولدكم المهاجر الراجي عطفكم ابراهيم .

عدن حرر في ١٢/١/١٣٦٦ هـ

رسالة أخرى لسيف الحق ابراهيم الى أبيه

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة والدي المعظم :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يا أبتاه ان ضميري الحي وإرادة الشعب القوية قد انتزعاني من بين أيديكم لاتلافي البقية الباقية من شرف الأسرة ومستقبل الأمة وقد وجدت الأحرار المهاجرين في الخارج والمناصرين لهم في الداخل مخلصين للحق متبعين لمن ينقاد له لا يحملون حقداً على أحد وانما يريدون من أولى الأمر إسعاد الشعب وإبرازه ، فما لنا لا نضع أيدينا في أيديهم ؟؟

يا أبتاه : أنني بهذا أبر إخوتي لكم ، وأنصحهم لجلالتكم ، وأكثرهم حناناً وإشفاقاً على أفراد أسرتنا ومستقبلنا ، الذي تحيط به المكاره والأخطار ولا تنفعنا أية محاولة غير الرجوع الى الأمة وقبول مطالبها العادلة وإرضائها برفع ما يشكون منه والامتزاج الصحيح بالأمة العربية والتعاون معها .

يا أبتاه : ان سخط الأمة على الأسرة المالكة ناشيء من أولئك الذين يستعبدون الشعب ويجمعون الثروة من النفوس الجائعة العارية المظلومة وهم بذلك يزعمون أنهم يجمعون لنا قوة وعتاداً وهم لم يجمعوا الا الأحقاد التي تنجم عنها الثورات والمصير الوخيم .

يا أبتاه : هل أنتم راضون ومطمئنون الى مستقبل أسرتنا والأمة تشكو جبروت الحكام الذي لا يحمينا ولا يجدينا فتيلاً لولا احترام شخصيتكم المقدسة لجرفتهم الأمة بتيارها القوي الغضبان ولا يطيل صبرها الا ما دمتم على قيد الحياة .

يا أبتاه . تداركوا أمر الأمة قبل فوات الفرصة وحدوث ما لا نستطيع تلافيه ، واعلموا أن كل راع مسؤول عن رعيته ولن يشفع لنا أحد يوم الحساب فان حالة الرعية في جميع القطر تنذر بالويل وسوء المنقلب .

يا أبتاه . هل سألتم عن أبناء اليمن الذين قضى عليهم أخي (أحمد) و(الحسن) بجورهم وتعسفهم ؟؟ . . هل استفسرتم عن أحوالهم ؟؟ إنها تعجل بالنقمة فقد بلغت الأحكام الدرجة القصوى من الظلم والاستهتار بالشريعة ولا يحاسبهم أحد على اعمالهم .

أما أهالي لواء ، تعز ، واب فقد ضاقت (عدن) بمهاجريهم في الأيام الأخيرة فراراً من ظلم (الحسن) و(أحمد) ، ومن يستر عنكم الحقائق ويقول ان الحالة في اللواءين كما يُرضى فقد كذب عليكم فلا يوجد في اللواءين ابن انثى لم يصبه الظلم والنهب والهتك .

كما أني الفت نظركم يا مولاي الى قضاء (رداع) وما يلاقيه من مظالم الحكام الذين شردوا سكانه في أنحاء المعمورة نتيجة السلب والقهر ولم تزل الرسائل ترد إليّ من أهالي (رداع) المخلصين وذوي المكانة فيهم يشكون فساد الحكم لديهم وقسوة الموظفين وآخر رسالة استلمتها استنكر صاحبها قلة اهتمامي بقضاء (رداع) .

والحقيقة اننا لا نالو جهداً في العمل لجلب الراحة والرفاهية والطمأنينة لجميع سكان اليمن ، وإننا نعلم أنه لا توجد في اليمن قرية ولا مدينة لم يصبها شر ظلم الحكام .

تكرموا يا مولاي بمطالعة (صوت اليمن) لتطلعوا على كل ما يجري في مملكتكم ، تصفحوا هذا العدد لتعرفوا كيف يلومني أخي (أحمد) على الأمة بارساله الأموال الضخمة ليسكت بها صوتي .

اسمعوا أنين الأمة ، ومزقوا الستار الذي بينكم وبينها ، وتقبلوا تحياتي وخالص احترامي وسلام الله عليكم .

ولدكم المخلص

ابراهيم

الملحق رقم ٣
نداء سيف الحق ابراهيم الى الشعب اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

أبناء وطني العزيز : كلكم يعلم ما وصلت اليه الأحوال في بلادنا المنكوبة بسبب جور الظالمين وأعمال المستبدين الغاشمين الذين ضلوا طريق الخير والرشاد . وسلكوا سبيل الغي والفساد ، واتبعوا أهواءهم ، وجعلوا أوامر القرآن ونواهيه وراء ظهورهم واستخفوا بسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم : فحكموا الناس بالباطل وتمادوا في النهب والسلب وأكل أموال المسلمين وامتهان علماء الدين والإعراض عن نصح الناصحين وتحذير المخلصين وقبضوا أيديهم عن الصرف في مصالح العباد والبلاد واهملوا كل ما يعود على الامة بالاصلاح والنجاح الى غير ذلك من اعمالهم التي أغضبت الرب سبحانه وتعالى وجعلت الناس يضجون ويدعون الله بأن يخلصهم من هذا الكرب ويفرج عنهم بزوال هذا العهد الجائر البغيض .

وكلكم يعلم أن المستبدين قد شطوا في استعباد الناس واضطهاد رجال الأمة وساقوا كل من يتوسمون فيه الاخلاص وحب الخير لأمته وبلاده الى سجون مظلمة موحشة يلاقون من وحشتها وثقل قيودها وقسوة سجانيها الويل والعذاب .

ومن أجل هذا كله خرجت من صنعاء تاركاً أهلي وأولادي احتساباً لله ولرسوله وغيرة عليكم يا أبناء وطني الذين لا عز لي الا بعزكم ولا سعادة لي الا بسعادتكم ولا راحة لي الا في راحتكم وقد عزمت بعد أن استخرت الله سبحانه

وتعالى على البقاء في عدن لأتمكن من المطالبة بحقوقكم المغصوبة ولأعمل ان شاء الله على تخليصكم وتخليص البلاد من ظلم الظالمين وجور الجائرين ولأبعث فيكم روح الغيرة والإباء اللذين عرفتم بهما يا أبناء اليمن من قديم الزمن .

يا علماء الأمة ان الحالة في اليمن لا تطاق بعد اليوم أبداً وإن السكوت على ما نسمع ونرى في كل صبح ومساء جريمة وأي جريمة وانتم تعلمون أنه ليس لمسلم يؤمن بعدل الله ان يسكت على هذا الظلم وكيف بكم وانتم العلماء ورثة الأنبياء الذين أوجب الله عليكم قبل غيرهم أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر وينذروا الظالمين ويبينوا للناس أحكام هذا الدين القويم الذي جاء بالعدل والرحمة والمساواة بين الناس في كل شيء والذي دعا الى كل خير وأمر بكل اصلاح ، أفترضون لأنفسكم ولأمتكم هذا الذل والهوان أو نسيتم قوله تعالى : « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون » .

إنه لولا اغضاؤكم عن أعمال الظالمين وسكوتكم عما يلاقيه المسلمون لما بلغ الحال الى ما بلغ اليه وأنكم لو قمتم ولو ببعض واجبكم الديني لوقف الظالمون عند حدودهم ولأرحتم الناس من بطشهم وطغيانهم ولكنتم مصابيح الأمة وقادتها الى كل خير وفلاح .

أيها العمال والحكام : لقد استخدمكم الظالمون لا لإقامة العدل والاحسان بين الناس ولا لحفظ الأمن والنظام في البلاد ولكنهم اتخذوكم جباة فساة تسوقون اليهم أموال المسلمين وتخضعون لهم رقاب إخوانكم من المواطنين وقد سلبوا منكم كل حق وجردوكم من كل سلطة فلا يسمعون لكم رأياً ولا يقبلون منكم صرفاً ولا عدلا حتى دخل في روع الناس أنكم لا تصلحون الا للشر ولا تقدرون الا على الأذى فكيف ترتضون لأنفسكم هذه المنزلة بين مواطنيكم من المسلمين وبماذا ستواجهون الله رب العالمين وأنتم تعلمون أنه « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »

ألم يأن لكم ان تعرفوا بأنكم حراس الأمن ورعاة العدل ووكلاء الأمة وأركان الدولة وأنكم مسئولون عن كل صغيرة وكبيرة وأنكم لو عملتم بما يرضي الله ويريح ضمائركم لنزل المستبدون عند رأيكم ولأرحتم الناس وأرحتم انفسكم .

يا مشائخ البلاد ونقباء القبائل . لقد كان لكم بين قبائلكم مقام كريم فكنتم اذا قلتم فعلتم وإذا أمرتم أطعتم وكان الظالمون يعرفون لكم مقامكم وقدركم حينما كانوا يتزلفون اليكم ويطلبون مساعدتكم حتى اذا ما تم لهم الأمر وصفت لهم الدنيا تنكروا لكم ومنعوا عنكم حقوقكم وعوائدكم وأفقروكم بعد الغنى وأذلوكم بعد العزة فماذا أنتم فاعلون والى متى أنتم على الذل مقيمون ؟

أما أنتم ايها الزراع الكادحون فخطبكم عظيم وحالكم أليم وقد طال صبركم على جور الحكام والعمال وعسف المأمورين النهابين وأذية العسكر « المخططين والمنفذين » الذين يحتلون منازلكم وينتهكون حرمة بيوتكم وقد طالما اعتبركم الظالمون خولاً وعبيداً تزرعون ليأكلوا وتجوعون ليشبعوا وتشقون ليسعدوا ثم إنهم لا يرحمونكم اذا أجدبتم ولا يساعدونكم إذا افتقرتم ولا يداوونكم اذا مرضتم وقد ضعفت أحوالكم وتناقصت أجوركم وبعتم أراضيكم وهاجر بعضكم الى خارج البلاد فراراً من الظلم والعسف وطلباً للعيش الذي حرمتموه في وطنكم .

إن قلبي والله ليتفطر ألماً لحالتكم ولما تلاقونه من محن لاعداد لها ومصائب لا قبل لكم بها وإنني لأدعو الله سبحانه وتعالى ان يقرب اليوم الذي تذوقون فيه طعم العدل ولذة العيش الكريم .

وأنتم أيها التجار المنكوبون : إنكم من ضحايا هذا العهد الاستغلالي الفظيع الذي شل أيديكم وعطل أعمالكم وقضى على تجارتكم بمنافسة الولاة المتاجرين الذين أعمى الدينار بصائرهم فاستغلوا نفوذهم وسلطانهم في التجارة بين رعاياهم

وتركوكم تنعـون حظكم وتحتارون في تدبير عيشتكم وعيش من تعولون من أهلكم وأولادكم .

أيها الموظفون الصابرون : أنتم العاملون الدائبون والجنود المجهولون الذين سخرهم الظالمون لخدمتهم وتنفيذ مقاصدهم لا لخدمة الوطن ورعاية مصالح الأمة ومنعوا عنكم حقوقكم وقتروا عليكم في مرتباتـكم وأرزاقـكم وأحوجـوكم الى مد أيديكم والجرأة على أخذ أموال الناس من وجوه غير مشروعة وحرموكم من العـزة والكرامة التي يتحلى بها موظفو الدولة في جميع حكومات العالم .

تعملون ليلاً ونهاراً ثم لا تجدون من يقـدر أعمالـكم وتقضـون أعماركم في الخدمة ثم تتركون أولادكم من بعدكم فقراء لا يجـدون حكومـة ترعاهـم ولا ولياً يكفلهم ويقوم بأمر معيشتهم وتربيتهم وأنكم كما أعرف أكثر طبقات الأمـة إدراكاً للأمور وفهماً للأوضاع وأعظمها استعدادا للخير وأحوجها الى الرعاية والانصاف .

أيها الجنود اليمانيون البواسل : يا أبناء قحطان وعدنان ويا أحفاد حمير وكهلان ان الأمم في الدنيا كلها تبالغ في تكريم جنودها وتبـذل الأمـوال الطائلـة في سبيل تدريبهم وتسليحهم وتوفير أسباب راحتهم وإعزازهم لأنهم حماة الذمـار وحـراس الوطن المقدس الذين يبذلون دماءهـم في الدفـاع عن كيانـه والـذب عن حرماتـه ومصالحه ويقدمون أرواحهم فداء له ولأبنائه.أما أنت ايها الجندي اليماني فلا يعتبرك الحاكمون الظالمون والطغاة المستبدون الا خادماً مأجوراً لحراستهم وتنفيذ مقاصدهم الشخصية ، تسهر الليالي ليناموا مطمئنين هادئين وتفترش الحصير وتلتحف السماء ليهنأوا في دورهـم وقصورهـم الشامخة وتلبس أخشن الثياب ليرتدوا الحرير والديباج وتمشي حافياً ليركبوا الخيول المطهمة وتأكل الخبز الجـاف « الـكدم » ليأكلـوا ما لذ وطاب من الأطعمة وهم مع هذا كله لا يقدرون لك قدراً ولا يعترفون لك بحرمة بل يستخدمونك في أحط الأعمال والخدمات ويهينونك بأشد العبارات وأقذع الكلمات وهم مع هذا لا يتركون لك من ذلك المقرر الضئيل بل يستردونه اليهم بالقطعيات

والتقسيط ويحتالون عليه بتلك المعاملة التي لا يعامل بها أدنى العبيد .

والويل لك اذا مرضت فانهم يعنون بحيواناتهم ولا يعنون بك والويل لأهلك اذا وافاك أمر الله وصدرت الأوامر بأن يحصلوا منهم ما تركت وراءك من حصيرة ممزقة وملابس مهلهلة .

إنك والله لمظلوم معذور وانكم يا جنود الوطن لو عرفتم وطالبتم بحقكم لكان قولكم القول وفصلكم الفصل .

أيها اليمانيون على اختلاف طبقاتكم . أود أن تعلموا بأن العالم العربي والاسلامي قد سمع صوتكم وعرف قضيتكم تمام المعرفة وغضب لما تقاسونه من ويلات هذا العهد المشئوم وأدرك العرب والمسلمون جميعاً ان الحالة في اليمن خطيرة وانه لا يمكن الصبر عليها ولا السكوت عنها .

واعلموا أنني على اتصال دائم بجامعة الدول العربية وبحكوماتها وملوكها وأمرائها وزعمائها كما أنني على اتصال بوالدي جلالة الامام وباخوتي السيوف اتكلم باسمكم وأطالب بحقوقكم واعمل لانقاذكم فلا تقنطوا ولا تيأسوا من عدل الله وابشروا وبشروا بالنصر والفرج القريب واعلموا أنني لا أعتبر نفسي الا كأحدكم ولا أقصد من وراء ما أقوم به إلا مرضاة الله ومرضاتكم وقد أيدني في موقفي هذا جميع الأحرار اليمانيين وهيآتهم العاملة في الداخل والخارج .

واذا كان لي أن أناشدكم اليوم في أمر فهو ان توحدوا كلمتكم وتضموا صفوفكم ولا تعينوا الظالمين على أنفسكم وان تعملوا معي جميعاً لانقاذ الوطن والله معنا وقد كتب على نفسه نصر المحقين وخذلان المبطلين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المحتسب لله ولرسوله :

خادم الامة « ابراهيم »

١٩٤٧ م .

الملحق رقم ٤

الميثاق الوطني المقدس

لما صارت أحوال اليمن منحطة الى حد بعيد في أمور الدنيا والدين بسبب الاستبداد والأنانية اللذين اشتهر بهما الامام يحيى بن حميد الدين حتى صار الغرض المطلوب من الامامة معدوماً في كل ناحية ، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة لا تتفق مع موجبات الشرع الشريف ولا تضمنّ شيئا من الاصلاح الذي يوجبه الـذين في الحال ، ولا تصون اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال .

وقياماً بالواجب ، لله تعالى وللمسلمين ، وطلباً للسلامة في الدين والدنيا من العقوبة من الله سبحانه وتعالى ولحفظ شرف الدين والاستقلال . . اجتمع ممثلو الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم ، في هيئة مؤتمر للنظر في وضع نظام شرعي صالح واقامة من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة ، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله عند وفاة الامام الحالي فقرروا الآن بالاجماع ما يأتي :

مادة (١)

مبايعة سيادة السيد (   ) لما اشتهر به من علم ، وفضل ، ومنزلة عالية في نفوس الناس الآن ، مبايعة دينية ناجزة اماماً ، شرعياً ، شورياً ، دستورياً على نحو ما تسير به أرقى الأمم اليوم في العالم المتحضر ، فيما لا يخالف أدنـى مخالفـة للتعاليم الاسلامية السمحة الصحيحة .

مادة (٢)

كانت البيعة من ممثلي الشعب اليمني لحضرة صاحب السيادة المشار اليه ، على الشروط المقدسة الآتية :

أ) العمل في كل قول وفعل بما تضمنه القرآن الكريم ، والسنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم وما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم .

ب) يكون حضرته هو الامام الشرعي ورئيس الدولة اليمانية ويكون له الحق الكامل الذي يتمتع به الإمام المحق الملتزم تنفيذ هذا الميثاق ، والشخصية التي لسائر الملوك ورؤساءالدول الحرة المستقلة في العالم .

جـ) لا تصدر جميع مراسيم الدولة ، وجميع الأحكام في المحاكم الشرعية الا باسمه .

د) لا تتم أية معاهدة مع الحكومات الأخرى الا بموافقته وتحت إمضائه .

هـ) اليه وحده تقدم أوراق الاعتماد من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، لدى الدولة اليمنية .

و) له الحق في الاشراف على مجلس الشورى وعلى مجلس الوزراء والاقتراح للنظر في كل ما يريد من المشروعات على اختلاف أنواعها .

ز) وله الحق في الاشراف على جميع أموال الدولة ومناقشة أعمال أي شخص ذي علاقة بها .

ح) له السمع والطاعة في المنشط والمكره من كل فرد داخل نظام هذه البيعة الجارية على العمل بكتاب الله وسنة رسوله وعلى ما كان عليه السلف الصالح وعلى العمل بكل تحسين يقبله الشرع الشريف . . له في ذلك ما دام متمشياً على هذه

البيعة ملتزماً لهذا الميثاق ساعياً الى الغاية المقصودة من ذلك بكل سرعة ممكنة .

مادة ٣ :

يكون نظام الحكم شورياً دستورياً بما لا يخالف الشريعة السمحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله .

مادة ٤ :

يقوم على وضع الدستور اليمني لجنة خاصة يعينها مجلس الشورى من أهل الكفاءة والصلاح علماً وعملاً ويجب أن نستعين في ذلك بالجامعة العربية وحكوماتها والعبقريين من رجالها ثم يعرض على الامام ما يقررونه ليحيله حالاً الى الجمعية التأسيسية .

مادة ٥ :

بعد ما تضع اللجنة هيكل الدستور بمواده المفصلة يجب أن يرفع الى الإمام ليحيله على الجمعية التأسيسية لتنظر فيه وتناقشه مادة مادة ويكون التصديق على كل مادة منه بعد المناقشة بالأكثرية وفي هذه الحالة يعرض مرة أخرى على الامام ليطلع على ما فيه ويقرر ما اتضح له صلاحيته وله الحق ان يأمر بإعادة النظر فيما عدا ذلك مبيناً أوجه النقص فيه وعلى الجمعية ان توالي اهتمامها بدرس ذلك على ضوء التعاليم الاسلامية وبعد ذلك ترفعه اليه أخيراً مصحوباً بمستندات ما قررته الأكثرية ويصبح حينئذ واجب التنفيذ والتوقيع .

مادة ٦ :

يكون ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية الأساسيين أعضاء مجلس الشورى الذي سينص عليه فيما بعد .

مادة ٧ :

مجلس الشورى المشار اليه هو الذي يضع قانوناً لانتخابهم إذا قرروا طريقة

الانتخاب او يعينهم بالاشتراك مع حضرة الامام ان رأى طريقة التعيين . على أن يكون مفهوماً من الآن في حالة الانتخابات ما يأتي :

أ ـ أن يكون لكل يماني ذكر بالغ من العمر ٢٠ سنة غير محكوم عليه شرعاً لاجرام حق الانتخاب .

ب ـ ان لا يقل عدد ممثلي المدن عن الثلثين .

جـ) ان تكون القبائل والقضوات ممثلة .

د) ان يكون للمهاجرين اليمانيين في أي بلد يوجدون فيها حق أرسال ممثليهم في المجلس اذا كان فيهم ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب واذا كثروا لهم على كل ثلاثة آلاف ناخب ممثل واحد وعلى الكسور مهما قلت ممثل واحد .

مادة ٨ :

بما أن دعوة جمعية تأسيسية تتعذر الآن وأن وضع الدستور وتحديد المسئوليات الدائمة انما هو من اختصاصها . . فالى أن يتيسر ذلك يجب ان يكون تعيين مجلس مؤقت يسمى « مجلس الشورى » .

مادة ٩ :

تكون صلاحية المجلس المشار اليه المؤقت ما يلي :

أ ـ القيام بوضع القوانين المؤقتة وضعاً لا يخالف النظم الشرعية ، على أن يعمل بها حتى يصدق على الدستور وحينئذ تقر أو تلغى .

ب ـ القيام بالمهمات المشار اليها في المواد السابقة .

جـ ـ يضع ميزانية الدولة للفترة المؤقتة .

د ـ يصادق على المعاهدات ويرفضها ، وعلى الإمام أن لا يبرم أية معاهـدة الا إذا

صادق عليها أكثرية هذا المجلس وعليه أن لا يعزل وزيراً ، أو مديراً أو أمير لواء او موظفاً هو عضو في مجلس الشورى في المدة المؤقتة قبل وضع الدستور الا بموجب عزله بحكم الشرع بعد تقرير وجوب ذلك من العلماء أهل الصلاح ، في مجلس الشورى أو لسبب اخر يتفق عليه أكثر هذا المجلس .

المادة (١٠)

يتألف مجلس الشورى من سبعين عضواً منهم الذين سيذكرون إما بأوصافهم أو بأشخاصهم والباقي يتفق عليه تعيينهم مجلس الوزراء وحضرة الامام والأعضاء المعينون من الان هم :

أ ـ اعضاء مجلس الوزراء .

ب ـ مديرو الوزارات .

جـ ـ المستشارون العموميون .

د ـ القائمة نمرة (٣) التي نصطلح على تسميتها (قائمة الموظفين الشوريين) المرفقة بهذا والتي ستتلى مع بقية القوائم ، كل هؤلاء يكونون أعضاء في مجلس الشورى المؤقت بحكم وظائفهم .

مادة (١١)

يتألف مجلس الوزراء على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (١) .

مادة (١٢)

تتألف هيئة مديري الوزارات على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (٢) .

مادة (١٣)

تتألف هيئة الموظفين الشوريين على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (٣) .

مادة (١٤)

تنتهي مهمة مجلس الشورى المؤقت بمجرد انتهائه من وضع الدستور ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد وفي هذه الحالة يتحول أعضاؤه من غير أي إجراء جديد الى أعضاء الجمعية التأسيسية كما سبقت الاشارة الى ذلك .

مادة (١٥)

بمجرد الانتهاء من إقرار الدستور يجب على الحكومة القائمة ان تقدم استقالتها لحضرة جلالة الامام وعليه هو أن يدعو من يشاء لتأليف حكومة جديدة حسب توصيات الدستور المشار اليه آنفاً .

مادة (١٦)

عند تأليف الحكومة الجديدة ، يجب أن تجتمع الجمعية التأسيسية فوراً للغرض الآتي :

بما أن اليمن لم تتهيأ بعد طباعها للمعارك الانتخابية وليس من مصلحتها ذلك في أول عهدها بالدستور فلأعضاء الجمعية التأسيسية ان يتحولوا من غير إجراء جديد الى أعضاء في الهيئة الشرعية الجديدة التي سوف تسمى (مجلس النواب) او غير ذلك من الأسماء وذلك لدورة واحدة فقط لعدد السنوات التي سيحددها الدستور وليكن ذلك بشرطين اثنين :

أ) ان لا يرى أكثرية الأعضاء والامام خلاف ذلك .

ب) ان لا يكون من الشعب اعتراض ظاهر معتبر .

مادة (١٧)

بما أن اختصاصات المسئولين للفترة المؤقتة لم تفصل في هذا الميثاق تفصيلاً كاملاً فيجب فيما عدا ما نص عليه فعلاً أن تكون اختصاصات الجميع كما هو الحال

في مصر ، والعراق ، بين الملك والحكومة والمجلس النيابي على أنه يجب في الوقت نفسه المبادرة الى وضع الدستور اليمني ، في مدة لا تزيد على سنة واحدة لتستقر الأمور نهائياً .

مادة (١٨)

يشرع في تأسيس حرس وطني في الحال من الشباب المثقف وغيرهم للاستعانة بهم على حفظ الأمن وتنوير الأفكار ويكون رئيسهم هو مدير وزارة الدفاع ووكيله مدير وزارة الداخلية ويتبعان معاً رئاسة مجلس الوزراء وتقدر لهم معاشات محترمة على أن تقطع بمجرد ما يسرحون عندما يتم الاستقرار .

مادة (١٩)

تبلغ الجامعة العربية ودولها بالعهد الجديد ويطلب الى تلك الدول الشقيقة أن تبعث للحكومة اليمنية الجديدة كل منها (أولاً) عدداً من الطائرات للاستعانة بها على حفظ الأمن وعلى سبيل الاستعارة او الايجار لمدة قصيرة وثانياً يطلب منها حالاً وبإلحاح انتداب خبراء للاستعانة بهم على تنظيم جميع أنواع الادارات الحكومية .

مادة (٢٠)

تؤلف حالاً لجنة تسمى اللجنة المالية لضبط مالية الدولة وحصرها ويكون من أعضائها رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ومدير المالية ووزير العدل ، ووزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى ووكيله ومستشار الدولة العام ، وأعضاء اخرون يجوز أن يكونوا من الوزراء وغيرهم تعينهم الحكومة وتكون اللجنة تحت إشراف حضرة الامام ويكون الجميع مسئولين بالتضامن عن مالية الدولة حتى تنظم الأحوال ويعين ديوان محاسبة على النحو الموجود بمصر وغيرها ويخُلى طرف أعضاء اللجنة وتحل نهائياً .

مادة (٢١)

اذا ثبت عن شخص مهما علت منزلته اختلاس شيء من أموال الدولة او محاولته ذلك سواء كان بالانفراد ، او بالاشتراك مع اخرين فانه يحاكم أمام مجلس الشورى ويجب أن تحدد عقوبته بمدد قاسية وعقوبات حاسمة مما يجيزه الشرع الشريف على درجة خيانته بأتم صورة رادعة زاجرة .

مادة (٢٢)

جميع وظائف الدولة الرئيسية وتعيين الموظفين فيها يكون باقتراح الوزير المختص ويقدمه الى الامام للنظر والموافقة عليه أو الأمر باعادة النظر فيه .

مادة (٢٣)

حضرة الامام : يلقب (صاحب الجلالة الامام) أو « الملك » باعتبار الأوضاع .

مادة (٢٤)

ويلقب رئيس الوزراء بـ « حضرة صاحب الدولة » والوزراء ومستشار الدولة بـ « حضرة صاحب المعالي » .

مادة (٢٥)

يكون (للدولة) مستشارون عموميون وخصوصيون أما الأولون فيكون لهم درجة (وزير ممتاز) ويكون لهم حق حضور جلسات (مجلس الوزراء) ويكونون أعضاء في (مجلس الشورى) ولا يزيد عددهم على خمسة وأما الآخرون فيكونون يمنيين ويكون عددهم حسب حاجة (الدولة) وتحدد الحكومة درجتهم وحقوقهم وواجباتهم ويلقب المستشار العام بـ « حضرة صاحب المعالي ، المستشار العام للدولة اليمانية » ويعين أول مستشار عام للدولة حضرة صاحب المعالي (   ) والباقون تعينهم الحكومة بموافقة الامام فيما بعد وكلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة (٢٦)

يجب الإسراع الى تحسين حالة الجيش الذي هو رمز البلاد وفخارها بأن تزاد مرتبات كل فرد منهم وضابط وآمر الى الدرجة التي تضمن للجندي اليمني من الاعتبارات ما يعطي لسائر الجيوش الحديثة من الملابس والتجهيزات وغيرها .

مادة (٢٧)

يجب الاسراع الى ازالة الظلم والطغيان عن الرعايا في طريقة أخذ الواجبات واسقاط البواقي الكاذبة .

مادة (٢٨)

يجب القضاء على روح الرشوة والمحسوبية في الدولة وعدها من الخيانات الكبرى مع إقامة نظام حديث كامل في جميع دوائر الحكومة يطارد الفوضى ويمنع التلاعب بمصالح الأمة ويكفل راحة الموظفين .

مادة (٢٩)

تصان أموال الناس جميعاً وأعراضهم وأرواحهم الا في أمر شرعي او قانون شرعي ويصير أفراد الشعب اليماني في درجة واحدة من حيث المساواة المطلقة الا ما كان للمواهب والأعمال ويكون الكل تحت حكم الشريعة السمحة الصحيحة وتجري أحكامها على الصغير والكبير بدون فارق .

مادة (٣٠)

تكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين .

مادة (٣١)

يجب تأسيس مجالس للألوية والبلديات على ما هو موجود في البلدان العربية .

مادة (٣٢)

يجب العمل على محاربةالجهل والفقر والمرض في غير هوادةوبكل ما تسمح به وسائل الدولة والعمل بأسرع ما يمكن على تيسير أسباب المواصلات وانعاش الزراعة التي هي أساس اقتصاديات اليمن .

المادة (٣٣)

يجب الاتصال بالعالم المتمدن بواسطة السلك الدبلوماسي والقنصلي لفائدة اليمن خاصة وللتعاون على إسعاد الجنس البشري عامة عملاً بتعاليم ديننا وتقاليدنا العربية .

مادة (٣٤)

يكون تعيين الممثلين للدولة في الخارج باقتراح وزير الخارجية وتقديمه الى الامام للنظر فيه والموافقة عليه .

مادة (٣٥)

يجب المبادرة الى تعيين ممثلين سياسيين بأسرع ما يمكن في البلاد العربية الشقيقة وينبغي البرهان على التعاون مع الجامعة العربية الى اقصى حد ممكن .

مادة (٣٦)

يجب الضرب على يد كل من تحدثه نفسه بالتعرض لإرادة الأمة بإحداث أدنى سبب يخل بالأمن العام أو يسبب أدنى ضرر للدولة في الداخل والخارج .

مادة (٣٧)

يجب العناية التامة بالمهاجرين اليمنيين خارج البلاد والعمل على إعادة من يمكن ان تنتفع به البلاد في الداخل .

مادة (٣٨)

بما أن التركة التي خلفتها حكومة العهد الماضي ثقيلة ومعقدة تقتضي وقتاً ومجهوداً جباراً فالحكومة تهيب بالشعب اليماني ان يلتزم الهدوء والسكينة وان يتذرع بالصبر والتضحية في سبيل المجد وإقامة عهد جديد سعيد .

مادة (٣٩)

يسمى هذا النظام (الميثاق المقدس) ويوافق الجميع على ان من خان أو حاول أن يخون معنى من معانيه بنية سيئة يكون خائناً لله والمسلمين وتجري عليه الأحكام اللائقة به .

ملحق الميثاق المقدس

مادة (١)

يكون الطلب بالحاح من فضيلة السيد الفضيل الورتلاني المعروف عندنا جميعاً بفضائل يقدرها له الامام والمأموم أن يضيف الى سلسلة أعماله المشكورة قبوله لأن يكون مستشاراً عاماً للدولة من المستشارين العموميين المنصوص عليهم في المادة (٢٥) من هذا الميثاق .

مادة (٢)

من تبين عنه من أفراد أسرة الامام يحيى قبول رغبة الأمة الممثلة في هذا الميثاق والتزم في كل ما جاء فيه فله ما لأمثاله من أبناء الأمة وعليه ما على مثله ايضاً .

مادة (٣)

يكون تعيين القاضي عبد الله بن حسين العمري وزيراً للدولة .

مادة (٤)

ستعنى حكومة العهد الوطني الجديد بمكافأة الأحرار والوطنيين الذين ضحوا

بأموالهم وجهودهم في سبيل خدمة الشعب اليمني الذي يقدر لهم هذه التضحيات الكريمة وبهذا يتم الملحق وهو أربع مواد والله ولي الأمر كله وبيده التوفيق .

القائمة (١)

مجلس الوزراء للحكومة اليمنية

السيد علي بن عبد الله الوزير ـ رئيس مجلس الوزراء ، السيد حسين بن محمد الكبسي ـ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، الشيخ محمد أحمد نعمان ـ وزير الداخلية ، السيد حسين بن علي عبد القادر ـ وزير الدفاع ، السيد عبد الرحمن حسين الشامي ـ وزير الشئون الاجتماعية ، القاضي محمد راغب بك ـ مستشار عام ، الشيخ عبد الوهاب نعمان ـ وزير الصحة ، السيد علي بن حمود ـ وزير العدل ، القاضي أحمد بن أحمد الجرافي ـ وزير الاقتصاد والمناجم ، الحاج الخادم بن احمد غالب ـ وزير المالية ، السيد عبد القادر بن عبد الله ـ وزير الأوقاف ، القاضي محمد محمود الزبيري ـ وزير المعارف ، السيد أحمد بن أحمد المطاع ـ وزير التجارة والصناعة ، الاستاذ أحمد محمد نعمان ـ وزير الزراعة ، السيد حسين بن علي الويسي ـ وزير المواصلات ، السيد علي بن ابراهيم ـ وزير الاشغال ، الامير علي بن يحيى ـ وزير دولة القاضي عبد الله عبد الآله الأغبري ـ وزير دولة ، الشيخ علي بن محسن ـ وزير دولة .

القائمة (٢)

مديرو الوزارات

السيد محمد بن حسين عبد القادر ـ مدير وزارة العدل ، السيد زين بن علي الموشكي ـ مديروزارة الداخلية، الأستاذ محيي الدين العنسي ـ مدير وزارة الخارجية ، الأستاذ أحمد بن حسن الحورش ـ مدير وزارة المعارف ، الأستاذ احمد بن محمد باشا ـ مدير وزارة الزراعة ، الشيخ محمد صالح المسمري ـ مدير وزارة الشئون الاجتماعية ، القاضي احمد بن قاسم العنسي ـ مدير وزارة المالية ، الشيخ

ناشر عبد الرحمن ـ مدير وزارة الصحة ، السيد يحيى بن أحمد زبارة ـ مدير وزارة المواصلات ، الحاج عبد الله حسن الستيدار ـ مدير وزارة الأشغال ، الشيخ عبد العزيز بن منصور نصر ـ مدير وزارة الأوقاف ، الشيخ محمد مكي بن يحيى زكريا ـ مدير وزارة الاقتصاد والمناجم ، الرئيس جمال جميل ـ مدير وزارة الدفاع .

القائمة (٣)
الموظفون الشوريون

الأمير ابراهيم ـ رئيس مجلس الشورى ، الشيخ حسن الدعيس ـ وكيل اول ، القاضي عبد الرحمن الأرياني ـ سكرتير أول لمجلس الشورى ، القاضي محمداحمد الجرافي ـ سكرتير ثاني لمجلس الشورى، الأستاذ أحمد البراق ـ مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء ، السيد العلامة أحمد الكحلاني ـ رئيس هيئة كبار العلماء ، السيد محمد بن محمد زبارة ـ وكيل،السيد العلامة قاسم الوجيه ـ الحاكم الأول ، السيد محمد يحيى الذاري ـ الحاكم الثاني ، السيد يحيى محمد عباس ـ رئيس الاستئناف ، القاضي محمد بن أحمد الحجري ـ رئيس ديوان المحاسبة ، الشيخ عبد الله عثمان ـ مدير الأمن العام ، عبد الله عبد الوهاب نعمان ـ سكرتير الأمن العام ، القاضي أحمد بن علي العنسي ـ مدير دار الكتب ، السيد عبد الله بن علي الوزير ـ مديرالدعاية والنشر، السيد محمد أحمد المطاع ـ وكيل الدعاية والنشر، السيد أحمد محمد الشامي ـ سكرتير مجلس الوزراء ، السيد محمد بن محمد ابن إسماعيل ـ سكرتير الشئون الاجتماعية، القاضي حسين بن أحمدالسياغي ـ وكيل أملاك الحكومة ، السيد أحمد عبد الرحمن الشامي ـ مدير أملاك الحكومة ، القاضي عبد الله الشماحي ـ ، وكيل الحاج علي محمد السنيدار ـ مدير الجمارك، الشيخ جازم الشيخ ـ مدير جمارك تعز ، عبد السلام صبره ـ مدير بلدية صنعاء ، الأستاذ زيد عنان ـ مدير ادارة المهاجرين ، القاضي يحيى الصياغي ـ مفتش وزارة العدل ، السيد حسين الحبشي ـ مفتش التجارة والصناعة ، الحاج عزيز يعني ـ رئيس

الحرس الملكي ، الصفي أحمد محبوب ـ رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

القائمة (٤)

كبار الموظفين غير الشورويين

القاضي عبد الله حسين العمري ـ وزير دولة ، السيد العلامة زيد عقبات ـ محافظ صنعاء وأمير لوائها ، السيد محمد بن أحمد الوزير ـ امير لواء عمران ، السيد محمد بن حسين الوادعي ـ امير لواء الشام ، السيد حسين الحوثي ـ امير لواء حجة ، القاضي حسين بن علي الحلالي ـ امير لواء الحديدة ، السيد محمد بن أحمد باشا ـ أمير لواء تعز ، الشيخ علي محمد نعمان ـ أمير لواء رداع والبيضاء ، القاضي محمد عبد الله الشامي ـ أمير لواء اب .

المصادر باللغة العربية

١ ـ أباضة ، فاروق عثمان : الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ ـ ١٩١٨) . القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢ ـ نفسه : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر . القاهرة ، ١٩٧٦ .

٣ ـ ابن خلدون ، عبد الرحمن : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ـ سبعة أجزاء . بولاق ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) .

٤ ـ ابن القاسم ، يحيى بن الحسين : غاية الأماني في أخبار القطر اليماني ، جزءان . تحقيق عبد الفتاح سعيد عاشور . القاهرة ، ١٩٦٨ .

٥ ـ أبو زهرة ، محمد : الامام زيد ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه . القاهرة ، ١٩٥٩ .

٦ ـ ابو طالب ، محمد بن قاسم : كلمات حق . بغداد ، ١٩٣٦ .

٧ ـ الأشعري ، علي بن إسماعيل : مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، جزءان . تحقيق H Ritter لايبزج (Leipzig) ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ .

٨ ـ الأكوع ، محمد علي : اليمن الخضراء مهد الحضارة . القاهرة ، ١٩٧١ .

٩ ـ أمين ، أحمد : ضحى الاسلام ، ثلاثة أجزاء بيروت ، تاريخ الطبع (؟) .

١٠ ـ نفسه : فجر الاسلام . القاهرة ، ١٩٦٥ .

١١ ـ البحراوي ، محمد عبد اللطيف : **فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر الى البحر** . القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٢ ـ البردوني ، عبد الله : **رحلة في الشعر اليمني قديمه وحديثه** . مكان الطبع (؟) ١٩٧٢ .

١٣ ـ نفسه : **قضايا يمنية** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٧٧ .

١٤ ـ البركاتي ، شريف بن عبد المحسن : **الرحلة اليمانية** . بيروت ، ١٣٨٤ (١٩٦٤) .

١٥ ـ البطريق ، عبد الحميد : **من تاريخ اليمن الحديث ، ١٥١٧ ـ ١٨٤٠** . القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٦ ـ تامر ، عارف : **القرامطة ، أصلهم ، نشأتهم ، تاريخهم** . بيروت ، تاريخ الطبع (؟) .

١٧ ـ تيزيني ، طيب : **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** . دمشق ، ١٩٧١ .

١٨ ـ الثور ، عبد الله أحمد : **ثورة اليمن** . مكان الطبع (؟) ١٩٦٨ .

١٩ ـ نفسه : **لمحات من التاريخ والأدب اليمني قديماً وحديثاً** . القاهرة ، ١٩٧١ .

٢٠ ـ نفسه : **هذه هي اليمن** . مكان الطبع (؟) ١٩٦٩ .

٢١ ـ الجبري ، عبد المتعال : **لماذا اغتيل الامام حسن البنا** . القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٢ ـ الجرافي ، عبد الكريم : **المقتطف من تاريخ اليمن** . القاهرة ، ١٩٥١ .

٢٣ ـ جوهر ، حسن محمد/ أيوب ، محمد السيد : **اليمن** . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .

٢٤ ـ الحبشي ، محمد عمر : **اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً** . بيروت ، ١٩٦٧ .

٢٥ ـ الحبيشي ، وجيه الدين : **تاريخ وصاب المسمى الاعتبار في التواريخ والأخبار** . تحقيق عبد الله الحبشي . مكان الطبع (؟) ، ١٩٧٩ .

٢٦ ـ الحداد ، محمد يحيى : **تاريخ اليمن السياسي** . مكان وتاريخ الطبع (؟)

٢٧ ـ حسن ، محمد : **قلب اليمن** . بغداد ، ١٩٤٧ .

٢٨ ـ حسن ، ناجي : **ثورة زيد بن علي** . بغداد ١٩٦٦ .

٢٩ ـ الحسيني ، اسحاق موسى : **الإخوان المسلمون** . بيروت ، ١٩٥٥ .

٣٠ ـ الحصري ، ساطع : **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** . بيروت ، ١٩٦٤ .

٣١ ـ الحكمي ، عمارة بن أبي الحسن : **تاريخ اليمن** . تحقيق حسن سليمان محمود . مصر ، تاريخ الطبع (؟) .

٣٢ ـ الحميري ، أبو سعيد نشوان : **الحور العين** . القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣٣ ـ الخزرجي ، علي بن حسن : **كتاب العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية** . تحقيق محمد بسيوني عسل . القاهرة ١٩١١ .

٣٤ ـ الديبع ، عبد الرحمن بن علي : **بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد** . تحقيق عبد الله الحبشي . مكان الطبع (؟) ، ١٩٧٩ .

٣٥ ـ رضا ، عادل : **محاولة لفهم الثورة اليمنية** . القاهرة ، ١٩٧٤ .

٣٦ ـ الريحاني ، أمين : **ملوك العرب** ، جزءان . بيروت ، ١٩٦٠ .

٣٧ ـ الريس ، محمد ضياء الدين : **النظريات السياسية الاسلامية** . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٨ ـ زبارة ، محمد : أئمة اليمن ، جـ ١ . تعز ، ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) .
٣٩ ـ الزبيري ، محمد محمود : الامامة وخطرها على الوحدة اليمنية . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .
٤٠ ـ نفسه : الخدعة الكبرى في السياسة العربية . مكان وتاريخ الطبع (؟) .
٤١ ـ نفسه : دعوة الأحرار ووحدة الشعب . عدن ، ١٩٥٦ .
٤٢ ـ نفسه : ديوان الزبيري . بيروت ، ١٩٧٧ .
٤٣ ـ نفسه : مأساة واق الواق . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .
٤٤ ـ سالم ، سيد مصطفى : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ ـ ١٩٤٨) . القاهرة ، ١٩٧١ .
٤٥ ـ نفسه : الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨ ـ ١٦٣٥) . القاهرة ، ١٩٦٩ .
٤٦ ـ نفسه : مجلة الحكمة اليمنية ، ١٩٣٨ ـ ١٩٤١ ، وحركة الاصلاح في اليمن . مكان الطبع (؟) ، ١٩٧٦ .
٤٧ ـ نفسه : نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر (نصوص مختارة من المخطوط : درر نحور الحور العين بسيرة الامام المنصور علي ورجال دولته الميامين) . القاهرة ، ١٩٧٤ .
٤٨ ـ سعيد ، أمين محمد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم . القاهرة ، ١٩٣٣ .
٤٩ ـ الشامي ، أحمد محمد : إمام اليمن أحمد حميد الدين . بيروت ، ١٩٦٥ .
٥٠ ـ نفسه : من الأدب اليمني ، نقد وتاريخ . بيروت ، ١٩٧٤ .

٥١ ـ شرف الدين ، أحمد حسين : تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن . مكان الطبع (؟) ، ١٩٦٨ .

٥٢ ـ الشماحي ، عبد الله : اليمن الإنسان والحضارة . مكان وتاريخ الطبع (؟)

٥٣ ـ الشهاري ، محمد علي : طريق الثورة اليمنية . القاهرة ، ١٩٦٦ .

٥٤ ـ نفسه : اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال . بيروت ، ١٩٧٢ .

٥٥ ـ الشهرستاني : الملل والنحل . تحقيق عبد الرحمن خليفة . القاهرة ، ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) .

٥٦ ـ صالح ، أحمد عباس : اليمين واليسار في الإسلام . بيروت ، ١٩٧٣ .

٥٧ ـ صالح ، محمد أمين : تاريخ اليمن الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى للهجرة (عصر الولاة) . القاهرة ، ١٩٧٥ .

٥٨ ـ الصائدي ، أحمد قايد : تجربة المعهد القومي في عملية المسح الاداري ، في وثائق المؤتمر الاداري الثالث (٥ ـ ١٠ أبريل ١٩٧٥) . صنعاء .

٥٩ ـ صبحي ، أحمد محمود : في علم الكلام ، دراسة فلسفية ، المعتزلة ، الأشاعرة ، الشيعة . الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

٦٠ ـ طه ، جاد الله : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٦١ ـ عاقل ، نبيه : تاريخ العرب القديم وعصر الرسول . دمشق ، ١٩٦٨ .

٦٢ ـ عبد الرازق ، علي : الاسلام وأصول الحكم . القاهرة ، ١٩٧٢ .

٦٣ ـ عبده ، علي محمد : الطائفية في اليمن ، جذورها وكيف نستأصلها . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

٦٤ ـ نفسه : مسار الحركة الوطنية اليمنية . صنعاء ، ١٩٧٩ .

٦٥ ـ العرشي ، حسين أحمد : بلوغ المرام في شرح مسك الختام . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

٦٦ ـ العطار ، محمد سعيد : التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن . الجزائر ، ١٩٦٥ .

العنوان الأصلي : Le Sous - développement

économique et Social du Yemen .

Perspectives de la révolution Yéménite .

Alger , 1964 .

٦٧ ـ العظم ، نزيه مؤيد : رحلة في بلاد العربية السعيدة . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .

٦٨ ـ العقاد ، صلاح : جزيرة العرب في العصر الحديث ، السعودية ، اليمن ، جمهورية اليمن الشعبية . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٦٩ ـ العلوي ، علي محمد : سيرة الإمام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين . تحقيق سهيل زكار . بيروت ، ١٩٧٢ .

٧٠ ـ عمارة ، محمد : المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية . بيروت ، ١٩٧٢ .

٧١ ـ عمر ، سلطان أحمد : نظرة في تطور المجتمع اليمني . بيروت ، ١٩٧٠ .

٧٢ ـ غالب ، قاسم : ابن الأمير وعصره . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

٧٣ ـ نفسه : رسالة من الجحيم . عدن ، ١٣٧٨ (١٩٥٨) .

٧٤ ـ نفسه/ زايد ، محمود : من أعلام اليمن محمد بن علي الشوكاني اليماني . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .

٧٥ ـ غالب ، محمد أنعم : **اليمن** ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٧٦ ـ فاخوري ، حنا/ الجر ، خليل : **تاريخ الفلسفة العربية** . بيروت ، ١٩٦٦ .

٧٧ ـ فخري ، أحمد : **اليمن ، ماضيها وحاضرها** . القاهرة ، ١٩٥٧ .

٧٨ ـ الكواكبي ، عبد الرحمن : **أم القرى** . حلب ، ١٩٥٩ .

٧٩ ـ لجنة كتب قومية : **اليمن ثورة وسلام** . القاهرة ، تاريخ الطبع (؟) .

٨٠ ـ لجنة من تنظيم الضباط الأحرار : **أسرار ووثائق الثورة اليمنية** (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢) . بيروت ، ١٩٧٨ .

٨١ ـ لقمان ، حمزة علي : **تاريخ الجزر اليمنية** . بيروت ، ١٩٧٢ .

٨٢ ـ نفسه : **معارك حاسمة من تاريخ اليمن** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٦٨ .

٨٣ ـ الماوردي ، ابو الحسن علي بن محمد : **الأحكام السلطانية** . القاهرة ، ١٩٦٠ .

٨٤ ـ المبارك ، محمد : **نظام الإسلام** ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٨٥ ـ مجهول : **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية** . عدن ، تاريخ الطبع (؟) .

٨٦ ـ مجهول : **اليمن من سبأ الى السلال** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٦٣ .

٨٧ ـ المحامي ، محمود كامل : **اليمن شماله وجنوبه ، تاريخه وعلاقاته الدولية** . بيروت ، ١٩٦٨ .

٨٨ ـ محمود ، حسن سليمان : **تاريخ اليمن السياسي في العصر الاسلامي** . بغداد ، ١٩٦٩ .

٨٩ ـ المعلمي ، احمد عبد الرحمن : **الشريعة المتوكلية أو القضاء في اليمن** ، جزءان . عدن ، تاريخ الطبع (؟) .

٩٠ ـ المقالح ، عبد العزيز : **الأبعاد الموضوعية والفنية لحركة الشعر المعاصر في اليمن** . بيروت ، ١٩٧٤ .

٩١ ـ المقالح ، عبد العزيز . السقاف ، ابو بكر . بركات ، زكي وآخرون : **الزبيري شاعراً ومناضلاً** . بيروت ، ١٩٧٧ .

٩٢ ـ المقبلي ، صالح مهدي : **العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ** . مصر ، ١٣٢٨ هـ (١٩١٠ م) .

٩٣ ـ المقريزي ، تاج الدين احمد بن علي : **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، ٣ أجزاء . تحقيق جمال الدين الشيال (جـ ١) ومحمود حلمي محمد (جـ ٢ ، ٣) . القاهرة ، ١٩٦٧ ـ ٧١ ـ ٧٣ .

٩٤ ـ المسعودي ، علي بن الحسين : **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، ٤ أجزاء . تحقيق Charles Pellat : بيروت ، ١٩٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٠ ـ ٧٣ .

٩٥ ـ ناجي ، هلال : **شعراء اليمن المعاصرون** . بيروت ، ١٩٦٦ .

٩٦ ـ ناجي ، سلطان : **التاريخ العسكري لليمن . ١٩٣٩ ـ ١٩٦٧** . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

٩٧ ـ نادر ، البيرنصري : **أهم الفرق الاسلامية السياسية والكلامية** . بيروت ، تاريخ الطبع (؟) .

٩٨ ـ النعمان ، أحمد محمد : **إنهيار الرجعية في اليمن** . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

٩٩ ـ نفسه : **كي نفهم قضية اليمن** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٥٧ .

١٠٠ـ النعمان ، محمد أحمد : **أزمة المثقف اليمني** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٦٤ .

١٠١ ـ نفسه : **الأطراف المعنية في اليمن** . بيروت ، تاريخ الطبع (؟) .

١٠٢ ـ نفسه : **التاريخ الآثم** . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

١٠٣ ـ نفسه : **لكي نفهم القضية** . عدن ، تاريخ الطبع (؟) .

١٠٤ ـ نفسه : **من وراء الأسوار** . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

١٠٥ ـ نفسه : **الوطنية لا الحقد** . مكان وتاريخ الطبع (؟) .

١٠٦ ـ النهروالي ، قطب الدين محمد أحمد : **البرق اليماني في الفتح العثماني** . الرياض ، ١٩٦٧ .

١٠٧ ـ الهمداني ، الحسن بن أحمد : **الإكليل** ،جـ ١ ، ٢ ، تحقيق محمد علي الأكوع . القاهرة ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ . جـ ٨ ، تحقيق نبيه امين فارس . Princeton ، ١٩٤٠ . جـ ١٠ ، تحقيق محب الدين الخطيب . القاهرة ، ١٣٦٨ هـ (١٩٤٨ م) .

١٠٨ ـ الواسعي ، عبد الواسع : **تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن** . القاهرة ، ١٩٤٧ .

١٠٩ ـ وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية . القاهرة ، ١٩٥٥ .

١١٠ ـ الوزير ، إبراهيم : **بدلاً من التيه** . مكان الطبع (؟) ، ١٩٦٥ .

١١١ ـ الوزير ، زيد : **محاولة لفهم المشكلة اليمنية** . بيروت ، ١٩٧١ .

١١٢ ـ وهبة ، حافظ : **جزيرة العرب في القرن العشرين** . القاهرة ، ١٩٣٥ .

١١٣ ـ الويسي ، حسين علي : **اليمن الكبرى** . القاهرة ، ١٩٦٢ .

المجلات والجرائد

ـ الحكمة اليمانية (صنعاء) ، اعداد : ١ ـ ١٢ ، ١٩٣٩
١ ـ ١١ ، ١٩٤٠
١٦ ، ١٩٧٢
١٨ ـ ١٩ ، ١٩٧٣
٢٦ ، ١٩٧٤ .

ـ دراسات مؤتمر الخريجين (عدن) ، عدد : يوليو ١٩٦٥ .

ـ صوت اليمن (عدن) ، اعداد : ١ ، ٦ ، ١٠ ، ١٩٤٦ .

ـ الكلمة (صنعاء) ، اعداد : ٣٥ ، ١٩٧٥
٣٩ ، ١٩٧٦

ـ اليمن الجديد (صنعاء) ، عدد : ٦ ، ١٩٧٢ .

المصادر باللغات الأوروبية

1 - Aponte , Salvador : La vita segreta dell'Arabia Felice .
Mailand 1936

2 - El - Azzazi , Mohammed : Die Entwicklung der Arabischen Republik Jemen
(Bochumer Materialien Bd. 7) Tubingen 1978.

3 - Brentjens , Helga : Die Imamatslehren im Islam nachc der Dars tellung des Asch'ari. Berlin 1964.

4 - Bundesstelle für Aussenhandels information (hrsg) : Markt information : Arabisch staaten Asiens . Industrialisierung .
Köln 1975 .

5 - Cahen , Claude : Der Islam I . Vom Ursprung bis zu den Anfängen des Osmanenreiches . (Fischer Weltgeschichte, Bd . 14) Frankfurt - M. 1968 .

6 - Corbin, Henry: Histoire de la philosophie islamique,
Bd. 1 Paris 1964.

الترجمة العربية . بيروت ، ١٩٦٤ .

7 - Dequin , Horst : Arabische Republik Jemen . Wirtschaftsgeographie eines Entwicklungslandes Riyadh 1976.

8 - Dietrich , Albert : Handbuch der Oriantalistik , Bd. 2. Köln 1966

9 - Enzyklopoaedie des Islam : Bd. 1 - 4, Ergänzungsband . Leiden 1913 - 1923 .

10 -Escher,Hermann -A: Wirtschafts -und sozialgeographische Untersuchungen in der Wadi Mawr Region (Arabische republik Jemen) Wiesbaden 1976 .

11 - Fayein , Claudie : Une française , médecin au Yémen . Paris 1955 . الترجمة العربية . بيروت ، ١٩٦٠ .

12 - Gehrke , Ulrich : Die Aden - Grznze in der Südarabienfarge (1900 - 1967) Opladen 1967

13 - Grunebaum , Ernst von (Hrsg) : Der Islam II . (Fischer Weltgeschichte Bd . 15) Frankfurt - M . 1971 .

14 - Hachicho , M. Ali : Die Verfassungsentwicklungen der volksdemokratischen rpublik Jemen (1839 - 1970) , in : welt des Islam , Bd . 17, 1976 , S. 78 - 103

15 - Halliday , Fred : Arabia without Sultans . Manchester 1974
الترجمة العربية : بيروت ١٩٧٥ .

16 - Handwörterbuch des Islam : Hrsg. V. A. J. Wensinek u. J. H. Kramers . Leiden 1941 .

17 - Hartmann , Richard : Islam und Nationalismus Berlin 1948 .

18 - Ders : Religion des Islam . Eine Einführung . Berlin 1944 .

19 - Helfritz , Hans : Entdeckungsreisen in Südarabien . Köln 1977 .

20 - Heyworth - Dunne Gamal - Eddine : Religious and political trends in modern Egypt . Washington 1950 .

21 - Hoeck , Eva : Als Ärztin unter Beduinen . Zürich 1958 .

22 - Ingrams , Harold : The Jemen Imams , Rulers and revolutions . London 1963 .

23 - Jacob , Harold Fenton : Kings of Arabia . London 1923 .

24 - Lexikon der islamischen welt : Bd. 1 - 3 , hrsg . von K. Kreiser , W. Diem , H. G Mayer , Stuttgart 1974 .

25 - Macro , Eric : Yemen and the western world since 1571 . London 1968 .

26 - Nagel , Tilman : Rechtleitung und Kalifat . Versuch über eine Grundfrage der islamischen Geschichte . Bonn 1975 .

27 - O'Ballance , Edgar : The war in the Yemen . London 1971 .

28 - Pawelke , Günther : Der Jemen , das verbotene Land . Düsseldorf 1959 .

29 - Philby , H. St. John : Arabian Jubilee . London 1952 .

30 - Ders : Saudi Arabia. London 1955.

31 - Rathmann , Lothar u. a : Geschichte der Araber . Bd. 1 - 6 Berlin 1974 .

32 - Reilly , B : Aden and the Yemen . London 1960 .

33 - Rihani , Amin : Arabian peak and desert . London 1930 .

34 - Sanger , Richard H : The Arabian Peninsula Ithaca , N. Y 1954 .

35-Schmidt, Water: Das Sudwestliche Arabien. Frankfurt - M. 1913 .

36 - Schopen , Arnim : Das Qat . Geschichte und gebrauch des genussmittels cathe edulis forsk . in der Arabischen republik Jemen . Wiesbaden 1978 .

37 - Sinclair , Reginald W : Documents of the history of Southwest Arabia , 2 Bände . Salisbury , N. C. 1976 .

38 - Statistiches Bundesamt (hrsg) . : Allgemeine statistik des Auslandes . Landesberichte Vereinigte Arabische Republik und Jemen . Wiesbaden 1958 .

39 - Ders : Statistik des Auslandes . Länderkurzbericht Jemen . Wiesbaden 1977 .

40 - Steffen , H. u. a : Yemen Arab Republic . Final Report on the airphoto interpretation project of the Swiss technical Co - operation Service , Berne . Zürich 1978 .

41 - Stookey , Robert W : Yemen . The politics of the Yemen Arab Republic. Boulder (col.) 1978 .

42 - Strothmann , R.: Das Staatsrecht der Zaiditen . Strassburg 1912 .

43 - Tworuschka , Monika : Die Rolle des Islam in den arabischen Staatsverfassungen. Walldorf 1976 .

44 - Wenner , Manfred W.: Modern Yemen 1918 - 1966 . New York 1967 .

الفهرس

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير
هاتف: ٣٧٧١٨٤ - ٣٦٦٤٣٨ - بيروت - لبنان